جمهوريـــــــة العـــــــراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلميّ
جامعـــــــــة ديالـــــــــى
كلّيـّة التربيـّة للعلوم الإنسانيـّة
قســـــم اللغـــــة العربيـــــة
الدراســـــــــات العليـــــــا

المصطلح النَّحوي في دراسات المحدثين

أطروحة قدّمها

أحمد خليل حبيب زنگنـه

إلى مجلس كليّة التربيّة للعلوم الإنسانيّة في جامعة ديالـى ،
وهـي مـن متطلبـات نيـل شهـادة دكتـوراه فلسفـة فـي
اللغة العربية / تخصص اللغة والنحو

بإشراف

الأُستاذ المساعد الدكتور

مكـــــي نومـــــان مظلـــــوم

رجب ١٤٣٦هـ
نيسان ٢٠١٥م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

﴿ وَاللَّهُ أَخْرَجَكُم مِّن بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ
لَا تَعْلَمُونَ شَيْئًا وَجَعَلَ لَكُمُ السَّمْعَ
وَالْأَبْصَارَ وَالْأَفْئِدَةَ لَعَلَّكُمْ
تَشْكُرُونَ ﴿٧٨﴾ ﴾

صَدَقَ اللَّهُ العَظِيمُ

سورة النحل / الآية (٧٨)

الإهـــداء

إلـــى :

- من كلّت أنامله ليقدِّم لنا لحظة سعادة .
- من حصد الأشواك عن دربي ليُمَهد لي طريق العلم .
- القلب الكبير (والدي العزيز) .
- من أرضعتني الحب والحنان .
- القلب الناصع بالبياض (والدتي الحبيبة) .
- القلوب الطاهرة الرقيقة والنفوس البريئة ... رياحين حياتي (إخواني وأخواتي) .
- مهجة القلب وتوأم الروح وشريكة الدرب ... زوجتي الغالية.

أهدي هذا الجهد المتواضع ...

الباحـــث

بسم الله الرحمن الرحيم

إقرار المشرف

أشهد أن إعداد هذه الأطروحة الموسومة بـ **" المصطلح النَّحوي في دراسات المحدثين "** التي قدّمها الطالب **(أحمد خليل حبيب زنكنه)** ، قد جرى باشرافي في قسم اللغة العربية في كليّة التربيّة للعلوم الإنسانيّة في جامعة ديالى ، وهي من متطلبات نيل شهادة دكتوراه فلسفة في اللغة العربية / تخصص اللغة والنحو .

التوقيع :

أ.م.د.مكـــي نومـــان

مظلــوم

المشـــــرف على الأطروحة

/ /٢٠١٥م

بناءً على التوصيات المتوافرة ، أرشح هذه الأَطروحة للمناقشة .

التوقيع :

م.د.محمـد عبد الرسول

سلمان

رئيس قسم اللغة العربية

/ /٢٠١٥م

بسم الله الرحمن الرحيم

إقرار أعضاء لجنة المناقشة

نحن أعضاء لجنة المناقشة نشهد أننا قد أطلعنا على الأطروحة الموسومة بـ **" المصطلح النَّحوي في دراسات المحدثين "** وقد ناقشنا الطالب **(أحمد خليل حبيب زنكنه)** ، في محتوياتها وفيما له علاقة بها ، ووجدنا أنها جديرة بالقبول لنيل درجة دكتوراه فلسفة في اللغة العربية / تخصص اللغة والنحو ، بتقدير (جيد جداً) .

التوقيـــــع :
اللقب العلميّ : أستاذ
الاســـــــم : د.إبراهيـم رحمـن حميـد
التاريـــــخ : / /٢٠١٥م
(عضواً)

التوقيـــــع :
اللقب العلميّ : أستاذ مساعد
الاســـــــم : د.عبد الرزاق أحمد عباس
التاريـــــخ : / /٢٠١٥م
(عضواً)

التوقيـــــع :
اللقب العلميّ : أستاذ مساعد
الاســـــــم : د.غـادة غـازي عبد المجيد
التاريـــــخ : / /٢٠١٥م
(عضواً)

التوقيـــــع :
اللقب العلميّ : أستاذ مساعد
الاســـــــم : د.حيـدر كريـم كاظـم
التاريـــــخ : / /٢٠١٥م
(عضواً)

التوقيـــــع :
اللقب العلميّ : أستاذ مساعد
الاســـــــم : د.مكـــي نومـــان مظلـوم
التاريـــــخ : / /٢٠١٥م
(عضواً ومشرفاً)

التوقيـــــع :
اللقب العلميّ : أستاذ
الاســـــــم : د.ليث أسعد عبد الحميد
التاريـــــخ : / /٢٠١٥م
(رئيساً)

مصادقة مجلس الكلية

صـدقت الأطروحـة مـن قبـل مجلـس كليّـة التربيّـة للعلـوم الإنسـانيّة / جامعـة ديـالى بتـأريخ / /٢٠١٥م .

أ.م.د.نصيف جاسم محمد الخفاجي
عميد كليّة التربيّة للعلوم الإنسانيّة / وكالة
/ /٢٠١٥م

بسم الله الرحمن الرحيم

إقرار المقوم العلمي

أشهد أني قد قرأت الأطروحة الموسومة بـ **" المصطلح النَّحوي في دراسات المحدثين "** التي قدمها الطالب **(أحمد خليل حبيب زنكنه)** ، إلى كليّة التربيّة للعلوم الإنسانيّة بجامعة ديالى ، وهي من متطلبات نيل شهادة دكتوراه فلسفة في اللغة العربية / تخصص اللغة والنحو ، ووجدتها صالحة من الناحية العلميّة .

التوقيـــــع :
اللقب العلميّ : أستاذ مساعد
الاســـــــم : د.ميثـم محمـد

علـي

التاريـــــخ : / /٢٠١٥م

ثبت المحتويات

الموضوع	الصفحة
الآية القرآنية	أ
إقرار المشرف	ب
إقرار المقوم العلمي	ج
إقرار أعضاء لجنة المناقشة	د
الإهداء	هـ
شكر وامتنان	و
المقدمة	**١ - ٥**
الفصل الأول : تأصيل المصطلح النّحوي عند البصريّين والكوفيّين في دراسات المحدثين	**٦ - ٥٢**
المبحث الأول : تأصيل المصطلح النّحوي عند البصريّين في دراسات المحدثين	**٦ - ٣١**
مدخل	٦ - ٧
أولاً : الحال والخبر والصفة والمفعول فيه	٧ - ١٢
ثانياً : الجملة	١٢ - ١٧
ثالثاً : الأداة والحرف	١٧ - ٢٣
رابعاً : خبر لا التي لنفي الجنس	٢٣ - ٢٤
خامساً : النائب عن الفاعل	٢٤ - ٣١
المبحث الثاني : تأصيل المصطلح النّحوي عند الكوفيّين في دراسات المحدثين	**٣٢ - ٥٢**
مدخل	٣٢ - ٣٤
أولاً : الكناية والمكنيّ	٣٤ - ٣٨
ثانياً : القطع	٣٨ - ٤٦
ثالثاً : النسق	٤٦ - ٥٢
الفصل الثاني : المصطلحات النّحوية الخاصّة والمتناظرة عند البصريّين والكوفيّين في دراسات المحدثين	**٥٣ - ١١٩**
المبحث الأول : المصطلحات النّحوية الخاصّة بالبصريّين في دراسات المحدثين	**٥٣ - ٧٧**
مدخل	٥٣
أولاً : ألقاب الإعراب والبناء	٥٣ - ٦١
ثانياً : فعل الأمر	٦٢ - ٦٧
ثالثاً : اسم الفعل	٦٧ - ٧٧
المبحث الثاني : المصطلحات النّحوية الخاصّة بالكوفيّين في دراسات المحدثين	**٧٨ - ٩٤**
مدخل	٧٨ - ٧٩
أولاً : الصَّرف	٧٩ - ٨٦
ثانياً : التقريب	٨٦ - ٩٢
ثالثاً : المثال	٩٢ - ٩٤
المبحث الثالث : المصطلحات النحويّة المتناظرة بين البصريّين والكوفيّين في دراسات المحدثين	**٩٥ - ١١٩**
المدخل	٩٥
أولاً : المحل والظرف	٩٥ - ١٠١

ثانياً : الترجمة والتبيين والتكرير والمردود (البدل)	١٠١ - ١٠٧
ثالثاً : النعت والصفة	١٠٧ - ١١٢
رابعاً : الجحد والنفي	١١٢ - ١١٩
الفصل الثالث : دراسة المحدثين للمصطلحات النّحويَّة المفردة	**١٢٠ - ١٥٤**
مدخل	١٢٠
أولاً : مصطلح النّحو	١٢١ - ١٣٠
مدخل	١٢١ - ١٢٣
١. د.محمّد كشاش	١٢٣ - ١٢٥
٢. سوسن عبد الحسن عجيل	١٢٥ - ١٣٠
ثانياً : مصطلح الكلام	١٣٠ - ١٤٦
١. مصطلح الكلام عند سيبويه	١٣٠ - ١٤٢
٢. مصطلح الكلام عند ابن السراج	١٤٢ - ١٤٦
ثالثاً : مصطلح الاسم	١٤٦ - ١٥٤
الفصل الرابع : علاقة المصطلح النّحوي بالدّلالة	**١٥٥ - ٢٠٣**
مدخل	١٥٥ - ١٥٦
المبحث الأول : المصطلحات المترادفة عند النحاة	**١٥٧ - ١٧٤**
مدخل	١٥٧ - ١٥٨
أولاً : العطف وعطف النَّسق والإشراك	١٥٨ - ١٦٧
ثانياً : التَّفْسير والتَّمييز	١٦٧ - ١٧٤
المبحث الثاني : المصطلحات المشتركة عند النّحاة	**١٧٥ - ١٩٠**
مدخل	١٧٥ - ١٧٦

أولاً : المُفْرَد	١٧٦ - ١٨٣
ثانياً : الخَبَرُ	١٨٣ - ١٩٠
المبحث الثالث : المصطلحات النّحوية المستحدثة عند الدارسين المحدثين	**١٩١ - ٢٠٣**
مدخل	١٩١ - ١٩٣
أولاً : المُتَصَرِّفُ (والمُتَحَرِّرُ)	١٩٣ - ١٩٩
ثانياً : التركيب النِّسْبي والتركيب الإضافي	١٩٩ - ٢٠٣
الخاتمة	**٢٠٤ - ٢٠٦**
المصادر والمراجع	**٢٠٧ - ٢٤٦**
مستخلص الأطروحة باللغة الإنكليزية	**A - C**

شكر وامتنان

الحمد لله قبل كل شيء وأشكره على ما أنعم ونور لي طريق الهدى فله الحمدُ والشكر ، وهو أهل لذلك . أمّا بعد

فإن هناك أيادٍ كريمة ساعدت على إنجاز هذا البحث ، يستحق أصحابها أن أقدِّم لهم الشكر والامتنان ، وأخص بالذكر منهم :

الأُستاذ المساعد الدكتور (مكي نومان مظلوم) الذي ساعدني ، ووقف إلى جانبي ، وشدَّ أزري بتوجيهاته الجليلة التي عادت على البحث والباحث بالنَّفع الكثير ، فله مني خالص الدعاء ، وجزاه الله عنّي خير الجزاء .

ومن العرفان بالجميل أن أذكر فضل أساتذة أجلاء كان لي الشرف أن أنهلَ من فيض علمهم وخلقهم الكريم أسأل الله أن يحفظهم ذخراً لطلاب العلم والباحثين في خباياه . والشكر موصول إلى أصدقائي وإخوتي وزملائي الكرام ، كما أُقدِّم شكري وامتناني إلى موظفي مكتبة جامعة ديالى ومكتبة كلية التربية الأساسية على حسنِ تعاملهم معي ، والحمد والشكر لله أولاً وآخراً .

الباحــث

Republic of Iraq
Ministry of Higher Education and Scientific Research
University of Diyala
College of Education for Human Sciences
Department of Arabic Language

Grammatical Term in Modernizers's Studie

A thesis submitted to the council of College of Education for Human Sciences , University of Diyala in partial fulfillment of the requirements of the degree doctor of art in Arabic language .

By
Ahmed Khalil Habib Zangana

Supervised by
Asst. Prof. Maki NaumanMathloom (Ph.D.)

2015AD 1436AH

Abstract

There is no doubt that the terms that distinguish a section of science is an important matter without which concepts will be confused and become hard to be separated. This doesn't mean that these concepts should spin in the circle of terms but they must be linked with their semantics in the context. If we suppose that terms are the keys to the doors of the house, this means that the builder finish building that house. Resident has to either keep that building or divide it again. He might extend its limits or make it narrower. He might put other doors which will make different issues. Or, he might keep the doors but change the keys.

The material of this study is found in books theses as well as researches especially those dealt with grammatical terms. Those researchers study these terms after deep searching. So, one can say that these studies are comprehensive. They depend on scientists'opinions and they search in such books as Al-Kitab, Al-Muktathab, Asul Al-Naho, Shareh Ibn Yaesh, Al - Rathi and others.

This study doesn't care with all those who study the grammatical terms but it deals with those who study themseparately. And since there is a large number of sources so the researcher passed time factor and he doesn't restrict himself to a certain era in his study. Also, this study doesn't care with following up the industry of dictionaries of terms as they are too much. This might be a subject to independent thesis.

The researcher chooses this titlefor two reasons:

First, the grammatical term is a key to understand the texts and a door to enter science. Thus, searchingthese terms means reading all the grammatical subjects and then knowing the opinion of the early grammarians as well as the modern grammarians who study this subject.

Second, it was the researcher's supervisor's Dr.MakiNaumanMathloom suggestion that this is a subject which isn't studied before and one that is worth studying.

This study depends on many procedures starting with the historical one in documenting the researchers' thoughts and their study of grammatical terms of the early grammarians. It is done according to their historical series. This doesn't mean that our study will not concentrate on the study of grammatical terms of modern grammarians but,it deals with Grammar heritage such as Arabic dictionaries as well as the old sources.

The second procedure is the criticism and analysis of these terms through the way of thinking of those scholars. Also, to highlighting the procedures of this study and through it the researcher presents and criticizes the opinion of those scholars under study.

The study is divided into four chapters with an introduction and a conclusion. Those chapters are as follows:

Chapter one: Rooting the Grammatical Terms. This chapter is divided into two sections,

Section one: Rooting the Grammatical Terms in Al- Basriin's view, represented by,

1. circumstantial phrases, predicate, adjective and adverbial object.
2. sentence.
3. the predicate of 'La' of negating gender.
4. indeclinable for the object.
5. article and letter.

Section two: Rooting the Grammatical Terms in Al- Kofiin's view, represented by,

1. metonymy and surnamed.
2.dogmatization.
3.arrangement.

Chapter two studies the correspondent terms in Al-Basriin and Al-Kofiinview and it is divided into three sections

Sectionone:Grammatical terms in AlBasriin's view.

Section two: Grammatical terms in Al- Kofiin's view.

Section three: the correspondent terms between Al Basriin and Al- Kofiin.

In this chapter, the grammatical terms of AlBasriin and Al- Kofiinas well as the correspondent terms that are different in names but similar in concepts are studied. The opinions of the scholars their analysis of these terms are also studied.

Chapter three presents the terms mentioned by scholars in form of books or researches that show the value of these terms.

Chapter four, on the other hand, deals with the relationship between the grammatical terms and their semantics. Early grammarians pay attention to the semantics of terms. This chapter is also divided into three sections.

The first one synonymous Grammatical Terms in Grammarians' view. This is done by mentioning grammatical termsfound by scholars while dealing with these terms. It seems that there are more than a term that has one

C
concept and one meaning. That is called "synonymity of grammatical terms".

The second section studies the shared grammatical terms between grammarians. Scholars follow up the nature of the terms and their effect on developing thegrammar lesson. The results is the multiplicity of meanings of the same term.

The third section studies scholars' modern grammatical terms. The researchers borrow for these terms what scientists always tell "terminology is indisputable". They consider the idea of reformatting some terms according to the feature of universality of some early grammarians.

Finally, the conclusion summarizes what the researcher reaches at and it is as follows:

1. It seems that some modern scholars found a confusion while studying some grammatical terms such as "dogmatization" and "circumstantial phrases".
2. It seems that universality and particularity phenomena predominate the grammatical terms (sentence, speech) , (article and letter) and others.
3. It seems that' synonymity of grammatical terms comes from modesty and agreement that terminology process aiming at in the nature of labels and titles. Synonymity of terminology hadn't been given a suitable account in this study.
4. Some scholars call for reviewing the titles and the concepts of the grammatical terms because of the overlapping among some terms.

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمدُ للهِ مالكِ المُلك يؤتي الملك من يشاء ، وينزع الملك ممن يشاء ، ويُعزُّ من يشاء ، ويُذل من يشاء ، بيدهِ الخير وهو على كلِّ شيءٍ قديرٌ ؛ الذي عَلَّمَ بالقلم علم الإنسان ما لم يعلم ؛ وصلّى الله على محمدٍ (I) وعلى آلهِ الأطهارِ ، وصحابتِهِ الأخيار ما تعاقب الليل والنهار . أمّا بعد :

فلاشك أنَّ المصطلحات التي تمايز أبواب علم من العلوم أمر ضروري ؛ ولولاها لاختلطت المفاهيم ، وصعب الفصل فيما بينها وليس معنى ذلك أن تدور تلك المفاهيم في فلك هذه المصطلحات ؛ بل لابد من ربطها بدلالاتها في السياق .

ولا يمكن لأحدٍ أن ينكر جهود القدامى والمحدثين في دراسة المصطلحات النّحوية ، وتتبعها في مصادرها المختلفة ؛ فعملهم هذا ليس بالأمر الهين ؛ إذ لابد للنّحوي من أن يستعمل مصطلحات للتعبير عن موضوعه النحوي ، وهذه المصطلحات نابعة من تصور فكري معين ، وتابعة لمذهب محدد قائم بذاته .

إنَّ مادة هذه الدراسة في الكتب والرسائل الجامعية؛ فضلاً عن المنشورة في الدوريات، إذ تناول هؤلاء الباحثون المصطلحات النّحوية بعد البحث والتشعب الكبير في المصادر والمراجع ؛ ومن الممكن القول : إنَّها جامعة وشاملة ؛ إذ اقتضى الأمر – في كثير من الأحيان – تتبع آراء العلماء أو جزئيات آرائهم في مظانها ، فاقتضى الرجوع إلى أُمهات كتب النّحو ؛ كالكتاب ، والمقتضب ، وأصول النّحو ، وشرح ابن يعيش ، وشرح الرضي وغيرها .

ورجعت إلى طائفة من المعاجم التي كانت سبباً في تحديد مفاهيم بعض المصطلحات النّحوية أولها : العين ، ثم جمهرة اللغة ، وتهذيب اللغة ، ولسان العرب ، والقاموس المحيط ، وتاج العروس وغيرها .

ومما رجعت إليه أيضاً طائفة من كتب التراجم النّحوية منها : مراتب النّحويين لأبي الطيب اللغوي ، وطبقات النّحويين واللغويين للزبيدي ، وبغية الوعاة للسيوطي وغيرها .

ودراستي هذه لا تُعنى بكل من تناول المصطلح النّحوي في أثناء حديثهِ عن موضوعات نّحوية وإنَّما تتناول من أفرد المصطلح النحوي في دراسة مستقلةٍ ، ونظراً لسعة مصادرها ومراجعها ؛ فقد تجاوزت عامل الزمن ؛ إذ لم أُقيد نفسي بحقبة تأريخية معينة ، فضلاً عن ذلك كثرة المصطلحات النّحوية في التأليف النّحوي ؛ إذ اخترت قسماً من هذه المصطلحات النّحوية التي يشكل على الدارسين تناولها .

ولا تُعنى دراستي – أيضاً – بمتابعة صناعة معجمات المصطلحات النّحوية ؛ لكثرتها واختلاف نهج تأليفها عن الدراسات التي تناولناها في دراستنا ؛ ويمكن لموضوع كهذا أن يكون بمثابة رسالة جامعية مستقلة ، أما سبب اختياري لهذا العنوان فيرجع إلى أمرين :

أولاً : إنَّ المصطلح النّحوي يعد مفتاحاً لفهم النصوص ، وباباً لدخول العلم ؛ فبحث المصطلح النّحوي يعني الاطلاع على موضوعات النّحو كافّة ، ومن ثَمَّ الاطلاع على آراء النّحاة الأوائل فضلاً عن المعاصرين الدارسين لموضوعات المصطلح النّحوي .

ثانياً : الاقتراح الذي قدَّمه لي أُستاذي (د.مكي نومان مظلوم) هو أنَّ (المصطلح النّحوي في دراسات المحدثين) موضوع لم يُدرس من قبل ، وهو من الموضوعات الجديرة بالتتبع والبحث .

وتقوم دراستي هذه على أكثر من منهج ، بدءاً بالمنهج التأريخي في توثيق أفكار الدارسين ودراستهم للمصطلح النّحوي عند النّحاة الأوائل بحسب التسلسل التأريخي لمصطلحات هؤلاء الدارسين ، أي : من القديم إلى الحديث ؛ وعدلت عن ذلك في بعض المواطن التي يتطلب التناول فيها تقديم اللاحق على السابق .

ولا يعني ما سبق ذكره أنَّ دراستنا ستقتصر على تناول المحدثين المصطلح النّحوي ،

بل إنَّها تناولت التراث النّحوي .

وأما المنهج الآخر ، فهو النقد والتحليل لهذه المصطلحات النّحوية من خلال طريقة التفكير عند هؤلاء الدارسين ، وإبراز منهجية الدراسة التي اعتمدها الباحث في تناوله هذه المصطلحات ، فوقفت منها ، عارضاً ، وناقداً لكثير من الآراء التي انبثقت من أفكار هؤلاء الدارسين .

وقد اقتضت طبيعة هذا البحث أن يقع في أربعة فصول ، مسبوقة بمقدِّمة ، ومنتهية بخاتمة تضمنت أهم النتائج التي توصّلْتُ إليها .

أما فصول البحث فقد كانت على النحو الآتي :

الفصل الأوّل : وقد خُصِّصَ في (تأصيل المصطلح النّحوي في دراسات المحدثين) عند النّحاة العرب ضمن التوثيق التأريخي في تناول هذا المصطلح ، وتطوره عبر العصور ؛ إذ إنَّ الدارسين تتبعوا مراحل نشوء المصطلحات النّحوية ؛ متمثلة بالمذهبين البصري والكوفي فهما أهم المذاهب في نشأة النّحو العربي ، وقد توزع الفصل على مبحثين :

الأوّل : تأصيل المصطلح النّحوي عند البصريين في دراسات المحدثين .

المبحث الثاني : تأصيل المصطلح النّحوي عند الكوفيين في دراسات المحدثين .

أمّا الفصل الثاني فانعقد على دراسة المصطلحات النّحوية الخاصّة والمتناظرة عند البصريين والكوفيين في دراسات المحدثين ، وقد قسمت مادة هذا الفصل على ثلاثة مباحث هي :

الأوّل : المصطلحات النَّحوية الخاصّة بالبصريين في دراسات المحدثين .

والثاني : المصطلحات النَّحوية الخاصّة بالكوفيين في دراسات المحدثين .

والثالث : المصطلحات النَّحوية المتناظرة بين البصريين والكوفيين في دراسات المحدثين .

تضمن هذا الفصل ما تناوله الدارسون من المصطلحات النَّحوية التي انفرد بها البصريون والكوفيون ، فضلاً عن المصطلحات المتناظرة التي ٱختلفت من جهة اسم المصطلح واتفقت من جهة المفهوم .

ووقفت في الفصل الثالث على دراسة المحدثين للمصطلحات النّحوية المفردة ، وبيَّنتُ فيه المصطلحات التي أوردها الدارسون على شكل رسالة جامعية أو كتاب ، أو بحث ، بغية أن يوظفوا الفكرة في الدراسات المصطلحية التي اختاروها ؛ ليبيّنوا قيمة هذا المصطلح النّحوي أو ذاك .

وتناول الفصل الرابع (علاقة المصطلح النّحوي بالدلالة) ، فقد راعى النّحاة الأوائل الدّلالة في الاصطلاح على مفاهيمهم ، والدّلالة في المصطلح النّحوي تختلف باختلاف الباب النّحوي وفروعه ، وقد تابع البحث العلاقة بين علم المصطلح النّحوي وعلم الدّلالة لأنَّهما من أهم الأسس التي كان لها أثر كبير وفاعل في قضية اللفظ والمعنى المنبثق من التراكيب والمفردات داخل المجال النّحوي ؛ لذلك قسمت هذا الفصل على ثلاثة مباحث :

الأوّل : المصطلحات النّحوية المترادفة عند النّحاة . وتتمثل في ذكر مصطلحات نحوية وجدها الدارسون في أثناء تناولهم للمصطلحات ؛ إذ إن هناك أكثر من مصطلح نحوي له مفهوم واحد ودّلالة واحدة ، وهو ما أُطلِقَ عليه بـ (الترادف المصطلحي النحوي) .

أمّا المبحث الثاني ، فعني بدراسة (المصطلحات النّحوية المشتركة عند النّحاة) . إذ تابع الدارسون طبيعة بعض المصطلحات النّحوية وأثرها في تطور الدرس النّحوي ، وقد نتج عنه تعدد دّلالة المصطلح النّحوي الواحد .

أمّا المبحث الثالث ، فتناولت فيه (المصطلحات النّحوية المستحدثة عند الدارسين). فقد استمد الدارسون للمصطلح النّحوي ما يتردد على ألسنة العلماء ؛ إذ (لا مشاحة في الاصطلاح) ، فضلاً عن فكرة إعادة صياغة بعض المصطلحات النّحوية ، بناءً على صفة العموم في بعض منها عند النّحاة الأوائل .

وأخيراً ، أرجو أن أكون قد وفقت في هذا العمل ، وأنْ أكون قد أضفت لَبِنَةً جديدة إلى لَبِنْ الدرس النّحوي ؛ فإن كنت قد أصبت فـ ﴿ ذَٰلِكَ فَضۡلُ ٱللَّهِ يُؤۡتِيهِ مَن يَشَآءُۚ وَٱللَّهُ وَٰسِعٌ

عَلِيمٌ ﴾[١]، وإن كان ثمة خطأ أو عثرة فالأمل كبير بالإقالة ، بمزيد من التوجيه والإرشاد ، والله أسأل أن ينفعني بهذا العمل ، وأن يجعله في ميزان حسناتي .

وآخر دعوانا أن الحمد لله ربِّ العالمين .

(١) سورة المائدة / ٥٤ .

– مدخل :

نهض الدارسون المحدثون بعبء البحث عن بدايات المصطلح النحوي البصري ؛ إذ ((كان للبصرة فضل السبق في الأخذ عن سيبويه (ت ١٨٠هـ) وانتهاج سبيله في الدراسات النحوية ، وساعدها على ذلك استقرار العامل السياسي ؛ في حين كان أهل الكوفة في انشغال بالميادين العسكرية والسياسية من جهة ، والقراءات القرآنية والفقه والحديث من جهة أُخرى))[١] .

وفي مجال المصطلح النّحوي كان الخلاف واضحاً بين الفريقين حتى شاع بين الدارسين المتأخرين ((إن هذا مصطلح بصري وذاك مصطلح كوفي ، ولقد أفاد المصطلح النّحوي من خصومة الفريقين فائدة كبيرة ؛ إذ نظر كلّ فريق إلى مصطلحات كتاب سيبويه نظرة الناقد ، ثمّ شَرعَ في تهذيبها وتطويرها حتى وصلوا بها جميعاً إلى الاستقرار الذي لم يكن من اليسير على سيبويه أن يصل بالمصطلحات النّحوية إليه))[٢].

وهذا يعني أنّ المصطلحات النحوية في الكتاب هي المصطلحات التي دار الخلاف فيها بين مؤيدٍ لها ورافض ، وبين من جاء بمصطلحات أُخر على غرارها .

وفي خضم هذا المعترك يتساءل (د.عوض القوزي) عن المصطلح النحوي بعد سيبويه ، وما الذي طرأ عليه ؟ ستأتي الإجابة مستنبطة من التراث الذي خلفه علماء المذهبين[٣] .

ودليل (د.القوزي) على ما ذكر، ما نقله عن المبرد (ت ٢٨٥هـ) في كتابه المقتضب ؛ فقد عَرَضَ الباحث هذا الكتاب ثم وازن بينه وبين كتاب سيبويه ليستنتج أنّ المبرد حذا حذو سيبويه في المصطلحات النحوية ؛ بل تعدى الأمر إلى أكثر من ذلك ،

---

(١) المصطلح النّحوي الكوفي وأثره على النحّاة المحدثين (تمّام حسّان) و(مهدي المخزومي) (نموذجين) (رسالة) : ٢٦ .

(٢) المصطلح النحوي نشأته وتطوره : ١٥٦ .

(٣) ينظر : المرجع نفسه : ١٥٦ .

عندما استعمل المبرد المصطلحات أنفسها التي استعملها سيبويه في كتابه حتى قارب أن يكون المقتضب نسخة منه في كثير من المسائل ، فلا نراه إلا واقفاً عند حَدّ اختصار عبارة سيبويه حيناً أو مكتفياً بمثال واحد من أمثلة سيبويه أحياناً أُخر(١) ، ومع ذلك فإنه أبدى رأيه فيها .

ومن بين تلك المصطلحات التي وردت في كتاب سيبويه ومن جاء بعده اخترنا الآتي :

أولاً – الحال والخبر والصفة والمفعول فيه :

وردت هذه المصطلحات في كتب النحاة لتدل على مفهوم واحد هو مفهوم الحال ، وقد أولى النحاة عناية بتلك المصطلحات ؛ إذ تعددت تسميات النحويين البصريين لهذا المصطلح ؛ فالحال عندهم ((اسم نكرة ، فضلة ، منتصب ، يبين هيئة الفاعل أو المفعول به في وقت حدوث الفعل ، لفظاً ، نحو : ضربت زيداً قائماً ، أو معنى ، نحو : زيد في الدار قائماً))(٢) .

وكذلك أولى المحدثون عنايةً بهذا المصطلح فتناولوه تأصيلاً واستعمالاً، منهم الباحث (صباح حسين محمد) الذي درس المصطلح النحوي عند ابن خالويه (ت ٣٧٠هـ) ، فذكر أن الحال مصطلح بصريٌّ جاء في كتاب سيبويه ، من ذلك : ((قولك هذان رجلانِ وعبدُ الله منطلقينَ . وإنما نصبتَ المنطلقينَ لأنّه لا سبيل إلى أن يكون صفةً لعبد الله ، ولا أن يكون صفةً للاثنين ؛ فلمّا كان ذلك مُحالاً جعلتَه حالاً صاروا فيها ، كأنك قلت : هذا عبدُ الله منطلقاً))(٣) .

---

(١) ينظر على سبيل المثال : الكتاب : ٣٤١/٢ ، والمقتضب : ٥٥٤/٢ ، ٥٥١ ، والمصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري : ١٥٦–١٥٧ .

(٢) الكليات : ٣٦١ ، وشرح قطر الندى وبل الصدى : ٢٣٤ ، والتعريفات (الحال) : ٧٢ .

(٣) الكتاب : ٨١/٢ ، وينظر : المصطلح النحوي عند ابن خالويه دراسة نحويّة موازنة (رسالة) : ١٣٦ .

وبعد أنْ استقرى الباحث مصطلح الحال عند سيبويه ، وجد أنّه عَبّر عنه بمسميات متعددة ، فقد استعمل سيبويه (الخبر) كثيراً قاصداً به الحال[١] ، ثم سمّاه في مواضع أُخر قليلة (خبر المعرفة ، والمفعول فيه)[٢] ، وأقلّ منهما سمّاه (الصفة)[٣] ، قال سيبويه : ((وأمّا النّصب فقولك : هذا الرجل منطلقاً ، جعلت الرجل مبنيًّا على هذا ، وجعلت الخبر حالاً له قد صار فيها ، فصار كقولك : هذا عبدُ الله منطلقاً . وإنما يريد في هذا الموضع أن يُذكر المخاطَبَ برجلٍ قد عرفه قبل ذلك ؛ وهو في الرفع لا يريد أن يُذكره بأحدٍ وإنما أشار فقال : هذا منطلق ، فكأن ما ينتصب من (أخبار المعرفة) ينتصب على أنّه حالٌ مفعولٌ فيها))[٤] .

وانتهى الباحث نفسه إلى عدم استقرار المصطلح عند سيبويه[٥] ، وهو رأي من سبقه من الدارسيّن المعاصرين أيضاً[٦] .

واستمر الباحث في تأصيل مصطلح الحال حتى وصل إلى المبرد ، الذي سمّى الحال مفعولاً فيه مُتابعاً سيبويه في تلك التسمية[٧] .

أما لغدة الاصبهاني (ت ٨٧٣هـ) فعنده : ((الحال منصوبة أبداً ؛ لأنها مفعول فيها ، كما أن الظرف مفعولٌ فيه))[٨] ، وهو ما ذهب إليه أبو علي الفارسي (ت ٣٧٧هـ)

---

(١) ينظر : الكتاب : ٤٩/٢ ، والمصطلح النحوي عند ابن خالويه دراسة نحويّة موازنة (رسالة) : ١٣٦ .

(٢) ينظر : المصدر نفسه : ٧٨/٢ ، والمرجع نفسه : ١٣٦ .

(٣) ينظر : المصدر نفسه : ٤٠٠/١ ، والمرجع نفسه : ١٣٦ .

(٤) المصدر نفسه : ٨٦/٢-٨٧ ، وينظر : المرجع نفسه : ١٣٦ .

(٥) ينظر : المصطلح النحوي عند ابن خالويه ، دراسة نحوية موازنة (رسالة) : ١٣٧ .

(٦) ينظر : الحال في الجملة العربية ، دراسة في النحو العربي (رسالة) : ٢٧ .

(٧) ينظر : المقتضب : ١٦٦/٤ ، والمصطلح النحوي عند ابن خالويه دراسة نحويّة موازنة (رسالة) : ١٣٧ .

(٨) في النحو العربي قواعد وتطبيق على المنهج العلمي الحديث : ٢٣٨ .

٣٧٧هـ) أيضاً ، في قوله : ((والحال يشبه الظرف من حيث كانت مفعولاً فيها كما أنّ الظرف كذلك ، وذلك قولك : جاءَني زيدٌ راكباً ، وخَرَجَ عَمْرٌو مُسرِعاً . فمعنى هذا : خرج زَيْـدٌ في
حال الإسراع ووقْتِ الإسراع فأشبهتْ ظرف الزمان))[١] .

ويبدو أن وجه التشابه بين مصطلحي – الحال والمفعول فيه (الظرف) هو من باب الترادف اللغوي ، وهي ظاهرة عُرفت في كثير من المصطلحات النحوية .

وخَلَصَ (صباح حسين محمد) من دراسته مصطلح الحال إلى القول بأنّه : ((مصطلح في غاية التوثيق ؛ إذ يتميز بالسهولة والإيجاز ، والفهم السريع في إصابة المعنى ، والتحرّر من اصطناع العنوانات غير الدقيقة ؛ أو الواسعة والطويلة ، أو التي هدفها في غالب الأحيان إيصال المفهوم أو الفكرة والاقتصار على العبارات الموجزة التي هي أكثر دِقّة وأقرب طريقاً في إصابة المعنى))[٢] .

وأما ما يخصّ مرادفات الحال عند سيبويه ومن جاء بعده ، فقد ناقشها الباحث منتهياً إلى القول : ((إنه لم يَعُد أحدٌ يسمي الحال : (خبراً) أو(صفة) أو(مفعولا فيه) ، فكل مصطلح من هذه المصطلحات الثلاثة تخصّصَ لمعنى غير المعنى الآخر ، وإن وُجّه إليه فعلى سبيل المجاز))[٣] .

وعلى الرغم من الملاحظات التي ذكرها الباحث فضلاً عن النتيجة التي خرج بها ، لكنه لم يشر إلى المدة التي أطلقت فيها هذه المصطلحات ، أي أنّه لم يتحدث عن بدء نشأة المصطلح ؛ فالنظرة كانت إلى المفاهيم لا إلى المصطلح بعينه ؛ مما أدى إلى ظهور مصطلحات كثيرة فضلاً عن تداخل هذه المصطلحات والذي أدى إلى الاضطراب

---

(١) الإيضاح ، العضدي : ١٩٩ .
(٢) المصطلح النحوي عند ابن خالويه ، دراسة نحوية موازنة (رسالة) : ١٤٩ .
(٣) المرجع نفسه : ١٥٠ ، وينظر : المصطلح النحوي نشأته وتطوره : ١٤٨ .

ممّا حمل كل مذهب إلى اختيار بعض المصطلحات ، ومن ثم استعمالها بحسب الفهم لهذا المصطلح أو ذاك .

وقدّم (د.يحيى عبابنة) تحليلاً وافياً لمصطلح (الحال) ، وما ترافقه من مصطلحات عند البصريِّين ، إذ يرى أن سيبويه استعمل مصطلح الحال مُحاطاً بشروح وصفية يصف فيها هيأة المصطلح إيضاحاً وبياناً ، إذ قال : ((هذا بابُ ما ينتصب أنه حال يقع فيه الأمر وهو اسم ، وذلك قولك : مررت بهم جميعاً ، وعامّةً ، وجماعةً))[١] .

أمّا الاخفش (ت ٢١٥هـ) فقد استعمل مصطلح الحال بمفهومه الشائع ، ((قال : قال الله تعالى : ﴿ فَٱتَّبِعُوا۟ مِلَّةَ إِبْرَٰهِيمَ حَنِيفًا وَمَا كَانَ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ﴾[٢] نُصبَ على الحال))[٣] .

ولاحظ الباحث نفسه استعمال هذا المصطلح مجرداً من الشروح الوصفية ، وبذلك حضرت دلالة المصطلح فيما ذكره الأخفش[٤] .

أمّا مصطلح (المفعول فيه) فقد ظهر لـ (د.يحيى عبابنة) أنّه استعمل للدلالة على (الحال) عند ثلاثة من النحويين البصريين ، وهم المبرّد[٥] والزّجّاجي[٦] (ت ٣٧٧هـ) ، والزمخشري[٧] (ت ٥٣٨هـ) ، وحين تحدث عن مصطلح (الخبر) ذكر أنّه من المصطلحات التي اشتهرت عند سيبويه وتستعمل بمعنى الحال ؛ إذ قال : ((هذا باب ما

---

(١) الكتاب : ٣٧٦/١ .
(٢) آل عمران / ٩٥ .
(٣) معاني القرآن للأخفش : ٢٢٧ .
(٤) ينظر : تطور المصطلح النحوي البصري من سيبويه حتى الزمخشري : ١٤٠ .
(٥) ينظر : المقتضب : ١٦٦/٤ .
(٦) ينظر : الجمل في النحو : ٣١٦ .
(٧) ينظر : المفصل : ٦١ .

ينتصب لأنّه خبر للمعروف المبني على ما هو قبله من الأسماء المُبهمة ... كقولك هذا عبدُ الله منطلقاً))[١] .

ويشير إلى أنّه لم يقف على هذا الاستعمال بعد سيبويه[٢] . والظاهر أنّه استعمال انفرد به سيبويه في مصطلح الحال .

وأمّا المصطلحات الثلاثة (الصفة ، والمفعول به ، والموقوع فيه) فقد استقرى الباحث هذه المصطلحات فتبين له أن استعمالها بمفهوم الحال لم يظهر إلا عند سيبويه[٣].

إنّ الناظر في هذه المصطلحات وما دلت عليه من مفاهيم في استعمال مصطلح الحال يجد أن هناك ترابطاً بينهما وبين سيبويه ؛ وإنّ أغلبها قد ظهرت عند سيبويه واشتهرت عنده ؛ بل إنّ بعضها اندثرت وماتت بعد وفاة سيبويه .

لكنّ الباحث ذهب إلى تسويغ ذلك ؛ بأنّ التركيب الذي فيه الحال الذي يسمى خبراً ما هو في الحقيقة غير الخبر الأصلي ، مثل : فيها عبد الله قائماً ، فإن أصل التركيب عبد الله قائم ، فـ (قائم) خبر ، ولكن دخول (فيها) على التركيب هو الذي سوّغ نصب الحال (قائماً) ولولا وجودها لكان نصب (قائم) لحْناً وخروجاً عن العربية ، ويَصْدُق ذلك مع المفعول به ، إذ إن دلالته على ما وقع عليه فعل الفاعل طغت على استعماله للدلالة على الحال ، وكذلك مصطلح الموقوع فيه الذي استعمله مرة واحدة في كتابه[*] ، مسوغاً ذلك بقصد سيبويه الشرح والتوضيح[٤] .

---

(١) الكتاب : ٧٧/٢ .

(٢) ينظر : تطور المصطلح النحوي البصري من سيبويه حتى الزمخشري : ١٤١ .

(٣) ينظر : المرجع نفسه : ١٤٢ .

(*) الكتاب : ٣٧٠/١ .

(٤) ينظر : تطور المصطلح النحوي البصري من سيبويه حتى الزمخشري : ١٤٣ .

ومن هنا تبرز قيمة مصطلح الحال وما يرادفه من مصطلحات ، فهو باب واسع ولاسيما خلال دلالة تتبع التركيب الذي يدل عليه .

أمّا مصطلح المفعول فيه فمعناه قريب من معنى الحال الذي هو وصف وقع فيه الفعل ، وكذلك الظرفُ : مكان أو زمان وقع في أحدهما الفعل فهما مفعول فيهما ، وكذلك الحال . وأما الحال والصفة فهما يجتمعان في الوصف ، ويفترقان في أنّ الصفة تابع وليس الحال كذلك[١] .

وحين نُمْعِن النظر في تَعْليق (د.عبابنة) وموقفه من مصطلح الحال ومرادفاته نجد أنّه انضم إلى موقف القائلين بالاضطراب الواقع في كتاب سيبويه[٢] ، وإن لم يُصرِحْ به .

ونقول : لم يختلف (د.يحيى عبابنة) مع الباحث (صباح حسين محمد) في أنّ هناك تقارباً دلالياً نَتَجَ عن الترادف بين تلك المصطلحات الدّالة على الحال .

ويلحظ أيضاً أنّ (د.عبابنة) أحاط بمصطلح (الحال) ، مبيناً بروز المصطلحات الوصفية في كتاب سيبويه ومنها مصطلح الحال ومرادفاته التي ذكرناها آنفاً .

أما (صباح حسين محمد) فيبدو أنه اعتمد على الاستقراء الجزئي لهذه المصطلحات ؛ إذ إنه لم يتوقف على العلة التي كانت سبباً في ظهور هكذا مصطلحات في كتاب سيبويه .

ثانياً – الجملة :

وهو مصطلح يطلق على الكلام الذي أفاد معنى تاماً عند السكوت عليه[٣] .

---

(١) ينظر : تطور المصطلح النحوي البصري من سيبويه حتى الزمخشري : ١٤٣ .

(٢) ينظر : الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري : ٣٢ ، ودراسة نحوية في علاقة بعض المسائل الخلافية بكتاب سيبويه : ٧–٩ .

(٣) ينظر : الخصائص : ٧٢/١ .

وعدّ العكبريّ (ت ٦١٦هـ) مصطلح الجملة بأنّه : ((الكلام الذي تَحَصل منه فائدةٌ تامّة واشتقاقها من أجملت الشيء إذا جمعته وكلَّ مُحتَمل للتفصيّل جملَة والمبتدأ والخَبَر ، والفِعْل والفاعِل))[١] .

وقد تناول الباحثون هذا المصطلح في دراساتهم النحوية ، ومنهم الباحثان (د.سامي عوض) و(يونس يونس) في بحثهما الموسوم (المصطلح النحوي عند ابن جني ت ٣٩٢هـ) وقد ذكرا أنّ ما أضافه ابن جني فيما يخص المصطلحات النحوية ، قد فات الخليل وسيبويه والأخفش والمبرد ومن تلاهم من النحاة ، من حيث الظهور والتطور فضلاً عن التوضيح والشرح والتمثيل والتعريف[٢] .

وتتبع الباحثان تلك المصطلحات عند ابن جني ، التي بلغت عشرة مصطلحات نحوية ، من جهة التأصيل والاستعمال ، ومن هذه المصطلحات مصطلح (الجملة) ، قال الباحثان : ((لعل المبرد أوّل من استخدم مصطلح (الجملة) ، أما سيبويه فقد أشار إلى ذلك ولم يستخدم المصطلح))[٣] .

إذ يقول : ((واعلم أنْ قلت إنما وقعت في كلام العرب على أن يُحْكى بها ، وإنما تَحْكي بعد القول ما كان كلاماً لا قول))[٤] .

يبدو أنَّ الباحثين قد وهما في نسبة مصطلح (الجملة) إلى المبرد . وتبيّن لـ (عبد الحليم عبد الله) أنَّ مصطلح (الجملة) من المصطلحات التي استعملها الفراء في كتابه[٥] .

---

(١) اللباب في علل البناء والإعراب : ١٣٨/١ .

(٢) ينظر : المصطلح النحوي عند ابن جني (بحث) : ٩٠ .

(٣) المرجع نفسه : ٩١ .

(٤) الكتاب : ١٢٢/١ .

(٤) ينظر : معاني القرآن : ١٩٥/٢ ، ٣٨٨ ، ومعالم إعراب الجمل عند الفراء (الجمل ذوات المحل) أنموذجاً (بحث) : ١٩٥-١٩٦ .

أمّا تعليق ابن جني على ما قاله سيبويه فهو : ((فَفَرّق بين الكلام والقول – كما ترى – نعم وأفرد الكلام هنا مخرج ما قد استقر في النفوس ، وزالت عنده عوارض الشكوك ، ثم قال في التمثيل ، نحو : قلت زيدٌ منطلقٌ ، ألا ترى أنه يَحْسُن أن تقول : زيدٌ منطلقٌ ، فتمثيله بهذا يُعلم منه أن الكلام عنده ما كان من الألفاظ قائماً برأسه مستقلاً بمعناه ، وأنّ القول عنده بخلاف ذلك ، إذ لو كانت حال القول عنده حال الكلام لما قدّم الفصل بينهما ، ولما أراك فيه أن الكلام هو الجمل المستقلة بأنفُسها الغانية عن غيرها))[١] .

بهذا القول استدل الباحثان على أنّ مصطلح الكلام عند سيبويه هو ما أفاد معنى تاماً يحسن السكوت عليه ، وهو ما اصطلح عليه من جاء بعده بمصطلح (الجمل)[٢] .

ثم ذكر الباحثان أن مصطلح (الجملة) موجودٌ عند المبرد ، وقد افترض أنّه أخذه عن أستاذيه الجرمي (ت ٢٢٥هـ) والمازني (ت ٢٤٩هـ) ، ولكنهما لم يقفا على أثرهما[٣] ، فالمبرد قد أشار إلى هذا المصطلح في المقتضب[٤] ، بل إنّه أشار إلى مفهوم الجملة في الكلام التام الذي يحسن السكوت عليه[٥] .

ويؤخذ على الباحثين أنّهما تجاوزا ابن السراج (ت ٣١٦هـ) الذي كان مولعاً بالبحث عن أسرار التركيب ، والتدقيق في تعيين دلالات المفردات في الجمل وعلاقتها بعضها

---

(١) الخصائص : ٧٣/١ .
(٢) ينظر : المصطلح النحوي عند ابن جني (بحث) : ١٢ .
(٣) ينظر : المرجع نفسه : ١٢ .
(٤) ينظر : المقتضب : ١٣٠/٣ .
(٥) ينظر : المصدر نفسه : ٢١/٢ .

ببعض ، فضلاً عن شرط الإفادة من الجملة من ذلك قوله : ((والجمل المفيدة على ضربين : إما فعل وفاعل وإما مبتدأ وخبر))[١] .

ثم وصل الباحثان إلى أبي القاسم الزجاجي (ت ٣٣٧هـ) الذي سمى كتابه بالجمل ، وقد تردد عنده مصطلح الجملة كثيراً ، يقول : ((اعلم أن الجمل لا تغيرها العوامل ، وهي كلُ كلامٍ عمل بعضه في بعض))[٢] .

وقد أكد الباحثان (د.سامي عوض) و(يونس يونس) أن حديث النحاة عن الجمل قبل أبي علي الفارسي كان حديثاً عابراً إذ لم نقف على باب خاص بالجمل في تصانيفهم قبل الفارسي الذي عقد باباً مستقلاً للجمل في مسائله العسكرية ، وهو بعنوان ((هذا باب ما ائتلف من هذه الألفاظ الثلاثة – يعني أجناس الكلم – كان كلاماً مستقلاً وهو الذي يسميه أهل العربية الجمل))[٣] .

وقد شرع الفارسي في تحديد أنواع الجمل وتراكيبها[٤] ، وضَمّ أسلوب النداء وأسماء الأفعال إلى الجمل[٥] .

وتساءل الباحثان ماذا عسى أن يكون الجديد الذي أتى به ابن جني ؟ فيجيبان عن ذلك ، بأن الجديد الذي جاء به ابن جني في مصطلح (الجملة) هو الدّقة في حدّ الجملة وتعريفها ومساواته بين مصطلح (الكلام) و(الجمل) ؛ إذ يقول : ((وهذه صورة الجمل وهو ما كان من الألفاظ قائماً برأسه ، غير محتاج إلى متمم له ، فلهذا سمّوا ما كان من الألفاظ تاماً مفيداً : كلاماً))[٦] ، ثم يقول : ((أمّا الكلام فكل لفظٍ مستقل بنفسه مفيدٍ

---

(١) الأصول في النحو : ٦٤/١ .
(٢) الجمل في النحو : ٣٣٩ .
(٣) المسائل العسكريات : ٦٣ .
(٤) ينظر : المصدر نفسه : ٦٣-٦٤ .
(٥) ينظر : المصدر نفسه : ٦٥ ، ٦٨ ، ٧٠ .
(٦) الخصائص : ٧٥/١ .

لمعناه ، وهو الذي يسميه النحويون (الجمل) نحو : زيدٌ أخوك ... فكلّ لفظٍ استقل بنفسه وجنيتَ منه ثمرة معناه فهو كلام))[١] ، وهو في هذا القول يُمثل لأنواع الجمل وأحوال تراكيبها .

من هذه النصوص المذكورة آنفاً تبيّن للباحثين أنّ مصطلح الجملة عند ابن جني كان أكثر دقة وبياناً ممن كان قبله من النحاة[٢] .

واستدرك على الباحثين أن الرماني(ت ٣٨٤هـ) سبق ابن جني بهذا المفهوم بقوله : ((والجملة هي المبنية من موضوع ومحمول للفائدة))[٣] .

ودرس (محمد منير إسماعيل) مصطلح (الجملة) عند المبرد مبيناً أن أول من استعمل مصطلح الجملة بمعناها الاصطلاحي هو المبرد[٤] ، واستدل بما ورد في المقتضب ؛ إذ قال المبرد : ((وإنما كان الفاعل رفعا لأنه هو والفعل ، جملة يحسن عليها السكوت وتجب بها الفائدة للمخاطب))[٥] . فظاهر كلامه يورد أقسام الجملة الرئيسة فضلاً عن مفهومها .

وقد وهم (محمد منير إسماعيل) بعِّده المبرد أول من استعمل مصطلح (الجملة) وقد سبقه الفرّاء باستعماله مصطلح (الجملة) استعمالاً صريحاً بمعناه الاصطلاحي للدلالة عليها[٦] ، وآية ذلك قوله ((وكذلك قوله ﴿ سَوَآءٌ عَلَيۡكُمۡ أَدَعَوۡتُمُوهُمۡ أَمۡ أَنتُمۡ

---

(١) المصدر نفسه : ٧٢/١ .

(٢) ينظر : المصطلح النحوي عند ابن جني (بحث) : ١٠٤ .

(٣) رسالتان في اللغة : ٢٠ .

(٤) ينظر : المصطلح النحوي في كتاب المقتضب ، دراسة تحليلية (رسالة) : ٨ ، وينظر مفهوم الجملة عند سيبويه : ١٧ .

(٥) المقتضب : ١٤٦/١ .

(٦) ينظر : معاني القرآن : ١٩٥/٢ ، ٣٨٨ ، ومعالم إعراب الجمل عند الفراء (الجمل ذوات المحل المحل أنموذجاً) (بحث) : ١٩٥ .

صَٰمِتُونَ ﴾[١] فيه شيء رفع ﴿سَوَآءٌ عَلَيۡكُمۡ﴾ ، لا يظهر مع الاستفهام. ولو قلت : سواء عليكم صمتكُم ودعاؤكم ، تبيّن الرّفع الذي في الجملة))[٢] .

ووجد الباحث المذكور أنّ المبرد استعمل مصطلح الجملة على نحوٍ محدودٍ ، إلا أنني تتبعت هذا المصطلح (الجملة) عند المبرد في كتابه فوجدته يذكره عشر مرات[*]

أما الأسباب التي دعت (محمد منير إسماعيل) إلى هذا القول فترجع لسببين[٣] :

الأول : أنّه كثيراً ما استعاض عن الجملة بمصطلح الكلام المستغني[*] ... ومصطلح الكلام التام .

الثاني : يرجع إلى أنّ المبرد من أوائل النحويين الذين استعملوا (الجملة) مصطلحاً نحوياً مما يجعله يتوجس خيفة منه فيميل إلى ما يعبر عن الجملة بالتمثيل لها أو بذكر طرفي الإسناد فيها .

يبدو أنّ الباحث أراد الإشارة إلى أنَّ المبردَ قدّم تصوراً دقيقاً وشاملاً لمفهوم الجملة يجمع فيه بين الاستغناء والفائدة ثم يربط المعنى باقتران اللفظ بما يصلح معه من تركيب تام .

ثالثاً – الأداة والحرف :

إنَّ (الأداة) في اللغة هي الآلة ، وَجمْعُها أدوات ، والأداة لذي الحرفة ، وهي الآلة التي تُقيمُ حرفته ، وأداة الحرب : السّلاح المستخدم فيها[١] .

---

(١) الأعراف / ١٩٣ .

(٢) معاني القرآن : ١٩٥/٢ .

(*) ١٢/٢ ، ٣٤/٣ ، ١٢٥/٤ ، ٣٣٧/٤ .

(٣) ينظر : المصطلح النحوي في كتاب المقتضب ، دراسة تحليلية (رسالة) : ٩ .

(*) الكلام المستغني يكون تركيباً إسنادياً ويكون تاماً إذا صح معناه واستوفى مكونات بنائه . ينظر : المصطلح النحوي في كتاب المقتضب دراسة تحليلية (رسالة) : ٥ .

أما الحرف لغة هو : ((الطّرَفُ ، والجانبُ ، وبه سُّمي الحرفُ مِن حروف الهجاء))[٢] .

والأداة مصطلح كوفي قال به الفرّاء (ت ٢٠٧هـ) : ((وقوله : ﴿ءَآلْـَٔـٰنَ وَقَدْ كُنتُم بِهِۦ تَسْتَعْجِلُونَ﴾[٣] (الآن) حرف بُني على الألف واللام لم تخلع منه ، وترك على مذهب الصفة ؛ لأنه صفة في المعنى واللفظ كما رأيتهم فعلوا في (الذي) و(الذين) فتركوهما على مذهب الأداة ، والألف واللام لهما غير مفارقتين))[٤] ، يقابله الحرف عند البصريين ، ولم يرد في كتاب سيبويه ذكر لمصطلح الأداة ، وإنّما ورد لفظ (الحرف) ، قال سيبويه : ((الكَلِمُ : اسم ، وفعل ، وحرف ، جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل))[٥] ، وغالباً ما يسمى (الحرف) باسم المعنى الوظيفي له[٦] .

أمّا المبرد فقد استعمل لفظ (الأداة) في كتابه المقتضب ؛ إذ قال : ((اِعلم أنّ الأفعال أدواتٌ للأسماء تعملُ فيها كما تعمل فيها الحروفُ الناصبة والجارة ، وإن كانت الأفعال أقْوَى في ذلك))[٧] .

ويبين الباحث (محمد منير إسماعيل) من خلال هذا النص أنَّ المبرد توسع في استعمال مصطلح (الأداة) ، معللاً ذلك ؛ أنَّ هذا الاستعمال موافق لمعناها اللغوي[٨] ؛

---

(١) ينظر : لسان العرب (أدا) : ٢٥/١٤ .
(٢) لسان العرب (حرف) : ٤١/٩ .
(٣) يونس / ٥١ .
(٤) معاني القرآن : ٤٦٧/١ .
(٥) الكتاب : ١٢/١ .
(٦) ينظر : الأدوات النحوية وتعدد معانيها الوظيفية : ١١ .
(٧) المقتضب : ٨٠/٤ .
(٨) ينظر : المصطلح النحوي في كتاب المقتضب دراسة تحليلية (رسالة) : ٥٧ .

ففي تهذيب اللغة ((ولكل ذي حرفة أداةٌ وهي آلته التي تقيم حرفته ، وأداة الحرب سلاحها))[١] .

وقد أطلق النّحاة المتأخرون لفظ (الأداة) على بعض الأبواب النحوية العامّة ، نحو : أدوات الاستفهام ، وأدوات القسم ، وأدوات الشرط ... ولفظ الحرف لديهم يقابل الاسم[٢] . وهذا ما استند عليه (د.فاضل الساقي) في بيان وظيفة الأداة بقوله : ((تؤدي وظيفة التعليق ووظيفة الربط بين أجزاء من الكلام وتعبر عن علاقات في السياق))[٣] .

وتبين لـ (د.يوخنا) أن مصطلح الأداة من وضع الخليل ، وقد قصد به الحرف الذي يأتي لمعنى ، قال : ((الحرف من حروف الهجاء ، وكل كلمة بُنيت أداة عارية في الكلام لتفرقة المعاني تسمى حرفاً ، وإن كان بناؤها بحرفين أو أكثر مثل حتى وهل وبل ولعلَّ))[٤] .

وعَقّبَ (د.يوخنا) على نص الخليل بالقول : ((والحقُّ أنّ الخليل أكثر من استعمل هذا المصطلح لئلا يتوهم مُتعَلِم النّحو بين (الحرف) الذي يطلق على حروف الهجاء ، وبين (الحرف) الذي يطلق على حروف المعاني ، فترى أنّه ابتدع هذا المصطلح للتفريق بين المعنيين ، وهذا واضح من نصّه المنقول آنفاً ، وكذلك نرى أنّه ربط بين المصطلحين (الحرف) و(الأداة) للدلالة على التشابه في الاستعمال))[٥] .

---

(١) تهذيب اللغة (باب اللفيف من حرف الدال) : ١٦٣/١٤ .

(٢) ينظر : الأدوات النحوية وتعدد معانيها الوظيفية : ١١ .

(٣) أقسام الكلام العربي : ٢٦٨ .

(٤) العين (حرف) : ٢١٠/٣-٢١١ .

(٥) موسوعة المصطلح النحوي : ١٩٢/١-١٩٣ .

وساق الباحث نصوصاً من كتاب العين ، بيّن من خلالها أنّ الخليل كان لا يفرق بين (الحرف) و(الأداة) ، فقد كانا يعنيان عنده شيئاً واحداً[١] .

أمّا سيبويه – كما ذكر د.يوخنا – ((فقد استخدم مصطلح (الأداة) ؛ إذ خصصه ليدل به على حروف القسم فقط ؛ لذا وضعناه ضمن المصطلحات الجديدة التي وضعها سيبويه))[٢] ، قال سيبويه : ((وللقَسَم والمُقسم به أدوات في حروف الجر))[٣] .

ولكن هناك ملاحظة يجب التنبيه عليها ، وهي أن (صباح عبد الهادي كاظم) عَدَّ مصطلح (الأداة) من المصطلحات التي لم يرد به مصطلحاً مرادفاً لحروف المعاني[٤] .

يبدو أن الدافع في هذا القول هو عدم شيوع مصطلح (الأداة) في عصر سيبويه بناءً على المادة العلمية التي قامت عليها دراسته للمصطلح النحوي في كتاب سيبويه[٥] .

وأمّا أبو عبيدة (ت ٢١٠هـ) فقد زاد في توسعه في استعمال هذا المصطلح ، قال (د.يوحنا) : ((وقد جاء أبو عبيدة ليوسع من استعماله ، فتراه يستعمله للظروف ، بعد أن كان قاصراً على حروف المعاني))[٦] ، وعلى هذا قال أبو عبيدة : ((ومن مجاز الأدوات اللواتي لهنّ معانٍ في مواضع شتّى ، فتجيء الأداة منهنَّ في بعض تلك المواضع

---

(١) ينظر : العين (هل) : ٣٥٢/٣ .
(٢) موسوعة المصطلح النحوي : ٢٦٠/١ .
(٣) الكتاب : ٤٩٦/٣ .
(٤) ينظر : المصطلح النحوي في كتاب سيبويه دراسة تحليلية (رسالة) : ٩١ .
(٥) ينظر : المرجع نفسه (رسالة) : ٨٥–٩١ .
(٦) موسوعة المصطلح النحوي : ٤٦٦/١ .

لـبعض تلـك المعـاني . قـال : ﴿أَن يَضْرِبَ مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا﴾(*) فمعناهـا فمـا دونها))(١) .

ولم يبق مصطلح (الحرف) على حاله ؛ بل طرأت عليه – كأي مصطلح آخر – دلالات جديدة في أثناء تطوره واستعماله ، فأصبح بتلك الدلالات الجديدة أكثر انتشاراً وشيوعاً في الدرس النحوي وهو ما نجده عند الزجاجي في تعريفه مصطلح (الحرف) ؛ قائلاً : ((والحرف ما دلّ على معنىً في غيره ، نحو : من وإلى وثُمّ وما أشبه ذلك))(٢) .

والناظر في هذا التعريف يرى أنّ أغلب من جاء بعد الزجاجي قد عرّف الحرف بهذا التعريف(٣) .

وشمل التطور الدلالي مصطلح (الأداة) أيضاً ، ويعود ذلك إلى أن هذه المصطلحات يُمكنها أن تستوعب معاني جديدة من دون الإخلال بشيءٍ من معناها الأصلي .

ويُشير (د.يوخنا) إلى ((أنّ مصطلح (الأداة) ، ومصطلح (الحرف) عند ابن فضال المجاشعي (ت ٤٧٩هـ) ، في القرن الخامس الهجري ، قد اتخذ منحى جديداً نكاد نرى استعماله إلى يومنا هذا ، قَعّدَ هذا العالم المصطلحين بشكليهما النهائي ؛ إذ جعل (الأداة) أشمل من (الحرف) ، فالأداة عنده جنسٌ تحته أنواع من أسماء ، وأفعال ، وحروف ، وظروف(٤) ، وكلام الباحث هنا مستوحى من كلام المجاشعي ؛ إذ

(*) البقرة / ٢٦ .

(١) مجاز القرآن : ١٤/١ .

(٢) الجمل في النحو : ١ .

(٣) ينظر : شرح المقدمة المحسبة : ٢١٥/١ .

(٤) ينظر : موسوعة المصطلح النحوي : ٥٦٥/٢ .

يقول : ((ويقال : على كم قسم تنقسم أدوات الشرط ، والجواب : إنّها تنقسم على ثلاثة أقسام :

أحدهما : ما كان اسماً غير ظرف ...

والثاني : ما كان اسماً ظرفاً ...

والثالث : ما كان حرفاً ...))[١] .

ثمّ ما لبث (د.يوخنا) – بعد ذكره هذا الدليل – أنْ قال : ((نرى أنّه استعمل (الأداة) ؛ لأن باب الجزاء تتكون عوامله من حروف وأسماء وظروف ، فلقبها بـ (الأداة) في حين استعمل (الحرف) للأبواب التي كلّها حروف ، مثل : باب (إنّ وأخواتها) ، وباب (حروف الجرّ) ، وباب (العطف) وغيرها))[٢] .

وإذا وصلنا إلى عصر ابن قيّم الجوزية (ت ٧٥١هـ) في القرن الثامن الهجري ، لحظنا تطوراً في المصطلح النحوي الخاصّ بالأداة ؛ إذ عرّفها ابن القيم بأنها الرابط بين أجزاء الكلام ، فقال : ((الروابط بين جملتين هي الأدوات التي تجعل بينهما تلازماً لم يُفهم قبل دخولها))[٣] .

وهذا القول يدل على أنّ الأداة أصبحت واسطة بين جملتين ، بعد أن كانت تَدّل على معنى في نفسها فقط .

والذي يقرأ تأصيل (د.يوخنا) لهذين المصطلحين يجد أنّه قَدّمَ (ابن قيم الجوزية) وهو المتوفى في القرن الثامن الهجري على (ابن فضّال المجاشعي) المتوفى في القرن الخامس الهجري ؛ علماً أن الأخير جعل (الأداة) أوسع من (الحرف) ، وقد جاء بعده ابن القيم ليذكر ما ذكره (المجاشعي) ، ولكن في صياغة أخرى توحي بفكرة جديدة إلا أن مضمونها واحد .

---

(١) شرح عيون الإعراب : ٢٨٨ .

(٢) موسوعة المصطلح النحوي : ٥٦٦/٢ .

(٣) بدائع الفوائد : ٧٦/١ .

وخَـتَمَ (د.يوخنـا) حديثـه قـائلاً : ((وبعـد هـذا السـرد لمفهـوم مصـطلحي (الحـرف والأداة) لـدى النحويين ، نتوصل إلـى أن مصطلحي (الحرف) و(الأداة) قد مَـرّا بعددٍ من المراحل فـي الاستعمال حتـى استقرّ علـى يد المتأخرين من النحـاة ، فأصـبحت لفظـة (الحـرف) تُطلـق علـى الأبـواب التـي لا تشـمل غيرهـا ، مثـل أبـواب : حـروف الجـر ، وحـروف النسـق ، والحـروف المشـبهة بالفعـل ، والحـروف الناصـبة للفعـل المضـارع ، وأصـبحت (الأداة) شـاملة ، وتَـرِدُ فـي الأبـواب التـي عواملهـا مـن الأفعـال والأسـماء والظروف والحروف))[١] .

يظهـر أنَّ الصـلة القويـة بـين المعنيـين اللغـوي والاصـطلاحي لمصـطلحي الأداة والحرف ، جعلت الخليل لا يفرق بينهما ، مما يدعو إلى القول بأنهما متلازمان ، غير أنّ التطور الذي أصابهما بسبب التوسع الحاصل في فروع علم العربية كلها ؛ جعل لأحد المصطلحين مزية على الآخر ، فكان أكثر اتساعاً وأقرب تناولاً من الآخر ، ويمكنني القول : أصبح بين المصطلحين عموم وخصوص ، تبيّن أنّ مصطلح (الأداة) مصطلح عام يَشملُ موضوعات جَمّة ومتعددة ، فهو يستعمل للظروف ، وحروف المعاني وما شاكلها من الأسماء والأفعال في حين أن مصطلح (الحرف) مصطلح خاصّ ، أصبح محصوراً في أبوابٍ مثل : إن وأخواتها ، وحروف الجر ، وحروف العطف وغيرها .

رابعاً – خبر لا التي لنفي الجنس :

هو ما أُسندَ إلى اسمها ، فتم به المعنى وحسن السكوت على عبارته وهو المسند بعد دخول ((لا)) هذه[٢] .

---

(١) موسوعة المصطلح النحوي : ٥٦٦/٢ ، وينظر : حروف المعاني في معجم لسان العرب (رسالة) : ٢٤–٣٦ .

(٢) ينظر : التعريفات : ٩٦ ، والكليات : ٤١٧ ، وكشاف اصطلاحات الفنون : ٧٣٥/١ .

تتبع (د.يحيى عبابنة) هذا المصطلح في مؤلفات النحاة ، بدءاً من سيبويه حتى الزمخشري فذكر أنّه مصطلح قديم جداً استعمله سيبويه بلفظ الخبر فقط ، قال سيبويه : ((وكذلك إنْ لم تجعل (لك) خبراً ، ولم تفصل بينهما ، جئت بلَكَ بعد أن تُضمِر مكاناً أو زماناً كإضمارِكَ إذا قلت : لا رجُلَ ، ولا بأْسَ ، وإن أظهرتَ فحسنٌ))[١] .

ولاحظ الباحث أنّ المبرد استعمل مصطلح الخبر للدلالة على خبر لا النافية[٢] ، وأشار إلى أنّ استعمال هذا المصطلح بلفظ خبر لا النافية بدأ في نهاية القرن الرابع عند ابن جني[٣] .

وختم الباحث نفسه كلامه بأن الزمخشري استعمله بلفظ (خبر لا) أيضاً ، إذ يقول في المفصل : ((خبر لا التي لنفي الجنس هو قول أهل الحجاز لا رَجُلَ أفضلُ منك ، ولا أحدَ خيرٌ منك))[٤] .

وإتماماً لتأصيل المصطلح ذكر الباحث المذكور سبب إعراض المتأخرين عن تسمية (الخبر) ، علماً أنّها التسمية الأولى التي ذكرها سيبويه ، قائلاً : ((إنه أقل تحديداً من مصطلح خبر إنّ ، كما إن المصطلح وحّده لا يصلح للتعبير عن خبر (إنَّ) ؛ وذلك خوفاً من وقوع الالتباس ؛ فالذي يسمع لفظ الخبر يتبادر إلى ذهنه فوراً خبر المبتدأ ، وزد على ذلك أنّ معنى المصطلح موافقٌ للتركيب اللغوي لا يناقضه))[٥] .

وأوافق الباحث فيما ذكر ؛ إذ إن بَدْء ظهور المصطلح عند النحاة الأوائل قائم على العناية بالمفهوم دون اللفظ ، وأنَّ تداخل المصطلحات كان سبباً في تداخل المفاهيم ، ودلالة السياق هي من يحدد هذا المصطلح أو ذاك ، مع وجود التفكير العقلي والمنطقي

---

(١) الكتاب : ٢/٢٧٩-٢٨٠ .

(٢) ينظر : المقتضب : ٤/٣٦٩ .

(٣) ينظر : الخصائص : ١/٥١٧ .

(٤) المفصل : ٢٩ .

(٥) تطور المصطلح النحوي البصري من سيبويه حتى الزمخشري : ٩١ ، ٩٣ .

في اختيار المصطلح الأصلي أو مرادفه ، فمن الممكن أن يتضمن المصطلح عدة مفاهيم دالة عليه .

خامساً – النائب عن الفاعل :

إنّه مصطلح يطلق على ما يقوم مقام الفاعل بعد حذفه[١] ، ويفصِحُ عن وظيفته ودلالته بألفاظ معينة أجاز النحاة استعمالها .

وقد أصلَّ الباحث (د.يحيى عبابنة) مصطلح (النائب عن الفاعل) ، بناءً على منهجٍ يقوم على استقراء النصوص النحويّة ، فبدأ باستعماله عند البصريين من سيبويه حتى الزمخشري .

ورأى الباحث المذكور أن مصطلح (النائب عن الفاعل) لم يعبروا عنه تعبيراً واحداً مُستقِراً وإنما استعملوا مصطلحات كثيرة وهي :

أ- ((المفعول الذي لم يَتَعَدَّ إليه فعل فاعل ، ولم يتعَّده فعلُه إلى مفعول آخر))[٢] ، وهو من المصطلحات الوصفية التي كانت حِكراً على سيبويه ؛ إذ لم يستعملها غيره[٣] .

ب- المفعول الذي يتعدّاه فعلُه إلى مفعول ، وهو من استعمال سيبويه أيضاً قال : ((هذا باب المفعول الذي تعدّاه فعلُه إلى مفعول ، وذلك : كُسِيَ عبد الله الثوب وأعطِيَ عبد الله المال ، رفعتَ عبد الله ههنا كما رفعته في ضُرب حين قلت (ضُرِبَ عبد الله) ، وشَغَلْتَ به كُسِيَ وأُعطِيَ كما شغلت به ضُرِبَ وانتَصب الثوبُ والمالُ لأنهما مفعولان تَعدّى إليهما فِعلُ مفعولٍ هو بمنزلة الفاعل))[٤] .

---

(١) ينظر : التعريفات : ١٨٩ ، وشرح الحدود النحوية : ١٩٤-١٩٥ .

(٢) الكتاب : ٣٣/١ ، وينظر : تطور المصطلح النحوي البصري من سيبويه حتى الزمخشري : ٨٢ .

(٣) ينظر : تطور المصطلح النحوي البصري من سيبويه حتى الزمخشري : ٨٢ .

(٤) الكتاب : ٤١/١-٤٢ ، وينظر : تطور المصطلح النحوي البصري من سيبويه حتى الزمخشري : ٨٢ .

ج- ما يقوم مقام الفاعل ، واستعمله الأخفش[١] ، وابن السراج[٢] ، والزمخشري[٣] .

د- المفعول الذي لا يُذْكَرُ فاعله ، وقد استعمله المبرد[٤] .

هـ- المفعول الذي جعل الفعلُ حديثاً عنه وهو ما لم يُسَمَّ فاعلُه ، واستعمله ابن جني في كتابه[٥] .

و- اسم ما لم يُسَمَّ فاعلُهُ ، وهو من استعمال أبي جعفر النحاس[٦] .

ز- المفعول الذي أقيمَ مقام الفاعل وأسندَ إليه الفعل ، وهو من استعمالات الزمخشري[٧] .

ولاحظ (د.يحيى عبابنة) في مصطلحات سيبويه أنّه ينص على أنَّ نائب الفاعل مفعول في الحقيقة ، ولكنه في مصطلحاته لم يحدد هذا المفعول بيد أنّه حدده في شرح المصطلح[٨] .

يَظهر أنَّ الباحث المذكور وجد أنَّ مذهب سيبويه في هذا المصطلح (نائب الفاعل) هو متأتٍ من مراعاته للجانب الوظيفي في عمل هذا المصطلح[٩] .

وعقب الباحث المذكور على مصطلح المبرد بكونه أكثر تحديداً من مصطلح سيبويه ، وهو المفعول الذي لا يذكر فاعله ، وكذلك مصطلح ابن السراج : المفعول الذي لم يُسمَّ من فعل به ، وهما بمعنى واحد ، أي أن هذا الضرب من المفعولين ، لا يذكر

---

(١) معاني القرآن (للأخفش) : ١٥٨ ، وينظر : المرجع نفسه : ٨٢ .

(٢) الأصول في النحو : ٢٣٧/١ ، وينظر : المرجع نفسه : ٨٢ .

(٣) المفصل : ٢٥٨-٢٥٩ ، وينظر : المرجع نفسه : ٨٢ .

(٤) المقتضب : ٥٠/٤ ، وينظر : المرجع نفسه : ٨٢ .

(٥) اللمع في العربية : ٣٣ ، وينظر : المرجع نفسه : ٨٢-٨٣ .

(٦) إعراب القرآن : ١٢٥/١ ، ١٨٢ ، وينظر : المرجع نفسه : ٨٣ .

(٧) المفصل : ٢٥٨-٢٥٩ ، وينظر : المرجع نفسه : ٨٣ .

(٨) ينظر : المصطلح النحوي البصري من سيبويه حتى الزمخشري : ٨٤ .

(٩) ينظر : الحدُّ النحوي وتطبيقاته حتى نهاية القرن العاشر الهجري (أطروحة) : ١٣٥ .

فاعله في الكلام[١] ؛ وذلك لأغراض ، نحو : رغبة المتكلم في الإيجاز ؛ لأن الفاعل معروف للجميع ، كقولنا : خُلِقَ الإنسان ، فالفاعل معروف للمخاطبين ، أو أن يكون مجهولاً لا يعرف عند المتكلم أو المخاطب أو إذا لم يكن هناك غرض من ذكر الفاعل[٢]. الفاعل[٢].

ومن المفيد هنا الإشارة إلى أن تسمية المبرد للمصطلح سرت إلى ابن السراج ، لكن طول العبارة لكل منهما حال دون استعمالهما فضلاً عن شهرتهما[٣] .

وخلص (د.يحيى عبابنة) بناءً على المصطلحات المذكورة آنفاً بقوله : ((فإنني أزعم أن هذه المصطلحات جميعها التي استخدمت من زمان سيبويه إلى الزمخشري كانت توطئة لظهور مصطلح نائب الفاعل الذي استعمله ابن مالك لأول مرة في ألفيّته الشهيرة ، وقد طغى على المصطلحات السابقة ، وذلك لأنه أولى بالاستعمال لأنّه أوضحُ في بيان المراد وأخصر من غيره من المصطلحات والمعرِب ينبغي أن يختار الأخصر والأوضح))[٤] .

يبدو أنَّ الباحث المذكور أَيَّدَ عدد من النحويين في نسبة مصطلح (النائب عن الفاعل) لابن مالك ، فقد نسبه (صباح حسين محمد) إلى عبد القاهر الجرجاني (ت ٤٧١هـ) ، إذ يقول : ((إننا نقع على مصطلح (النائب عن الفاعل) ، الذي استحدث في هذا القرن[*] على يد عبد القاهر الجرجاني (ت ٤٧١هـ) الذي اشتهر عالِماً بلاغياً أكثر من شهرته نحوياً في كتابه العوامل المِئة النحوية[٥] ؛ إذ ليس ابن مالك

---

(١) ينظر : تطور المصطلح النحوي البصري من سيبويه حتى الزمخشري : ٨٤ .

(٢) ينظر : معجم النحو : ٣٨٦-٣٨٧ ، والمرجع نفسه : ٨٤ .

(٣) ينظر : تطور المصطلح النّحوي البصري من سيبويه حتى الزمخشري : ٨٤ .

(٤) المرجع نفسه : ٨٦-٨٧ .

(*) الخامس الهجري .

(٥) ينظر : إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم : ١٢٥ .

(ت ٦٧٢هـ) مبتكر هذا المصطلح وواضعه))[١] ، ولم يكتفِ (صباح حسين محمد) بهذه النسبة ، بل ذهب يرد على الباحثين المعاصرين الذين نسبوا مصطلح (نائب الفاعل) لابن مالك كالدكتور محمد بركات[٢] ، وحسن شاذلي[٣] ، وإبراهيم السامرائي[٤] ، ومحمد سليمان ياقوت[٥] .

ورأى الباحث نفسه أنَّ علّة ذهاب هؤلاء الباحثين المعاصرين إلى هذه النسبة هو وقوعهم أُسارى لمقولة أبي حيان فيما نقله خالد الأزهري (ت ٩٠٢هـ) : ((ولم أرَ مثل هذه الترجمة لغير ابن مالك))[٦] .

وناقشه صاحب موسوعة المصطلح النحوي ، مورداً استعمالاتٍ سابقة محدودةً للمصطلح قبل زمن ابن مالك وفي عصره لا ترقى إلى مستوى الذيوع والأطّراد الذي وجد عنده[٧] . فذكر (د.يوخنا) : ((وقد عُدْتُ إلى كتاب العوامل للجرجاني ، ولكنني لم أجد هذا المصطلح فيه ، ثم نقول ماذا يصنع مثل هذا المصطلح في كتاب اسمه (العوامل) ونائب الفاعل أو ما يُسمَّ فاعله من المعمولات[٨] ؟ ! ، وبعدُ فإنَّ عبد القاهر الجرجاني لم

---

(١) المصطلح النحوي عند ابن خالويه (رسالة) : ٢٥-٢٦ .

(٢) ينظر : تسهيل الفوائد ، مقدمة المحقق : ٤٩ ، والمصطلح النحوي عند ابن خالويه (رسالة) : ٢٦ .

(٣) ينظر : تعليقته على عقود اللمع في النحو: ١٤٩ ، والمصطلح النحوي عند ابن خالويه (رسالة) : ٢٦ .

(٤) ينظر : المدارس النحوية أسطورة وواقع : ١٢٣ ، والمرجع نفسه : ٢٦ .

(٥) ينظر : المرجع نفسه : ١٣ ، والمرجع نفسه : ٢٦ .

(٦) ينظر : شرح التصريح على التوضيح : ٢٨٦/١ ، والمرجع نفسه : ٢٦ .

(٧) ينظر : شرح التسهيل : ١٢٤/٢ ، وشرح التصريح على التوضيح : ٤٢١/١ ، وموسوعة المصطلح النحوي : ٦٩٥/٢-٧٠٠ ، والعلاقات الدلالية في المصطلح النحوي وأثرها في الإبهام (رسالة) : ٦٥ .

(٨) ينظر : عوامل الجرجاني : ٤٣٧/١-٤٣٩ ، وموسوعة المصطلح النحوي : ٦٩٥/٢-٦٩٦ .

يستعمل مصطلح (النائب عن الفاعل) ، وإلّا لماذا لم يستعمله في كتبه الأُخرى مثل (دلائل الإعجاز) ، و(أسرار البلاغة) ، و(المقتصد في شرح الإيضاح)))[١] .

ووازن الباحث (صباح حسين محمد) بين مصطلحين شهيرين هما (مفعول ما لم يسمّ فاعله) ، و(النائب عن الفاعل) فذكر: ((ولا خلاف بين النحويين المحققين في أنَّ إطلاق مصطلح (النائب عن الفاعل) أولى من إطلاق عبارة (مفعول ما لم يسمّ فاعله) التي شاعت قبل ظهور هذا الاصطلاح وبعده بمدةٍ ليست بالقصيرة ؛ وذلك لكونه أخصر لفظاً ولشموله للمفعول به وغيره ؛ لأن النائب عن الفاعل قد يكون مفعولاً في أصله ، وغير مفعولٍ به ، كالمصدر والظرف والجارّ والمجرور . أمّا (مفعولُ ما لم يسم فاعلُه) فلا يدلّ إلا ما كان مفعولاً به في الأصل))[٢] . واستدل الباحث المذكور بقول الصبان (ت ١٢٠٦هـ) : في باب النائب عن الفاعل : ((هذه العبارة أولى وأخصر من قولِ كثيرٍ(المفعول الذي لم يسمّ فاعله) ؛ لصِدقه على (ديناراً) مِن (أُعطي زيدٌ ديناراً) ، وعدم صدقه على الظرف وغيره مِمّا ينوبُ عن الفاعل وإن أُجِيبَ بأنَّ (المفعول الذي لم يسمّ فاعله) صار كالعلم بالغلبة على ما ينوب منابَ الفاعل من مفعولٍ وغيره))[٣] .

ويبدو أنَّ الباحث (صباح حسين محمد) متفق مع (د.يحيى عبابنة) في ذهابهما إلى أن مصطلح (اسم ما لم يُسمَّ فاعله) يؤخذ عليها طولُ اللفظ – وهي سمة تكاد تكون غالبة على كثير من تعبيرات المتقدمين – فضلاً عن عدم شموليتها فهي قاصرة ؛ إذ لا تنطبق على الجار والمجرور[٤] .

وأودّ الإشارة إلى أننا إذا سلمنا أنّ الاسم دال على مسماه ، فمع سعة المضمون (المسمى) تتنوع التفريعات والمسائل ؛ لأننا نُسلّم أنّ كلما اتسعت مداخل الموضوع كلما

---

(١) موسوعة المصطلح النحوي : ٢/٦٩٥-٦٩٦ .

(٢) المصطلح النحوي عند ابن خالويه (رسالة) : ٢٦-٢٧ .

(٣) حاشية الصبان : ٢/٦١ ، وينظر : المصطلح النحوي عند ابن خالويه (رسالة) : ٢٧ .

(٤) ينظر : المصطلح النحوي عند ابن خالويه (رسالة) : ٢٧ .

اتسعت وتفرعت المسائل انعكس ذلك على الاسم . ومن ثم فإننا لا نقطع بالضرورة أن مصطلحات الخليل وسيبويه قد بلغت ملامسة المضامين ؛ إذ طالما تحولت إلى تفريعات ومسائل جديدة انعكس ذلك بطبيعة الحال على المصطلحات التي ابتكرها ، ومن ذلك ما أورده سيبويه في باب ((المفعول الذي لم يَتَعَدّ إليه فعل فاعل ، ولم يتعدَّه فعلُه إلى مفعول آخر))[١] ، واستقر اليوم على مصطلح (نائب الفاعل) ، إذ إنّ هناك مصطلحات لم تبقَ على وضعها الأول ، يشهد لذلك تسمية الباب عينه ، إذن مرحلة الخليل وسيبويه مرحلة تداخل وعدم استقرار المصطلح النحوي[٢] .

وظهر لـ (د.يوخنا مرزا الخامس) أن مصطلح (النائب عن الفاعل) من أهم المصطلحات التي أحدثت مُشكلاً في النحو العربي بين مؤيدٍ ورافضٍ له ؛ فاتخذ التوثيق التأريخي سبيلاً يهتدي به للوصول إلى حقيقة هذا المصطلح من جهة نسبته واستعماله[٣] .

وتبيّن لـ (د.يوخنا) أنَّ أوّل نصٍّ ذكر مصطلح (النائب عن الفاعل) هو لأبي العلاء المعريّ (ت ٤٤٩هـ) ، وقد ذكره عرضاً من دون أن يقصد استعماله قال في تفسير قول المتنبي[٤] :

كَتَبَتْ في صحائِفَ المَجْدِ : بِسْمٌ ثُمَّ قَيْسٌ وبَعْدَ قَيْسُ السَّلامُ

: ((وروي : كُتِبَتْ : على ما لم يُسمَّ فاعله . فيكون (بِسْمٌ) و(قَيْسٌ) مرفوعين ، ويكون نائب الفاعل محمولاً على أنّه أراد الكلمة بقوله : بِسْمٌ))[١] .

---

(١) الكتاب : ٣٣/١ .

(٢) ينظر : سيبويه إمام النحاة : ١٦٧ ، ونظرات في التراث اللغوي العربي : ١٧٤ ، والبحث النحوي المعاصر في العراق ، الاتجاهات والمضامين : ١٣٤ ، ١٣٥ .

(٣) ينظر : موسوعة المصطلح النحوي : ٦٩٥/٢ .

(٤) ديوان المتنبي : ١٦٥ .

أمّا النص الآخر الذي ورد فيه مصطلح (النائب عن الفاعل) وقد ذكره عرضاً أيضاً هو نصّ ابن عدلان الموصلي (ت ٦٦٦هـ) قال شارحاً لبيت أبي الطيب المتنبي[٢] .

بأبي الشُّمُوس الجانحاتُ غواربا اللابساتُ من الحرير جلاببا

قال : ((... رفع (الشموسُ) وما بعدها ، على الابتداء ، تقديره : الشموس بأبي مفدّيات . ويجوز أنْ يكون خبراً ، والابتداء محذوف ... ويجوز أنْ يكون نائبَ فاعلٍ لما لم يُسمَّ فاعله محذوفاً كأنّه يريد : تَفَدَّى بأبي الشُّموسُ))[٣] .

ولاحظ الباحث المذكور أنَّ ابن مالك يُكثِرُ من استعمال مصطلح (النائب عن الفاعل) فقد ذكره في كتاب التسهيل[٤] ، وشرح الكافية الشافية[٥] ، فضلاً عن استعمال مصطلح (ما لم يُسمَّ فاعله) ؛ الذي استعمله في شكلين :

الأوّل : إمّا أنَّه أورده من نصوص نقلها من غيره، لذا نراه يحافظ على النصوص المنقولة كما هي ؛ قال : ((قال ابن خروف : لا يُجيزُ أحد من النحويين ردَّ الفعل إلى ما لم يُسمَّ فاعله على إضمار المصدر المؤكد ...))[٦] .

فالناظر في هذا النص يرى ابن مالك نقل مصطلح ابن خروف كما أورده ، وليس بمصطلحه وهو (النائب عن الفاعل)[٧] .

---

(١) ينظر : شرح ديوان المتنبي (معجز أحمد) : ٩٦/٤ .
(٢) ديوان المتنبي : ١٠٩ .
(٣) التبيان في شرح الديوان : ٢٢١/١ ، وينظر : موسوعة المصطلح النحوي : ٦٩٦/٢-٦٩٧ .
(٤) التسهيل : ٧٧ ، وينظر : المرجع نفسه : ٦٩٧/٢ .
(٥) شرح الكافية الشافية : ١٣٤/١ ، وينظر : المرجع نفسه : ٦٩٧/٢ .
(٦) شرح التسهيل : ج١٢٥/٢ ، وينظر : المرجع نفسه : ٦٩٨/٢ .
(٧) ينظر : موسوعة المصطلح النحوي : ٦٩٨/٢ .

أمّا الشكل الآخر : أراد بمصطلح (ما لم يسمَّ فاعله) في نصوص كثيرةٍ الفعل المبني للمجهول[١] . وبذا يكون ابن مالك أوّلَ من فصل بين المصطلحين فبعد أنْ كان مصطلح (ما لم يُسم فاعله) يُطلق على الفعل المبني للمجهول ، ونائب الفاعل ، صار يُطلق هنا (ما لم يُسمَّ فاعله) على الفعل (المبني للمجهول) ، وعلى (نائب الفاعل) للاسم المرفوع بعد الفعل المبني للمجهول[٢] .

وتعقيباً مما مَرَّ ذكره آنفاً أقول : إزاء هذا التعدد الكثير من المصطلحات يتوقف الباحث عند تباين نظرة النحاة تجاه وظيفة المصطلح وأثره في المسائل النحوية الذي أدى إلى تعدده فضلاً عن المنافسة بين النحاة تبعاً للمنهج الذي اختطه علماء كل مذهب[٣] ، وأن ثمة مصطلحات أخرى متداخلة مع (النائب عن الفاعل) لأنَّ الدلالة المعنوية لها متقاربة ، وربّما كان هذا التعدد في هذه المصطلحات هو للتوضيح والتسهيل ، وهذا ما رأيناه في مصطلح (النائب عن الفاعل)[٤] .

– مدخل :

اكتسب موضوع المصطلح النحوي عند الكوفيين أهمية كبيرة في البحث النحوي عند الدارسين المحدثين ، إذ إنّ ((للكوفيين مصطلحات خاصّة بهم استعملوها للدلالة على مضامين ، استعمل لها البصريون مصطلحات أُخر ، وأنّ هذه المصطلحات الكوفيّة ربّما لا يفهمها إلا من ينظر في كتبهم ، ويفهم نحوهم))[٥] .

---

(١) ينظر : شرح الكافية الشافية : ١٣٥/١ ، وشرح التسهيل : ٦٢/٢ ، وموسوعة المصطلح النحوي : ٦٩٨/٢ .

(٢) ينظر : موسوعة المصطلح النحوي : ٦٩٨/٢-٦٩٩ .

(٣) ينظر : مدرسة الكوفة : ٣٠٦ ، والمصطلح النحوي نشأته وتطوره : ١٤٣ ، والخلاف بين البصريين والكوفيين وكتاب الإنصاف : ٧٣ .

(٤) ينظر : المدارس النحوية (خديجة الحديثي) : ١٣٢ .

(٥) المصطلح الكوفي (بحث) : ٥٣ .

ويرى (د.محيي الدين توفيق) أنّ الغموض يُحيط بالمصطلحات النحوية الكوفية ؛ وذلك لتعبير تلك المصطلحات عن مفاهيم خاصّة ، واستعمالها لأغراض دلالية تناسب منهج الكوفيين من جهة ، وفقدان أغلب كتب الكوفيين التي توضحها توضيحاً دقيقاً من جهة أُخرى[١] .

ومن المعلوم أنّ الاختلاف حاصل في المصطلحات التي يستعملها البصريون والكوفيون في مختلف علوم العربية ، ولاسيّما النحو والصرف ، ((وقد بلغ هذا الاختلاف حداً اضّطر معه علماء العربية من البصريين إلى تفسير عبارات الكوفيين وترجمة مصطلحاتهم إلى مصطلحات وعبارات يفهمها الدارسون المبتدئون الذين تعودوا المصطلح البصري ، ولم يكونوا على اطلاع على المصطلح الكوفي))[٢] .

وهذا ما أشار إليه الزّجّاجي (ت ٣٤٠هـ) من قبل ، بقوله : ((وإنمّا نذكر هذه الأجوبة عن الكوفيين على حسب ما سمعنا مما يحتج به عنهم من ينصر مذهبهم من المتأخرين ، وعلى حسب ما في كتبهم ، إلا أنّ العبارة عن ذلك بغير ألفاظهم والمعنى واحد ؛ لأننا لو تكلفنا حكاية ألفاظهم بأعيانها لكان في نقل ذلك مشقة علينا من غير زيادة في الفائدة ، بل لعلّ أكثر ألفاظهم لا يفهمها من لم ينظر في كتبهم ، وكثير من ألفاظهم قد هذبها من نحكي عنه مذهب الكوفيين ، مثل ابن كيسان ، وابن شقير ، وابن الخياط ، وابن الانباري))[٣] .

ويذهب (د.مهدي المخزومي) إلى أن الكوفيين في اختياراتهم ألفاظ (المصطلحات) وتقسيماتهم ، يحاولون الابتعاد عن المصطلحات الكلامية وألفاظ الفلسفة ، قال : ((أمّا

---

(١) ينظر : المرجع نفسه : ١٤ .

(٢) المرجع نفسه : ١٤ .

(٣) الإيضاح في علل النحو : ١٣٢ .

الكوفيون فقد لمسنا في غير ما موطن مجافاتهم لطريقة الفلاسفة وألفاظهم ، ويبدو ذلك من انقسام المفعول عندهم))[١] .

وبيّن (حدوارة عمر) منهج الكوفيين في دراسة المادة اللغوية ، فقال : ((أما الكوفيون فقد درسوا المادة اللغوية على أساس وصفي ؛ أي بطريقة تقريرية تبتعد عن التعليل الفلسفي))[٢] .

ووصف (د.يوخنا) أثر البيئة التي نشأ فيها المصطلح الكوفي في تغير مفهوم بعض المصطلحات وانتقالها إلى دلالات أخر وسعت من استعمالها ؛ فهو يقول : ((انتقل المصطلح النحوي إلى الكوفة – فتوسعت جغرافية المصطلح – وكلنا يعلم أن التوسع الجغرافي له أهمية في التأثير الفكري ، والاجتماعي ، والاقتصادي ، ومن تلكم التأثيرات ، التأثير اللغوي ، فإن هذا التوسع ، وهذا الانتقال لا بدّ له من أن يُخَلِّف مناهج جديدة وطريقة جديدة في دراسة اللغة والنحو ، وهذا حدث في انتقال النحو من البصرة إلى الكوفة))[٣] .

وهذا الاختلاف هو ما سيتبيّن لنا لاحقاً ، ونحن نتتبع تأصيل المصطلحات الكوفية عند الدارسين المحدثين ، وقد اخترنا عدداً من تلك المصطلحات لتأصيلها ، وأغلب الظن أن هذه المصطلحات التي وقع عليها الاختيار – في حَدّ ذاتها – أكثر إشكالية من غيرها ، وهي على النحو الآتي :

أوّلاً – الكناية والمكنيّ :

---

(١) مدرسة الكوفة : ٣٠٩ .

(٢) المصطلح النحوي الكوفي وأثره على النحاة المحدثين (تمام حسان ، ومهدي المخزومي) نموذجين (رسالة) : ٢١ .

(٣) موسوعة المصطلح النحوي : ٢/٣٣١–٣٣٢ .

هما من : كنيتُ وكنوتُ كذا عن كذا ، إذا عبَّرت عَن شيءٍ بلفظ غير صريح ليستدِّل به عن غير أو يراد به غيره[١] .

ويستعمل الكوفيون هذا المصطلح للدلالة على ما يعرف بـ (الضمير) ، ومن أوائل الدراسات التي أصّلَت مصطلح (الكناية) ، دراسة الباحث (عبد القادر عبد الرحمن السعدي) ، التي تناول فيها تأصيل المصطلحات الكوفية ، ومنها هذا المصطلح ، الذي ذكر بخصوصه : إنّه مصطلح دال على أوّل أنواع المعارف ، ثم يشير إلى إجماع النحاة على أنّه أوّل المصطلحات الذي أُطلق على هذا المعنى ، إنمّا هو من وضع الكوفيين وهو يقابل مصطلح (الضمير) عند البصريين[٢] .

واستدل الباحث على ما ذكره بقول الأشموني (ت ٩٢٩هـ) : ((كأنت وأنا وهو وفروعها – سَمِّ – في اصطلاح البصريين الضَّمير والمضمر ، وسماهُ الكوفيون كنايةً ومكنياً))[٣] .

وفي المعنى نفسه ساق نصاً للسيوطي (ت ٩١١هـ) مفاده أنّ (الكناية) مصطلح كوفي يقابل في مفهومه (الضمير) عند البصريين[٤] ؛ وهو اصطلاح سيبويه الذي سماه بالمضمر[٥] ، وتبعه في ذلك المبرد[٦] .

وبين الباحث نفسه أن مصطلح الكناية ورد عند الفراء في تعليقه على قوله تعالى :

---

(١) ينظر : القاموس المحيط (كنى) : ١٣٢٩ ، وأنوار الربيع : ٣٠٩/٥ .
(٢) ينظر : مصطلحات الكوفيين النحوية (رسالة) :١١١ .
(٣) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك : ٨٧/١ .
(٤) ينظر : همع الهوامع : ١٩٤/١ .
(٥) ينظر : الكتاب : ٦/٢ .
(٦) ينظر : المقتضب : ٢٧٩/٤ .

﴿ فَأْتُواْ بِسُورَةٍ مِّن مِّثْلِهِۦ ﴾[١] ، قال : ((الهاء كناية عن القرآن))[٢] ، وكذلك في قوله : ﴿ وَهُوَ مُحَرَّمٌ عَلَيْكُمْ إِخْرَاجُهُمْ ﴾[٣] ، قال الفرّاء : ((إن شئت جعلت – هو – كنايةً عن الإخراج))[٤] .

ويرى الباحث المذكور أنّ ((كلا الاصطلاحين يدلان على أنّ الألفاظ التي أطلقا عليها إنمّا يُعبر بها عن شيءٍ مكتمل غير مُصّرح به ، وذلك هو الاسم الظاهر))[٥] .

وخلص الباحث نفسه إلى القول : ((ولدى متابعة هذا المصطلح ، تأكدنا من صحة نسبته إلى الكوفيين ، ونسبة الضمير إلى البصريين ؛ ذلك إننا وجدنا شيوخ المدرستين هم الذين أطلقوا هذين المصطلحين على هذا المعنى))[٦] .

ويبدو أنّ (عبد القادر عبد الرحمن السعدي) قد أكَّد دلالة المصطلح والاختلاف في معناه أكثر من التأصيل ؛ لذا فهو يذكر دلالته عند من تناوله قبل تأصيله ، وكان الأجدى تأصيله لمعرفة مفهومه عند هذا العالم أو ذاك ؛ فحين ننسب المصطلح إلى عالم لغوي في مُدةٍ ما أو بيئة ما ، فإننا بعد البحث نعرف ما مُراد صاحب المصطلح ؛ ولماذا أطلق عليه تلك التسمية ؟ وهل مفهومها مُقيد أو مطلق ؟ فضلاً عن أنّ الباحث لم يرجح مصطلحاً على آخر .

أمّا (د.عبد الله الخثران) ، فقد تناول هذين المصطلحين ، ثم انتهى إلى الترجيح بينهما قائلاً : ((ولمّا كان مدلول الكناية في اللغة يشمل غير الصريح من الألفاظ ، فقد كان من المفترض أو المتصور أن يكون هذا المصطلح شاملاً لأسماء الإشارة والضمائر

---

(١) البقرة / ٢٣ .
(٢) معاني القرآن : ١٩/١ .
(٣) البقرة / ٨٥ .
(٤) معاني القرآن : ٥٠/١ .
(٥) مصطلحات الكوفيين النحوية (رسالة) : ١١٥ .
(٦) المرجع نفسه : الصفحة نفسها .

والأسماء الموصولة ، بيد أنّ الكوفيين كما نُقِلَ عنهم وشاع في استعمالاتهم ، جعلوه مقصوراً على الضمائر دون الألفاظ الأخرى ذات الدلالات الإشارية كأسماء الإشارة والموصولات))[١] .

وقد دعا الباحث المذكور إلى تأمل مصطلحي (الضمير) عند البصريين و(الكناية) أو(المكني) عند الكوفيين ، مشيراً إلى أنّ البصريين نظروا إلى مفهوم الضمير ؛ فعبروا عنه بهذا المصطلح لما لاحظوا فيه من ضمور لفظه أو ظهوره أحياناً ، واختفائه أحياناً أُخرى ، على حين نظر الكوفيون إلى الجانب الدلالي إذ تُعدّ الضمائر من الكلمات ذات الدلالات الإشارية غير الصريحة ، فعبروا عنه بالكناية والمكني[٢] .

ويبدو لنا أنّ الدلالات الإشارية لمصطلح الكناية التي ذكرها الخثران قد توقع الدارس المبتدئ لعلم النحو في اللبس لحصول أحد أمرين ، الأول : التداخل الذي قد يُصاحب مصطلح الكناية مع المصطلحات الأخرى كأسماء الإشارة والموصولات ، مما يؤدي إلى عدم استقرار المصطلح فيجعله أشدّ تعقيداً واضطراباً . والأمر الثاني : إن مصطلح الكناية سينتقل عندها من دلالة الخصوص إلى دلالة العموم .

يظهر مما تقدّم غياب الاستقراء التام لمصطلح (الكناية) ، فقد لحظ أن الخثران لم يؤصل لهذا المصطلح ، بل ذكر دلالته عند كُلٍ من الكوفيين والبصريين فقط[٣] .

أمّا الباحثة (صبيحة حسن طعيس) فترى أنّ السياق له أثر في تحديد أصل هذا المصطلح بناءً على النصوص المستقراة ؛ ولاسيما عندما يكون للمصطلح النحوي مرادف له في الاستعمال ، وهذا ما توصلت إليه الباحثة في دراستها للمصطلح النحوي عند أبي بكر بن الانباري (ت ٣٢٨هـ) إذ تقول : ((ومما يتقدم يتبين أنّ ابن الانباري لم يقتصر على استعمال مصطلح الضمير وما اشتق منه ، إنما استعمل ما يرادفه من مصطلحات

---

(١) مصطلحات النحو الكوفي ، دراستها وتحديد مدلولاتها : ٦١ ، وينظر : مدرسة الكوفة : ٣١٤ .
(٢) ينظر : المرجع نفسه : ٦١ ، وشرح المفصل : ٢٩٢/٢ .
(٣) ينظر : مصطلحات النحو الكوفي ، دراستها وتحديد مدلولاتها : ٦٠-٦٢ .

نحو : (المكني والكناية) ، وهو بذلك لم يلتزم باستعمال اصطلاح أيّ من المدرستين ؛ بل كان يرجح المصطلح الذي يراه مناسباً في ضوء نصِّه الذي يسوقه))[١] .

ويبدو أنَّ مصطلحي (الكناية) و(الضمير) يترادفان عند الباحثين (علي أكرم قاسم) و(د.حسن أسعد محمد) بدليل استشهادهما بنصٍ لابن يعيش يقول فيه : ((لا فرق بين المضمر والمكني عند الكوفيين فهما من قبيل الأسماء المترادفة فمعناهما واحد وإن اختلفا من جهة اللفظ وأمّا البصريون فيقولون : المضمرات نوع من المكنيات فكل مضمر مكني وليس كل مكني مضمر))[٢] .

وذهب (د.يوخنا الخامس) إلى أنّ أحد أسباب تفضيل استعمال مصطلح (الضمير) على مصطلح (الكناية) استعماله في باب كبير ومهم في علم البلاغة ، مما أبعده عن النحو ، ولاسيما في باب الضمائر ، ولكي لا يكون تداخل بين المصطلحات استعملوا مصطلح (الضمير) في النحو ، و(الكناية) في البلاغة[٣] .

وذهب – أيضاً – إلى أنّ مصطلح (الكناية) أدّق في الاستعمال من مصطلح (الضمير) ؛ مُعللاً ذلك بأن ((الضمير معناه الإخفاء والاستتار ، ولا ننسى أنّ من الضمائر ما تكون بارزة مُتصلة ومنفصلة ، فلا يصح أن يُطلق عليها الضمير ، وإنما ذكر النحاة أنّ إطلاق مصطلح (الضمير) على البارز من باب التوسع في الكلام ، ولا ضرر من أن نستعمل مصطلحاً أنجع لا يختلف عن مصطلح (الضمير) ، إلا أنّه أوضح منه ، فالكناية أُطلقت على الضمائر لتدل على الاختصار عن الظاهر ، وهذا الاختصار ينطبق على المستتر والظاهر ، وعلى المنفصل والمتصل ؛ لذا قلنا هو أدّق من مصطلح (الضمير) ومصطلح (الإضمار) أيضاً))[٤] .

---

(١) المصطلح النحوي عند أبي بكر الانباري (رسالة) : ٢١ .
(٢) شرح المفصل : ٢٩٢/٢ .
(٣) ينظر : موسوعة المصطلح النحوي : ٦١٠/٢ .
(٤) المرجع نفسه : ٦١١/٢ .

وأختلف مع (د.يوخنا) في ذهابه إلى دّقة (الكناية) في الاستعمال ، فأقول : إن مصطلح (الضمير) أدق ، فالضمائر قد تكون بارزة ومنفصلة ، وقد أطلق عليها (الضمير) ومعناه الخفاء والستر ، إنّ الضمير إذا كان بارزاً فهو بمثابة النائب عن الظاهر ، ومهما استعمل من الضمائر سواء كانت بارزة أو مستترة فإنما هي موصوفة بهذا الوصف ، وهو النيابة عن الاسم الظاهر ، وهذا المعنى يختلف عن مفهوم مصطلح (الكناية) الذي يكون بعيداً عن الخفاء والستر والضمور .

ومِمّا مَرّ ذكره ، تبيّن أنّ مصطلح (الكناية) كان في أصل وضعه بصرياً ؛ إذ سَمّوه بالضمير والإضمار ، إذ أنّ الخليل[١] ، وسيبويه[٢] ، هما اللذان ابتكرا هذا المصطلح لكنهما لم يُكثرا من استعماله ، وجاء بعدهما الفرّاء وأحيا هذا المصطلح ، واستعمله في مصنفاته فانتشر بين تلامذته ؛ لذا نرى أنّ نسبته إلى الكوفيين صائبة ؛ إذ شاع استعماله عندهم[٣] .

ثانياً – القطع :

عَدّ أغلب النحاة هذا المصطلح من جملة المصطلحات التي نُسِبت إلى الكوفيين على وجه العموم ، وإلى الفرّاء على وجه الخصوص[٤] . وقد حَظي مصطلح (القطع) عند الدارسين المعاصرين بعناية خاصّة ، وهم يتتبعون تأصيله ، فضلاً عن استعماله في كتب النحاة ، ومن هؤلاء الدارسين (حسن أسعد محمد) الذي تناول مصطلح (القطع) عند دراسته المنصوبات عند الفرّاء ؛ إذ ذهب إلى أنّ الفرّاء استعمل مصطلح القطع

---

(١) ينظر : العين (عرب) ١٢٨/٢ ، ولسان العرب (كنى) ١٧٨/١٥ .
(٢) ينظر : الكتاب : ٦/٢ .
(٣) ينظر : مجالس ثعلب : ٣٠١/١ ، وجامع البيان : ٥١٩/٧ ، ٢١/١٣ .
(٤) ينظر : المصطلح النحوي عند الفراء في معاني القرآن (رسالة) : ٦٤ .

للدلالة على الحال[١] ، قال في تفسيره قوله تعالى : ﴿ وَأَنذِرْهُمْ يَوْمَ ٱلْآزِفَةِ إِذِ ٱلْقُلُوبُ لَدَى ٱلْحَنَاجِرِ كَٰظِمِينَ ۚ مَا لِلظَّٰلِمِينَ مِنْ حَمِيمٍ وَلَا شَفِيعٍ يُطَاعُ ﴿١٨﴾ ﴾[٢] : ((نصبت على القطع من المعنى الذي يرجع من ذكرهم في القلوب والحناجر والمعنى : إذ قلوبهم لدى حناجرهم كاظمين ، وإن شئت جعلت قطعه من الهاء في قوله ((وأنْذرهُم)) ، والأوّل أجود في العربية))[٣] .

ثم نقل الباحث نصاً للطبري (ت ٣١٠هـ) ذكر فيه رأي البصريين والكوفيين في انتصاب قوله تعالى : ﴿ كَٰظِمِينَ ﴾ ؛ قال الطبري : ((قال بعض نحويّي البصرة بانتصاب : ﴿ كَٰظِمِينَ ﴾ على الحال ، وكان بعض نحويّي الكوفة يقول : الألف واللام بدل من الإضافة كأنه قال : إذ قلوبهم لدى حناجرهم في حال كظمهم ، وقال آخر منهم : ((هو نصب على القطع من المعنى الذي يرجع من ذكرهم في القلوب والحناجر ، والمعنى : إذ قلوبهم لدى حناجرهم كاظمين))[٤] .

يظهر أنّ الكوفيين استعملوا مصطلح القطع ، بينما لم يعرفه البصريون وإنمّا عرفوا مصطلح الحال[٥] .

أمّا (عبد الوهاب محمد الغامدي) فَمَهّد لبحثه في مصطلح القطع بقوله : إنّه ((من المصطلحات التي دارت حولها الكثير من التساؤلات والآراء ، قديماً وحديثاً ، ولم أجد قولاً فصلاً فيه ، وحسبي أني تأملت آراء القدامى والمحدثين ، وحاولت التوفيق بينهما للوقوف على حقيقة المصطلح واستعمالاته وتسمياته عندهم ، وأرى أنّ هذا

---

(١) ينظر : معاني القرآن : ٧/١ ، ١١ ، ١٢ .
(٢) غافر / ١٨ .
(٣) معاني القرآن : ٦/٣ ، وينظر : ٧/١ .
(٤) تفسير الطبري (جامع البيان في تأويل البيان) : ٣٦٨/٢١ .
(٥) ينظر : أبو زكريا الفراء ومذهبه في النحو واللغة : ٤٤١ .

المصطلح بحاجة إلى إفراده ببحث مستقل يكشف حقيقته وأُصوله وتطوره ، فهو جديرٌ بذلك))[١] .

تتبع (الغامدي) هذا المصطلح عند العلماء ، فبدأ بابن الانباري ونقل عنه نصاً في تفسير قوله تعالى : ﴿كَلَّآ إِنَّهَا لَظَىٰ ﴿١٥﴾ نَزَّاعَةً لِّلشَّوَىٰ ﴿١٦﴾﴾ ، قال ابن الانباري : ((ومن نصب نزاعةً حسن له أن يقف على (لظى) وينصب (نزاعة) على القطع من (لظى) إذا كانت نكرة متصلة بمعرفة))[٢] .

ثمّ نقل أقوال سائر من تعرض لهذا المصطلح من العلماء من دون مراعاة لسنوات وفياتهم ، فذكر قول الرُّعَيْني[*] (ت ٧٧٩هـ) ، في الحال والقطع : ((وتسميته حالاً تسمية بصرية أما الكوفيون فيسمونه قطعاً ؛ لأنَّ الأصل أن يكون نعتاً إلا أنّه لما كان ما قبله معرفةً وهو نكرة ، قُطع عن التبعية إلى النصب))[٣] .

مشيراً إلى أنّ ثَمّةَ اضطراباً وقع في مصطلح (القطع) عند أبي بكر بن الانباري في كتابه (إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله عزّ وجلّ) ، إلا أنّه توصل إلى أنّه كان ((في الغالب يطلق مصطلح القطع على الحال المفردة ، ويطلق مصطلح الحال على الحال الجملة))[٤] .

ودعا الباحث إلى التأمل في الأقوال التي وردت في مصطلح القطع عند أبي بكر بن الانباري ؛ إذ وجد بعد الجمع بين أقواله وأقوال الفرّاء وابن هشام والرعيني ، ما يأتي :

---

(١) المصطلحات والأصول النحوية في كتاب إيضاح الوقف والابتداء للقرآن الكريم لأبي بكر الأنباري وعلاقتهما بمدرستي الكوفة والبصرة (رسالة) : ٧٤ .

(٢) إيضاح الوقف والابتداء : ٩٤٨/٢ .

(*) أحمد بن يوسف بن مالك الغرناطي ، أخو جعفر الأندلسي (ت ٧٧٩هـ) ، لقي أبا حيان ، كان عارفاً بالنحو وفنون اللسان ، مقتدراً على النظم والنثر . ينظر : بغية الوعاة : ٤٠٣/١ .

(٣) الصفوة الصفية في شرح الدرة الألفية : ٤٨٠/٢ .

(٤) المصطلحات والأصول النحوية في كتاب إيضاح الوقف والابتداء (رسالة) : ٧٦ .

((١. إن الكوفيين إنمّا سَمّوا الحال قطعاً لأنه لم يتابع صاحبه في الحركة ، مع أنّه في المعنى صفة وحق الصفة أن تتابع الموصوف في ذلك ، وبناء عليه فإن الحال المفردة يظهر فيها القطع ، أمّا الجملة فلا يظهر فيها ، وإنما هو لمحلها ، فمن ثم سمى أبو بكر الحال المفردة قطعاً لظهور القطع فيها ، وسمى الجملة حالاً لمّا لم يكن للقطع ظهور فيها .

٢. إنّ أبا بكر يطلق الحال إذا كان صاحب الحال معرفة مضمرة .

٣. إنه يطلق القطع إذا كانت الحال نكرة وصاحبها معرفة ، وذلك لوضوح الانقطاع عن التبعية . فالاسم المقطوع لا يكون إلا مفرداً ، غير جملة ، نكرة منصوباً يأتي بعد كلام تام يصلح لأن يكون مستأنفاً ، ويصلح المقطوع أن يكون نعتاً للاسم الذي قبله لو لم يكن معرفة))[١] .

ويرى الباحث المذكور أنّ مصطلح (الحال) ((ساد وثبت وكُتِب له القبول والنجاح عند علماء العربية ، وإنما ساد لأن طبيعة ما يتعامل معه النحاة تقتضي مصطلحاً يختصر دلالة الإطالة في الحديث عنه))[٢] .

يبدو أنّه قصد بذلك أنّ مصطلح (القطع) فيه شيءٌ من فلسفة الكلام والتعقيد ، في حين أنّ مصطلح (الحال) أكثر وضوحاً منه .

أمّا الباحث (حدوارة عمر) ، فقد نسب مصطلح (القطع) إلى الفرّاء ؛ إذ قال : ((والفرّاء في معانيه يحاول أن يمكّن هذا المصطلح إلا أنه أحياناً يزاوج بينه وبين المصطلح البصري (الحال) ، كما أنه يضع قاعدة ، وهي أنّ الحال لابُدَّ أن تكون نعتاً لمعرفة ، فصاحب القطع يأتي معرفة))[٣] .

---

(١) المصطلحات والأصول النحوية في كتاب إيضاح الوقف والابتداء (رسالة) : ٧٧–٧٩ .

(٢) المرجع نفسه : ٨١ .

(٣) المصطلح النحوي الكوفي وأثره على النحاة المحدثين (تمام حسان ومهدي المخزومي) نموذجين (رسالة) : ٩٦ .

وقد وجد حدوارة عمر : ((أنّ الفرّاء كثيراً ما يوجه الآيات القرآنية الواردة بهذا الشكل بقوله بجواز الوجهين النصب على القطع والرفع على الاستئناف ، ويقصد بالقطع الانتقال بالحركة من الرفع إلى النصب ، وهذه التسمية لا تبدو في نظرنا دقيقة ؛ لأن القطع يأتي في العلم المركب مثل قولنا : رأيت زيداً زينُ العابدين ، أو تقول : زينَ العابدين ، على وجه القطع فما وجه المقابلة بين العلم المركب والأحوال التي هي صفات في غالب الأمر ، فحتى من ناحية تقسيم الكلم لا يوجد تقابل بينهما حتى نجد تبريراً لهذه التسمية وإنْ صَحّ هذا فتسمية (الحال) عند البصريين أدق ، لأنَّها تدل على الحالة أو الصفة التي صاحبت صاحب الحال))[١] .

ويدلّ هذا التوجيه أنّ الباحث المذكور استوعب ما ذهب إليه الفرّاء في كتابه معاني القرآن .

ويبدو أنّ الحقبة التي نشأ فيها مصطلح (القطع) هي حقبة الاتساع والكثرة في المصطلحات النحوية ؛ إذ يقع الاختيار على مصطلح أو أكثر بحسب المعنى والأكثر قُرباً لمفهوم ذلك المصطلح ، ثُمّ أنّ التسميتين تدلان على حالة واحدة وهي النصب ، وقد أشار الباحث إلى أنّ مصطلح القطع كان من اختيار الفرّاء ، وقد كَثُرَ استعماله في كتابه.

وأصّل (د.يوخنا) مصطلحي (الحال ، والقطع) في التراث النحوي العربي قائلاً : ((هما مصطلحان ابتدعهما الخليل ، وهو أوّل من استعملهما ، ومما يؤسف له أنّه لم يمثل لهما ، لنعرف ما هي حدودهما عنده))[٢] . إذ قال الخليل في ذكر المنصوبات : ((النصبُ في الحال ، والقطعِ والوقفِ وإضمارِ الصفاتِ))[٣] .

وذكر الباحث أنَّ استقراء النصوص التي ورد فيها مصطلحا (القطع والحال) ، تبيّن

---

(١) المصطلح النحوي الكوفي وأثره على النحاة المحدثين (تمام حسان ومهدي المخزومي) نموذجين (رسالة) : ٩٦-٩٧ .

(٢) موسوعة المصطلح النحوي : ١٨٧/١ .

(٣) العين (حزن) : ٢٠٩/٤ .

أنّ في النحو العربي مصطلحين أو بابين ؛ الأوّل : باب الحال ، والثاني : باب النصب على القطع ، ثم صارا بعد ذلك باباً واحداً تحت اسم النصب على الحال ، والأدلة على ذلك ما يأتي :

١. نقلت كتب التراث عن النحاة القدامى تخريجات منها ما يكون فيه الإعراب منصوباً على (الحال) ، ومنها ما يكون منصوباً على (القطع) ، وهذا يدل على وجود مصطلحين لكل واحد منهما بابٌ خاصٌ في النحو العربي ، من دون أن يذكروا أنهما يعنيان شيئاً واحداً مثل (الفصل – العماد) ، والمثال على ذلك ما قاله الإمام البغوي (ت ٥١٦هـ) في تفسير قوله تعالى : ﴿ بَلْ مِلَّةَ إِبْرَٰهِـۧمَ حَنِيفًا ﴾[١] ؛ ((.... (حَنِيفًا) نُصِبَ على الحال عند نحاة البصرة ، وعند نحاة الكوفة على القطع))[٢] .

قال (د.يوخنا) مُعَقِباً على قول البغوي : ((نلحظ أنّه قال أن نحاة البصرة نصبوا على الحال ، ونحاة الكوفة على القطع ، بدون أن يذكر أنّ الاختلاف بين المذهبين هو في الاصطلاح))[٣] .

٢. ما ذكره ابن شقير (ت ٣١٥هـ) من وجوه النصب على القطع ، والنصب على الحال ، وقد مثّل لكل منهما على حِدة ، وفسّرَ معنى كل واحدٍ منهما ، قال في باب النصب على القطع : ((والنصب على القطع قولك : هذا الرجل واقفاً ، وهذا زيدٌ عالماً ... فلما أسقط الألف واللام نَصَبَ على قطع الألف واللام))[٤] ، وهذا يعني أنّ النصب على القطع لا يبين حال الفعل ، وإنما جيء بالنصب لانقطاعه عن الاسم الموصوف الذي قبله ، فلم يصبح نعتاً بعد القطع ، وإنما صار اسماً منصوباً بعد ذلك

---

(١) البقرة / ١٣٥ .

(٢) معالم التنزيل : ١٥٢/١ .

(٣) موسوعة المصطلح النحوي : ٣٥٩/١–٣٦٠ .

(٤) المُحلّى : ٧ .

القطع ، كما ذكر ابن شقير (الحال) ومعناه أيضاً[١] .

وتبيّن للباحث من هذين الدليلين أن غالب النحاة كانوا يميزون بين موضوعين ، الأول هو النصب على القطع ، والآخر هو النصب على الحال ، أمّا عند سيبويه فلا يوجد مثل هذا التفصيل ، فإنّ كلا المنصوبين هما على الحال ليس غير[٢] . بدليل قوله : ((وأمّا النَّصبُ فقولِك : هذا الرَّجلُ مُنطلقاً ، جعلتَ الرَّجُلَ مبنيّاً على هذا ، وجعلتَ الخبر حالاً قد صار فيها ، فصار كقولك : هذا عبدُ الله مُنطلِقاً))[٣] .

وذهب (د.يوخنا) إلى أنّ أول من وضع مصطلح (القطع) هو الكسائي[٤] ، متمثلاً في إعراب قوله تعالى : ﴿ وَلَأُدۡخِلَنَّهُمۡ جَنَّٰتٖ تَجۡرِي مِن تَحۡتِهَا ٱلۡأَنۡهَٰرُ ثَوَابٗا مِّنۡ عِندِ ٱللَّهِۗ ﴾[٥] قال الكسائي : ((هو منصوب على القطع))[٦] ، وبذا ((يسقط من نَسَبَ هذا هذا المصطلح إلى الفرّاء))[٧] ، يقصد بذلك (د.أحمد مكي الأنصاري)[٨] .

وأشار الباحث إلى أن ثعلباً استعمل مصطلحي (الحال) و(القطع) ؛ ((إذ هو من الذين يؤمنون بأن هناك قطعاً وحالاً ، مصطلحين كُلّ واحدٍ يعني شيئاً غير ما يعنيه صاحبه ، وبذا سار على نهج الكسائي))[٩] .

قال ثعلب (ت ٢٩١هـ) : (((عبد الله حدّثني وعمرو) قال : يكون نسقاً على ما

---

(١) ينظر : المُحلّى : ١٠ .
(٢) ينظر : موسوعة المصطلح النحوي : ٣٦١/١ .
(٣) الكتاب : ٨٦/٢ .
(٤) ينظر : موسوعة المصطلح النحوي : ٣٦٧/١ .
(٥) آل عمران / ١٩٥ .
(٦) معاني القرآن (الكسائي) : ١٠٩ .
(٧) موسوعة المصطلح النحوي : ٣٦١/١–٣٦٢ .
(٨) ينظر : أبو زكريا الفرّاء ومنهجه في اللغة والنحو : ٤٥٣ .
(٩) موسوعة المصطلح النحوي : ٤٣٦/١ .

حدثني ، ولا يكون على الأول ، وقال ، إذا وقع النسق والقطع والحال والاستثناء بين الفعل وصلته كان صواباً ، وإذا وقع بين الاسم وصلته كان مُحالاً))[١] .

ثم ذكر الباحث أن التفريق بين مصطلحي (الحال) و(القطع) كان موجوداً عند علماء القرون الثلاثة الأولى ، أما علماء القرن الرابع الهجري وما تلاه من القرون فلم يفرقوا بين المصطلحين[٢] .

ويبدو أنّ السبب في ذلك هو وضوح دلالة المصطلحين عند تلامذة المذهبين في القرون الثلاثة الأولى .

ونجد أن هناك اضطراباً في نسبة مصطلح (القطع) عند (د.يوخنا) ، إذ نسبه في بادئ الأمر إلى الخليل في كتابه العين ، ثم عاد فنسبه إلى الكسائي ، متمثلاً بشاهدٍ قرآني ذكره في معانيه كما مَرّ آنفاً .

وأقولُ : إن كان الكسائي هو أول من استعمل هذا المصطلح بهذا المفهوم ، فإن للفرّاء فضل نشره ، والاتساع فيه ، فهو يشير إليه في كتابه ، وقد قصد به معنيين الأوّل : الدلالة على الحال[٣] ، والثاني : للدلالة على النصب بفعل محذوف تقديره أعني وأخص ؛ ؛ وذلك في تعليقه على قوله تعالى : ﴿ وَٱلسَّمَٰوَٰتُ مَطْوِيَّٰتُۢ بِيَمِينِهِۦ ﴾[٤] قال : ((ومن قال : (مطوياتٍ) رفع السموات بالباء التي في يمينه ، ... وينصب (المطوياتِ) على الحال أو على القطع ، والحال أجود))[٥] . ويريد بالقطع هنا أنّه منصوب بفعل محذوف تقديره : أعني السموات[٦] بدليل نصبه على الاختصاص .

---

(١) مجالس ثعلب : ٤٦/١ ، وينظر : نفسه : ٤٢/١ .
(٢) ينظر : موسوعة المصطلح النحوي : ٧٤٥/٢ .
(٣) ينظر : معاني القرآن : ٦/٣ ، ٧/١ .
(٤) الزمر / ٦٧ .
(٥) معاني القرآن : ٤٢٥/٢ .
(٦) ينظر : المصدر نفسه : ٤٢٥/٢ .

وإلى مثل ذلك أشار (د.سعيد جاسم الزبيدي) في قوله : ((واستعمله الفرّاء للدلالة على الحال))[١] ، وأن سيبويه لم يستعمل مصطلح (القطع)[٢] .

وقد اكتفى (د.الزبيدي) بهذه الإشارة ، ولم يتعمق في دراسة هذا المصطلح .

ثالثاً – النسق :

قال ابن منظور : ((النَّسَق من كل شيءٍ : ما كان على طريقة نظام واحد عامّ في الأشياء ، والنحويون يُسَمُّون حروفَ العطف حروف النَسَق ، لأن الشيءَ إذا عطفت عليه شيئاً بعده جرى مجرى واحداً))[٣] .

أمّا اصطلاحاً فهو التعريف نفسه في مصطلح (العطف) : ((تابع يتوسط بينه وبين متبوعه أحد حروف العطف))[٤] .

عَدّ بعض الباحثين المعاصرين مصطلح (النسق) مصطلحاً كوفياً ، يقابله عند البصريين : العطف بالحرف كالواو ، والفاء ، وثُمّ ، وغيرهن[٥] .

وقد أصّل (د.عبد الله الخثران) هذا المصطلح ، فوجد أنَّ التعبير عنه ورد عند الفرّاء في معاني القرآن[٦] ، ومن ذلك قول الفرّاء : وقد قرأ بعض القرّاء : ﴿ أَتَّخَذْنَاهُمْ سِخْرِيًّا ﴾[٧] ، ((يستفهم في (أتخذناهم) بقطع الألف ليُنسّق عليه (أم) ؛ لأن أكثر ما تجيء مع الألف ، وكلٌّ صواب ، وقال أيضاً : ((وكذلك تفعل العرب في (أو)

---

(١) من إشكاليات العربية : ٣٦ ، وينظر : معاني القرآن : ١٢/١ .

(٢) ينظر : المرجع نفسه : ٣٦ .

(٣) لسان العرب (نسق) : ٣٥٢/١٠ .

(٤) شرح الحدود النحوية : ١٣١ ، وينظر : الكليات : ٦١٠ .

(٥) ينظر : مدرسة الكوفة : ٣١٦ .

(٦) ينظر : مصطلحات النحو الكوفي ، دراستها وتحديد مدلولاتها : ٧٨ .

(٧) ص / ٦٣ .

فيجعلونها نسقاً مُفَّرقةً لمعنى ما صلحت فيه (أحد) و(إحدى) كقولك : أضرب أحدهما زيداً أو عمراً))[١] ، ثمّ ذكر (د.الخثران) أن الكوفيين تابعوا الفرّاء في التعبير بمصطلح (النسق) تحديداً من غير ذكر العطف الذي هو من مصطلحات البصريين ، ومن هؤلاء الكوفيين محمد بن بشار الأنباري (ت ٣٠٤هـ) في (شرح المفضليات)[٢] ، وابنه أبو بكر (ت ٣٢٨هـ) الذي عبّر كثيراً بالنسق في كتابيه (شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات) ، (والمذكر والمؤنث)[٣] .

وشاع استعمال هذا المصطلح عند ثعلب في مجالسه ، قال : ((عبد الله حدثني وعمرو ، يكون نسقاً على ما في (حدثني) ولا يكون على الأوّل))[٤] .

وكان الباحث قد أشار إلى شيوع هذا المصطلح عند النحاة المتأخرين من البصريين، وقد سمّاه ابن مالك (عطف النسق)[٥] ، كما سمّاه (المعطوف عطف النسق)[٦] .

ويرى الباحث نفسه : ((أنّ مصطلح النسق مناسب لموضوعه ، فاللفظ في اللغة فيه دلالة على المساواة ، وهذه الأحرف تُدخل نوعاً من الشركة ، بيد أنّه كان يداخله مصطلح (العطف) البصري الذي عَبّر به الفرّاء قليلاً))[٧] .

وبيّن (د.الخثران) مزيّة هذا المصطلح ، وسبب انتشاره بين النحاة المتأخرين قائلاً : ((وللنسق ميزة التحديد أو التخصيص بالحروف ، ولهذا السبب استعمله كثيرٌ من النحاة

---

(١) معاني القران : ٧٢/١ .

(٢) ينظر : شرح ديوان المفضليات : ١٢٩ ، ٥٠٩ .

(٣) ينظر : شرح القصائد السبع الطول الجاهليات : ٨ ، ٩ ، ١٠ ، والمذكر والمؤنث : ٥٩٦/١ ، ٢٢٩/٢ ، ومصطلحات النحو الكوفي ، دراستها وتحديد مدلولاتها : ٧٩ .

(٤) مجالس ثعلب : ١٤٦/١ .

(٥) ينظر : شرح الكافية الشافية : ١١٩٨ .

(٦) ينظر : المصدر نفسه : ١١٩٨ .

(٧) مصطلحات النحو الكوفي ، دراستها وتحديد مدلولاتها : ٧٩ .

الخالفين ، وكان له قدر من السيادة في الاستعمال ، ولاسيما في الكتب التعليمية التي تحرص على التحديد وتتجنب الإلباس ما أمكن ، ففي هذا المصطلح تعبير عن العطف بواسطة الحروف دون أن ينصرف الذهن إلى التابع المسمى بـ (عطف البيان) ، ومن المعروف أنه قد قُدِّر لهذا المصطلح (النسق) أن يسود في البيئة النحوية في مراحلها المتأخرة))[١] .

ويبدو أنّ الباحث يوافق الكوفيين في اختيارهم مصطلح (النّسق) وإن لم يصرح بذلك ؛ إلا أنه يُفهم من نصّه المذكور آنفاً ، كما أنّ في كلامه إشارة إلى دقّة المصطلح الكوفي وسهولته ويسره على المتعلمين والدارسين لعلم النحو . وكان غيره من الباحثين ومنهم (د.مهدي المخزومي) قد صرّح بذلك ، حين قال : ((والمصطلح الكوفي ، على ما يبدو لي، أَدقُّ من المصطلح البصري؛ لاختصاره وبنائه على التخصيص والتقييد))[٢].

وقد ذهبت (صبيحة حسن طعيس) إلى أنّ الكوفيين استعملوا مصطلح (النسق) بعد أن اقتبسوه من الخليل ، الذي قال : ((وثُمّ : حرف من حروف النّسق))[٣] .

وذكرت الباحثة أنّ أوّل من استعمله من الكوفيين الكسائي ، كما أشار إلى ذلك ابن فارس (ت ٣٩٥هـ) في قوله : ((قالوا خطأ : رأيت زيداً ليس عمراً ؛ لأنه لا يكون على تقديرهم ؛ فعل بلا فاعل ، وكان الكسائي يقول : أجريت ليس في النسق مجرى لا))[٤] .

كذلك استعمل الفرّاء هذا المصطلح في تعليقه على قوله تعالى : ﴿ وَدَاوُۥدَ وَسُلَيۡمَٰنَ ﴾[*] قال : ((وجميع ما يأتيك من ذكر الأنبياء في هذه السورة نصبتهم على

---

(١) المصطلح النحوي عند أبي بكر بن الأنباري (رسالة) : ٧٦ .
(٢) مدرسة الكوفة : ٣١٦ .
(٣) العين (ثم) ٢١٨/٨ .
(٤) الصاحبي : ١٢٤ .
(*) الأنبياء / ٧٨ .

النسق على المنصوب بضمير الذكر))[١] .

وقد تناولت الباحثة نسبة مصطلح النسق ؛ إذ اعترى هذه النسبة الكثير من الوهن ، فَجُلُّ الدارسين المحدثين قد نسب هذا المصطلح إلى الفرّاء ، وهذا ما وجدناه عند (د.عبد الله الخثران) وغيره[٢] من الدارسين للمصطلح النحوي الكوفي ، أمّا الباحثة (صبيحة حسن طعيس) فنسبت مصطلح النسق إلى (الكسائي) بناءً على ما تجمع عندها من أدلة تُثبت صحة تلك النّسبة ، ونقلت الباحثة ذلك الخلاف بين الدارسين المحدثين قائلة : ((وقد ذهب بعض المتأخرين إلى القول بأنّ الفرّاء هو أوّل من أطلق على العطف بالحرف النسق[٣] ، وقد أخذ بهذا الرأي الدكتور شوقي ضيف[٤] ، والباحث جعفر هادي الكريم[٥] ، والواقع أن النسق من مصطلحات الخليل كما سبق ذكره))[٦] .

واستمرت الباحثة في تأصيلها هذا المصطلح ، فذهبت إلى أنّ ثعلباً قد استعمل هذا المصطلح[٧] ، وكذلك الطبري[٨] ، وتوقفت عند أبي بكر بن الأنباري[٩] .

وقد وافقت الباحثة (د.مهدي المخزومي) في ذهابه إلى أنّ النّسق أدق من مصطلح العطف ؛ إذ تقول : ((ويبدو أنّ العطف هو أدق بدليل استقراره في كتب المتأخرين ، وإن

---

(١) معاني القران : ٢٠٨/٢ .

(٢) ينظر : المصطلح الكوفي (د.محيي الدين توفيق) (بحث) : ٥٢ ، ومصطلحات الكوفيين النحوية (عبد القادر عبد الرحمن) (رسالة) : ١٦٥ .

(٣) ينظر : أسرار النحو : ١٥٩ .

(٤) ينظر المدارس النحوية : ٢٠٢ .

(٥) ينظر : مذهب الكسائي في النحو (رسالة) : ١١٣ .

(٦) المصطلح النحوي عند أبي بكر بن الأنباري (رسالة) : ٧٧ .

(٧) ينظر : مجالس ثعلب : ٧٥/١ .

(٨) ينظر : جامع البيان : ٤٩٢/٢ ، ٥٨٥/٥ ، ٢٤٧/٧ ، ٤٨٧/١٩ .

(٩) ينظر : المصطلح النحوي عند أبي بكر بن الأنباري (رسالة) : ٧٧–٧٨ .

كان النّسق يجمع بين الجرس والإيحاء))[١] .

ولم تستقر الباحثة نفسها في تحديد ميلها إلى مصطلح بعينه ، فهي تميل إلى ترجح استعمال المصطلحين معاً (النسق) و(العطف) ، وقد غاب عنها أنّ في هذين المصطلحين عموماً وخصوصاً ؛ وإن كانت قد أشارت إلى ذلك ؛ إلا أنها لم تتشبث بما ذكرت ؛ بل أخذت تذكر ما استقر عليه المتأخرون في كتبهم من استعمال مصطلح (العطف) وترجيحه على مصطلح (النسق) .

ومِمّن أصل مصطلح (النسق) أيضاً (د.يوخنا مرزا الخامس) ، الذي ذكر المصطلحات التي ابتدعها الكسائي ، فكان مصطلح (النّسق) من ضمنها ، وذكر أنه يقابل مصطلح (العطف) ، وتحدث عن نسبته إلى الخليل قائلاً : ((والذي نريد أن نضيفه هنا على ما قُلناه عن (العطف) في نسبة هذا المصطلح إلى الخليل مِن خَلَلَ بيتين نَقَلَهُما عنه خلفٌ الأحمر ، هما :

فانسُــق وَصِـلْ بالــواو قولك كُلّـهُ وَبلا وَثُــمّ وَأوْ فليسَــتْ تَصْغُــبُ
الفــــاءُ ناسِقَــــةٌ كذلك عِنْدنــــا وسبيلُها رَحْبٌ المذاهِبِ مُشْعَبُ))[٢]

ولا يمكن أن نطمئن لهذين البيتين لأسباب :

١. ((إنّ الشعر التعليمي ظهر في فترة متأخرة عن فترة الخليل ، فقد كان الوقت مبكراً في صناعة الأراجيز والقصائد التعليمية))[٣] .

---

(١) المصطلح النحوي عند أبي بكر بن الأنباري (رسالة) : ٧٨ ، وينظر : أبو زكريا الفراء ومذهبه ومذهبه في النحو واللغة : ٤٥٣ .

(٢) مقدمة في النحو : ٨٦ .

(٣) موسوعة المصطلح النحوي : ٣٦٤/١ ، وينظر : شرح ملحة الإعراب : ٢٣ .

٢. يقول الدكتور إبراهيم السامرائي (ت ٢٠٠١م) عن البيتين : ((وإذا صحت هذه الأبيات ، ولا أراها تصحُّ))[١] ، وهذا صحيح لِما بيّناه في الفقرة السابقة .

٣. ((لم يَرِد البيتان في شعر الخليل المجموع))[٢] .

وعَدَّ الباحث المذكور أنَّ أوّل من استعمل مصطلح (النسق) في النّثر ، وليس في الشعر هو الكسائي[٣] .

واستدل الباحث على نسبة هذا المصطلح إلى الكسائي ، بما ذكره في تفسير قوله تعالى : ﴿ لَّيْسَ ٱلْبِرَّ أَن تُوَلُّوا۟ وُجُوهَكُمْ قِبَلَ ٱلْمَشْرِقِ وَٱلْمَغْرِبِ وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْـَٔاخِرِ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةِ وَٱلْكِتَٰبِ وَٱلنَّبِيِّۦنَ وَءَاتَى ٱلْمَالَ عَلَىٰ حُبِّهِۦ ذَوِى ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْيَتَٰمَىٰ وَٱلْمَسَٰكِينَ وَٱبْنَ ٱلسَّبِيلِ وَٱلسَّآئِلِينَ وَفِى ٱلرِّقَابِ وَأَقَامَ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَى ٱلزَّكَوٰةَ وَٱلْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَٰهَدُوا۟ ۖ وَٱلصَّٰبِرِينَ فِى ٱلْبَأْسَآءِ وَٱلضَّرَّآءِ وَحِينَ ٱلْبَأْسِ ۗ أُو۟لَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ صَدَقُوا۟ ۖ وَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُتَّقُونَ ﴿١٧٧﴾ ﴾[٤] : ((يجوز أن يكون و(الموفون) نسقاً على (ذَوِي القُربى) كأنه قال آتى الصّابرين))[٥] .

وذكر الباحث أنّ الفرّاء استعمل مصطلح (النّسق) ، إلا أنّه ذكره مع المصطلحات المتداخلة عند الفرّاء ، وقد ذهب إلى أنّ الأصل هو مصطلح (العطف) ، ومصطلح (النّسق) فرع عليه ، ولم يُعَقّب (د.يوخنا) على مصطلح النّسق عند الفرّاء كثيراً ؛ بل اكتفى بالإشارة إليه فقط[٦] ، وكأن الفرّاء أقلّ من استعماله إلّا أننا وجدنا الأمر مختلفاً ، فالفرّاء أكثر من استعمال هذا المصطلح ، بل إنّ من الدارسين المحدثين من عَدّه من

---

(١) موسوعة المصطلح النحوي : ٣٦٤/١ ، المدارس النحوية ، أسطورة وواقع : ١٣٦ .

(٢) موسوعة المصطلح النحوي : ٣٦٤/١ ، وينظر : عشرة شعراء مُقلّون : ٢١٩ وما بعدها .

(٣) ينظر : موسوعة المصطلح النحوي : ٣٦٣/١-٣٦٤ .

(٤) البقرة / ١٧٧ .

(٥) معاني القرآن (الكسائي) : ٨٣ .

(٦) ينظر : معاني القرآن : ١١٣/١ . وموسوعة المصطلح النحوي : ٤١٨/١ .

إبداعات الفرّاء[١] ، كما مرَّ في دراسة (د.الخثران) .

وتناول (د.يوخنا) هذا المصطلح عند ثعلب قائلاً : ((استعمل ثعلب مصطلح (العطف) واستعمل مصطلح (النسق)))[٢] . في تعليقه على قول الشاعر[٣] :

أتيتَ بِعبْد في الله القِــدِّ مُوثِقا فألّا سَعيداً ذا الخيانَةِ والغَدْرِ

قال ثعلب : ((... ومن خفض شبه (ألْاّ) بالنّسق ...))[٤] .

ويبدو أنّ (د.يوخنا مرزا الخامس) كان مُحقاً فيما توصل إليه بعد متابعته تطور مصطلح (النسق) وعلاقته بمصطلح (العطف) ؛ إذ يقول : ((إلا أنّه ظهر في القرن السابع الهجري مصطلح جمع بين المصطلحين ، وهو(عطف النسق) ، وهذا المصطلح أدق من مصطلحي (العطف) و(النسق) ؛ لسببين : الأول : دلالته على حروف العطف ، والآخر : أنّ هذا المصطلح فَرّق بين مصطلح العطف بالحروف ، ومصطلح (عطف البيان) ، فصار هناك مصطلحان (عطف النسق) ، والآخر (عطف البيان)))[٥] .

---

(١) ينظر : المصطلح الكوفي (د.محيي الدين توفيق) (بحث) : ٥٢ ، ومصطلحات الكوفيين النحوية (عبد القادر عبد الرحمن) (رسالة) : ١٦٥ .

(٢) موسوعة المصطلح النحوي : ٤٤٠/١ .

(٣) لا يعرف له قائل ، ينظر : المقاصد النحوية : ٤٧٥/٤ .

(٤) مجالس ثعلب : ١٣٣/١ .

(٥) موسوعة المصطلح النحوي : ٦٣٣/٢ .

– مدخل :

تُعَدُّ البصرة الحاضنة الأولى للنحو العربي ؛ فلولاها لَمَا انتشر هذا العلم في مختلف المدن والبلدان الإسلامية ؛ إذ يُعدُّ الموقع الجغرافي لمدينة البصرة من أهم أسباب انتشار علم النحو ، الذي نما وشاع في تلك البيئة ، وقد أدى ظهوره إلى ظهور مصطلحات تخصّ المذهب البصري ، فكان علماء البصرة يتعاملون مع تلك المصطلحات ، وهم يشرحون ، ويقعدون في مختلف فروع علم العربية ، فضلاً عن ذلك ظهر لهؤلاء العلماء تلاميذ ، لم يكتفوا بما ورثوه من المصطلحات النحوية ، بل إنّهم ابتكروا مصطلحات نحوية خاصّة ، عُدّت فيما بعد من أهم مزايا المذهب البصري[١] ، وقد دعا هذا الأمر إلى خروج علماء الكوفة عمّا اتفق عليه من هذه المصطلحات .

ويبدو أنّ البصريين بما حملوه من فهمٍ سديدٍ ، ونظرة فلسفية عميقة إلى المفهوم الكامن في المصطلح النحوي ، قد ساعد على ظهور مصطلحات نحوية خاصّة .

وفي هذا المبحث سأتناول عدداً من هذه المصطلحات النحوية الخاصّة بالبصريين ، بحسب ما تناوله الدارسون المحدثون .

أولاً – ألقاب الإعراب والبناء :

إنَّ الناظر في الدرس النحوي عند البصريين يجد أنَّ هنالك علامات للإعراب وأخرى للبناء تتغير هذه العلامات بحسب موقعها من السياق النحوي ؛ إذ تُعَدُّ هذه العلامات الأدوات المساعدة في إيضاح المعنى[٢] .

بيد أنَّ الكوفيين رفضوا التسليم بهذا ، ذاهبين إلى عدم التفريق بين علامات الإعراب

---

(١) ينظر : المدارس النحوية (د.شوقي ضيف) : ١٧ ، ١٨ ، ٢٠ ، والمدارس النحوية (د.خديجة الحديثي) : ٢٥ ، ٦٥ ، ٦٦ .

(٢) ينظر : أقسام الكلام العربي : ٢٦٢ ، واللغة العربية معناها ومبناها : ١٢٣ .

والبناء[١] .

تناول (د.عوض القوزي) (ألقاب الإعراب والبناء) في أثناء حديثه عن مصطلحات ابتكرها البصريون وذلك في قوله : ((ومذهب البصريين على التمييز بين علامات الإعراب وعلامات البناء ، ولما لم يجد الكوفيون بداً من استخدام هذه الحركات بمصطلح الخليل وسيبويه ، فكّروا في وسيلة للمخالفة فرفضوا التسليم بهذه الألقاب ، ولم يفرّقوا بين ما هو للبناء منها وما هو للإعراب))[٢] .

يُلحظ أنَّ الباحث آكتفى بنصٍ واحدٍ يُشيرُ فيه إلى المذهبين ، ومصطلح كل مذهب من دون الخوض في أدلة كل مذهب ، وكأنَّ كُل فريق قد سَلّمَ بما قال ، سواء أصحاب الرأي الأول (البصريون) أم المذهب الثاني (الكوفيون) ، وفي هذا الإيجاز سبب في غموض الشواهد والتعليلات وأوجه الخلاف ونقل الآراء ، هذا من جانب ، ومن جانب آخر نلتمس للباحث عذراً إذ إن دراسته كانت وصفية تاريخية ، فهو يصف المصطلح النحوي ويتابعه تأصيلاً بعيداً عن النقد والتحليل .

ودرس (د.يحيى عبابنة) (ألقاب الإعراب والبناء) عند البصريين فتناول تطور المصطلح النحوي البصري من سيبويه حتى الزمخشري ؛ فذكر أولاً أقسام الإعراب (الرفع ، والنصب ، والجر ، والجزم) ثم ثنى بالحديث عن أقسام البناء (الضم ، والفتح ، والكسر ، والوقف أو السكون) ، ثم ثَلّثَ بالحديث عن الحركات الإعرابية التي تُدَلل على هذه الألقاب ، وهي تتمثل بـ (الضمة ، والفتحة ، والكسرة) ، غير أنَّ المتابع للطريقة التي سلكها الباحث يجد أنَّه قد آقتصر على بيان هذه الألقاب وتتبعها عند علماء البصرة ، دون الرجوع إلى الأمثلة والشواهد التي تُسند ما ذكره[٣] .

فعند ذكر (الرفع) مثلاً ، وجدناه يقول : ((علامة الرفع عند جميع البصريين هي

---

(١) ينظر : شرح الكافية : ١١١ .

(٢) المصطلح النحوي : ١٨٥ ، وينظر : شرح الكافية : ١١١ .

(٣) ينظر : تطور المصطلح النحوي البصري من سيبويه حتى الزمخشري : ٥٢–٥٩ .

الضمة وغيرها من العلامات الفرعية كالألف في المثنى والواو في الأسماء الستة وجمع المذكر السالم والنون في الأفعال الخمسة ، وأمّا من حيث ٱستعمال مصطلح الرفع ، فقد ٱستعمل جميع البصريين لفظة الرفع))[١] .

ويرى (د.يحيى عبابنة) أنَّ هذه التسمية ترجع إلى نظرتهم إلى الظاهرة من الناحية الصوتية في عملية النطق التي تتعرض لها الحركة المضمومة ؛ لأن المتكلم بها يرفع حنكه الأسفل إلى الأعلى ويجمع بين شفتيه ، وقد جعل ما كان منه بغير حركة موسوماً أيضاً بسمة الحركة ؛ لأنها هي الأصل[٢] .

إنَّ الباحث المذكور قد استعان بالجانب الفيزيولوجي من الظاهرة الصوتية في تحديد الحركات الإعرابية ؛ وبعبارة أخرى يحدد صوت كل حركة من خلال النظر إلى الحركات التي يتحركها الفم[٣] .

وٱتّخذ (د.خالد بسندي) من المصطلح النحوي في كتاب العين مادة لبحثه ، وقد ابتدأ بذكر (ألقاب الإعراب والبناء) والعلامات الإعرابية ، بيد أنَّه كان لا يُفرق بين ما هو بصري أو كوفي على أساس أنَّ المفاضلة بين الطرفين كانت غير موجودة ، غير أنَّه لم يتعرض لتوضيح معاني هذه الألقاب ورضي لنفسه بطرح الأمثلة مع مناقشة الآراء والخلافات في هذا المصطلح[٤] .

ويؤخذ على الباحث أنّه جعل المصطلحات النّحوية عامّة ، وألقاب الإعراب والبناء خاصّة ، وأن جملة ما اعتمده الباحث المذكور هو كتاب (المصطلح النحوي نشأته

---

(١) تطور المصطلح النحوي البصري من سيبويه حتى الزمخشري : ٥٢ ، وينظر : الكتاب : ٣/١ ، والأصول : ٤٦/١ .

(٢) ينظر : المرجع نفسه : ٥٢ ، والإيضاح : ٩٣ .

(٣) ينظر : المصطلحات الصوتية والنحوية عند البصريين في القرنين الثاني والثالث الهجريين (أطروحة) : ٢٨١ .

(٤) ينظر : المصطلح النحوي في كتاب العين : (بحث) : ٨٢٥–٨٣١ .

وتطوره) للدكتور (عوض حمد القوزي) ويؤيد ما ذكرت أنَّ الذي يراجع المصادر والمراجع التي اعتمد عليها الباحث يجد أنَّ كتاب (د.عوض القوزي) هو الكتاب الوحيد الذي يخص المصطلح النحوي[١] .

فعندما تحدث الباحث عن (الرفع ، والنصب ، والجر ، والخفض) ؛ قرن ذلك بذكر أستعمال صاحب العين لهذه المصطلحات[٢] ، ثم عضده بكلام سيبويه[٣] ، ومن ثم بدأ بمناقشة هذه المصطلحات ، فختم بقوله : ((وعند مقارنة هذه المصطلحات بما أورده الخوارزمي[٤] (ت ٣٨٧هـ) عن الخليل ، نجد تفاوتاً ، بل تناقضاً أحياناً))[٥] .

وتناولت الباحثة (زهيرة القروي) المصطلحات النحوية ومنها مصطلح (علامات الإعراب) الذي تتبعته عند البصريين ، فهم الذين قسموا هذه العلامات ، وميزوا بين ما كان منها حركة لازمة كحركات أواخر المبنيات ، وبين ما كان منها حركة متغيرة كحركات أواخر المعربات ، وخصّوا القسمين بتسمية مميزة[٦] .

واستندت الباحثة فيما ذكرت إلى نصوص من كتاب سيبويه[٧] ، والمبرد[٨] ، وما تكاد تكاد تنتهي من ذكر هؤلاء الذين فرقوا بين ألقاب الإعراب والبناء ، حتى تذكر الذين رفضوا التفريق بين هذه الألقاب ، مستدلة بقول رضي الدين الاستراباذي : ((التمييز بين ألقاب حركات الإعراب وحركات البناء ، وسكونهما في اصطلاح البصريين متقدميهم

---

(١) ينظر : المصطلح النحوي في كتاب العين : (بحث) : ٨٢٥ ، ٨٢٨–٨٢٩ ، ٨٣١ .
(٢) ينظر : المرجع نفسه : ٨٢٦ ، وينظر: العين (حذم) : ٢٠٤/٣، (ذا) ٢٠٩/٨ ، (أون) ٤٠٤/٨.
(٣) ينظر : الكتاب : ١٣/١–١٧ .
(٤) ينظر : مفاتيح العلوم : ٦٣ .
(٥) المصطلح النحوي في كتاب العين : (بحث) : ٨٢٨ .
(٦) ينظر : المصطلحات الصوتية والنحوية عند البصريين في القرنين الثاني والثالث الهجريين (أطروحة) : ٢٧٧ .
(٧) ينظر : الكتاب : ١٣/١ .
(٨) ينظر : المقتضب : ١٤١/١–١٤٣ .

ومتأخريهم تقريباً على السامع أمّا الكوفيون فيذكرون ألقابَ الإعراب في المبني وعلى العكس ولا يَفْرُقُونَ بينهما))[١] ، وتذكر الباحثة مثالاً عن الفرّاء الذي لم يفرق بين ما هو بناء وما هو إعراب ، فهو في ذلك يخالف سيبويه[٢] .

وترى الباحثة المذكورة : ((إنَّ علامات الإعراب هي رموز اصطلاحية واقعة في آخر كل كلمة تدل على تعدد في المعاني وهي في الوقت نفسه تعكس أصالة الفكر العربي ؛ وهذه الألقاب التي أُطلقت على الحالات الإعرابية مازالت معنا بمصطلحاتها التقليدية كالرفع والنصب والجر والجزم وغير ذلك ، وهي تشير بوضوح إلى وظائفها الدلالية التي أشار إليها نُحاة البصرة قديماً ما عدا مصطلح الوقف الذي غير في الأغلب إلى السكون))[٣] .

وخَلصت الباحثة إلى القول : ((والذي أودُّ أنَّ أخلُصَ إليه أنَّ العلامة الإعرابية وإن كانت من ظواهر البنية السطحية فهي ترتبط أيضاً بالموقع العميق للكلمة ؛ إذ لها أثر في تغير الدلالة))[٤] .

يظهر إنّ هذا الرأي مستفاد من المنهج التحويلي الذي نظر إلى اللغة من عدة أمور منها : الكفاية والأداء اللغوي وهو ما يتعلق بالبنية السطحية للكلام الفردي الإنساني ، فضلاً عن الكفاية اللغوية لدى المتكلم ، وهي بمثابة البنية العميقة للكلام الإنساني[٥] .

---

(١) شرح الكافية : ١١١/١ .

(٢) ينظر : مراتب النحويين : ٨٨ .

(٣) المصطلحات الصوتية والنحوية عند البصريين في القرنين الثاني والثالث الهجريين (أطروحة) : ٢٨٠ .

(٤) المرجع نفسه : ٢٨٠ ، وينظر : العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث : ٢٤٦–٢٤٨ .

(٥) ينظر : النحو العربي والدرس الحديث : ١١٥ ، والفلسفة واللغة نقد ((المنعطف اللغوي)) في الفلسفة المعاصرة : ١٤١ .

ويبدو أنَّ (قمرة كرام) في إثناء عرضها الخلاف في المصطلحات النحوية بين البصرة والكوفة قد ٱستقصت مصطلح (ألقاب الإعراب والبناء) ، فقالت : ((أنكرت الكوفة على البصرة كونها تميز ألقاب الإعراب عن ألقاب البناء))[١] ؛ إذ استدلت بجعل سيبويه مجاري أواخر الكلم ثمانية في اللغة العربية ، فاصلاً بين النصب والجر والرفع والجزم وهي علامات الإعراب ، والفتح والكسر والضم والوقف وهي علامات البناء[٢] .

وبذلك يتضح موقف الكوفيين في عدم تمييزهم بين ألقاب الإعراب وألقاب البناء مستدلة بما يقول الرضي المذكور آنفاً[٣] .

تميَّز الأسلوب الذي ٱتبعتهُ الباحثة بالاختصار مكتفيةً بالإشارة إلى نظرة كل من البصريين والكوفيين ، إلّا أنَّ الاكتفاء به يؤدي إلى نتائج غير دقيقة ؛ إذ إنَّ فيه إهمالاً للتوسع الدّلالي في المصطلحات ، وما تفرضه أحكام السياق على المتكلم من مصطلحات لا تصل إلى دلالة السياق إلّا بها .

أمَّا (يوخنا مرزا الخامس) فقد حكمت عليه طبيعة دراسته الوصفية والتاريخية للمصطلحات النحوية ، بأن يتتبع بدايات نشوء مصطلح (ألقاب الإعراب والبناء) ؛ فضلاً عن الحركات الإعرابية ، وقد ذكر أنَّ أبا الأسود الدؤليّ ليس هو الرائد في ابتداع مصطلحات الحركات الإعرابية فحسب ، بل هو واضع (شكل) الحركات أيضاً ، مستدلاً بما ذكره ابن النديم (ت ٣٨٠هـ)[٤] ، كما تبين له أنَّ وضع الحركات بدأ صوتياً ، وانتهى إلى كونها مصطلحات نحوية ، وقد ظنَّ الباحث أنَّ الفصل بين حركات الإعراب

---

(١) المصطلح النحوي في آثار محمد الطاهر التلتي (رسالة) : ٤٤ .
(٢) ينظر : الكتاب : ١٣/١ ، والمصطلح النحوي في آثار محمد الطاهر التلتي (رسالة) : ٤٤ .
(٣) ينظر : شرح الكافية : ١١١/١ ، والمصطلح النحوي في آثار محمد الطاهر التلتي (رسالة) : ٤٤ .
(٤) الفهرست /٤٥ .

والبناء جاء لاحقاً ، وعزا ذلك إلى عناية أبي الأسود الدؤليّ بنقط القرآن الكريم وشكله ؛ لذلك لم يفرق بين حركات الإعراب وحركات البناء وما ينوب عنها أو أنَّه لم يتنبه إلى التمييز بينهما[١] .

واستدرك على (د.يوخنا) في أنَّ عصر أبي الأسود (ت ٦٩هـ) كان من السهولة على الدارسين والقرّاء أن يفرقوا بين ألقاب الإعراب والبناء بناءً على السياق الذي يُحدد الإعراب من البناء فضلاً عن أنه لا يوجد سبب لغوي يجعل التفريق بين الإعراب والبناء قائماً .

وتناول الباحث نفسه المصطلح النحوي عند الكوفيين ، ولاسيّما عند الفرّاء ؛ فقد لاحظ على مصطلحاته أنَّها خليط من المذهب البصري والمذهب الكوفي ، فضلاً عن تأثره بشيخه الكسائي ؛ إذ لم يتوانَ في ابتكار مصطلحات مثل (المصمود[٢] ، المجهول[٣] ، الخارج[٤]) وهذا كُلُّهُ أدى إلى الاضطراب في المصطلح النحوي عنده ، فخلط بين ألقاب البناء والإعراب ويُعْزَى ذلك إلى بروز ظاهرة الاتساع والتقارض بين المذهبين (البصري والكوفي)[٥] ، ونَسَبَ الخلط بين اللّقبين إلى الكوفيين وعدد من البصريين ، ثم استدلّ على هذا القول بقول الشريف الكوفيّ (ت ٥٣٩هـ)[*] : ((وعند الكوفيين لا فرق بين الضم ، والرفع ، والفتح ، والنّصب ، والجر ، والكسر ، والوقف

---

(١) ينظر : موسوعة المصطلح النحوي من النشأة إلى الاستقرار : ١/٨٠-٨١ .

(٢) ينظر : معاني القرآن : ١/٧ .

(٣) ينظر : المصدر نفسه : ٢/٣٩٤ .

(٤) ينظر : المصدر نفسه : ١/١٥٤ .

(٥) ينظر : موسوعة المصطلح النحوي من النشأة إلى الاستقرار : ١/٣٧١-٣٧٢ .

(*) الشريف الكوفي : أبو البركات عمر بن إبراهيم بن محمد الحسيني العلوي الزيديّ الكوفيّ ، من رجال الحديث واللغة ، كان زيدياً معتزلياً ، من أهل الكوفة ، مولداً ووفاةً ، سكن الشام في شبيبته مرة ، وبرع في العربية ، أخذ منه ابن الشجري ، له تصانيف حسنة أهمها شرح اللمع لابن جني ومات سنة تسع وثلاثين وخمسمائة ، ينظر : بغية الوعاة : ٢/٢١٥ .

والجزم ، فيُسَمّون المنصوب مفتوحاً ، والمرفوع مضموماً ، والمجرور مكسوراً ، مخفوضاً والمجزوم موقوفاً،وبعض البصريين يجري على ذلك لَمّا كانا يرجعان إلى معنى واحد))[١].

وقد وجد الباحث تفسيراً لهذه التفرقة بين ألقاب الإعراب والبناء ، يقول الثمانيني (ت ٤٤٢هـ) : ((إنَّ لألقاب الإعراب وألقاب البناء علاقة العام بالخاص كما تقول ، فإنهُ توصل بعد هذهِ القاعدة إلى نتيجة أنهُ يجوز أن نطلق ألقاب البناء على ألقاب الإعراب ، ولا يجوز أن نطلق ألقاب الإعراب على البناء ، لأن ألقاب الإعراب عامة ، وألقاب البناء خاصة))[٢] . ثم يقول : ((وإنّ عبّرت عن (الإعراب) بالضم والفتح والكسر والوقف فهو جائز ، لأنك وضعت العامّ موضع الخاصّ ... وإذا عبرّت عن البناء بالرفع والنصب والجر والجزم ، فقد وضعت الخاصّ موضع العامّ ، فهو غير جائز))[٣] .

وَعقَّب الباحث على هذهِ الفكرة أو التفريق المتقدم بالقول : ((بأنهُ خاصّ بالثمانيني ولم يلق النجاح ، فبقي محصوراً في مؤلفه (الفوائد والقواعد) ...))[٤] .

وفهم (توفيق قريرة) من (ألقاب الإعراب والبناء) معنى الثبات والتحول ، فيقول : ((يدخل آعتبار معنيي الثبات والتحول في الاصطلاح على متصوّر الإعراب ففيه تعالق متصوري تام مع ما يسميه النحاة بالبناء ، فإذا كان معنى الإعراب أن يختلف آخر الكلمة لاختلاف العامل فأن معنى البناء لا يختلف آخرها لاختلاف العامل ، فالمتصوران يتأسسان على معنيين مختلفين هما : التحول في الأول والثبات في الثاني إلا أنَّ مفهوم الثبات في لفظ البناء أظهر من مفهوم التحول في لفظ الإعراب الذي يظهر فيه مفهوم الإبانة أو الإفصاح أكثر مما يظهر فيه مفهوم التحول .

---

(١) البيان في شرح اللّمع : ٣٣ .

(٢) الفوائد والقواعد : ٥٨ .

(٣) المصدر نفسه : ٥٨ .

(٤) موسوعة المصطلح النحوي من النشأة إلى الاستقرار : ٢٨٩/٢ .

أمّا مصطلح البناء فإنه يختزل فعلاً معنى الثبات على هيئة واحدة))[١] ، ويستند الباحث في مفهومه هذا إلى قول العكبري : ((والبناء في الأصل وضع الشيء على وصف يثبت كبناء الحائط ومنه سمي كُل مرتفع ثابت بناء كالسماء ، وبهذا المعنى ٱستعمله النحويون))[٢] ، على أنَّ التسمية التي تراعي معنى التحول ليست ((الإعراب)) وإنَّما هي ((الإجراء)) ، وما ٱشتق منها من الألفاظ كـ ((المجرى)) و((الجري)) و((جرى)) أو((أجرى))[٣] ، يفهم من هذا محاولة الباحث استثمار المعنى المعجمي لألفاظ المصطلحات من أجل إزالة الغموض الذي كان يحيط بدلالات بعضها . ويَثبُت هذا المفهوم باستعمال سيبويه لهذا اللفظ المجاري[٤] ، ويدخل هذا اللفظ عرضاً في سياق المناقشة والبحث والتحليل على أساس أنَّها طريق للوصول إلى المدلول وهو مصطلح (ألقاب الإعراب والبناء) ، وفي خاتمة حديثه عن مفهوم الجريان الذي يعده كثير من النحاة مرادفاً لمواضع الإعراب ، ويُرجع الباحث ذلك إلى العلاقة والارتباط بين أصل دلالته المعجمية ومفهومه من جهة الاستعمال ؛ إذ جعل الباحث (الحركة) هي الوسيط الذي ينتقل بين الإعراب والبناء ؛ بل هي القاسم المشترك في إرساء اللفظ على الحالة التي يستقر عندها من جهة التحول والثبات ، أي الأعراب والبناء[٥] .

ويلاحظ مما ذكره آنفاً ، أنَّ الباحث (توفيق قريرة) أنه قد جمع بين النظام الظاهري (الشكلي) ، والنظام الداخلي أي الدلالي لهذه المصطلحات ؛ للوصول إلى نتيجة في ألقاب الإعراب والبناء .

---

(١) المصطلح النحوي وتفكير النحاة العرب : ٣٩ .
(٢) اللباب في علل البناء والإعراب : ٦٦/١ .
(٣) ينظر : المصطلح النحوي وتفكير النحاة العرب : ٣٩–٤٠ .
(٤) ينظر : الكتاب : ١٣/١ .
(٥) ينظر : المصطلح النحوي وتفكير النحاة العرب : ٤٠–٤١ .

ثانياً – فعل الأمر :

مصطلحٌ ظهرَ عند البصريين فهم يرونَ أنّ الفعل على ثلاثة أزمنة (ماضٍ وحاضرٍ ومستقبل) ، وفعل الأمر دالٌ على المستقبل ، في حين رفض الكوفيون هذا المصطلح ؛ إذ يرونَ أنّه فعلٌ مضارع دخلت عليه لام الأمر فانجزم بها ، فكان ذلك أساس الخلاف في هذه المسألة[١] .

وتناول المحدثون هذا المصطلح عرضاً وتحليلاً في مؤلفاتهم ، منهم (د.عوض القوزي) ، فقد ذكر أنّ ((الفعل عند البصريين (ماضٍ ومضارع وأمر) ، فهو ثلاثة أقسام عند سيبويه))[٢] .

وذكر أبو البركات بن الأنباري (ت ٥٧٧هـ) في هذا الصدد ، قوله : ((إنْ قال قائل : لِمَ كانت الأفعال ثلاثة ؟ قيل : لأنّ الأزمنة ثلاثة ، ولما كانت ثلاثة وجبَ أَنْ تكون الأفعال ثلاثة ماضٍ وحاضرٍ ومستقبل))[٣] . وأظهر الباحث رأيّ المخالفين والمعترضين على هذا التقسيم ، فقال : ((ولكنه عند الكوفيين قسمان (بإسقاط الأمر) على أنّه مقتطعٌ من المضارع))[٤] .

فالأمر عند الكوفيين والأخفش ، فعلٌ مضارعٌ في الأصل دخلت عليه لام الأمر فانجزم بها ، وحذفت – على حدِّ قول الأزهري (ت ٣٧٠هـ) – حذفاً مستمراً في نحو (قم) ، و(اقعد) ، والأصل : (لتقم ، ولتقعد) ، فحذفت اللام للتخفيف وتبعها حرف المضارعة[٥] .

وأشار (د.القوزي) إلى إشكالية قد تختلط على دارس المصطلح النحوي ، إذ يقول :

---

(١) ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف : ٥٢٤/٢ ، وإيضاح الوقف والابتداء : ٢٢٤/١ .
(٢) المصطلح النحوي : ١٨١ ، وينظر : الكتاب : ١٢/١ .
(٣) أسرار العربية : ١٦٤ .
(٤) المصطلح النحوي نشأته وتطوره : ١٨١–١٨٢ ، وينظر : شرح الحدود للفاكهي : ٩٧ .
(٥) ينظر : شرح التصريح على التوضيح : ٥١/١ .

((ولئن استعمل الفرّاء اصطلاح (الأمر) بمعناه اللغوي حينما عرض لقول الله عز وجل ﴿ قُلْ مَن كَانَ عَدُوًّا لِّجِبْرِيلَ فَإِنَّهُ ﴾[١] قائلاً : ((هذا أمرٌ أمرَ الله به محمداً (I) ، فقال : قل لهم ...))[٢] ، أو استعمله بمعناه الاصطلاحي عندما أعرب قوله تعالى : ﴿سَلْ بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ ﴾[٣] ، فقال : ((لا تهمز في شيءٍ من القرآن ؛ لأنها لو همزت كانت (اسأل) بألف ، وإنّما ترك همزها في الأمر خاصّة ، لأنّها كثيرة الدَّوْر في الكلام ، فلذلك تركَ همزه ، كما قالوا : كُلْ ، وخُذْ ، فلم يهمزوا في الأمر وهمزوه في النهي وما سواه))[٤] ... ولئن ٱستعمل الفرّاء هذا المصطلح في المعنيين اللغوي والاصطلاحي فلا يعني ذلك أنّه مُسلِّمٌ بقسمة الفعل عند البصريين ، فقد عاد ليقول : إن فعل الأمر معرب مجزوم تبعاً لرأي الكوفيين))[٥] .

ويبدو أنّ ما دعا (د.القـوزي) إلى هذا القول هو أنَّ الفـرّاء من علماء الكوفة – وإن كان قد استعمل هذا المصطلح – إلاّ أنّه يعد فعل الأمر معرباً مجزوماً[٦] ، تبعاً لمذهبه الكوفي .

ويلحظ أنّ (د.عوض القوزي) يميل إلى الاختصار في عرض الآراء ، وعدم الخوض في الخلافات النحوية في هذه المسألة ، وما يتبعها من عرضٍ للأدلة النقلية والعقلية والآراء الفلسفية .

وأقدمت الباحثة (صبيحة حسن طعيس) على دراسة مصطلحات الأفعال عند أبي بكـر بن الأنبـاري ، وكان (فعـل الأمـر) من المصطلحات التي دُرسـت عند هذا العالم

---

(١) البقرة / ٩٧ .
(٢) معاني القرآن : ٦٣/١ .
(٣) البقرة / ٢١١ .
(٤) معاني القرآن : ١٢٤/١–١٢٥ .
(٥) المصطلح النحوي : ١٨٢ .
(٦) ينظر : معاني القران : ٤٧٦/١ ، والإنصاف في مسائل الخلاف : ٥٢٤/٢ .

الجليل .

وقد تتبعت مصطلح (فعل الأمر) عند أبي بكر بن الأنباري فبدأت بالخليل في معجمه[١] ، والذي تبعه البصريون ؛ إذ حكموا على فعل الأمر بالبناء على ما ينجزم به مضارعه[٢] وقد استعمله سيبويه بهذا المعنى[٣] ، وتابعه المبرّد[٤] ، وابن السراج[٥] .

وبعد ذلك تذكر – صبيحة حسن طعيس – رأي الكوفيين[٦] في مصطلح (فعل الأمر) ومن ذلك ما ورد في تعليق الفرّاء على ما في الآية الكريمة : ﴿ٱتَّبِعُواْ سَبِيلَنَا وَلۡنَحۡمِلۡ خَطَٰيَٰكُمۡ﴾[٧] : ((هو أمرٌ فيه تأويل جزاء))[٨] ، وإتماماً للفائدة في ذكر استعمالات الفرّاء لهذا المصطلح (فعل الأمر) ، تؤكد (صبيحة حسن) وَهْمَ (د.أحمد مكي الأنصاري) في ذهابه إلى أنّ الفرّاء استعمل الأمر بمعناه اللغوي ، وأمّا معناه الاصطلاحي فإنه لا يكاد يعترف به ، لأنّه يعد فعل الأمر قطعة من المضارع[٩] .

وذكرت الباحثة أنّ هذا المصطلح كان بارزاً عند أبي بكر بن الأنباري فتذكر أنّه قد تردد في مؤلفاتِهِ المختلفة ، مستعملاً المفهوم اللغوي والاصطلاحي لمصطلح (الأمر)[١٠] ؛ بل وصل الأمـر به في استعماله لهذا المصطلح (الأمر) أن يستعمل

---

(١) ينظر : العين (أمر) : ٢٩٧/٨–٢٩٨ .
(٢) ينظر : مسائل خلافية في النحو : ١١٩ ، والحدود في علم النحو : ٤٣٢ .
(٣) ينظر : الكتاب : ١٧/١ .
(٤) ينظر : المقتضب : ٢/٢ .
(٥) ينظر : الأصول في النحو : ١٩٤/٢ .
(٦) ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف : ٥٢٤/٢ .
(٧) العنكبوت / ١٢ .
(٨) معاني القرآن : ٣١٤/٢ .
(٩) ينظر : أبو زكريا الفرّاء ومذهبه في النحو واللغة : ٤٤٠ .
(١٠) ينظر : الأضداد : ١٦٧ .

عبارات ومصطلحات مرادفة للمصطلح الأصلي ، فهو يستعمل مصطلح (في موضع جزم) للدلالة على الأمر[١] .

ووجدت الباحثة أنّ أبا بكر بن الأنباري في كثير من هذه الأمثلة يذكر أنَّ الأمر معرب مقتطع من المضارع متابعاً في هذا الكوفيين[٢] .

وخلصت الباحثة إلى القول : ((ومما تقدم من أمثلته المستقراة يعطينا تصوراً أنَّ هذا المصطلح قد ٱستقر تماماً ، فقد لحظنا ٱقتصاره عليه في تآليفِه المختلفة ، إذ لم يستعمل غيره))[٣] .

ويلحظ أنَّ (توفيق قريرة) في أثناء ذكره مصطلحات الفعل ، ومنها (فعل الأمر) لم يتعرض إلى ذكر المسألة الخلافية في (الأمر) ، مكتفياً بقوله : ((أمّا الأمر فقد اقترن في اصطلاح النحاة بعبارة (صيغة) فضلاً عن ٱقترانه بعبارة فعل))[٤] ، ثم يبين (توفيق قريرة) أنَّ إجراء عملية التواصل والتفاعل أي : الربط بين الدلالة والصيغة وقصر المعنى عليها ، إنَّما يعود إلى رغبة النحويين في إكساب الدلالة قانوناً صيغياً أو إعرابياً لـ (فعل الأمر) خاصاً بالاصطلاح النحوي ، ومن جهة أخرى فإن مصطلح (فعل الأمر) أو(صيغة الأمر) يحيل إلى ألقاب فرعية تختلف باختلاف الاعتبارات فإذا كان (الأمر) مصطلحاً عاماً يرتبط بدلالة الصيغة عموماً فإن المعنى العام يمكن أن يتكيف بحسب الوضعيات والمقام ، وهنا يتدخل الباحث في توضيح ما ذُكر سابقاً ؛ بأن الدلالة في هذا المصطلح تتأسس على ما يمكن تسميته بوجهة الفعل التي تصل بين

---

(١) ينظر : كتاب شرح الألفات : ٤٥٥ ، مجلة المجتمع العلمي بدمشق ، مج (٣٤) ، ج٣ ، ١٩٥٩م ، وإيضاح الوقف والابتداء : ٢٠٨/١ .

(٢) ينظر : إيضاح الوقف والابتداء : ٢٢٤/١ ، ٢٥٥ .

(٣) المصطلح النحوي عند أبي بكر الأنباري (رسالة) : ١٤٢ .

(٤) المصطلح النحوي في تفكير النحاة العرب : ٢٩ ، وينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف : ٥٢٤/٢ .

المرسل والمتلقي ، وبذلك تختلف نوعية (فعل الأمر) باختلاف مقام الوجهة فإن كان من الأعلى إلى ما دونه قيل له (أمر) ، وإن كان من النظير إلى النظير قيل له (طلب) وإن كان من الأدنى إلى الأعلى قيل له (دعاء)[١] .

إنَّ الطريقة التي استعملها (توفيق قريرة) في تحليل مصطلح (فعل الأمر) إنَّما هي طريقة ذات مدلول فكري وعقلي ؛ ولاسيما إنَّه يُظهر ذلك التواصل بين المصطلح ودلالته وسياقه الذي وظِف فيه مع تباينه في أحواله في كتب النحاة .

أمَّا (د.يُوخنا مرزا الخامس) فقد أفرد مبحثاً كاملاً أسماه (تنوع المصطلح النحوي وتداخله في كتاب سيبويه)[٢] ؛ تطرق فيه إلى عدم استقرار المصطلح النحوي في الكتاب ، وقد ذكر مصطلحي (التنوع والتداخل) في الكتاب ، ثم درس الباحث بناءً على هذين المصطلحين المصطلح النحوي عند سيبويه ، ومن هذه المصطلحات (فعل الأمر) ؛ الذي تناول ((معانيه في الكتاب هي :

أ. بمعنى فعل الأمر : ومن أشهر معانيه ، قال سيبويه ((وأمَّا بناء ما لم يقع فإنَّه قولك أمراً : اذهب واقتل واضرب))[٣] .

ب.بمعنى النص على التحذير ، قال سيبويه : ((هذا باب ما جرى منه على الأمر والتحذير وذلك قولك إذا كنت تُحذِّر : إيّاك ، كأنَّك قلت : إياك نَحِّ ، وإياك باعِدْ .... وما أشبه ذلك))[٤] . ((ورُبمَّا ربط (الأمر) بالتحذير لما في هذا الأخير من تحذير لعدم القيام بالفعل))[٥] .

ونحنُ نتفق معه في أنَّ الأمـر متضمـن معنى التحذيـر في حالة النهـي والكف عن

---

(١) ينظر : المصطلح النحوي وتفكير النحاة العرب : ٢٩–٣٠ .

(٢) ينظر : موسوعة المصطلح النحوي من النشأة إلى الاستقرار : ٢٧٦/١ .

(٣) الكتاب : ١٢/١ .

(٤) المصدر نفسه : ٢٧٣/١ .

(٥) موسوعة المصطلح النحوي من النشأة إلى الاستقرار : ٣١٥/١–٣١٦ .

الفعل ؛ إذ الأمر بالنهي عن الفعل فيه تحذير من فعله ، وهو يقابل مصطلح (النصب على التحذير)[١] ، الذي يتضمن المعنى الذي ذكرته آنفاً ، فضلاً عن قوله : ((ولكن المأمور والمنهيّ مضمرانِ في النَّية))[٢] ، وعند الجمع بين ما ذكرت يتضح الأمر الذي ذكره (د.يوخنا) وهو التداخل بين المصطلحات النحوية ، فضلاً عن التوسع في المصطلحات نتيجة التداخل بينها .

بعد أنَّ انهينا دراسة هذا المصطلح (فعل الأمر) ، ظهر أنَّ الخلاف بين أئمة البصريين والكوفيين إنما هو خلاف شكلي قائم على وجهة نظر يقدمها الكوفيون دفعاً لأي لبس يقع فيه دارس النحو في عدم التفريق بين المضارع والأمر من جهة الطلب من عدمه ، وتبين إنَّ بعض الكوفيين وعلى رأسهم الفرّاء قَد استعمل مصطلحات البصريين ، مِما يُظهر عدم تعصبهم والانغلاق على مصطلحاتهم ، ومن ثمَّ فقد أبرز بعض الدارسين العلاقة بين الدلالة والصيغة وقصر المعنى عليها بناءً على رغبة النحوي في إكساب المصطلح النحوي دلالة خاصة به .

وأخيراً طبيعة النحو الاجتهادية ؛ إذ أفادت المصطلحات من خصومة النحاة عند البصريين والكوفيين وعلامة ذلك مصطلح (فعل الأمر) كما ذكرنا[٣] .

ثالثاً – اسم الفعل :

من المصطلحات التي انفرد بها البصريون ؛ فقد أطلقوه على الألفاظ التي لم تتوفر فيها خصائص الاسم أو خصائص الفعل ، وهي الألفاظ التي تأرجحت بين الاسمية والفعلية ، فجمعوا بهذا المصطلح بين المادتين (الاسم والفعل) ، أي : بين التغيير والثبات .

---

(١) ينظر : الكتاب : ٢٧٣/١ .

(٢) المصدر نفسه : ٢٤٢/١ .

(٣) ينظر : ظاهرة تعدد المصطلحات النحوية (بحث) : ٨٧ .

قال ابن مالك (ت ٦٧٢هـ) : ((كُلُّ اسمٍ لازمَ النيابةَ عن فعلٍ دونَ تعلُّقٍ بعامل))[١] .

وقد عرض (د.عوض القوزي) للمصطلحات التي رفضها الكوفيون ؛ لأنّها مصطلحات خاصّة بالبصريين ، ومنها مصطلح (اسم الفعل) فذكر أنّه يعني : أسماء الألفاظ النائبة عن الأفعال عند البصريين ، وهي عند جماعة منهم أسماء الألفاظ النائبة عن معاني الأفعال من الأحداث والأزمنة ، وقيل هي أسماء للمصادر النائبة عن الأفعال[٢] . ثم قال : ((ولم يوافق الكوفيون على تسميتها بهذه الأسماء ، وعدّوها أفعالاً حقيقية))[٣] . وقد استند (د.القوزي) في عدم موافقة الكوفيين على هذه التسمية إلى أقوال بعض العلماء ، منهم السيوطي ، الذي نقل عنه أنّه قال : ((وزعمها الكوفيّة أفعالاً لدلالتها على الحدث والزمان ، وزعمها ابن صابر[*] قسماً رابعاً زائداً على أقسام الكلمة الثلاثة ، سمّاه الخالفة))[٤] . ثم ردَّ (د.القوزي) مَنْ ذكر من المحدثين أنَّ هذا المصطلح يسمّى بالخالفة ، وذلك في قوله : ((زعم الدكتور أحمد مكي الأنصاري أنّهم يسمونه خالفة ، وقد ذهب إلى أبعد من ذلك ، فأسند اصطلاح الخالفة إلى الفرّاء دون أن يدعم ذلك الإسناد بدليل من أقوال الفرّاء أو روايات العلماء عنه))[٥] .

---

(١) شرح عمدة الحافظ : ٧٣٦ .

(٢) ينظر : المصطلح النحوي نشأته وتطوره : ١٨٣ .

(٣) المرجع نفسه : ١٨٣ ، وينظر : شرح التصريح على التوضيح : ٢٨١/٢ .

(*) هو أبو جعفر أحمد بن صابر القيسي . كان رفيقاً لأبي جعفر بن الزبير . وكان كاتباً مترسلاً شاعراً حسن الخط فاضلاً نبيلاً ؛ من رؤساء أهل العلم والنحو . خرج من الأندلس ، ونزل مصر بعد سنة سبع مئة ، وسمع بها الحديث . وذكر السيوطي أنَّ ابن الزبير قرأ عليه . [الوافي بالوفيات : ٦ : ٤١٨-٤١٩ ، ونفح الطيب : ٥٠٦/٢] .

(٤) همع الهوامع : ١٠٥/٢ .

(٥) المصطلح النحوي نشأته وتطوره : ١٨٣ ، وينظر : أبو زكريا الفرّاء ومنهجه في النحو واللغة : ٤٥٣ .

ولم يكتفِ الباحث بذلك ؛ بل أثبت أنَّ الخالفة إنمّا هو مصطلحٌ متأخرٌ كثيراً عن زمن الفرّاء[١] ، ودعم قوله هذا بما ذكره أبو حيان الأندلسي (ت ٧٤٥هـ) بقوله : ((وأجمع النحويون على أن أقسام الكلمة ثلاثة : اسم وفعل وحرف ، وحكى لنا الأستاذ أبو جعفر بن الزبير[*] شيخُنا عن صاحبه أبي جعفر بن صابر أنّه كان يذهب إلى أنَّ ثَمَّ رابعاً وهو الذي نسميه نحن (اسْمَ فِعْلٍ) وكان يسميه (خالِفة) ؛ إذ ليس هو عنده واحداً من الثلاثة ، حكى لنا ذلك عنه أستاذنا أبو جعفر على سبيل الاستغراب والاستندار لهذه المقالة))[٢] .

وهذا الأمر لا يجعلنا مطمئنين إلى صحة النسبة ؛ إذ وجدنا أنّ الفرّاء قد استعمله (الخالفة) في كتابه[٣] .

والملاحظ أنَّ (د.القوزي) – وهو يتطرق إلى توضيح هذا المصطلح – لم يستعن بالأدلة في إثبات ما ذكره آنفاً ، بل إنّه اكتفى بالإشارة إلى عرض معنى هذا المصطلح عند الفريقين .

وتتبّع (صباح حسين محمد) مصطلح (اسم الفعل) عند دراسته للمصطلحات النحوية عند ابن خالويه ، وتناوله تحت عنوان (حروف الأفعال) بمعنى أسماء الأفعال[٤] . فقد بيّن مفهوم هذا المصطلح (اسم الفعل) ، بقوله : ((ثم وجدوا طائفةً من

---

(١) ينظر : المصطلح النحوي نشأته وتطوره : ١٨٣ .

(*) هو أبو جعفر أحمد بن إبراهيم بن الزبير الثقفي ، الجياني المولد ، الغرناطي المنشأ (ت ٦٢٧–٧٠٨هـ) كان محدثاً جليلاً ناقداً نحوياً أصولياً أديباً مقرئاً مفسراً مؤرخاً ، أخذ عنه أبو حيان وغيره ، صنّف تعليقاً على كتاب سيبويه . [الإحاطة : ١/١٨٨–١٩٣ ، الدرر الكامنة : ١/٨٤–٨٦] .

(٢) التذييل والتكميل في شرح التسهيل :١/٢٢–٢٣ ، وينظر : بغية الوعاة : ١/٣١١ .

(٣) ينظر : معاني القرآن : ١/٢٦٠ ، ٣٢٢ .

(٤) ينظر : المصطلح النحوي عند ابن خالويه ، دراسة نحوية موازنة (رسالة) : ١٥٨ .

الكلمات لها نفس(*) (كذا) دلالة الفعل ، بل إنّ منها – في رأيهم – ما يعملُ عمل الفعل ، ويفيد فائدة الفعل من الأمر والنهي والزمان الخاص ، ولكنّهم وجدوا أنها في صيغتها تخالف صيغ الأفعال ، وأنّها لا تتصرف تصرّفها بل تلزم البناء مطلقاً ، وتتجرد من العوامل بل إنّها تقبل علامات الاسم فيدخل بعضها التنوين ، وقد قبلت الإسناد ، واستُعمِلتْ فاعلة ومفعولة ، وكُلُّ ذلك من علامات الأسماء))(١) .

ونظراً إلى عدم استقرار بعض الألفاظ التي كانت محور الخلاف بين النحويين ، لجأ الباحثُ إلى عرض أقوال هؤلاء النحاة في هذه الألفاظ ، وهي على أربعة أقوال(٢) :

- أحدها : قول الكوفيين : إنّها أفعالٌ حقيقية دالة على الحدث والزمان(٣) ، فَغَلّبُوا في ذلك دلالتها ولم يبالوا بما تُخالِفُ به الأفعال من صيغٍ وعدم تصرّف .
- والثاني : قول جمهور البصريين : إنّها أسماء سميت بها الأفعال .
- والثالث : قول طائفة منهم إنّ ما سبق استعماله في ظرف أو مصدر، باقٍ على اسميتهِ كـ (رويداً زيداً) وما عداه فِعْلٌ كـ (نَزَالِ وصَهْ)(٤) .
- والرابع : قول بعض نحاة الأندلس ، وهو أبو جعفر بن صابر النّحوي : أنّها قسمٌ رابعٌ ، خارج عن أقسام الكلام الثلاثة المذكورة ، فزاد الذي سمّاه (الخالفة)(٥) .

وتعقب الباحث هذه الأقوال ثم خلص إلى القول : ((أنّ جمهور البصريين – وعلى

(*) الصواب لها دلالة الفعل نفسها ، إذ لابُدَّ من تأخر لفظ التوكيد المعنوي عن المؤكد ، ينظر : اللمع في العربية : ٨٤/١ .

(١) المصطلح النحوي عند ابن خالويه ، دراسة نحوية موازنة (رسالة) : ١٥٨ ، وينظر : شرح المفصل : ٣/٣ .

(٢) ينظر : المرجع نفسه : ١٥٨–١٥٩ .

(٣) ينظر : شرح اللمحة البدرية : ١٠٤/٢ .

(٤) ينظر : كشف المشكل في النحو : ١٦٧/١–١٦٩ ، وشرح ابن عقيل : ٣٠٣/٣–٣٠٤ .

(٥) ينظر : شرح اللمحة البدرية : ١٠٤/٢ ، وبغية الوعاة : ٣١١/١ .

مذهبهم جَرَى النحو وأغلب مصطلحاته وما يزال إلى أيامنا هذه – رأوا أنّها أسماء ، ولكنّ الاسم عندهم لابُدّ أن يدلّ على مسمّى ، فَعلامَ تدل هذه الأسماء ؟ قالوا : إنّ مسمياتها ألفاظ الأفعال، فـ(صَه) اسم اللفظ (اسكُتْ)، و(رُوَيْدَ) اسم اللفظ (أرود)، و(هيهات) اسم للفظ (بَعُدَ) ... وهي كالأعلام ، وتدل عليها ، غير أنّ مِن النحاة من يرى أنّ هذه الكلمات ليست أسماء لألفاظ أفعالٍ بعينها ، وإنّما هي أسماءٌ لمعنى الفعل لا للفظهِ))[١] .

ونقل عن الرضي الاستراباذي (ت ٦٨٦هـ) قوله : ((وليس ما قال بعضُهم : إنّ (صه) مثلاً ٱسمٌ للفظِ اسكُتْ ، الذي هو دالٌ على معنى الفعل ، فهو على علم للفظ الفعل لا لمعناه : بشيءٍ . إذ العربيُّ القُحُّ رُبّما يقول : صَه مع أنّه لا يخطرُ بباله لفظ : اسكت ، وربّما لم يسمعه أصلاً ، ولو قلت : إنّه اسم لـ (أُصْمُت) أو(امتنعْ) أو(كُفَّ) عن الكلام أو غير ذلك مما يؤدي هذا المعنى لَصَحَّ ، فَعَلِمْنا أنَّ المقصود منه المعنى لا اللفظ))[٢] .

وبعد ذلك وقف الباحث على رأي جمهور النحاة في هذا المصطلح وما انتهوا إليه قائلاً : ((فهي في رأي الجمهور أسماءٌ للأفعال يقبل بعضها علامات الأسماء من تنوين وأل وإسناد ، وذلك دليلٌ على اسميتها ، وهم يردّون على القائلين بأنّها أفعال ؛ لأنّها تدلُّ على ما تدلّ عليه الأفعال من حدثٍ وزمانٍ ، وأنّها تعمل عمل الفعل فيقولون : إنَّ دلالتها على ما تدلُّ عليه الأفعال من الأمر والنهي والزمان الخاص ، فإنّما استُفيد من مدلولها لا من نفسها ، فإذا قلت (صَه) دلّ ذلك على (اسكُتْ) ، والأمر مفهوم منه ، أي : من المُسمّى الذي هو (اسكُت ، وهيهات) ، ... فالزمان معلومٌ من المسمّى لا من الاسم))[٣] .

---

(١) المصطلح النحوي عند ابن خالويه ، دراسة نحوية موازنة (رسالة) : ١٥٩–١٦٠ .

(٢) شرح الرضي على الكافية : ٢٩٥/٢ ، وينظر : شرح ابن عقيل : ٣٠٤/٣ .

(٣) المصطلح النحوي عند ابن خالويه ، دراسة نحوية موازنة (رسالة) : ١٦٠ ، وينظر : شرح المفصل : ٧/٣ .

إنَّ دلالة هذا المصطلح وما تنطوي عليه من مفاهيم ، جعلته يتباين في أغراضه وخصائصه ، وقد أورد النحاة أنّ الغرض من أسماء الأفعال ، الإيجاز والاختصار وهو نوع من المبالغة والتوكيد ولولا ذلك لكانت الأفعالُ التي هذه الأفعالُ أسماءٌ لها أولى بموضعها[١] .

أمّا علّة تسمية (اسم الفعل) بهذا الاسم ، والمانع من إضافة هذه الألفاظ تحت مسمّىً واحد ، فذكره عبده الراجحي (ت ٢٠١٠م) ؛ في قوله : ((وقد سميت هذه الكلمات (اسم الفعل) ، ولم تُسَمّ (أسماء) فقط ؛ لأنّها لا تدلّ على معنىً في نفسها غير مقترن بزمن ، كما أنّها لم تُسَمّ (فعلاً) فقط ، لأنّها لا تقبل علامات الفعل ، على الرغم من أنّ كلا منها تدلّ على فعلٍ مُعيّنٍ وتحمل معناهُ وزمَنهُ وعَمَلَه غالباً))[٢] .

وبعد عرض النصوص التي تناولت هذا المصطلح بين مؤيدٍ ومنكرٍ ، ولكي يبرهن الباحث على عمل هذا المصطلح ، تتبعه عند سيبويه[٣] ، والأخفش[٤] ، والمبرد[٥] ، والزجاجي[٦] ، وأبي علي الفارسي[٧] ، ومن ثَمَّ تتبعه عند علماء الكوفة فبدأ بالفرّاء الذي أطلق لفظ (الأسماء) على (اسم الفعل) ، واستعمل له مصطلح (الخلفة)[٨] .

وعَقّبَ الباحث على هذا المصطلح – الخلفة – بقوله : ((إنّ هذا النص ينقض قول (د.القوزي) بأنّه مصطلحٌ متأخرٌ كثيراً عن زمن الفرّاء . وإن كان (د.القوزي) قد نصّ

---

(١) ينظر : الخصائص : ٤٩/٣ ، وشرح المقدمة المحسبة : ١٨٥/١ .
(٢) التطبيق النحوي : ٦٥ .
(٣) ينظر : الكتاب : ٢٤١/١-٢٤٢ .
(٤) ينظر : الخصائص : ٣/ ٣٨ ، ٥٢ .
(٥) ينظر : المقتضب : ٢٠٢/٣ .
(٦) ينظر : الإيضاح في علل النحو : ٥٦ ، ٥٧ ، ١٣٥ .
(٧) ينظر : شرح الأبيات المشكلة الإعراب من الشعر ، أبو علي النحوي (بحث) : ٣١٨ .
(٨) ينظر : معاني القران (الفراء) : ٢٦٠/١ .

عليه باسم الخالفة))[١] .

وبعد هذه المناقشات ، وعندما وصل (صباح حسين محمد) إلى – ابن خالويه – قال : ((يتبين مِمّا تقدم أن ابن خالويه يستعمل مصطلح (حروف الأفعال) في مقابل (أسماء الأفعال) مخالفاً في ذلك مَنْ تقّدمه من النحويين ، إذ لم نعثر عليه في ما اطلعنا عليه من نصوصهم ، بيد أنّه لم يستمر في مسيرة الدرس النّحوي بعده ، وإنمّا الذي شاع هو تسمية (أسماء الأفعال) إذ نجده مصطلحاً مستقراً عند المعاصرين ومن تلاهم))[٢] .

وأنا أميل إلى رأي البصريين الذين عدّوها أسماءً تدلّ على أفعالٍ معينة ؛ فـ (اسم الفعل) عندهم مصطلح توافرت فيه الدقة ، ولاسيما أنّه أحاط بالمضمون الذي عَبَّر عنه .

وتعد دراسة (د.يحيى عبابنة) من الدراسات المهمة التي تناولت المصطلح النحوي البصري من سيبويه حتى الزمخشري ، فقد عَكَفَ على دراسة مصطلح (اسم الفعل) ، فبدأ بتعريفهِ الاصطلاحي ؛ فهو : ((ما ناب عن الفعل معنىً واستعمالاً ، ولم يتأثر بالعوامل ، وأسماء الأفعال موضوعة بإزاء ألفاظ أفعالها ، من حيث يُرَاد بها معانيها ، لا من حيث يراد بها أنفسها ؛ لأنَّ مدلولاتها التي وضِعَت لها هي ألفاظ لم يعتبر اقترانها بزمان ، وأمّا المعاني المقترنة بالزمان فهي مدلولة لتلك الألفاظ ، فينقل من الأسماء إليها بواسطتها ، وحكم أسماء الأفعال في التعدي واللزوم حكم الأفعال التي هي بمعناها ، إلاَّ أنّ الباء تزاد في مفعولها كثيراً ، نحو : عليك به ، لضعفها في العمل))[٣] ، ثم ذكر (د.عبابنة) تعريف محمد التهانوي (ت ١١٥٨هـ) لهذا المصطلح[٤] .

---

(١) المصطلح النحوي عند ابن خالويه ، دراسة نحوية موازنة (رسالة) : ١٦٤ ، والمصطلح النحوي نشأته وتطوره : ١٨٣ .

(٢) المصطلح النحوي عند ابن خالويه ، دراسة نحوية موازنة (رسالة) : ١٦٥ .

(٣) تطور المصطلح النحوي البصري من سيبويه حتى الزمخشري : ٤٥–٤٦ .

(٤) ينظر : كشاف اصطلاحات الفنون : ١٩٤/١ .

وأشار الباحث إلى مسألة مهمّة عندما درس هـذا المصطلح وصفياً ، وهي أنَّ البصريين قد ٱستعملوا عدّة مصطلحات منها : لفظ ما مجرى مجرى الفعل[١] ، و(هذا باب ما جرى مجرى الفعل وليس بفعل ولا مصدر ، لكنها أسماء وضعت للفعل تدلُّ عليه فأجريت مجراه)[٢] . و(الاسم الذي يُسَمَّى به الفعلُ) ، تشير كلها إلى لفظ اسم الفعل تصريحاً أو تلميحاً[٣] ، فبدأ بكتاب سيبويه[٤] ، ثم المبرد[٥] ، وابن السراج[٦] (ت ٣١٦هـ) ، وابن جني[٧] ، وهكذا .

وخَلَصَ الباحث بعد تلك التعريفات إلى ٱستقرار المصطلح وٱشتهاره عند المتأخرين ومنهم الزمخشري[٨] .

ويبدو للمتأمل في تلك التسميات التي أوردها علماء البصرة وهم يتناولون هذا المصطلح في مصنفاتهم ، أنّ مصطلح (اسم الفعل) هو الذي استقرّ ، فهو الأكثر شيوعاً بل الأكثر قبولاً عند الدارسين للمصطلح النحوي .

وتناولت (زهيرة القروي) مصطلح (اسم الفعل) ، عند دراستها التحليلية للمصطلحات الصوتيـة والنحويـة عند البصريين ، فبدأت بتعريفه اصطلاحاً ، ثم تحدثت عن أقسامه[٩] ، وذكرت أنّ النحاة قسَّموه على نوعين :

---

(١) ينظر : الكتاب : ٣٦٠/٢ .
(٢) ينظر : المقتضب : ٢٥/٢ .
(٣) ينظر : تطور المصطلح النحوي البصري من سيبويه حتى الزمخشري : ٤٦ .
(٤) ينظر : الكتاب : ٢٤١/١-٢٤٢ ، ٢٤٨ .
(٥) ينظر : المقتضب : ٢٥/٣ ، ٢٠٨ .
(٦) ينظر : الأصول : ٧٥/١-٧٦ .
(٧) ينظر : الخصائص : ٢٧٦/٢-٢٨٠ .
(٨) ينظر : تطور المصطلح النحوي البصري من سيبويه حتى الزمخشري : ٤٧ .
(٩) ينظر : المصطلحات الصوتية والنحوية عند البصريين في القرنين الثاني والثالث الهجريين (أطروحة) : ٣٢٨ .

١. اسم الفعل المرتجل : وهو ما وضع من أول الأمر ، كهيهات بمعنى بَعُدَ ، وأوَّه بمعنى أتوجَّعْ ، وأُفٍّ بمعنى أتضَجّرُ .
٢. اسم الفعل المنقول : وهو ما نُقِلَ عن غيره كأن يكونَ منقولاً عن الظرف نحو (وراءك) بمعنى تأخـر ، و(أمامـك) بمعنى تقدّم ، و(مكانـك) بمعنى أثبت . أو منقولاً عن الجار والمجرور ، نحو (عليك) بمعنى ألزم ، و(إليك) بمعنى تنحَّ . أو يكون منقولاً عن مصدر استعمل فعله نحو (رويداً) أي أمهل . أو نُقِلَ عن مصدر أهمل فعله نحو (بَلْهَ) فإنّه في الأصل مصدر فعل مهمل مرادف لـ (دع) و(اترك)[١] .

وذكرت الباحثة رأي الكوفيين في هذا الصنف النحوي فهم يعدّونه فعلاً حقيقياً ؛ تقول : ((ولم يمنعهم دخول التنوين على هذه الألفاظ كصهٍ ومهٍ وآهٍ من تسميتها أفعالاً ، على هذا الأساس اعتبر البصريون هذا المصطلح اسماً ، وعدّه الكوفيون فعلاً))[٢] .

وذكرت الباحثة رأيها في مصطلح (الخالفة) ، وذلك في قولها : ((وفي اعتقادي أنَّ هذه التسمية موفقة ؛ لأنّ هذا الصنف النحوي لا يشبه الأسماء شبهاً تاماً فيكون اسماً ، ولا يشبه الأفعال شبهاً تاماً فيكون فعلاً ، وإنّما هو بين الأسماء والأفعال وبالتالي فهو خالفة ، هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فاسم الفعل خالفة ؛ لأنّه اسم يخلف الفعل ويحل محلّه في الكلام فيؤدي معناه ؛ فهو بهذا المعنى فعلٌ في المعنى واسمٌ في اللفظ

---

(١) ينظر : النحو الوافي : ١٤٢/٤-١٤٦ ، ومعجم النحو ، عبد الغني الدقر : ٢٠-٢١ .
(٢) المصطلحات الصوتية والنحوية عند البصريين في القرنين الثاني والثالث الهجريين (أطروحة) : : ٣٣٠ .

على حَدّ تعبير علي النجدي ناصف))[١] . كما ذكرت الباحثة مَنْ رفض مصطلح (اسم الفعل) من المحدثين ، كـ (د.مهدي المخزومي) الذي دعا بمصطلح بديل ؛ بناءً على وصفها بالأفعال البدائيــة المتخلفة وهي في نظره أفعال شاذة عن سائـر الأفعال في أبنيتها واستعمالاتها[٢] . وكذلك (د.تمام حسان)[٣] .

وخلصت (زهيرة القروي) بعد عرض آراء القدماء والمحدثين في مصطلح (اسم الفعل) إلى القول : ((والخلاصة التي يمكن أن نخلص إليها أَنَّ هذا التأرجح في تسميتها ، إنَّما هو نابعٌ من ازدواجية في خصائصها النحوية ؛ فهي من جهة تحمل بعض علامات الاسم وهو التنوين ، وهي من جهة أخرى تحمل بعض علامات الفعل لدلالتها على حدثٍ مقترنٍ بزمان ؛ ولهذا فهي نصف اسمية ونصف فعلية ، إذ إنَّها تقبل الوقوع في محل إعرابي من جهة ، ولا تقبله من جهة أخرى))[٤] .

ويبدو مِمّا مَرَّ ذكره ، أنَّ العبارات قد كثرت في تحديد هذا المصطلح (اسم الفعل) نتيجة للغموض الذي يُحيط بهذا المصطلح في تحديد مفهومه ، فضلاً عن تعدد دلالة هذا المصطلح بسبـب الاختلاف الفكـري لدى النحاة ، فقد ترتب على هذا الخلاف خلاف في إعرابه[٥] .

---

(١) المصطلحات الصوتية والنحوية عند البصريين في القرنين الثاني والثالث الهجريين (أطروحة) : ٣٣٠ ، وينظر : رأي في اسم الفعل ، بحث منشور في مجلة مجمع اللغة العربية ، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية ، القاهرة ، ج٢٣ ، ١٩٨٦ : ٧ .

(٢) ينظر : في النحو العربي نقد وتوجيه : ٢٠٢-٢٠٣ .

(٣) اللغة العربية معناها ومبناها : ١١٣ .

(٤) المصطلحات الصوتية والنحوية عند البصريين في القرنين الثاني والثالث الهجريين (أطروحة) : ٣٣١ .

(٥) ينظر : همع الهوامع : ١/١٢٥ ، ومدرسة الكوفة : ٣٠٨ .

يظهر من تتبعنا للمصطلحات الثلاثة (ألقاب الإعراب والبناء ، وفعل الأمر ، واسم الفعل) التي وردت في نصوص البصريّين النحويّة ، أنَّهم توخوا الدِّقة في اختيار هذه المصطلحات دون غيرها للدلالة على مفاهيمها النحوية ، ولاسيّما في المصطلحات التي بدت فيها ظاهرة العموم والخصوص واضحة ، ومنها مصطلح (ألقاب الإعراب والبناء)، فضلاً عن الاتساع والتداخل بين المصطلحات النحويّة ومنها مصطلح (فعل الأمر) ، فضلاً عن المصطلحات التي لها أكثر من مدلول كما هو الحال في (اسم الفعل) .

– مدخل :

مما لاشك فيه أنَّ المدرسة الكوفية ذات مكانة كبيرة قامت على أثر المدرسة البصرية[١] .

ومن المعلوم أنَّ للكوفيين مصطلحات يستعملونها تختلف عَمّا استعمله البصريون في مسائل نحوية ؛ إذ إنَّ الاختلاف المنهجي في دراسة النّحو بين البصريين والكوفيين هو الأساس في نشوء المصطلح النّحوي الكوفي ؛ إذ إنَّ الحاجّة إلى مصطلحات تُلائِمُ المنهج الدِّراسي الذي يسيرون عليه ، فرض عليهم وجود مصطلحات ذات دلالات تُلائم مناهجهم ، وتُميزهُم من أيِّ جماعةٍ أو فريق آخر[٢] .

ولعل رغبة المخالفة هي الأساس في وجود مصطلحات كوفية خاصّة بهم ((لأنَّ الكوفيّين قد أجهدوا أنفسهم في أنْ يختاروا لنحوهم مصطلحات تُفارق تلك المصطلحات التي استقر عليها البصريون من قبل ، انطلاقاً مِن المبدأ الذي أخذوه على عاتقهم من مخالفة البصريين))[٣] .

---

(١) ينظر : طبقات النحويين واللغويين : ١٥٣ ، والفهرست : ٨٥ .

(٢) ينظر : مدرسة الكوفة : ٣٠٩ .

(٣) المصطلح الكوفي (دلالة ونسبة) (بحث) : ١٣٧ ، وينظر : مصطلحات الكوفيين النحوية (رسالة) : ٣٧ .

ويرى (د.مهدي المخزومي) أن هناك مصطلحات خاصّة بكل مذهب تعبر عن مفاهيم جديدة[١] ؛ ولذلك ذكر (د.محيي الدين توفيق) أنَّ هذه المصطلحات الكوفية رُبّما لا يفهمها إلا من ينظر في كتبهم ، ويفهم نحوهم[٢] .

يفهم مما سبق أنَّ الكوفيين ابتكروا مصطلحات خاصّة بهم ولا يعرفها البصريون ولا يوجد ما يناظرها لديهم . وهي تمثل جانباً من جوانب الاجتهاد في وضع المصطلح النحوي عند أصحاب المذهب الكوفي ، ودليل على رقي العقل النحوي لشيوخ الكوفيين[٣] . ونمثل لذلك بالمصطلحات الآتية :

أولاً – الصَّرف :

الصَّرف في اللغة : هو رد الشيء عن وجهه ، قال تعالى : ﴿ سَأَصۡرِفُ عَنۡ ءَايَٰتِيَ ٱلَّذِينَ يَتَكَبَّرُونَ فِي ٱلۡأَرۡضِ بِغَيۡرِ ٱلۡحَقِّ ﴾[٤] ، أي : أجعل جزاءَهم الإضلال عن هداية آياتي ، وقال تعالى ﴿ فَمَا تَسۡتَطِيعُونَ صَرۡفٗا وَلَا نَصۡرٗا ﴾[٥]، أي : ما تستطيعون أن تصرفوا عن أنفسكم العذاب ولا أن تنصروا أنفسكم .

والصَّرف : أن تصرف إنساناً عن وجه يريده إلى مصرف غير ذلك ، وصرّف الشيء : أعمله في غير وجهه ، كأنه يصرفه عن وجهه إلى وجه آخر[٦] .

انفرد الكوفيون بمصطلح الصرف ، وقد اعتمدوا عليه في مواضع عديدة في ذكر قواعدهم اصطلاحاً ومضموناً ، وهم يتناولون المسائل النحوية في ذلك ، وقد حَدَّه الفرّاء في مواضع عديدة بقوله : ((أن يجتمع الفعلان ((بالواو)) أو((ثُمَّ)) ، أو((الفاء)) أو

---

(١) ينظر : مدرسة الكوفة : ٣٩٤ .

(٢) ينظر : المصطلح الكوفي (بحث) : ٥٣ .

(٣) ينظر : دراسة في المصطلح النحوي عند الكوفيين : ٤٤ .

(٤) الأعراف / ١٤٦ .

(٥) الفرقان / ١٩ .

(٦) ينظر : لسان العرب (صرف) ١٨٩/٩-١٩١ .

((أو)) ، وفي أوله جحد أو استفهام ، ثم ترى ذلك الجحد أو الاستفهام ممتنعاً أن يُكرّ في العطف فذلك الصرفُ))[١] .

وعلّق على قول الشاعر :

لا تنـهَ عن خلق وتأتي مِثْلَهُ عارٌ عليك إذا فعلت عظيم[٢]

بقوله : ((ألا ترى أنَّه لا يجوز إعادة (لا) في تأتي مثله ، فلذلك سُميَ صرفاً ؛ إذ كان معطوفاً ، ولم يستقم أنْ يعاد فيه الحادث الذي قبله))[٣] .

وقد وضح ذلك بقوله : ((فإن قلت : وما الصرف ؟ قلت أن تأتي بالواو معطوفة على كلام في أوله حادثة لا تستقيم إعادتها على ما عطف عليها ، فإذا كان كذلك فهو الصرف))[٤] .

وتتبع (د.محيي الدين توفيق) مواطنه عند الكوفيين ولاسيّما عند مُنشِئ هذا المصطلح الجديد أعني (الفرّاء) ، فللصرف على هذا مواضع يقول بها الكوفيون :

١. نصب المضارع بعد الواو ، وثم ، وأو ، كقوله تعالى : ﴿وَلَمَّا يَعْلَمِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ جَٰهَدُواْ مِنكُمْ وَيَعْلَمَ ٱلصَّٰبِرِينَ﴾[٥] في قراءة النّصب ، فعلى هذه القراءة يمتنع عطف (يعلم) الثانية على الأولى ، ومن الملاحظ أن الكوفيين يشترطون في النصب على الصرف بعد الواو أن يسبقها نفي (جحد) أو طلب كما ورد في البيت السابق الذي علّق عليه الفرّاء[٦] .

---

(١) معاني القرآن : ٢٣٥/١ .
(٢) ديوان أبي الأسود الدؤليّ : ٤٠٤ .
(٣) معاني القرآن : ٣٤/١ .
(٤) المصدر نفسه : ٣٣/١-٣٤ .
(٥) آل عمران / ١٤٢ .
(٦) ينظر : معاني القرآن : ٣٤/١ .

ولحظ (د.محيي الدين) دلالة وعمل مصطلح (الصرف) وهو يعمل في نصب الأفعال الواقعة بعد هذه الأحرف الثلاثة (الواو ، وثم ، والفاء) من خلال المواضع التي ذكرها لنا في كتابه (معاني القرآن) .

٢. المفعول معه : ونصبه عندهم على الصرف كنصب المضارع بعد واو المعية ، قال الفرّاء بعد أن أورد البيت السابق ، وشرح مصطلح الصرف : ((ومثله من الأسماء التي نصبتها العرب وهي معطوفة على مرفوع قولهم : لو تُركتَ والأسدَ لأكلك ولو خُلِّيت ورأيَك لَضَلَلْت ، لمَّا لم يحسن في الثاني أن تقول : لو تُركت وتُرك رأيُك لضللت ، تهيّبوا أن يعطِفوا حرفاً لا يستَقيمُ فِيهِ ما حَدَثَ في الذي قبله))[١] .

وذكر (د.محيي الدين توفيق) عمل مصطلح (الصرف) في الأسماء بعد أنْ بيّن عمله في الأفعال ، وإن لم يصرِّح بذلك ، لكن يفهم ضمناً من تناوله هذا المصطلح .

٣. الظرف الواقع خبراً : ذكر أبو البركات الأنباري ، أنَّ الكوفيين يذهبون إلى أنَّه منصوب على الخلاف ، وليس بفعل أو اسم فاعل محذوف ، وذلك بقوله : ((ذهب الكوفيون إلى أنَّ الظرف ينتصب على الخلاف إذا وقع خبراً للمبتدأ ، نحو ((زيد أمَامَك ، وعمر وراءكَ)) وما أشبه ذلك . وذهب أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب من الكوفيين إلى أنه ينتصب لأن الأصل في قولك ((أمامكَ زيدٌ)) حَلَّ أمامك ، فحذف الفعل وهو غير مطلوب واكتفى بالظرف منه فبقي منصوباً على ما كان عليه مع الفعل))[٢] .

وبعد أن تتبع (د.محيي الدين توفيق) مصطلح (الصرف) ودلالته النحوية ، خَلَص إلى القول : ((أنَّ مصطلح الخلاف هو ترجمة بصرية لمصطلح الصرف

---

(١) معاني القرآن : ٣٤/١ .

(٢) الإنصاف في مسائل الخلاف : ٢٤٥/١ .

الكـوفي))[١] ، بيـد أنَّ مصـطلح الصـرف بتسـميته ومدلولـه النهـائي قـد أصـبح مـن مصطلحات الكوفيين الخاصّة بهم في استعمالهم الواضح لـه ، وبذلك زال الاضطراب الذي يقع فيه كثير من الدارسين في مصطلح الصرف هل هو للبصريين أم للكوفيين[٢] .

وتعرض (د.عبد الله بن حمد الخثران) إلى مصطلح (الصرف) وذلك بقوله : ((لقد وجد قدماء النحاة كسيبويه والفرّاء ظاهرة لغوية تتمثل في مجيء الأفعال المضارعة بعد أحرف شاع استعمالها للعطف المقيد للمشاركة ، بيد أنَّ هذه الأفعال غير مشاركة لما قبلها في الحكم ، ولكي تَبين اللغة بعبقريتها عدم مشاركة ما بعد هذه الأحرف لما قبلها ، فقد لجأت إلى قيمة خلافية تتمثل في نصب هذه الأفعال دون رفعها حتى يبين انصرافها عن مشاركة ما قبلها ، ومن ثَـمَّ كان لكلّ من المدرستين توجيه لهذه الظاهرة))[٣] .

ثمّ تحدث عن فكرة الفرّاء ودليله في إثبات هذا المصطلح ، مناظِراً بينه وبين آراء البصريين في تصوراتهم ؛ إذ يقول : ((أمّا الفرّاء من الكوفيين ، فقد نظر إلى خاصية انصراف هذه الأفعال في مدلولاتها عمّا قبلها ، وأنَّ علامة هذا الانصراف هو النصب ، فعبر مصطلح (الصرف) عن هذه الظاهرة ، وأمّا البصريون فقد تصوروا أنَّ الواو أفادت المصاحبة دون مطلق المشاركة أو أنَّ هذه الأحرف تعطف مصدراً من (أنْ والفعل) على مصدر مُتوهَّم أو مَنْوي ، ولا غضاضة في تصورنا من اعتبار الصرف هو العامل في النصب كما ذهب إليه الفرّاء وتابعه الكوفيون فالواقع أنَّ اللغة تلجأ إلى القيم الخلافية للدلالة على المعاني المختلفة المتنوعة))[٤] .

---

(١) المصطلح الكوفي (بحث) : ٢٦ .
(٢) ينظر : دراسة في المصطلح النحوي عند الكوفيين : ٤٧ .
(٣) مصطلحات النحو الكوفي (دراستها وتحديد مدلولاتها) : ١٠٦ .
(٤) المرجع نفسه : ١٠٦–١٠٧ .

فالدكتور (عبد الله الخثران) ، كان من المؤيدين لعدّ الصرف هو العامل في النصب بناءً على ما ترجح عنده من أَنَّ اللغة العربية ذات دلالات كثيرة ، ومفاهيم متنوعة ، وهذا يظهر من السياق الذي ورد فيه هذا المصطلح ، فضلاً عن الحس المرهف للفرّاء دفعه إلى استعمال مصطلح (الصرف) ، لما فيه من دلالة على (الإبعاد) المقصود ، وهو الأنسب مع العامل الذي يسند إليه العمل))[١] .

ويصف (د.عبد الله الخثران) محاورة ابن جِني وهو يناقش الكوفيين القائلين بنصب الجواب على الصرف[٢] ، إذ قال فيه : ((ومعنى كلام ابن جني أنَّ الكوفيين يرون أنَّ الفعل المضارع منصوب بعامل معنوي هو : الصرف أو الخلاف ، كما ارتفع المبتدأ بعامل معنوي هو الابتداء))[٣] ، وقبل الانتهاء من هذا المصطلح (الصرف) تساءل : هل الصرف والخلاف بمعنى واحد عند الكوفيين ؟ وبعد ذكره آراء القدامى ومنهم أبو البركات الأنباري[٤] والرضي[٥] (ت ٦٨٨هـ) وابن عقيل[٦] (ت ٧٦٩هـ) ومن المحدثين المحدثين المخزومي[٧] ويصل إلى ترجيح أنهما بمعنى واحد[٨] ، قال : ((فلما كان الثاني الثاني مخالفاً للأول ومصروفاً عنه صارت مخالفته للأول وَصْرفُه عنه ناصباً له))[٩] ، بيد أنَّ الرضي ، وابن عقيل اقتصرا على مصطلح الخلاف .

---

(١) النزعة العقلية في الدراسات اللغوية عند الفرّاء (أطروحة) : ٧٩ .

(٢) ينظر : سر صناعة الإعراب : ٢٨٥/١ .

(٣) مصطلحات النحو الكوفي (دراستها وتحديد مدلولاتها) : ١٠٨ .

(٤) ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف : ٥٥٥/٢ ، ٥٥٧ .

(٥) ينظر : شرح الرضي على الكافية : ٨٧٢ .

(٦) ينظر : المساعد على تسهيل الفرائد : ٨١/٣ .

(٧) ينظر : مدرسة الكوفة : ٥٥ .

(٨) ينظر : مصطلحات النحو الكوفي (دراستها وتحديد مدلولاتها) : ١٠٩ .

(٩) الإنصاف في مسائل الخلاف : ٥٥٦/٢ .

ويبدو أنَّ التقارب الدلالي بين مصطلحي (الصرف) و(الخلاف) جعل بعض النحاة يقتصر على مصطلح (الخلاف) والآخر لا يُفرق بين المصطلحين[١] .

ووجد الباحث نفسه أنَّ الفرّاء لم يشر إلى مصطلح الخلاف ، بل إنه اقتصر على مصطلح (الصرف) في إعراب الفعل المضارع ، بعد الواو ، والفاء ، و(أو) .

واستدرك على الباحث ما ذكره (عبد القادر عبد الرحمن أسعد السعدي) في أنَّ ((الخلاف والصرف – في نظر الفراء – يدليان بمعنى واحد إلا أنَّ الصرف أخص في الاستعمال))[٢] ، مستدلاً بهذا التعليل بقول ابن يعيش قائلاً : ((لأنّها عطفت ما بعدها على غير شكله ، وذلك أنّه لما قال لا تظلمني فتندم دخل النهي على الظلم ولم يدخل على الندم فحين عطفت فعلاً على فعل لا يشاكله في معناه ولا يدخل عليه حرف النهي كما دخل على الذي قبله استحق النصب بالخلاف))[٣] .

وظهر (للخثران) أنَّ الكوفيين الخالفين اقتبسوا مصطلح ((الخلاف)) من عبارات الفرّاء في تعريف ((الصرف)) بيد إنَّهم جعلوه أهم من مصطلح (الصرف) ، الذي شمل الاسم المنصوب بعد الواو والمسمى عند النحاة (المفعول معه) كما شمل الظرف الواقع خبراً عن المبتدأ ، ومنصوباً على الظرفية[٤] .

إنَّ ما توصل إليه (د.الخثران) لا نسلم به على إطلاقه ؛ إذ إنَّ لمصطلح (الصرف) دلالة واسعة ، وتبرز تلك السعة الدلالية خلال دخوله في تراكيب أسلوبية هي : الجحد ، والاستفهام ، والنهي ، والتمني ، والدعاء ، والقسم ، ولعل مزية عمل هذا

---

(١) ينظر : من المصطلح النحوي عند الفرّاء (ت ٢٠٧هـ) ((الصرف)) و((الخروج))(بحث) : ٢٠٣ .
.

(٢) مصطلحات الكوفيين النحوية (رسالة) : ٢٣ ، وينظر : مدرسة الكوفة : ٢٩٥ .

(٣) شرح المفصل : ٢١/٧ .

(٤) ينظر : مصطلحات النحو الكوفي (دراستها وتحديد مدلولاتها) : ١١٠ .

المصطلح أنّه يعمل في الأفعال فقط عند دخوله في المجال الأسلوبيّ ، ويعمل في الأسماء والأفعال معاً في المجال النّحوي[١] .

أمّا (صباح حسين محمّد) فقد كانت له رؤية جديدة في أثناء تعقبه هذا المصطلح إذ خلص إلى القول : ((إننا نرى بعد كل هذا أنَّ النحاة البصريين ، عندما رجّحوا جانب المبنى على المعنى – إنْ صحَّ التعبير – كانوا في الحقيقة يهدفون من ورائهِ إلى أمرٍ غاية الأهمية ، وهو أنْ يكون عاملهم لفظياً مطرداً يسهلُ فَهْمُهُ على المبتدئين والمتعلمين ؛ لأنّهم كانوا – كما مَرَّ – يرفضون الصرف ، ويرون أنَّ القول به يُفسد النحو ، ويفتح باب الاجتهاد في قضاياه ، وهو ما حاولوا الحيلولة دونه))[٢] . ويبدو أنَّ اعتراض البصريين على مفهوم مصطلح (الصرف) عند الكوفيين ليس بذي بال ؛ لأنَّ النزاع لفظي في الأصل ، لا يترتب عليه خلاف عملي[٣] .

أمّا الباحث (قاسم رحيم حسن) ، فقد أشار عند درسه المصطلح النحوي عند الطبري إلى أنَّ مصطلح (الصرف) ، قد استعمله اللغويون والنحويون لكثير من المفاهيم من جهة الاستعمال اللغوي والاصطلاحي ، وقد تبيّن له اجتماع مصطلحين لمفهوم واحد ، ألا وهما (الصرف والخلاف) ، لكنه ذكر أنَّ مصطلح (الخلاف) لم يرد ذكره عند الفرّاء في كتابه معاني القرآن ، وهذا ما أثبته صاحب المصطلح النحوي عند الفرّاء[٤] ، ثُمَّ يعلل الباحث نفسهُ سبب ذلك بأنّه لم يجد أحداً من الباحثين قد أشار إلى

---

(١) ينظر : النزعة العقلية في الدراسات اللغوية عند الفرّاء (أطروحة) : ١٩٨ ، ونحو الكوفيّين في دراسات العراقيين (رسالة) : ١٠٧ .

(٢) المصطلح النحوي عند ابن خالويه (دراسة نحوية نقدية) (رسالة) : ١٩٣ .

(٣) ينظر : من المصطلح النحوي عند الفراء (ت ٢٠٧هـ) ، ((الصرف)) ، ((والخروج)) (بحث) : ٢١١ .

(٤) ينظر : المصطلح النحوي عند الطبري (رسالة) : ٥٠ ، والبحث النحوي في تهذيب اللغة (رسالة) : ٧٥ .

ٱستعمال الفرّاء له أو ذكر له موضعاً واحداً في كتابه (معاني القرآن) ، وأكثر الظن ، أنَّ هذه التسمية جاءت من ترجمة المصطلح ، وتناقله بين النحاة بالمعنى الذي يحمله المصطلح ، لأن معناه في اللغة كما أشرنا سابقاً ، أنَّه مخالفة الثاني للأول بصرف معنى الثاني من الأول[١] .

يبدو أنَّ الباحث المذكور كان متابعاً للنتيجة التي توصل إليها أحد الباحثين قبله وهو (حسن أسعد محمد) الذي يقول في خاتمة رسالته : ((تبيّنَ لنا أنَّ الفرّاء كان يطلق على المفهوم الواحد أكثر من تسمية ... وكذلك يستخدم المصطلح الواحد في أكثر من معنى))[٢] .

إنْ أَمعنا النظر في مصطلح (الصرف) بحسب العبارات التي ذكرناها من مخالفة الفعل الثاني في الدلالة والإعراب للفعل الأول ، وهذا المعنى هو الذي أوجب نصب الفعل الثاني ، فكان العامل فيه معنوياً عند الكوفيين[٣] ، ويمكن القول إن مصطلح الصرف بهذا المعنى ، مصطلح أصيلُ النسبة إلى الكوفيين تسميةً ومفهوماً مما يُدلل على تفردهم به[٤] .

ثانياً – التقريب :

---

(١) ينظر : المصطلح النحوي عند الطبري (رسالة) : ٥٠ .
(٢) المصطلح النحوي عند الفرّاء (رسالة) : ١٤٣ .
(٣) ينظر : المصطلح النحوي وتفكير النحاة العرب : ٦٢ .
(٤) ينظر : المصطلح النحوي عند ابن سعدان الكوفي (ت ٢٣١هـ) في كتابه (مختصر النحو) ، (بحث) : ١١٤٤ .

التقريب من المصطلحات التي استعملها الكوفيون في مدوناتهم النحوية . قال ثعلب : ((وذهب أهل الكوفة ، الكسائي والفرّاء ؛ إلى أنَّ العماد لا يدخل مع (هذا) لأنه تقريب ، وهم يُسمُّون هذا زيدٌ القائمَ ، تقريباً أي قُرّبَ الفعل به))[١] .

ويزيد ثعلب هذا المصطلح وضوحاً حين ينسبه إلى استعمالات الكسائي قائلاً : ((قال الكسائي سمعت العرب تقول : هذا زيد إياه بعينه ، فجعله مثل (كان) وهذا يسمونه التقريب))[٢] .

ويوضح (د.محيي الدين توفيق إبراهيم) معنى التقريب فيقول : ((يريد به الكوفيون أن يأتي اسم معرفة مسبوق باسم إشارة وبعدهما اسم فاعل أو ما يشبههما ، فينتصب اسم الفاعل ، وذلك لأن اسم الإشارة والاسم المعرفة بعده مبتدأ وخبر ، كقولهم : من كان من الناس مرزوقاً فهذا الصياد محروماً ، وهم يسمون هذا تقريباً ، أي : أنَّ الفعل يقرب به))[٣] .

ويُعضد الباحث كلامه بما ذكره الفرّاء في تفسيره قوله تعالى : ﴿ ذَٰلِكَ ٱلۡكِتَٰبُ لَا رَيۡبَۛ فِيهِۛ هُدٗى ﴾[٤] : أَنَّ (هدى) يحتمل النصب على جهة التقريب[٥] ، وقد أوضح أبو العباس ثعلب التقريب بقوله : ((فكلما رأيت (هذا) يدخل ويخرج والمعنى واحد فهو تقريب))[٦].

---

(١) مجالس ثعلب : ٣٥٩/٢ .

(٢) المصدر نفسه : ٤٣/١ .

(٣) المصطلح الكوفي : ٢٠–٢١ ، وينظر : مجالس ثعلب : ٣٦٠/٢ .

(٤) البقرة / ٢ .

(٥) ينظر : معاني القرآن : ١٢/١ .

(٦) مجالس ثعلب : ٣٦٠/٢ .

ويعني هنا أنَّ المنصوب على التقريب عندهم هو في الأصل خبر ، فلما دخل اسم الإشارة قبل المبتدأ أصبح الاسم المعرفة بعده خبراً فنصب الخبر بعدهُ لخلوته[١] ؛ ولذلك يشبه ثعلب النصب على التقريب بخبر كان[٢] .

وفي الحقيقة إنّ مصطلح(التقريب) ليس بهذا المفهوم المحدود كما عرضه الباحث المذكور في هذا الموضع ؛ إذ إنّه قيدّ مفهومه في عرضه هذا . وأن التقريب لا يخرج عن هذا الموضع ولقد وجدنا ثعلباً يستعمله في موضع آخر[٣] .

أمّا (عبد القادر عبد الرحمن أسعد) فرأى أنَّ الفرّاء أطلق مصطلح (التقريب) على لفظ – هذا وهذه – المسماة باسم الإشارة ، ويطلق التقريب على اسم الإشارة ، إذا جاء بعدهُ الخبر ، يليه حال منصوبة ، مثل هذا الأسد مخوفاً ، ومثل هذهِ الجملة يعربها سيبويه وغيره مبتدأً وخبراً وحالاً ، ولكن الفرّاء حين أطلق عليها مصطلح التقريب ، أعربها إعراب كان وأخواتها ذلك لأن – هذا وهذه – في هذه الحالة – أشبهت كان من حيث مجيء المرفوع والمنصوب بعدهما ، ومن حيث أنَّ المنصوب بعدها ينصب لخلّوه من العامل ، كما نصب خبر كان بذلك ، ويعني بهذا : أنَّ نحو ((هذا الأسد مخوفاً)) ، أصله : الأسد مخوفٌ ، فالعامل في الأسد هو ((مخوف)) ، والعامل في مخوف هو ((الأسد)) لأن مذهب الكوفيين في رفع المبتدأ والخبر : أنَّ كل واحد منهما رفع الأخر ، فكل واحد منهما عامل في الأخر ، وحين دخلت – هذا – شغل الأسد بمرافعه – هذا – فخلا ((مخوف)) من العامل فلذلك نصب كما نصب خبر كان حين شغل أسمها بعملها فيه[٤] ، من هذا النصب المتقدم تبين للباحث أنَّهم جعلوا – هذا وهذه – من أخوات كان ؛

---

(١) ينظر : معاني القرآن : ١٣/١ .

(٢) ينظر : مجالس ثعلب : ٣٦٠/٢ .

(٣) ينظر : المرجع نفسه : ٣٥٩/٢ .

(٤) ينظر : معاني القرآن : ١٢/١–١٣ ، وهمع الهوامع : ١٣/١ ، ومصطلحات الكوفيين النحوية (رسالة) : ١٢٩ .

؛ إذا كانا للتقريب وأعربوهما الإعراب نفسه[١] ، ثم أخذ يدعم كلامه بما مثّل له السيوطي لذلك بنحو : كيف الظلم وهذا الخليفة قادماً ؟ وكيف أخاف البرد وهذه الشمس طالعة ؟ قال السيوطي : ((فيعربون هذا تقريباً والمرفوع ٱسم التقريب ، والمنصوب خبر التقريب ؛ لأن المعنى إنَّما هو على الأخبار عن الخليفة بالقدوم وعن الشمس بالطلوع وأتى باسم الإشارة تقريباً للقدوم والطلوع))[٢] .

وخلص الباحث من تحليل هذا النص الذي طرحه السيوطي قائلاً : ((إذن فليس المراد من الإشارة في مثل هذين المثالين مجرد الإشارة ، لأن الخليفة والشمس معرفان فلا يحتاج إلى تعريفهما بالإشارة ؛ إنَّما كان المراد التقريب))[٣] .

ويبدو أنَّ في هذا التحليل نوعاً من التأويل ؛ ويمكننا القول : إنَّه نوع من الاجتهاد .

أمَّا (د.عبد الله بن حمد الخثران) ، فيقول : ((لا تكاد تظفر عند الكوفيين بنصوص تفسر لنا سبب اختيارهم لفظ ((التقريب)) مصطلحاً لما يقصدونه من إعمال اسم الإشارة ((هنا)) و((هذه)) و((هؤلاء)) إعمال ((كان)) بشروط مخصوصة كما سنبين فيما بعد))[٤] .

وعلل الباحث المذكور اختيار هذا المصطلح ؛ إذ قال : ((إنّنا نتصور أنَّهم وضعوا هذا المصطلح لمَّا كانت هذه الإشارة تكون للقريب أي إنَّها تدلّ على تقريب المشار إليه ، ودليلنا على ذلك أنَّهم لم يوردوا من أسماء الإشارة إلا ما كان منها للتقريب))[٥] ، ويدلل على هذه النظرة بما يسندها من أدلةٍ وأمثلةٍ يذكرها الكوفيون بصورة عامّة ، والفرّاء بصورة خاصّة ؛ إذ نقل عن الفرّاء قوله : ((العرب إذا جاءت إلى اسم مكنّى ، قد وصف بهذا ،

---

(١) ينظر : مصطلحات الكوفيين النحوية (رسالة) : ١٣٠ .
(٢) همع الهوامع : ١١٣/١ .
(٣) مصطلحات الكوفيين النحوية (رسالة) : ١٣٠ .
(٤) مصطلحات النحو الكوفي (دراستها وتحديد مدلولاتها) : ٩٤ .
(٥) مصطلحات النحو الكوفي (دراستها وتحديد مدلولاتها) : ٩٤ .

وهاذان ، وهؤلاء ، فرّقوا بين (ها) وبين (ذا) وجعلوا المكني بينهما ، وذلك فِي جهة التقريب لا في غيرها ، فيقولون : أَيْنَ أنت ؟ فيقول القائل : هأنذا ، ولا يكادون يقولون : هذا أَنَا ، وكذلك التثنية ، والجمع ، ومنه : ﴿هَٰٓأَنتُمْ أُوْلَآءِ تُحِبُّونَهُمْ ﴾[١] وربّما أعادوا (ها) فوصلوها ((بذا)) وهذان و((هؤلاء)) فيقولون : ها أنت هذا ، وها أنتم هؤلاء ، وقال الله تبارك وتعالى في النساء : ﴿ هَٰٓأَنتُمْ هَٰٓؤُلَآءِ جَٰدَلْتُمْ عَنْهُمْ ﴾[٢] ، فإذا كان الكلام على غير تقريب ، أو كان مع اسم ظاهر جعلوا ((ها)) موصولة ((بذا)) ، فيقولون : هذا هو ، وهذان هما ، إذا كان على خبر يكتفي كل واحد بصاحبه بلا فعل ، والتقريب لا بد فِيهِ من فعل لنقصانه ، وأحبوا أن يفرقوا بذلك بين معنى التقريب وبين معنى الاسم الصحيح))[٣] .

وقد بدا للخثران أنَّ الفرّاء يخالف الكوفيّين في إعراب خبر كان وفي إعراب الاسم المنصوب بعد اسم الإشارة ، وفيما يتعلق بخبر (كان) فقد ذكر (صاحب التصريح) : ((إنَّ الفرّاء يخالف الكوفيين في قولهم : إنَّ خبر كان منصوب على الحال ، ويرى أنَّ نصبه تشبيه بالحال ، وليس حالاً حقيقية))[٤] .

ويؤكد (د.الخثران) ذلك بقوله : ((وهذا يؤيد ما ذهبت إليه من أنَّ الفرّاء يُعرب الاسم المنصوب بعد اسم الإشارة خبراً لها معاملة لها معاملة ((كان)) وهذا المنصوب حينئذ يشبه الحال عنده))[٥] .

---

(١) آل عمران / ١١٩ .
(٢) النساء / ١٠٩ .
(٣) معاني القرآن : ٢٣١/١-٢٣٢ .
(٤) شرح التصريح على التوضيح : ٢٥٣/١ .
(٥) مصطلحات النحو الكوفي دراستها وتحديد مدلولاتها : ٩٧ .

وتوصل (د.الخثران) إلى أنَّ الكوفيين أرادوا التنبيه إلى معنى يتمثل في ٱستعمال أسماء الإشارة بطرائق معينة تؤدي إلى ظهور أسماء منصوبة بعدها ، وهو لم يحظَ بعناية البصريين الذين حملوا هذه التعبيرات على باب أوسع في اللغة وهو الحال[١] .

وتوقف (توفيق قريرة) عند مصطلح التقريب ؛ فقد تناوله عند بحث (اختلاف في تصنيف المتصورات في المذهبين) ؛ الذي استهله بقوله : ((من الممكن أن نجد بين الكوفيين والبصريين اختلافاً في تصنيف بعض المتصورات وتبويبها فيؤثر ذلك في الاصطلاح بأن نجد ألفاظاً عند قوم لا نجدها عند غيرهم أو بأن نجد اللفظ عينه وهو داخل في نوع من العلاقات هنا ، وفي نوع آخر منها هناك ، اعتماداً على بعض المصطلحات ؛ فذكر منها مصطلح التقريب))[٢] .

وقد أثبت الباحث المذكور أنَّ سيبويه عَرَفَ مصطلح (التقريب) ، لكن بدلالته المعجمية لا بدلالته الاصطلاحية من خلال تعقيب ثَعلب على المثال الذي أورده سيبويه ((هذا زَيْدٌ مُنْطَلِقاً))[٣] ، ((أراد أن يخبر عن (هذا) بالانطلاق ولا يخبر عن (زيد) ولكنه ذكر (زيداً) ليُعْلَمَ لِمَن الفعل . قال أبو العباس و(هذا) لا يكون إلا تقريباً ، و(هو) لا يعرف التقريب))[٤] .

وفهم (توفيق قريرة) أنَّ ثعلباً قَصَدَ بأنَّ سيبويه لا يعرف متصور التقريب لا لفظه ، أي أنَّه لم يَسْتَعْمِل هذا اللفظ للمتصور الذي يعرفه البصريون[٥] .

وخَلَصَ الباحث إلى أنَّ ((التقريب ، وإن كان يشبه في عمله عمل (كان) رفعاً ونصباً ، فإنَّه يبدو أقرب إلى العامل المعنوي ، وقد كان من الممكن أنْ يكون خبراً في

---

(١) ينظر : المرجع نفسه : ٩٨ .

(٢) المصطلح النحوي وتفكير النحاة العرب : ٦٦ .

(٣) الكتاب : ٧٩/٢ .

(٤) مجالس ثعلب : ٤٣/١ .

(٥) ينظر : المصطلح النحوي وتفكير النحاة العرب : ٦٨ .

الجملة الاسمية . فخلا من الرافع بعد أن انشغل رافعه الأصلي (المبتدأ) برفع اسم الإشارة ، فدخله النصب (الحاجة إليه) في تمام الكلام))[١] .

ويُرجح لنا أنْ نصطلح على تسمية المنصوب في جملة التقريب ؛ الخبرَ المنصوب بعد (المرافعة) والعاملُ فيه التقريب نفسه ، مثل أي اسم جامد ينصب اسماً آخر ، نحو نصب التمييز بالمُميَّز في قولنا : عندي عشرون درهماً ، لا أنْ يكون التقريب ناصباً له بسبب إلحاقه بـ : كان وأخواتها[٢] .

وتجدر الإشارة إلى أن السيوطي نقل عن نحويي الكوفة أنهم أطلقوا مصطلح (التقريب) على أداة أُخرى من النواسخ وهي (كأنَّ) لا من جهة عملها وتوظيفها كما ذكرنا ؛ وإنّما من جهة مدلولاها ؛ وذلك قوله : ((وزعم الكوفيون : أنّها تكون للتقريب في نحو : كأنك بالشتاء مقبلٌ ، وكأنكَ بالفرج آتٍ ، وكأنّكَ بالدنيا لم تكن ، وبالآخرة لم تزل ، إذ المعنى : تقريب إقبال الشتاء ، وإتيان الفرج ، وزوال الدنيا ، وبقاء الآخرة))[٣] .

وظهر للباحث (عدنان أمين علي) أنَّ السيوطي عبّر عن مصطلح (التقريب) بالأداة (كأن) وفَسّره على مذهب الكوفيين[٤] .

يظهر أنَّ مصطلح التقريب من استعمالات الكوفيين الخاصّة ، التي لا نظير لها عند البصريين وغيرهم من النّحاة في الاستعمال ؛ إذ وجدوا[٥] أنَّ أسماء الإشارة (هذا ، هذه ، هؤلاء) لها خاصّية الاتساع لأكثر من استعمال ضمن سياقات متنوعة .

---

(١) المرجع نفسه : ٧٠ .

(٢) ينظر : عامل التّقريب في النحو الكوفي (بحث) : ٢٦١-٢٦٢ .

(٣) ينظر : همع الهوامع : ٤٨٦/١ .

(٤) ينظر : المصطلح الكوفي في تفاسير القرآن العظيم من القرن السابع للهجرة إلى القرن العاشر للهجرة (أطروحة) : ٤٦٩ .

(٥) ينظر : مجالس ثعلب : ٤٣/١ ، ٣٥٩ ، ومعاني القرآن : ١٠/١-١٣ ، ٢٣١ .

ثالثاً – المثال :

إنَّ (المثال) من المصطلحات التي نسبت إلى الكوفيين ؛ ولاسيّما عند ثعلبٍ في ضوء استعماله له ؛ إذ قال : ((هذا تكُونُ مثالاً ، وتكُونُ تقريباً ؛ فإذا كانت مثالاً قُلتَ : هذا زيدٌ ، هذا الشخص شخصَ زيدٍ ، وإن شئتَ قُلتَ هذا كزيدٍ قَائِماً فهو حالٌ ، كأنَّك قُلتَ : هذا زيدٌ قائماً ، ولكنَّك قَرَّبتَهُ))[١] .

وعدَّ (د.عوض القوزي) مصطلح (المثال) كوفيّاً بدلالة قوله : ((ولم أقف على مثل هذا المصطلح عند البصريين))[٢] .

ويؤكد الباحث المذكور بناءً على النص المتقدّم أنَّ ثعلباً قد تفرد بذكره واستعماله له ، فهو يقول : ((مصطلح رأيت ثعلباً يستعمله مكان المبتدأ))[٣] .

وظهر لـ (د.يوخنا) أن ثعلباً أراد من هذا المصطلح (أسماء الإشارة) ، عندما يكون ما بعدها مرفوعاً ، وتنصب شيئاً ، فإذا نصبتَ ، شُبّهِت بـ (كان) فصارت تقريباً ، أمّا إن لم تُنْصَبْ رُفِعَ عنها حُكْمَ التقريب ، فصارت مثالاً . وقد فرّق ثعلب بين المعنيين فقال : ((هذا تكون مثالاً ، وتكون تقريباً ، فإذا كانت مثالاً قلت : هذا زيدٌ ، هذا الشَّخصُ شخصَ زيدٍ ، وإن شئت قلتَ هذا كزيدٍ ، وإذا قلتَ هذا كزيدٍ قائماً فهو حالٌ ، كأنَّك قلتَ هذا زيدٌ قائماً . ولكنَّك قد قرَّبته))[٤] .

وبناءً على هذا القول فقد بيّن (د.يوخنا مرزا الخامس) ، وهم الباحث (د.عوض القوزي) في وصفه المَثَّلُ : مصطلح رأيتُ ثعلباً يستعمله مكان المبتدأ [٥] .

---

(١) مجالس ثعلب : ١/٤٢-٤٣ .

(٢) المصطلح النحوي : ١٨٦ .

(٣) المرجع نفسه : ١٨٦ ، وينظر : مصطلحات الكوفيين النحوية (رسالة) : ١٨٩ .

(٤) مجالس ثعلب : ١/٤٢-٤٣ .

(٥) ينظر : المصطلح النحوي : ١٨٦ .

بقوله : إذن صار التَّفريق واضحاً بين المصطلحين . ويمكن أنْ نوضّحه بالمخطّطين الآتيين :

أ. هذا + اسم مرفوع = مثال .

ب. هذا + الاسم المرفوع + الاسم المنصوب = التَّقريب .

فـ (هذا) تُعْرَبُ مبتدأ سواءٌ كانت مثالاً أو تقريباً ، ثُمَّ أنَّ (المثال) يكون مرفوعاً ومنصوباً ومجروراً ، لا يمكن بأيّ حالٍ من الأحوال أنْ تكون مبتدأً فحسبُ[١] .

يبدو أن إطلاق (د.القوزي) هذا الحكم ، كان من باب كثرة استعمال ثعلب لهذا المصطلح ، وتخصصه بهِ ولاسيّما أنّه لم يرد عند الكوفيين ولا البصريين بهذا الاستعمال الذي تفرد به ثعلب[٢] ، مِمّا أدى إلى إطلاق أحكام مستعجلة وغير دقيقة وآية ذلك أنه لم يكتب له الشيوع والانتشار في المصنفات النحوية .

ولما عرض (حدوارة عمر) مصطلح (المثال) ، عَلّقَ قائلاً : ((المثال في نظر ثعلب)) هو كون المبتدأ اسم إشارة مخبراً عنه باسم عن شخص (أي علم) ، فيكون هذا والاسم شيئاً واحداً . وهو مصطلح لا يوجد عند البصريين))[٣] .

يبدو أن الباحث أراد أن ينسب هذا المصطلح (المثال) عنواناً ومضموناً إلى ثعلب[٤] .

وعرض (د.يوخنا مرزا الخامس) هيئة هذا المصطلح ، فذكر أنَّ أبا العلاء المعري (ت ٤٤٩هـ) بيَّن معنى (المثال) ، فقال : ((القول في المسألة التي ذكرها ابن كيسان في كتابه المهذّب ، وهو قوله هذا هذا هذا أربع مرَّات . فذكر على قول الكوفيين أنَّ الأولى تقريبٌ والثّانية مثالٌ وهو اسمُ الفاعل والثّالثة فعلٌ والرّابعة مفعولٌ وهذهِ المسالة

---

(١) ينظر : موسوعة المصطلح النحوي : ١/٤٣٤-٤٣٥ .

(٢) ينظر : أبو العباس ثعلب وجهوده في النحو (رسالة) : ٢٤٠ .

(٣) المصطلح النحوي الكوفي وأثرهُ على النحاة المحدثين : ١٠٣ .

(٤) ينظر : أبو العباس ثعلب وجهوده في النحو (رسالة) : ٢٤٠ .

بيِّنه ... وقوله زيدٌ وعمرو وقوله مثالٌ يريد أنّـهُ على معنى التَّشبيـه الذي أسقطتَ منـه مثلٌ كمـا تقـول زيـدٌ عمـرٌو أي مثـل عمـرٍو ثـمّ يُحـذف فكأنّـهُ يريـد هـذا مثـل هـذا ، أي نائـب منابه ....))[١] .

إذن مصطلح (المثال) أطلقهُ ثعلبٌ ليدلَّ بهِ على المشابهة في معنى (هذا) ، كما أن لهُ معنى آخر هو (التقريب)[٢] .

ولعلنـا نسـتطيع أن تستشـفَ مـن مصـطلح (المثـال) أنّــهُ أكثـر سـعة ودلالـة مـن مصطلح (التقريب) الذي رأينا صورته قريباً من مصطلح (المثال) .

وخَلَـصَ البـاحثون ممـا سـبق إلـى أنّ المصـطلحات الخاصّـة بـالكوفيين (الصـرف ، والتقريب ، والمثال) استعملوها في كتبهم ونُسبت إليهم لكثرة شيوعها عندهم ؛ على الرغم من تداخل بعض المصطلحات البصرية واختلاطها ، كما رأينا في مصطلحي (الصرف) و(الخلاف) غير أن الاستعمال هو المعيار والحد الفاصل بينهما ، كما ظهر في هذا المبحث .

ووجدوا أن بين مصطلحي (التقريب) و(المثال) عموماً وخصوصاً إذ إنّ المثال بدلالته أوسع من التقريب ، وهذا بناءً على ما رأيناه من الأمثلة التي ساقها النحاة فضلاً عن فهمهم هذهِ المصطلحات ، وما دلت عليه ، وهذا يشير إلى أنَّ مسميات الكوفيين كانت أكثر تنويعاً ، بحسب ما يؤدي المصطلح من وظيفة تخص العملية الاصطلاحية في المتصورات النحوية[٣] .

– المدخل :

بَذَلَ الباحثون المعاصرون جهوداً كبيرة في دراسة المصطلحات المتناظرة ، سواء الكوفية منها أم البصرية ، معتمدين في ذلك منهجاً يقوم على الاستقراء ، والتتبع الدقيق

---

(١) رسالة الملائكة : ٢٢٥-٢٢٦ .

(٢) ينظر : موسوعة المصطلح النحوي : ٤٣٥/١ .

(٣) ينظر : مدرسة الكوفة : ٣٠٩ .

لتلك المصطلحات في مظانها الأصلية ، فضلاً عن التطور الحاصل في هذه المصطلحات نسبةً ودلالةً ؛ ثم عقد موازنة بين المصطلحات النحوية في إظهار الحقائق الموضوعية وإزالة الأوهام وتصحيح الأخطاء التي تعرضت لها هذه المصطلحات سواء أكان ذلك في الاستعمال أم في التشبيه حتى تبنى على هذا المصطلح[١] أحكام ومسائل نحوية ينتفع بها الدارس النحوي ، وانسجاماً مع ذلك سندرس عدداً من هذه المصطلحات النحوية (المتناظرة) عند الدارسين المحدثين ، ثم نكشف عن أهميتها لديهم ، وأهم الأسس التي اعتمدوا عليها ، مع كيفية توظيفهم هذه المصطلحات النحوية .

وهذه المصطلحات هي : (المحل والظرف ، والترجمة والتبيين والتكرير والمردود والبدل ، والنعت والصفة ، والجحد والنفي) .

ولعلَّ سائلاً يسأل عن سبب اختياري لهذه المصطلحات من دون غيرها .

فأجيبه : إنَّ هذه المصطلحات هي أكثر إشكالية عند الدارسين المحدثين الذين تناولوا المصطلحات النحوية في مصنفاتهم ، ولعلي في هذا المبحث أقف على أبرز تلك الإشكالات ، وعلى من تتبع دلالتها في السياقات التي وردت فيها .

أولاً – المحل والظرف :

المحل لغةً : ((من حَلَّ بالمكان يَحُلُّ حُلولاً ومَحَلاً وذلك نُزُولُ القَوْمِ بمَحَلَّة ، وَهُوَ نَقيضُ الارتِحَالِ))[٢] .

وقد أشار ابن السراج إلى أنَّ البصريين يسمون المفعول فيه ظرفاً ، وأنَّ الكسائي يُسمي الظروف صفات وأنَّ الذي يُسميها المحال هو الفرّاء ، ومن ذلك قوله : ((واعلم أنَّ الأشياء التي يسميها البصريون ظروفاً يُسميها الكسائي صفة والفرّاء يُسميها محال))[٣] .

---

(١) ينظر : مصطلحات نحوية بين البصريين والكوفيين (بحث) : ٢٩٣ .

(٢) لسان العرب (حلل) : ١٦٣/١١ .

(٣) الأصول : ٢٠٤/١ .

وقال (د.محيي الدين توفيق) : ((وهو اسم مكان من الحلول ، يريد به عامّة الكوفيين ظرف المكان))[١] ، ويستدل على هذا بما ذكره الفرّاء في تفسيره قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَطْرُدِ ٱلَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُم بِٱلْغَدَوٰةِ وَٱلْعَشِيِّ يُرِيدُونَ وَجْهَهُۥ ۖ مَا عَلَيْكَ مِنْ حِسَابِهِم مِّن شَىْءٍ وَمَا مِنْ حِسَابِكَ عَلَيْهِم مِّن شَىْءٍ فَتَطْرُدَهُمْ فَتَكُونَ مِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴾[٢] ، قائلاً : ((وليس في قوله (فتطردهم) إلا النصب ، لأنَّ الفاء فيها مردودة على محل ، وهو قوله (ما عليك من حسابهم) ، و(عليك) لا تشاكل الفعل ، فإذا كان ما قبل الفاء ٱسماً لا فعل فيه ، أو محلاً مثل قوله : (عِنْدَكَ وعليْكَ وخَلْفَكَ) أو كان فعلاً ماضياً مثل : (قَامَ وقَعَدَ) لم يكن في الجواب بالفاء إلا النصب))[٣] .

واستمر (د.محيي الدين توفيق) في توضيح هذا المصطلح دلالياً ، وما تنطوي عليه من أحكام عامة تؤدي إلى خروجه لمفاهيم جديدة ، إذ إنّ هذا المصطلح يتسع عند أبي بكر بن الأنباري حتى يشمل ظرف الزمان والجار والمجرور الواقعين خبراً ، فضلاً عن دلالته على ظرف المكان[٤] .

بعد ذلك بدأ بتحليل هذا الكلام ، ليبدي رأيه الخاص (في مصطلح المحل) ؛ إذ اعتمد على استقراء الآراء المبثوثة في كتب المتقدمين ، والخروج بشيء جديد يعبر عن نظرة جديدة في المصطلح النّحوي ، من ذلك :

١. دلالة مصطلح (محل) على (ظرف المكان) كما جاء في قول ابن الأنباري :

---

(١) المصطلح الكوفي (بحث) : ٣٢ .

(٢) الأنعام / ٥٢ .

(٣) معاني القران (الفرّاء) : ٢٨/١ .

(٤) ينظر : المصطلح الكوفي (بحث) : ٣٣ .

((واعلم أنَّ إمالة (متى) و(أنَّى) ممكنة ؛ لأنَّهما بمعنى محلين والمحال أسماء))[١] ، ومن المعلوم أنَّ (أنَّى) ظرف مكان ، وقوله في الآية الكريمة : ﴿ وَأَوْرَثْنَا ٱلْقَوْمَ ٱلَّذِينَ كَانُوا۟ يُسْتَضْعَفُونَ مَشَـٰرِقَ ٱلْأَرْضِ وَمَغَـٰرِبَهَا ٱلَّتِى بَـٰرَكْنَا ﴾[٢] .

((المشارق والمغارب فيها وجهان : أحدهما أنْ تكون منصوبة بـ (أورثنا) على غير معنى محل ... والوجه الثانّي أنَّ ينصب التي بـ (أورثنا) وينصب (المشارق والمغارب) على المحل كأنك قلت وأورثنا القوم الأرض التي باركنا فيها في مشارقها ومغاربها ، فلما أسقطت الخافض نصبت))[٣] .

٢. ومن دلالته على ظرف الزمان قوله تعالى في الآية الكريمة : ﴿ قَالَ ٱللَّهُ هَـٰذَا يَوْمُ يَنفَعُ ٱلصَّـٰدِقِينَ صِدْقُهُمْ ﴾[٤] ، وقرأ الأعرج[*] : (هذا يومَ ينفع الصادقين) بنصب المبهم على معنى: (هذا الأمر هذا يوم ينفع الصادقين) فلما أسقط الخافض نصبه على المحل))[٥] .

٣. ومن الدلالة على الجار والمجرور الواقعين خبراً أو ما هو خبر في الأصل ، قوله تعالى في الآية الكريمة : ﴿ ذَٰلِكَ ٱلْكِتَـٰبُ لَا رَيْبَ ۛ فِيهِ ۛ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ ﴾[٦] ، عند ردِّه على من

---

(١) إيضاح الوقف والابتداء : ٤١٥/١ .

(٢) الأعراف / ١٣٧ .

(٣) إيضاح الوقف والابتداء : ٦٦٥/٢ ، وينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف : ٥١/١ .

(٤) المائدة / ١١٩ .

(*) الأعرج : الأمام الحافظ المقرئ أبو داود عبد الرحمن بن هرمز الأعرج المدني ، كاتب المصاحف وكان ثقة ثبتاً عالماً بالحديث وقد تحول في آخر عمره إلى ثغر الإسكندرية مرابطاً ، فتوفي سنة سبع عشر ومئة ، تهذيب الكمال : ٤٨٥/٤ ، ومختصر طبقات علماء الحديث : ١٧٠/١ .

(٥) إيضاح الوقف والابتداء : ٣٥٠/١ ، وينظر : معاني القراءات للأزهري : ٣٤٤/١ ، والتبيان في إعراب القرآن : ٤٧٧/١ .

(٦) البقرة / ٢ .

أنكر جواز الوقف على قوله تعالى (لا ريب) لأنَّ الجملة الواقعة نعتاً للكتاب تكون عندئذ خالية من العائد ، قال ابن الأنباري : ((وهذا تقحم منه وتعسف شديد لأنَّ جماعة من أهل النحو تُرتَضى مذاهبهم عرف هذا من جوابهم وأخذه الناس عنهم بالقبول ، ولم يذهبوا إلى أنَّ (الكتاب) خلا من عائد في صلته وصفته لكنهم اضمروا محلاً تتصل به هاء ، فالمحل خبر التبرئة ، والهاء عائدة على (الكتاب) ، والقي المحل والهاء لوضوح معنييهما ولو ظهرا في اللفظ لقيل : (لا ريب فيه هدى)))[١] .

وقد توصل (د.محيي الدين توفيق) بعد عرضه آراء النحاة في مصطلح (المحل) إلى أنَّ أبا بكر الأنباري قدَّم جهداً كبيراً في تطوير هذا المصطلح ، وجعله يدل على ظرفي المكان والزمان والجار والمجرور الواقعين خبراً[٢] .

وَعَلَّقَ (د.عبد الله بن حمد الخثران) على مصطلحي (المحل والصفة) بقوله : ((فالواقع أنَّ مصطلح (المحل) يبدو موافقاً ومناسباً لمسماه بيد أنَّ الكوفيين – في تصورنا – ليسوا موفقين في إطلاقهم مصطلح (الصفة) مُريدين به مُرادف المحل والظرف ؛ لأنَّ هذا الاسم أي (الصفة) عبروا به أحياناً مرادفاً (النعت) ولذلك فإنَّ وضعه مصطلحاً للمحال يؤدي إلى الاشتراك اللفظي ، والمطلوب في الاصطلاح الدِّقة والتحديد))[٣] .

ويبدو أنَّ المنهج الذي اتخذه (د.الخثران) في تحليل المصطلحات الكوفية مبنيٌّ على إيجاد الفروق الدلالية لهذه المصطلحات بناءً على عرض المسميات ومدلولاتها ؛ إذ وجدناه يستنتج مدلولات المصطلح بعد أنَّ يتناوله عند الفريقين : البصريّين والكوفيّين ، إذ يقول : ((يُسمي البصريون المفعول فيه (ظرفاً) أما الكوفيون فيرفضون هذه التسمية ؛ إذ الظروف ليست بالظروف متناهية الأقطار والأبعاد ثم إنَّ من ظروف المكان ما ليس

---

(١) إيضاح الوقف والابتداء : ٤٨٩/١ .

(٢) ينظر : المصطلح الكوفي (بحث) : ٣٤ .

(٣) مصطلحات النحو الكوفي ، دراستها وتحديد مدلولاتها : ٧٤ .

كذلك ، وعلى ذلك فقد أطلقوا عليها (المحل) أو(الصفة)))[١] .

وممن ذهب إلى هذا المذهب الباحثة (صبيحة حسن طعيس) ؛ إذ تقول : ((ومن خلال ما تقدم نجده – ابن الأنَّباري – قد وسع اصطلاح (المحل) وجعله يدل على ظرفي الزمان والمكان والجارّ والمجرور الواقعين خبراً ، كما أنَّه لم يقتصر على المصطلح (المحل) ، وإنَّما عبر عمَّا يحمله مما ذكرنا بتسميات تحمل المعنى والعمل نفسه))[٢] .

يبدو أنَّ المصطلحات الكوفية أو بعضاً منها – كما في هذا المصطلح – قد حملت في معناها أكثر من مدلول مِمّا أدى إلى الاضطراب والغموض في دلالته[٣] ، وإنْ كان هذا الاضطراب موجوداً منذ نشأة المصطلح النحوي إلا أنَّه بمرور الزمن أخذ يستقر ، وأصبحت له مفاهيم محددة وثابتة ، وإنْ كان بعض المتأخرين من النحاة جاء بمصطلحات جديدة ومفاهيم حديثة ، إلا أنَّ بدايتها كانت عند المتقدمين من النحاة ، كما إنَّ من يستقري المذهب الكوفي يجد أنَّ الكوفيين قد عنوا بالدرسين الدلالي والسياقي أكثر من عنايتهم بالجانب الشكلي[٤] .

وتناول (د.عبد الكاظم الياسري) المصطلحات الكوفية الخالصة ووضعها في جانبين ، والذي يعنينا منها هو الجانب الأوّل الموسوم بـ ((المصطلحات التي وضع لها الكوفيون تسميات تقابل تسميات البصريين))[٥] .

إذ فصّل القول في هذه المصطلحات ومنها مصطلح (المحل) ، الذي ٱستعمله الكوفيون للدلالة على ظرف المكان خاصّة ، أمّا ظرف الزمان فيسمونه وقتاً[٦] .

---

(١) مصطلحات النحو الكوفي ، دراستها وتحديد مدلولاتها : ٧١ .

(٢) المصطلح النحوي عند أبي بكر الأنباري (رسالة) : ٥٨ .

(٣) ينظر : المدارس النحوية (د.إبراهيم السامرائي) : ١٠٧، ١٢٩، والمصطلح الكوفي (بحث) :١٤.

(٤) ينظر : مدرسة الكوفة : ٣٠٦-٣١٥ .

(٥) دراسة في المصطلح النحوي عند الكوفيين : ٢٩ .

(٦) ينظر : إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله عز وجل : ٦٦٥/٢ .

ووجد الباحث أنَّ مصطلح (المحل) قد استقر عند الكوفيين للدلالة على ظرف المكان[١] .

والناظر في أسلوب الباحث (د.عبد الكاظم الياسري) يجد أنَّه لم يستعمل في شرح هذا المصطلح آلية التحليل ، وإنَّما جاء بآراء الكوفيين وتسميتهم فحسب ، ويبدو أنَّ السبب وراء ذلك هو أنَّه اتخذ منهجاً يقتضي منه هذا الأمر في عرض المصطلحات ، مما استدعى ألّا يتسع البحث إلى مناقشة الآراء وإبداء الاقتراحات وتحليل الأفكار التي يمكن أنَّ تُبين اختلاف الدلالة في هذا المصطلح ، ثم استقراره على دلالته الحالية .

ولما تتبع (صباح حسين محمد) مصطلح (الظرف) عند ابن خالويه اتضح له : أنَّ جمهور النحاة اصطلحوا على تسمية هذا الاسم بـ (الظرف) ، وآثر بعضهم استعمال مصطلح (المحل) للدلالة عليه ، وذهب فريق ثالث إلى التعبير عنه بـ (الصفة) ، ومنهم من يفضّل – ولاسيما المتأخرون – تركيب (المفعول فيه) وأوّل مصطلح من هذه المصطلحات حَظِيَ بالشيوع بين النحويين المتقدمين ، هو (الظرف) لأنه الوعاء الذي توضع فيه الأشياء ، وقد سميت الأواني (ظروفاً) لأنَّها أوعية لما يجعل فيها ، ومن ثم قيل للأزمنة والأمكنة : ظروفٌ لأنَّ الأفعال توجد فيها فصارت كالأوعية[٢] .

وخلصت للباحثة (زهيرة القروي) ، ((إنَّ هذه الظاهرة النحوية سواء أسميت ظرفاً أو محلاً فهي تُفيد معنى واحداً ؛ لأنَّ الظرف محل لما يقع فيه سواء كان دالاً على الزمان أو المكان))[٣] .

ويلحظ فيما سبق ذكره أنَّ اللغة العربية وفّرت لاسمي (ظرفي) الزمان والمكان

---

(١) ينظر : مجالس ثعلب ، ١٧٥ ، والمذكر والمؤنث لابن الأنباري : ٢٢٣ .

(٢) ينظر : المصطلح النحوي عند ابن خالويه ، دراسة نحوية موازنة (رسالة) : ٤٩ ، وشرح المفصل : ١٠٤/٣ ، والمدخل إلى دراسة النحو العربي : ١٦٣/١–١٦٤ .

(٣) المصطلحات الصوتية والنحوية عند البصريين في القرنين الثاني والثالث الهجريين (أطروحة) : ٣٥٨ ، وينظر : المدارس النحوية (د.شوقي ضيف) : ٢٠١ .

مصطلحين ، يؤدي كل واحد منهما المعنى المقصود ، وهذا يؤكد نزعة النظام اللغوي إلى تحقيق التوازن في المعاني[١] .

ثانياً – الترجمة والتبيين والتكرير والمردود (البدل) :

إنَّ (الترجمة والتبيين والتكرير والمردود) من المصطلحات الكوفية التي تناظر في دلالتها مصطلح (البدل) عند البصريين وتعدد هذه المصطلحات هو ما دعا (د.عوض القوزي) إلى عدّها : ((مصطلحات كوفية لما يسمى عند البصريين بدلاً))[٢] ، فالنحاة قديماً اختلفوا في نسبة هذه المصطلحات إلى أصحابها ، مِمّا دعا الباحث (عبد القادر عبد الرحمن السعدي) إلى تتبع آراء النحاة القدماء في هذه المصطلحات ، فضلاً عن آراء المحدثين ، فتبين له الآتي[٣] :

١. إنَّ هذه المصطلحات (الترجمة والتبيين والتكرير) التي اختلف النحاة في نسبتها إلى الكوفيين ؛ إنَّما تقابل بمجموعها مصطلحين للبصريين ، هما : عطف البيان ، والبدل.
٢. وجه اشتراك البدل وعطف البيان في إطلاق الكوفيين عليهما : الترجمة والتبيين والتكرير مبني على ما يأتي :

أ. إنَّ فريقاً من النحاة لم يُفرّقوا بين البدل وعطف البيان من حيث الدلالة والفائدة ؛ ولذلك نقل الصّبان عن بعضهم ، قوله : ((وهو مبني على أنَّ عطف البيان هو البدل))[٤] .

ويبدو في ذلك إشارة إلى وقوع الخلط في المفاهيم ؛ فالأصل في هذين

---

(١) ينظر : المصطلحات الصوتية والنحوية عند البصريين في القرنين الثاني والثالث الهجريين (أطروحة) : ٣٥٨ .
(٢) المصطلح النحوي : ١٦٣ .
(٣) ينظر : مصطلحات الكوفيين النحوية (رسالة) : ١٧١–١٧٥ .
(٤) حاشية الصبان على شرح الأشموني : ١٣٠/٣ .

المصطلحين الإيضاح لا الاضطراب واللبس .

ب.من المتعارف عليه بين النحاة أنَّ عطف البيان قد يُعرب بدلاً إنْ صَحَّ إحلال الثاني محل الأوّل ، كما في قول الشاعر[١] :

يا تَيمُ تَيْمُ عَدِيٍّ لا أبالَكُمُ

إذ قال المبرد : ((وإن شئت كان بدلاً من الأول ، وإنْ شئت كان عطفاً عليه ، عطف البيان . وهذا أحسن الوجهين))[٢] .

ت.إنَّ التناسب المعنوي بين البدل وعطف البيان وبين هذه المصطلحات قائم وحاصل ، فإذا قلنا : أَقسم بالله أبو حفصٍ عمر ، وجاء زيد أخوك ، فإنَّ (عمر) و(أخوك) من حيث المعنى تكرير للاسم الأول وترجمة وتبيين وتفسير له[٣] ، قال الزمخشري في نحو – أقسم بالله أبو حفصٍ عُمر – : ((أراد عمر بن الخطاب (Z) فهو كما ترى جاء مجرى الترجمة ، حيث كشف عن الكنية لقيامه بالشهرة دونها))[٤] .

٣. نقل الباحث رأي (د.المخزومي) في مصطلحي (الترجمة والتبيين) ، إذ يرى (المخزومي) إنَّ استعمال الكوفيين لهذا المصطلح أولى من مصطلح البدل الذي قال به البصريون في بعض المواطن مراعياً في ذلك الجانب المعنوي فيهما[٥] .

يلحظ أنَّ الباحث (عبد القادر عبد الرحمن السعدي) كان متابعاً لـ(د.المخزومي)

---

(١) البيت لـ (جرير) ينظر : ديوانه : ٢١٩ ، وتمامه : يا تَيمُ تَيْمُ عَدِيٍّ لا أبالَكُمُ لا يوقِعنَكُم في سَوْءة عمَرُ ، وينظر : شرح شواهد المغني : ٨٥٥/٢ .

(٢) المقتضب : ٢٢٧/٤ .

(٣) ينظر : شرح المقدمة المحسبة ، لابن بابشاذ : ٤٢٣/٢ .

(٤) شرح المفصل : ٧١/٣ .

(٥) ينظر : مدرسة الكوفة : ٣١٠ .

في ترجيحه مصطلحي الترجمة والتبيين على البدل مراعياً في نقده هذا على مراعاة المعنى في دلالة المصطلح نفسه فضلاً عن تأييده من أنَّ الكوفيين أقرب إلى الطريقة اللغوية من البصريين[١] .

٤. إنَّ مصطلح (التبيين) أطلقه المبرد على عطف البيان[٢] ، ولذلك فهو مصطلح بصري أيضاً ، وليس كوفياً فقط[٣] .

وبذلك نلمس حقيقة أساسية تتمثل في حجم الاشتراك في المصطلحات النحوية بين البصريين والكوفيين كان كبيراً .

واستند (صباح حسين محمد) إلى كلام (د.أحمد مكي الأنصاري) في عَدِّ (البدل) مصطلحاً بصرياً ، معتمدين – في ذلك – على الحكم الإعرابي ، أمّا الكوفيون فاعتمدوا على الحكم المعنوي ، ورُبَّما كان هذا هو السر وراء تعدد المصطلحات لمفهوم واحد عندهم بخلاف البصريين[٤] .

وقد رَدَّ الباحث على عدد من الباحثين مِمّن نسبوا مصطلح (التبيين) إلى الكوفيين قائلاً : ((وكأني بهم جميعاً أو بعضهم يتابعون أبا حيانَّ أو خالداً الأزهري والأشموني فيما عزوه إلى الأخفش))[٥] .

وقد ناقشهم فيما ذهبوا إليه ، ذاكراً أنَّ ذلك لا يصح لسببين : ((أحدهما إنَّ مصطلح (التبيين) بمعنى البدل لم يرد في نصوص النحويين الكوفيين التي وقفنا عليها في أغلب مظانِهم ؛ إذ لم نجده عند الكسائي والفرّاء وابن السكيت وثعلب ، وأبي بكر بن الأنباري ، وهؤلاء هم صفوة أعلام الكوفة في النحو واللغة .

---

(١) ينظر : مدرسة الكوفة : ٣٠٩ .

(٢) ينظر : المقتضب : ٢٠٩/٤ ، وينظر : معجم المصطلحات القواعدية : ٣ .

(٣) ينظر : مصطلحات الكوفيين النحوية (رسالة) : ١٧٥ .

(٤) ينظر : المصطلح النحوي عند ابن خالويه (رسالة) : ٦٦ ، وأبو زكريا الفراء : ٤٤٤ .

(٥) المصطلح النحوي عند ابن خالويه (رسالة) : ٦٠ .

والسبب الآخر : هو ورود هذا المصطلح عند البصريين ولاسيما المبرد وتلميذه ابن السراج))[١] .

وسعى الباحث المذكور من وراء ذلك إلى إثبات أن مصطلح (التبيين) مصطلحٌ كوفيٌّ .

وهذا وأن سلمنا به لكن كثيراً من المصطلحات النحوية ومنها مصطلح (التبيين) ما نُسبت إلى الكوفيين بصورة عامة[٢] .

ولكن هناك ملاحظة يجب التنبيه عليها ، وهي أن الباحث (صباح حسين محمد) عدّ مصطلح (التبيين) من المصطلحات التي أطلقها ابن السراج على البدل من غير الإشارة إلى نصٍ يُبين أن ابن السراج كان مقلاً من استعمال مصطلح التبيين ؛ إذ لم يرد عنده إلا في موضع واحد منه[٣] .

وتتبع (د.يوخنا) هذا المصطلح عند النحاة البصريين والكوفيين ، فخلص إلى أنَّ (البدل) والمصطلحات المرادفة له ، من المصطلحات التي لم تجد طريقها إلى الاستقرار حتى يومنا هذا[٤] .

أمّا الباحث (توفيق قريرة) ، فقد اعتمد على السياق والقرائن الدالة على المعاني في تعيين التسمية الاصطلاحية ، ولاسيّما عند الكوفيين ، إذ يقول : ((وقد نجد لدى الكوفيين اصطلاحات عدة تعين متصوراً نحوياً واحداً والعكس ، ... إنَّ الكوفيين بدوا مراعين للسياق منوعين التسمية بتنوعه أكثر من البصريين))[٥] .

---

(١) المصطلح النحوي عند ابن خالويه (رسالة) : ٦٠-٦١ ، وينظر : المقتضب : ١٩٩/٤ ، والأصول في النحو : ٣٣٥/١ .

(٢) ينظر : تفسير الطبري : ٥١٤/٥ ، وشرح الأشموني : ١٢٣/٣ .

(٣) ينظر : الأصول في النحو : ٣٩١/١ ، والمصطلح النحوي عند ابن خالويه (رسالة) : ٥٩ .

(٤) ينظر : موسوعة المصطلح النحوي : ٩١٥/٢ .

(٥) المصطلح النحوي وتفكير النحاة العرب : ٦٢ .

وذكر الباحث أَنّ الكوفيين قد وضعوا لمصطلح (البدل) أربع تسميات هي : (الترجمة) ، و(التبيين) ، و(التكرير) ، و(المردود) ، وهي تسميات لا تفسرها إلا خصوصية السياقات التي يمكن أنَّ يرد فيها (البدل) والوظائف الدلالية التي يمكن أنَّ تقيدها ، فقد استعمل الكوفيون لفظي (الترجمة) و(التبيين) للدلالة على أنَّ البدل يمكن أن يكون موضحاً لمتبوعه مترجماً ما يمكن أن يكتنفه من غموض[١] ، من ذلك ((قوله عز وجل ﴿ فَذَٰلِكَ يَوْمَئِذٍ يَوْمٌ عَسِيرٌ ﴿٩﴾ ﴾ ... (ويوم عسير) ترجمة يومئذ))[٢] .

إنَّ ما ذهب إليه الباحث (توفيق قريرة) من القول في نسبة مصطلح (التبيين) بمعنى البدل إلى الكوفيين لا يصحّ قبوله كما مَرَّ بنا سابقاً[٣] .

أما لفظ (التكرير) فيورده الكوفيون في السياقات التي يكون فيها البدل إعادة وتثنية لما ورد في لفظ المبدل عنه[٤] ، كقول الفرّاء : ((لا يجوز أن تقول : مررتُ بعبدِ اللهِ غيرِ الظريفِ إلا على التكرير ؛ لأن عبد الله مُؤقّتٌ ، وغير في مذهب نكرة غير مؤقتة ، ولا تكون نعتاً إلا لمعرفة غير مؤقتة))[٥] .

ويرى (قريرة) أَنَّ مصطلح (المردود) الذي اختاره الكوفيون على قدرٍ عالٍ من الدِّقة تبعاً إلى دلالته ، فهو أقرب إلى مصطلح (البدل) ، لأنَّ البدل يراد في إعرابه التابع للمبدل منه ، مستنداً – فيما رأى – إلى تعليق الفرّاء على قوله تعالى : ﴿ صِبْغَةَ ٱللَّهِ ﴾[٦] ، إذ قال في صبغة : هي ((نصب مردودة على الملة))[٧] .

---

(١) ينظر : المصطلح النحوي وتفكير النحاة العرب : ٦٣ .
(٢) مجالس ثعلب : ٢٠/١ .
(٣) ينظر : المصطلح النحوي عند ابن خالويه (رسالة) : ٦٠ .
(٤) ينظر : المصطلح النحوي وتفكير النحاة العرب : ٦٣ .
(٥) معاني القرآن : ٧/١ .
(٦) البقرة / ١٣٨ .
(٧) معاني القران : ٨٢/١ .

ويذكر (قريرة) أَنَّ لفظ (الملة) قد ورد في موضع متقدم من السورة نفسها وذلك في قوله تعالى : ﴿ صِبۡغَةَ ٱللَّهِۖ ﴾[١] ؛ فهو يرى إنَّ (الرد) هنا جاء بمعنيين : الأوّل : بمعنى الإحالة الإعرابية ، والثاني : بمعنى الإحالة السياقية[٢] .

ويبدو أنَّ الباحث قد توسع في استعمال مصطلح (المردود) ليشمل التوابع جميعها ؛ فهو يشابه مصطلح التابع من حيث العموم ، فضلاً عن وجود علاقة وثيقة بين معنييه اللغوي والاصطلاحي الذي نُقل إليه ، ففي معنى الرد رجوع الكلمة في التركيب إلى ما قبلها من حيث الحكم أو الحركة الإعرابية وهو ما يناسب دلالته اللغوية[٣] .

وتناولت (د.إيناس كمال الحديدي) هذه المصطلحات ، فذهبت إلى أنَّ الكوفيين عندما استعملوا تلك المصطلحات (الترجمة ، والبدل ، والتبيين ، والتكرير ، والرد) لم يكونوا معنيين بالتحديد ، وإنَّما كانت غايتهم التفسير والتوضيح ؛ لذلك تعددت المترادفات لديهم للدلالة على مفهوم واحد هو مفهوم البدل عند البصريين ، وترى الباحثة أنَّ هذا التعدد في المصطلحات : ((مرجعه إلى غلبة المنهج التفسيري[*] عليهم ، فكانوا يقصدون قصداً إلى الشرح بشتى المفردات ، بل قد يجاوزون ذلك إلى استخدام أكثر من صيغة للمفردة الواحدة))[٤] .

ويبدو أنَّ الباحثة أرادت أن تشير ضمناً إلى أنَّ أغلب علماء الكوفة من أهل اللغة والنحو هم في الأصل من المفسرين وقرّاء القراءات ؛ لذلك تناثرت أقوال أعلام النحاة

---

(١) البقرة / ١٣٥ .

(٢) ينظر : المصطلح النحوي وتفكير النحاة العرب : ٦٢-٦٣ .

(٣) ينظر : المصطلح النحوي عند ابن خالويه (دراسة نحوية موازنة) (رسالة) : ١٧٦ .

(*) هو جعل الدلالة المعجمية للفظ دلالة إصلاحية للوصول إلى مراده ، فدل لفظ التفسير على البيان لأنّه أصل الكلمة يدل على بيان شيء وإيضاحه : المقدمة التفسيرية في المنهج اللغوي للقرآن الكريم (بحث) : ٣٨ .

(٤) المصطلحات النّحوية في التراث النّحوي في ضوء علم الاصطلاح الحديث : ١٥٨ .

الكوفيين في تضاعيف كتب التفسير ، وهو ما اتفق عليه جل الباحثين المعاصرين ولاسيّما من درسوا كتب التفسير مثل تفسير الطبري ، الذي نقل كثيراً من آراء الكوفيين ومسائلهم ومصطلحاتهم وتعليلاتهم[١] .

ويبدو أنَّ (د.إيناس كمال الحديدي) توافق الباحث (توفيق قريرة) في ذهابه إلى أن السياق هو الذي يحدد المعنى ، ثم يؤدي ذلك إلى تعدد المصطلحات الدالة على مفهوم واحد عند الكوفيين ، ولاسيّما أنَّ خصائص النحو الكوفي أدت إلى وضعهم مصطلحات جديدة ضمنوا فيها أبواباً من النحو عند البصريين ، وأخرى وضع البصريون لها مصطلحات إلا أَنَّ الكوفيين سَمّوها بأسماء جديدة ليثبتوا لنحوهم تسميات ومصطلحات خاصّة يُعرف بها ويستقل عن النحو البصري ، وإن كانت هذه التسميات في أغلبها مأخوذة من عبارات كتاب سيبويه ، ومن مصادر البصريين الأُخرى[٢] .

ثالثاً – النعت والصفة :

النعتُ لغةً : ((وصفك الشيء تنعته بما فيه وتبالغ في وصفه ... نَعَتَهُ يَنْعته نَعْتاً : وَصفه))[٣] . والصفةُ من : ((وصفك الشيء بحليته ونعته))[٤] .

تتبع (د.عوض القوزي) هذين المصطلحين ، فوجد أَنَّهما وإن كانا لشيء واحد إلا أنَّ بعض النحويين يرون أنَّ في المسالة عموماً وخصوصاً ((فالنعت يكون بالحلية نحو طويل وقصير ، والصفة تكون بالأفعال نحو ضارب وخارج ، وعلى هذا يقال للبارئ

---

(١) ينظر : تفسير الطبري : ١٨٢/٧ ، وتفسير جامع البيان من أقدم مصادر النحو الكوفي (بحث) : ١٦٠ ، والطبري النحوي من خلال تفسيره (بحث) : ٢٤١–٢٦٢ .

(٢) ينظر : المدارس النحوية (خديجة الحديثي) : ١٤٣ ، والمصطلح الكوفي دلالة ونسبة (بحث) : ١٣٧ ، والمصطلح الكوفي (بحث) : ٥٣ .

(٣) لسان العرب (النعت) : ٩٩/٢ .

(٤) المصدر نفسه (وصف) : ٣٥٦/٩ .

سبحانه موصوفٌ ، ولا يقال له منعوت ، وعلى الأول هو موصوفٌ ومنعوتٌ))[١] .

ويذهب (د.القوزي) إلى أنَّ مصطلح (النعت) شاع عند الكوفيين إلا أنَّ اختراعه لا يعود إليهم ((فهم في ذلك متبعون لا مبتدعون))[٢] .

ودرس (د.محيي الدين توفيق) مصطلح (الصفة) عند تناوله المصطلحات الكوفية ، قائلاً : ((الصفة في اللغة النعت ، وهذا ما استقر عليه مصطلح البصريين))[٣] . قال الفيروزآبادي (ت ٨١٧هـ) : وأما النحاة فقد أرادوا بالصفة النعت وهو اسم الفاعل والمفعول أو ما يرجع إليهم من طريق المعنى[٤] .

وذكر الباحث بأنَّ الكوفيين أرادوا بها (الصفة) : حرف الجر ، كما جاء عن الفرّاء قوله : ((فلا تحذفن ألف اسم ، إذا أضفته إلى غير الله تبارك وتعالى ، ولا تحذفنها مع غير الباء من الصفات ، وإنَّ كانت تلك الصفة حرفاً واحداً مثل اللام والكاف ، فتقول لاسم الله حلاوة في القلوب ، وليس اسم كاسم الله ، فتثبت الألف في اللام وفي الكاف لأنَّهما لم يستعملا كما استعملت الباء في اسم الله))[٥] .

واستفهم (د.محيي الدين توفيق) عن تطور هذا المصطلح قائلاً : ((ولا أدري كيف تطور هذا المصطلح عند الكوفيين ، فالصفة لغة من الوصف وهي بمعنى النعت كما رأينا ، ورُبّما كان استعمالهم له للدلالة على الجار والمجرور كثيراً ما يقعان نعتاً لمنعوت))[٦] ، أمّا دليلهم على استعمال هذا المصطلح للدلالة على الجار والمجرور فهو

---

(١) شرح المفصل : ٢٣٢/٢ .
(٢) المصطلح النحوي : ١٦٦ .
(٣) المصطلح الكوفي (بحث) : ٤٠ .
(٤) ينظر : القاموس المحيط (وصف) : ٨٦٠/١ .
(٥) معاني القران : ٢/١ .
(٦) المصطلح الكوفي (بحث) : ٤٢ .

فهو قول الفرّاء : ((ولكن إذا اعترضت صفة بين خافض وما خفض جاز إضافته ، مثل
قولك ، هذا ضاربُ في الدار أخيه))[١] .

ويرى (د.عبد الله بن حمد الخثران) أنَّ كتب اللغة تكاد تجمع على أنَّ هناك فرقاً بين النعت والصفة من حيث المعنى ، فالنعت يطلق على وصف الشيء بما فيه من حُسِن ، ولا يكاد يطلق على القبيح إلا بتكلف وبعد ، مثل قولهم : ومعنى قولهم هذا نعت سوء ، ومعنى هذا إنَّ النعت خاص بالأوصاف المحمودة أو المستحسنة ولا يكون في الأوصاف القبيحة والمستحسنة[٢] .

وعلّق (د.الخثران) على ما ذكره ابن يعيش (ت ٦٤٣هـ) : النعت والصفة بمعنى واحد[٣] ، بالقول : ((وهو ما جرى عليه أكثر النحاة المتقدمين والمتأخرين ، فلم يفرّقوا في التعبير بين ما هو صفة محمودة وصفة قبيحة ، أو ما هو وصف بالحلية كالطويل والقصير ، أو ما هو صفة بالفعل كضارب وقائم))[٤] .

أما (د.محمود احمد نحلة) فقد درس هذين المصطلحين عند سيبويه ، وذهب إلى أنّه ليس من دليل على أنَّ الصفة أو الوصف أو النعت ((مصطلحات مترادفة تطلق عند سيبويه على بنية صرفية لنوع من الأسماء مشتق في مقابل نوع آخر منه هو الجامد))[٥].
الجامد))[٥].

---

(١) معاني القران : ٨١/٢ .
(٢) ينظر : تاج العروس (نعت) : ١٢٣/٥ ، واللسان (نعت) : ٩٩/٢ .
(٣) ينظر : شرح المفصل : ٢٣٢/٢ .
(٤) مصطلحات النحو الكوفي ، دراستها وتحديد مدلولاتها : ٨٣ .
(٥) الاسم والصفة في النحو العربي والدراسات الأوروبية : ٤٢ .

وانتهى إلى أنَّ الصفة والوصف مصطلحان نحويان أعم من مصطلح النعت ؛ إذ لا يقتصر كل منهما عند سيبويه على الصفة النحوية ، ولا تكاد تجد مصطلح النعت عند سيبويه إلا مقصوراً عليها[١] .

وذهب الباحث (صباح حسين محمد) إلى أنَّ تفريق بعض أهل العربية بين مصطلحي (الصفة والنعت) – فضلاً عمّا ذكره السابقون – يعود إلى التداخل بين المصطلحات ، فقال : ((وقد يكون هذا من التداخل بين مصطلحات العلوم الذي قد يجره إطلاق مصطلح له ميزاته في علم على مصطلح آخر له مميزات أخرى ثابتة عند أصحابه من دون تدقيق في ذلك ، إذ إنَّ هذه المغايرة بينهما – أي النعت والصفة – هي تفرقة أهل الكلام من المتقدمين اعتماداً على من فرّق بين المترادفات كأبي عمرو بن العلاء))[٢] .

وأشار إلى أنَّ مصطلح الصفة كثير الدوران عند الكوفيين ، بيد أنَّهم استعملوه بدلالات تختلف عمّا هو شائع عند البصريين ؛ إذ أطلقوه على (حروف الجر) و(الجار والمجرور) و(الظرف)[٣] .

ويمكن ملاحظة التداخل في المصطلحات الآنفة الذكر وهو ما أشار إليه الباحث ، ويعضد هذا أنَّه قد بدا له أنَّ لا مزية لأحدهما على الآخر ، وهو ما جعل النحاة يستعملونه بالمفهوم نفسه .

أمّا الباحث (حدوارة عمر) فله رأيٌ آخر في هذا المصطلح ؛ إذ ذهب إلى أنَّ مصطلح (النعت) أو(الصفة) بقي صامداً في الاستعمال على العكس تماماً من

---

(١) ينظر : المرجع نفسه : ٥٤ .

(٢) المصطلح النحوي عند ابن خالويه ، دراسة نحوية موازنة (رسالة) : ٢٨٤ .

(٣) ينظر : المرجع نفسه : ٢٩٣ ، والمصطلح النحوي عند الفرّاء (رسالة) : ٩١ .

المصطلحات الأخرى ، ويبدو أنَّ السبب في ذلك هو استقرار الاستعمال من جهة ، وعدم دلالتها على مفاهيم أخرى كالتي مَرَّ ذكرها آنِفاً من جهة أخرى[١] .

وخَلَصت (د.إيناس كمال الحديدي) إلى أنَّ ((مصطلح (النعت) وإن كان أقرب إلى الكوفيين فقد شاع في الدراسات النحوية مصطلحاً على مفهوم حد التوابع ... ، أمّا (الصفة) وإن عرفت مصطلحاً عند البصريين فقد شاعت – في الأغلب – مصطلحاً لغوياً لا نحوياً إلا ما ندر ، وأمّا (الوصف) فلم يأتِ إلا في معرض الشرح وتوضيح أحكام النعت عند بعض النحاة ... ولم يأتِ به أحد من النحاة عند ذكرهم لمفهوم مصطلح النعت))[٢] .

وقد وجدنا أنَّ الدكتور محمود أحمد نحلة ذهب إلى أنَّ (الوصف) مصطلح نحوي أعمّ من النعت[٣] ، ويبدو أنَّ الباحثة لم تلتفت إلى ذلك بل اكتفت بالقول إنَّه يأتي في توضيح أحكام النعت:((كما جاء عند سيبويه في كتابه على نحو امتناع وصف المختلفين تعريفاً وتنكيراً ، ووصف المؤنث بالمذكر والمذكر بالمؤنث والوصف بالمصدر))[٤] .

ويرى (د.عبد الكاظم الياسري) أنَّ استعمال أَكثر من مصطلح للدلالة على باب واحد ، يمكن أن يؤدي إلى عدم الدِّقة ، والبصريون يلتقون مع الكوفيين في مثل هذه الظاهرة ، ((إذ يجد علماء البصرة والكوفة يستعملون (النعت والصفة) للدلالة على باب واحد ، وكذلك الخفض والجر ، والعطف والنَّسق ، وعندهم إنَّ هذه الألفاظ من المترادفات التي يمكن أن تستعمل أحدهما محل الأخرى))[٥] .

---

(١) ينظر : المصطلح النحوي الكوفي وأثره على النحاة المحدثين (تمام حسان ومهدي المخزومي) نموذجين (رسالة) : ٨٥ .

(٢) المصطلحات النحوية في التراث النحوي في ضوء علم الاصطلاح الحديث : ١٥٥ .

(٣) ينظر : الاسم والصفة في النحو العربي والدراسات الأوربية : ٤٢ .

(٤) المصطلحات النحوية في التراث النحوي في ضوء علم الاصطلاح الحديث : ١٥٥ .

(٥) دراسة في المصطلح النحوي الكوفي : ٢٩ .

وَعَدَّ (د.سعيد جاسم الزبيدي) مصطلح (الصفة) من المصطلحات القلقة المضطربة الدلالة والاستعمال ، وإنّها ترددت في أكثر من باب نحوي بلفظٍ واحد ، مِمّا سبب إشكالاً وإرباكاً[١] .

ويبدو أنَّه متفق مع ما ذكره (د.عبد الكاظم الياسري) ، والذي تبدّى لي عدم ضعف المصطلح وركاكته في الاستعمال ، فالمفهوم النحوي واحد ، وإنْ تعددت التسميات فلا ضير – إذن – من إطلاق أكثر من مصطلح على ذلك المفهوم ، ولا أجده يشكل اضطراباً في الدلالة ؛ ولاسيّما أنَّه من باب الترادف والتداخل الاصطلاحي ، وقد ذكر ذلك الباحثان السابقان وهما (د.محمود أحمد نحلة ، ود.عبد الكاظم الياسري) .

ويظهر مما سبق ذكره أنَّ النعت وصف خلقٍ أو سجية أو طبيعة الشيء كما هي من دون تداخل ، وأما مدلول الصِفةُ فهو وصف الأفعال والصناعات والنّسب ؛ لذا فالنعت وصف خارجي ، والصفة وصف داخلي ، وهذا يُثبت أنَّ الوصف أعمُّ من النعت[٢] ، وهو ما ذهب إليه (د.محمود أحمد نحلة) ، إذن كلا المصطلحين دال على الوصف ، وهو ما ذكره أبو هلال العسكري (ت ٣٩٥هـ) من أنَّ الصفة لغة ، والنعت لغة أخرى ، ولا فرق بينهما في المعنى[٣] ، ثم آثر بعضهم النعت ، وآثر آخرون الصفة[٤] .

رابعاً – الجحد والنفي :

الجحد في اللغة : ((من الجحود الذي هو ضِدُّ الإقرار ، ولا يكون إلا مع علم الجاحد به أنَّه صحيح))[٥] .

---

(١) ينظر : من إشكاليات العربية ، المصطلح النحوي ، رواية اللغة : ٣٦–٣٧ .
(٢) ينظر : موسوعة المصطلح النحوي : ٨١٥/٢ .
(٣) ينظر : الفروق اللغوية : ١٨ .
(٤) ينظر : ظاهرة تعدد المصطلحات النحوية (بحث) : ٨٧ .
(٥) مقاييس اللغة (جحد) : ٤٢٦/١ .

يرى (د.محيي الدين توفيق) أنَّ مصطلح (الجحد) الكوفي يقابل في مفهومه مصطلح (النفي) البصري ، وعَدَّهُ مطّرداً عند الكوفيين ، وذكر أنّهم يطلقونه على النفي[١] .

واستدل على ذلك بقول الفرّاء معلقاً على قوله تعالى : ﴿ بَلَىٰ مَن كَسَبَ سَيِّئَةً ﴾[٢] : ((وضعت (بلى) لكل إقرار في أوله جحد ، ووضعت نعم للاستفهام الذي لا جحد فيه))[٣] .

ويبدو أنَّ الخليل هو أوّل من ٱستعمله[٤] ، وكان الكسائي من أقدم الكوفيين ٱستعمالاً لهذا المصطلح[٥] .

وذهب الباحث (عبد القادر عبد الرحمن السعدي) – بعد أنْ عرض لخلاف النحاة في هذين المصطلحين (الجحد ، والنفي) – إلى أنَّ : ((مصطلح (الجحد) أقرب لمعنى الإنكار من معنى (النفي) من الناحية اللغوية ؛ لأنَّه منقول من (جَحَدَ) ، يقال : جحده حَقّه وبحقهِ كمنعه ، جحداً وجحوداً أنكره مع علمه ، أمّا النفي فأنّه يدلي بمعنى التنحية والابتعاد ، نفاه يُنفيه : نحاه))[٦] .

---

(١) ينظر : المصطلح الكوفي (بحث) : ٥١–٥٢ .
(٢) البقرة / ٨١ .
(٣) معاني القران : ٥٢/١ .
(٤) ينظر : العين (جحد) : ٧٢/٣ ، (أما) ٤٣٥/٨ .
(٥) ينظر : جامع البيان : ١٨٤/١ ، ١٩١ ، ٢٨١/٢ ، ٤٧٠ ، ١٧٤/٩ ، ومعاني القران (الكسائي) : ٧٥ ، ١١٩ وإعراب القرآن للنحاس : ٤٨٥/١–٤٨٦ ، والصحاح : ٤٥١/٢ .
(٦) مصطلحات الكوفيين النحوية (رسالة) : ١٨٥–١٨٦ ، وينظر : القاموس المحيط (جحد) : ٢٧١/١ .

ويبدو أنّـه متفق مع (د.عوض القوزي) أنَّ خلاف النحاة قائم على طريقة اختيار المراد اللفظي لغرض المخالفة والاستقلال[١] .

وقال : (د.عبد الله بن حمد الخثران) بعمومية مصطلح (النفي) ؛ إذ إنَّه أعم في اللغة من مصطلح الجحد ؛ ((لأنَّ الجحد في اللغة يختص بنوع من النفي ، وهو أنْ يكون النافي منكراً للشيء مع العلم به ، ومن ثَـمَّ فإنَّ استخدام النفي مصطلحاً نحوياً يبدو ... أوفق وأنسب من استخدام الجحد الذي عَبَّر به الكوفيون ؛ وذلك لعمومية (النفي) وخصوصية (الجحد)))[٢] .

وهو بهذا الرأي غير متفق مع بعض المحدثين ، ممن فضل استعمال مصطلح الجحد الكوفي على مصطلح النفي البصري[٣] .

ونجده غير متفق أيضاً مع الباحث (عبد الوهاب الغامدي) لأنَّ الأخير استحسن مصطلح الجحد ، وإن كان يرى أنَّ النفي أكثر شهرة ، وأوسع انتشاراً وأعم معنى ؛ إلا أنَّه يجد أنَّ الجحد هو الأنسب في هذا الباب[٤] .

وممن ذهب مذهب (د.الخثران) (د.سعيد جاسم الزبيدي) ؛ الذي يرى أنَّ النفي أعمّ من الجحد ، فالجحد مقتصر على الجزم بلم التي تنفي الماضي ، وهو بذلك قد وافق قول الشريف الجرجاني (ت ٨١٦هـ) الذي يقول : ((الجحد : من جزم بلم لنفي الماضي، وهو عبارة عن الإخبار عن ترك الفعل في الماضي فيكون النفي أعمّ منه))[٥].))[٥].

---

(١) ينظر : المصطلح النحوي : ١٧٢ .

(٢) مصطلحات النحو الكوفي ، دراستها وتحديد مدلولاتها : ١٤٩ .

(٣) ينظر : أبو زكريا الفرّاء ومذهبه في اللغة والنحو : ٤٤٢ .

(٤) ينظر : المصطلحات والأصول النحوية في كتاب إيضاح الوقف والابتداء (رسالة) : ١٧٣ .

(٥) التعريفات : ٧٤ .

لذا رأى (د.الزبيدي) أنَّ (الجحد) يدل على حالة خاصّة ودلالة جزئية من دلالة النفي الواسعة[١] .

ويبدو أنَّما أثار انتباه (د.الزبيدي) ودفعه إلى البحث في هذه المسألة هو ٱستعمال الفرّاء مصطلحي الجحد والنفي في نصٍّ واحد وهذا ما ذكره (حسن أسعد محمد) عندما بحث في هذين المصطلحين فوجد أنَّ الفرّاء ٱستعمل كلا المصطلحين (الجحد ، والنفي) في نصٍ واحد ؛ إذ جاء في معاني القرآن : ((وقال الله تبارك وتعالى : ﴿مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ﴾ [*] ؛ لأنَّ في (فعلوه) اسماً معرفة ، فكان الوجه في الجحد الذي ينفي الفعل عنهم ، ويثبته لما بعد إلاّ))[٢] .

ونبه الباحث المذكور إلى أنَّ ٱستعمال الفرّاء مصطلح (النفي) كان قليلاً موازنة بمصطلح الجحد[٣] ، وأنَّه كان يذكر مصطلح (النفي) مفرداً في مواضع ، ويذكره جنباً إلى جنب مع الجحد في مواضع غيرها[٤] ، وهذا إنَّما يدل على أنَّ لكل منهما دلالة لا تنفصل عن دلالة أخرى .

أما الباحث (صباح حسين محمد) فيقول : ((والحقيقة أنَّ الجحد والنفي في اللغة قد يتشابهان))[٥] .

---

(١) ينظر : من إشكاليات العربية ، المصطلح النحوي ، رواية اللغة : ٨٠ .

(*) النساء / ٦٦ .

(٢) معاني القران : ١٦٦/١ .

(٣) المصطلح النحوي عند الفراء في معاني القرآن (رسالة) : ١٢٥ ، وينظر : المصدر نفسه : ٦٦/١ ، ٨٤/٢ ، ٢٩٨ .

(٤) ينظر : المصطلح النحوي عند الفرّاء في معاني القران (رسالة) : ١٢٥ ، ومن إشكاليات العربية (المصطلح النحوي – رواية اللغة) : ٧٧–٧٨ .

(٥) المصطلح النحوي عند ابن خالويه ، دراسة نحوية موازنة (رسالة) : ١٠٩ .

واستدل على رأيه هذا بما ذكره أصحاب المعجمات ومن ذلك قول ابن منظور : ((نفى الشيء نفياً : جَحَدَهُ ، ونفى ابنَهُ ، جَحَدَهُ ، أي أنكر نسبته إليه ثم أنكر حَقّه عليه))[١] .

ويحق لنا أنَّ نتساءل إنْ كان هذان المصطلحان متشابهين في الدلالة ، فَبِمَ نفسر ما ذكره القدامى ومنهم : الفرّاء ، والشريف الجرجانيّ والمحدثون ومنهم : د.الخثران ، ود.سعيد جاسم الزبيدي ، وعبد القادر السعدي وغيرهم فهؤلاء يرونَ أنَّ هناك فرقاً في اللغة بين الجحد والنفي ؛ لذا وجدنا من قال بعمومية مصطلح النفي كالخثران ومن تبعه ، ومن استحسن مصطلح الجحد كالباحث عبد الوهاب الغامدي .

وذهبت (صبيحة حسن طعيس) مع من ذهب إلى أنَّ مصطلح (الجحد) أعمّ من مصطلح (النفي) ، مخالفةً بذلك من ذهب من الباحثين إلى أن النفي هو الأعم ، وتقصد بذلك (د.سعيد جاسم الزبيدي) الذي أيدَ الشريف الجرجاني في أنَّ الجحد يمثل جزم الفعل الماضي بـ (لم) فقط ، فيكون (النفي) أكثر سعة ودلالة منه[٢] .

وترى (صبيحة حسن طعيس) أنَّ مصطلح (الجحد) ذو مفهوم واسع وأكثر شمولاً في الدلالة عند ٱبن الأنباريّ من مصطلح (النفي)[٣] .

وقد لاحظتْ الباحثة بعد ٱستقراء واسع لمصطلحي الجحد والنفي عند ٱبن الأنباري في مؤلفاته – أنَّ لمصطلح (الجحد) صوراً متعددة في الاستعمال ، فمنها الصريح ، من ذلك قوله نحو : (الجحد بـ (لم) للماضي)[٤] و(الجحد بـ (لن) للمستقبل)[١] ، ومنها

---

(١) لسان العرب (نفى) : ٦٩٦/٣ ، وينظر : القاموس المحيط : ١٣٤٠/١ ، وتاج العروس (نفى) : ١١٦/٤٠ .

(٢) ينظر : التعريفات : ٤٦ ، ومن إشكاليات العربية ، المصطلح النحوي ، رواية اللغة : ٨٠ .

(٣) ينظر : المصطلح النحوي عند أبي بكر الأنباري (رسالة) : ٢٠٨ .

(٤) إيضاح الوقف والابتداء : ٦٥٥/٢ ، وينظر : المصطلح النحوي عند أبي بكر الأنباري (رسالة) : ٢٠٦ .

ومنها الجحد الضمني نحو : (الجحد بالاستثناء)[٢] ، أو(الجحد بالاستفهام)[٣] ، (الجحد المحض)[٤] .

كما لاحظت الباحثة المذكورة أنَّ ٱبن الأنباريّ ٱستعمل مصطلحات كان الجحد جزءاً من تركيبها اللغوي ، نحو (معنى الجحد)[٥] ، (جواب الجحد)[٦] . إلا أنه في المقابلِ لم يستعمل مصطلح (النفي) إلا مرة واحدة في قوله : ((قال أبو بكر : في قولهم : لا حَولَ ولا قوّة إلا بالله خمسة أوجه من الإعراب أحدُهنّ : لا حَول ولا قوةَ إلا بالله على أنْ تنصِبَ الحول بـ (لا) على التبرئة ، وتجعل القوة نسقاً على الحول ، والباءُ خبراً للتبرئة ، والخليل وسيبويه[*] يُسميانَّ التبرئة النفي))[٧] .

وانتهت الباحثة إلى القول : ((من الأمثلة المتقدمة نخلُص إلى أنّ اصطلاح الجحد أوسع وأكثر شمولاً عند ابن الأنباريّ من مصطلح النفي ، ومما يدل على ذلك أنَّ استعماله للاصطلاح الأخير كان محدداً بـ (لا) التي سماها التبرئة ، على حين كان استعماله للجحد مطلقاً))[٨] .

فالنفي عند أبي بكر الأنباريّ مصطلح له دلالة محددة بـ (لا) التبرئة وعلى ذلك يكون مقيداً ، ولا يخرج عن دلالة الجحد الواسعة ٱستعمالاً[٩] .

---

(١) الزاهر في معاني كلمات الناس : ٥٦/٢ ، وينظر : المرجع نفسه : ٢٠٦ .
(٢) ينظر : إيضاح الوقف والابتداء : ٧٣٠/٢–٧٣١ ، والأضداد : ٦٨ ، والمرجع نفسه : ٢٠٦ .
(٣) ينظر : شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات : ٤٧٩ ، والمرجع نفسه : ٢٠٧ .
(٤) ينظر : الأضداد : ٢١٦ ، والمرجع نفسه : ٢٠٧ .
(٥) ينظر : المصدر نفسه : ٣١٠ ، والمرجع نفسه : ٢٠٧ .
(٦) ينظر : إيضاح الوقف والابتداء : ٦٣٢/٢ ، والمرجع نفسه : ٢٠٧ .
(*) ينظر : الكتاب : ٢٧٤/٢ ، والمصطلح النحوي عند أبي بكر الأنباري (رسالة) : ٢٠٨ .
(٧) الزاهر في معاني كلمات الناس : ١٠٤/١–١٠٥ .
(٨) المصطلح النحوي عند أبي بكر الأنباري (رسالة) : ٢٠٨ .
(٩) ينظر : المرجع نفسه : ٢٠٤–٢٠٨ .

يظهر أنَّ الباحثة ذهبت مع من ذهب إلى أنَّ مصطلح (الجحد) أعمّ من مصطلح (النفي) مخالفةً بذلك من ذهب من الباحثين إلى أن النفي هو الأعم ، وتقصد بذلك (د.سعيد جاسم الزبيدي) الذي أيدَ الشريف الجرجاني في أنَّ الجحد يمثل جزم الفعل الماضي بـ (لم) فقد يكون (النفي) أكثر سعة ودلالة منه[١] .

وتتبع (حدوارة عمر) هذين المصطلحين في دراسات المحدثين ، ولاسيّما من درسوا المصطلحات عند الفرّاء في كتابه معاني القرآن ، فعاب على من سبقه من المحدثين ترديدهم الآيات أنفسها والتحليل نفسه الذي ذكره الفرّاء ، وكان كتاب (معاني القرآن) ضاق بمصطلح الجحد ، وهذا ما دفع الباحث إلى استقراء هذا الكتاب ، لدراسة ما فيه من مصطلحات ومنها مصطلح الجحد[٢] .

وذكر من الشواهد القرآنية التي عَلَّقَ عليها الفرّاء ما يثبت اطرّاد استعمال مصطلح (الجحد) عنده ، ومن تلك الشواهد :

١. قوله تعالى : ﴿وَيَأْبَى ٱللَّهُ إِلَّآ أَن يُتِمَّ نُورَهُۥ﴾[٣] ، قال الفرّاء : ((دخلت (إلا) لأنّ لأنّ في أبيت طرفاً من الجحد))[٤] .

٢. قوله تعالى : ﴿ وَمَا تَكُونُ فِي شَأْنٍ وَمَا تَتْلُوا۟ مِنْهُ مِن قُرْءَانٍ وَلَا تَعْمَلُونَ مِنْ عَمَلٍ إِلَّا كُنَّا عَلَيْكُمْ شُهُودًا إِذْ تُفِيضُونَ فِيهِ ۚ﴾[٥] ، يقول الفرّاء : ((الله تبارك وتعالى شاهد على كل شيء ، ،

و(ما) ها هنا جحد لا موضع لها))[١] ، وغيرها من الشواهد .

---

(١) ينظر : التعريفات : ٤٦ ، ومن إشكاليات العربية ، المصطلح النحوي ، رواية اللغة : ٨٠ .

(٢) ينظر : المصطلح النحوي الكوفي وأثره على النحاة المحدثين (تمام حسان ومهدي المخزومي) نموذجين (رسالة) : ٦٩ .

(٣) التوبة / ٣٢ .

(٤) معاني القران : ٤٣٣/١ .

(٥) يونس / ٦١ .

وهذه أدلة تثبت كثرة ٱستعمال الفرّاء هذا المصطلح ، بل إنَّه كان يلجأ – أحياناً – إلى التأويل حتى يظهر معنى (الجحد) إذا كان غير ظاهر ، كي يستقيم المعنى عنده[٢] .

وحاول (حدوارة عمر) أن يفسر تعليقات الفرّاء المارّ ذكرها على الشواهد القرآنية تفسيراً بلاغياً ، ويبدو أنَّ نظرته كانت تبعاً لموضوعية الفرّاء في آرائه النقدية وفكره الخصب المصحوب بثقافة نحوية وقرآنية واسعة سهلت عليه الخروج باستنتاجات وآراء غنية بالمادة العلمية الدقيقة المستندة إلى الأدلة النقلية والعقلية التي تمتزج بمراعاة المعنى والحفاظ عليه[٣] ؛ فضلاً عن فهم معنى الجحد والميل به من الجانب النحوي إلى الجانب البلاغي ، تُعد بحق رؤية جديدة في فهم المصطلحات النحوية .

أما (د.إيناس كمال الحديدي) فذكرت أنَّ الترداف وقع بين الجحد والنفي عند النحاة – بصريين وكوفيين – الذين استعملوا الجحد بمعنى النفي مطلقين إياه على لام الجحود وهي أحد أنواع اللام الجارة ، وتفيد توكيد النفي ، ومن ثم سميت لام الجحود لملازمتها الجحد ، أي النفي ؛ فهي تقع بعد (ما كان) أو(لم يكن)[٤] .

وأرى أنَّ وقوع الترادف بين هذين المصطلحين لم يكن ليمنع انقسام الباحثين على من يَسْتَحْسِنُ مصطلح الجحد ويجده أعمّ من النفي[٥] ، ومن يرى أنَّ (النفي) أعم من (الجحد)[٦] ، وكذلك على من ذهب إلى وجود اختلاف في المعنى اللغوي

---

(١) معاني القران : ٤٧٠/١ .

(٢) ينظر : المصدر نفسه : ٢٩٩/٣ ، والمصطلح النحوي الكوفي وأثره على النحاة المحدثين (تمام حسان ومهدي المخزومي) نموذجين (رسالة) : ٦٩–٧١ .

(٣) ينظر : نحو الكوفيين في دراسات العراقيين (رسالة) : ٢٦٥ .

(٤) ينظر : المصطلحات النحوية في التراث النحوي في ضوء علم الاصطلاح الحديث : ١٥٧ .

(٥) ينظر : المصطلح النحوي عند أبي بكر الأنباري (رسالة) : ٢٠٨ .

(٦) ينظر : من إشكاليات العربية (المصطلح النحوي – رواية اللغة) : ٨٠ .

بينهما[١] .

بيد أنَّ ذلك لا يقلل من أهمية مصطلح دون آخر في الاستعمال ، وإنَّما نرى أنَّ تعدد الآراء في استعمال المصطلح وتفضيله على الآخر هو من باب السعة في اللغة ، وإن الخلاف بين النحاة في هذين المصطلحين (النفي والجحد) لا يخرج عن المعنى المتحصل من معناهما اللغوي[٢] .

(١) ينظر : ظاهرة تعدد المصطلحات النحوية (بحث) : ٨١ .

(٢) ينظر : المرجع نفسه : ٨١ .

– مدخل :

تناول عدد من الدارسين المعاصرين مصطلحات نحوية معنية بدراسات مستقلة ، فأفردوها بأطروحة أو رسالة جامعية أو كتاب أو بحث واضعين المصطلح النّحوي نُصْبَ أعينهم ، متناولين موضوعاته ومفاهيمه ، فضلاً عن تأصيله ، متعرضين للتنوع والاختلاف في نتيجته ؛ لعدم الاستقرار في أغلب هذهِ المصطلحات(١) ؛ ويبدو أنَّ السبب الذي حَثَّهم على اختيار أمثلة من هذه المصطلحات ، هو التعريف بتأريخ هذا المصطلح وتأصيله ، والتطرق إلى ثباته واستقراره بالصيغة النهائية التي ثبت عليها ؛ فقد ذكروا كل ما يخصّ المصطلح النحوي موضوع الدراسة لمِا يطرأ عليه من تغيرات وخصائص ميزته من غيره من المصطلحات الأخرى .

ولم يكتفوا بذلك ، بل التفتوا إلى التفرد باستعمال عدد من النحاة لهذا المصطلح أو ذاك ؛ مؤصّلين بذلك مصطلحات نحويّة بعينها للخروج بنتائج قيّمة ؛ ولاسيّما في التقعيد للمصطلح المختار ، وسواءٌ أكان المصطلح بصريّاً أم كوفيّاً .

ويمكن أن نقول : إن الباحثين المعاصرين أرادوا أن يوظفوا فكرة الدراسات المصطلحية للمصطلحات النحوية التي اختاروها ؛ ليبينوا قيمة هذا المصطلح أو ذاك ؛ إذ راعى هؤلاء الدارسون التأصيل والتحليل الدقيق له ؛ ولاسيّما أنَّ لهذهِ المصطلحات معاني وأغراضاً كثيرة ؛ مستنبطة من المصطلحات أنفسها ؛ إذ يتبين لنا أهمية ما ذكرناه آنفاً من القراءة المتأنية لهذه المصطلحات المفردة التي خصّها هؤلاء الدارسون في مؤلفات خاصّة بها ، وقد اعتمدوا في دراستهم على المنهج الوصفي والتحليلي للوصول إلى الصيغة النهائية للمصطلح المختار ؛ وبناءً على ما تقدم فقد تابع هذا الفصل البحث في هذه المصطلحات واستعمالاتها لدى هؤلاء الدارسيّن ؛ وقد اخترت عدداً من هذه المصطلحات التي أُفردت في مصنفات خاصّة ، وهي : مصطلح النحو ، ومصطلح الكلام الذي حُدد عند سيبويه ، وابن السراج في كتابه (الأصول في النّحو) ، ثم مصطلح (الاسم) .

---

(١) ينظر : المصطلحات اللغوية والنحوية في كتاب العين (بحث) : ٤٩ .

أوّلاً – مصطلح النّحو :

– مدخل :

النّحو في اللغة على ما ذهب إليه الخليل مأخوذٌ من ((القَصْدُ نَحْوَ الشّيء . نَحَوْتُ نحوه ، أي : قَصَدْتُ قَصْدَهُ ، وبلغنا أنّ أبا الأسودِ وضع وجوهَ العربيّة ، فقال للناس انحوا نَحْوَ هذا فسُمي نحواً))[١] .

وقيل : ((النُّونُ وَالْحَاءُ وَالْوَاوُ كَلِمَةٌ تَدُلُّ عَلَى قَصْدٍ . وَنَحَوْتُ نَحْوَهُ . وَلِذَا سُمِّيَ نَحْوُ الْكَلَامِ ، لِأَنَّهُ يَقْصِدُ أُصُولَ الْكَلَامِ فَيَتَكَلَّمُ عَلَى حَسَبِ مَا كَانَ الْعَرَبُ تَتَكَلَّمُ بِهِ))[٢] . ويعني أيضاً الطريق والجهة[٣]،وهذه المعاني كُلّها تَدِلُ على النحو في الكلام؛لِيُقْصَدَ به الصواب[٤]

وفي الاصطلاح : ((وهو علمٌ استخرجه المتقدّمون من استقراء كلام العرب حتّى وقفوا منه على الغرض الذي قصَدَه المبتدئون بهذه اللغة))[٥] .

وذكر ابن جني أنّه : ((انتحاءُ سمت كلام العرب في تَصرُّفه من إعرابٍ وغيرهِ كالتثنية والجمع والتحقير والتكسير والإضافة والنَّسب والتركيب ، وغير ذلك لِيَلْحَقَ من ليس من اللغة العربية بأهلها في الفصاحة فينطقَ بها وإن لم يكنْ منهم وإن شذَّ بعضهنَّ عنها رُدَّ به إليها))[٦] .

وقال ابن بابشاذ (ت ٤٦٩هـ) هو : ((عِلْمٌ مُسْتنبط بالقياس والاستقراء من كتاب الله سبحانه ، والكلام الفصيح ، والغرضُ منه هو معرفةُ صواب الكَلِم من خطِئهِ))[٧] .

---

(١) العين (نحو) : ٣٠٢/٣ .
(٢) مقاييس اللغة (نحو) : ٤٠٣/٥ ، وينظر : المصباح المنير (نحو) : ٥٩٦/٢ .
(٣) ينظر : لسان العرب (نحا) : ٣٠٩/١٥ ، وتاج العروس (نحا) : ٤١/٤٠ .
(٤) ينظر : جمهرة اللغة (نحا) : ١٩٧/٢ .
(٥) الأصول في النحو : ٣٥/١ ، والاقتراح في علم أصول النحو : ٢٤ .
(٦) الخصائص : ٣٤/١ .
(٧) شرح المقدمة المحسبة : ٨٨ .

يتضح من هذين التعريفين الأخيرين ، أنَّ مفهوم التعريف الأوّل يختص بالمعنى الخاص بالنّحو ومسائله الخاصّة به ، أمّا مفهوم التعريف الثاني ففيهِ دلالة عامّة لمصطلح النّحو ، وكأنَّه يضم كلّ علم من علوم العربية يُعرف به صحة الكلام وفساده بما فيها النّحو والصرف وما سواهما من علوم العربية الأخر[١] .

وظهر لـ (د.عوض القوزي) أنَّ مصطلح (النّحو) لم يعرف عند النّحاة الأوائل بهذا الاصطلاح ؛ وإنَّما كانوا يعبرون عنه باصطلاحات أخرى[٢] ، وهذه الاصطلاحات هي :

أوّلاً : العربية ، قال ابن سلام (ت ٢٣٢هـ) : ((وَكَانَ لأهل الْبَصْرَة فِي الْعَرَبيَّة قدمة وبالنحو ولغات الْعَرَب والغريب عناية ، وَكَانَ أول من أسس الْعَرَبيَّة وَفتح بَابهَا ، وأنهج سَبِيلهَا وَوضع قياسها أَبُو الْأسود الدؤلي))[٣] .

ثانياً : الكلام ، قال أبو الأسود الدؤلي : ((هؤلاء الموالي قد رغبوا في الإسلام ودخلوا فيه فصاروا لنا أخوة فلو علّمناهم الكلام))[٤] .

ثالثاً : اللَّحن : وردت كلمة اللَّحن في الحديث النبوي ، قال (I) (ولَعَلَّ بعضَكم يَكوُنُ أَلحَنَ بِحُجَّتِهِ من بَعْض)[٥] . واللَّحن مِن الأضداد ، يُقْصَد به الخطأ والصّواب[٦] .

.

(١) ينظر : دلالة مصطلح (النحو) عند القدامى والمحدثين، دراسة تاريخية موازنة (رسالة) : ١٨.

(٢) ينظر : المصطلح النّحوي نشأته وتطوره : ٧ .

(٣) طبقات فحول الشعراء : ١٢/١ ، وينظر : الشعر والشعراء : ٧٣٢/٢ .

(٤) أخبار النحويين البصريين : ١٨ .

(٥) صحيح البخاري (باب موعظة الإمام للخصوم) : ٦٩/٩ ، وصحيح مسلم (باب الحكم بالظاهر بالظاهر واللحن بالحجة) : ١٣٣٧/٣ .

(٦) ينظر : الأضداد (ابن الأنباري) : ٢٣٨ .

يبدو أنَّ هذه المصطلحات (العربية ، والكلام ، واللَّحن) ظلّت خاضعة لسنة النشوء والارتقاء ؛ لذلك بقي المصطلح اللغوي في حالة تطور ؛ لأنَّه إرث جمعي ، وليس فردياً ، فهو لم يكن من ابتكار عالم واحد ؛ بل تضافرت عليه جهود العلماء منذ البدايات الأولى حتى استواء علم النحو[١] .

وبناءً على ما تقدم فقد تصدى باحثان محدثان لدراسة مصطلح النّحو ، هما :

١. د.محمّد كشاش :

يُعَد (د.محمد كشاش) مِمّن أفرد مصطلح (النحو) بدراسة مستقلة ؛ إذ تتبع هذا المصطلح عند أصحاب المعاجم للوصول إلى دلالته الاصطلاحية مع ذكر كلّ ما له علاقة ومناسبة تَمُتُ بصلةٍ إلى هذا المصطلح ، سواء من جهة التطور اللغوي أو الفكري أو الاجتماعي أو غيرها ؛ فقال : ((بدأت طلائع النحو العربي وظيفياً[*] ، يتعرف به العربي أحكامه عن طريق نظم الكلام وضبطه ضبطاً صحيحاً ، من دون أن يقدم نظرية بمصطلحات))[٢] ؛ ولكي يكون صائباً فيما ذكر ، عضّده بما ذكره ياقوت (ت ٦٢٦هـ) عن عاصم (ت ١٢٧هـ) : ((جاء أبو الأسود الدؤليّ إلى زياد بن أبيه ... وقال : إني أرى العرب قد خالطت الأعاجم وفَسَدَت ألسنتها ، أفتأذن لي أن أضع للعرب ما يعرفون به كلامهم))[٣] ، وذكر بعد ذلك ، أنَّ النّحو استمر بالتطور ، ليصبح علماً له أصوله

---

(١) ينظر : مصطلحات ليست كوفية : ٦ .

(*) يقصد بالنحو الوظيفي : مجموعة من القواعد التي تؤدي الوظيفة الأساسية للنحو ، وهي ضبط الكلمات ونظام تأليف الجمل ، ليسلم اللسان من الخطأ في النطق ، ويسلم القلم من الخطأ في الكتابة . ينظر : النحو الوظيفي : المقدمة (هـ – و) .

(٢) مصطلح النحو العربي بين الأصل المادي والتطور الدلالي (بحث) : ٧٧ .

(٣) معجم الأدباء : مج٦ ، ٣٥/١٢ .

وأحكامه بناءً على ما ذكره الشريف الجرجاني في تعريفه للنّحو فهو : ((علم بقوانين يعرف بها أحوال التراكيب العربية من الإعراب والبناء وغيرهما))[١] .

يبدو أنَّ عبارة (وغيرهما) تشمل كل موضوع يمكن أن يدخل في علم النّحو ، إلا أنَّ (د.مهدي المخزومي) رفض فكرة النّحو بمدلوله الشامل بقوله : ((وأصبحت الحاجة ماسّة إلى تفريق الموضوعات التي تناولها الخليل والفرّاء ومن عاصرهما مختلطة متشابكة، وإلى أن يَعرِفَ الدارسُ موضع قدمه ، ليكون درسه أوضح حدوداً وأعم فائدة))[٢] .

وذكر (د.محمد كشاش) : ((إنَّ لكل علم مصطلحات هي بمثابة أوعية له . فمن أين للعربي وهو ابن الصحراء هذه المصطلحات؟))[٣] .

فتأتي الإجابة ، أنَّ العربي قد عُرِفَ عنهُ الاستعانة بمظاهر الطبيعة يستمد منها مُسَميات لأمور معنوية تعترضه . من أدلة ذلك ما كان يفعله عند تسمية ما يُولد له[٤] ، ((ومن هذا الحقل اللغوي المادي ، اقتلع علماء العربية مصطلحات نحوهم . فإذا بهم يستمدون من رفع الخيمة اسم الرفع ومن انتصاب أسبابها اسم النصب ، ومن البيان اسم الإعراب ...))[٥] .

ويبدو أنَّ الباحث استند في ترجيحه هذا إلى وصف ابن خلدون (ت ٨٠٨هـ) لعمل علماء العربية ، وهو يقعدون قواعدهم ، قائلاً : ((... ثم رأوا تغير الدلالة بتغير حركات هذه الكلمات ، فاصطلحوا على تسميته إعراباً ، وتسمية الموجب لذلك التغيّر عاملاً وأمثال

---

(١) التعريفات : ٢٤٠ .

(٢) في النّحو العربي نقد وتوجيه : ٢٧ .

(٣) مصطلح النحو العربي بين الأصل المادي والتطور الدلالي (البحث) : ٧٧ .

(٤) ينظر : فقه اللغة وأسرار العربية : ٢٤٠–٢٤١ .

(٥) مصطلح النحو العربي بين الأصل المادي والتطور الدلالي (البحث) : ٧٧ .

ذلك ، وصارت كلها اصطلاحات خاصّة بهم ، فقيّدوها بالكتاب وجعلوها صناعة لهم مخصوصة ، واصطلحوا على تسميتها بعلم النحو))[١] .

وقد عرض الباحث المصطلحات النّحوية بدءاً من مصطلح (التقدير) ، وانتهاءً بمصطلح (النّحو)[٢] ؛ إلا أنَّهُ يؤخذ عليه تأخيره لمصطلح (النّحو) في خاتمة المصطلحات التي تناولها ؛ وكان يُفترض بهِ أن يضعه في بداية المصطلحات ؛ لأنَّ أغلب الدراسات التي تناولت المصطلحات النّحوية بدأت بتناول مصطلح (النّحو) ومرادفاته أولاً[٣] .

وقد حاول الباحث أن يُثْبِتَ مسألة مهمة تتعلق في مسمّى المصطلحات التي أخذت من أفواه العرب ؛ إذ ذكر جملة أمور ومسائل كانت معنية بهذا الشأن ؛ ليكون بالنتيجة مصطلحاً نحوياً له دلالته ومفهومه[٤] .

كما عرض الباحث المذكور أقدم النصوص التي ورد فيه اللَّحن الذي يعني الخطأ والعدول عن قواعد سنن العرب ، التي كانت أحد البواعث الرئيسة التي دفعت النّحويين الأوائل إلى الحيلولة دون شيوعه في حقل اللغة ، تلافياً لخطره من أنَّ يطال قراءة النص القرآني[٥] .

ويبدو لي أنَّ الباحث اعتمد في بيان حقيقة المصطلحات النّحوية ، وتحديد مفهومها

---

(١) المقدمة : ١٠٥٧ .

(٢) ينظر : مصطلح النحو العربي بين الأصل المادي والتطور الدلالي (البحث) : ٧٨–٨٦ .

(٣) ينظر : على سبيل المثال : المصطلح النّحوي نشأته وتطوره : ٧–٢١ ، وموسوعة المصطلح النّحوي من النشأة إلى الاستقرار : ٣٤/١–٨٧ .

(٤) ينظر : مصطلح النحو العربي بين الأصل المادي والتطور الدلالي (البحث) : ٨٧–٩١ .

(٥) ينظر : المرجع نفسه : ٨٧ .

اللغوي والاصطلاحي على الدلالة الناتجة عن التصور المنهجي الذي كان قد وضعه وهو يتناول هذه المصطلحات ، ونقلها من المادة المحسوسة إلى رحاب علوم العربية[١] .

٢. سوسن عبد الحسن عجيل :

درست هذه الباحثة مصطلح (النحو) ، مفصحة عن الغاية من عملها ، قائلة : ((أمّا موضوعنا فإنَّه يتناول دراسة مصطلح (النّحو) حصراً ؛ إذ يُعنى بتحديد تطور دلالة مصطلح (النّحو) فالبحث هنا في دلالة المصطلح وليس في كيفية وضعه ، وهو خاصّ بالنّحو وليس عاماً في كل مصطلحاته))[٢] ؛ وقد ذكرت الباحثة أوليات النّحو للوصول إلى دلالته سواء عند القدامى والمحدثين ، مبينةً أهم الأسباب التي دعت إلى نشأة النّحو عند القدامى إذ تقول : ((وتكاد تجمع المصادر العربية القديمة على أنَّ أهم هذه الأسباب وأكثرها تحفيزاً على نشوء النّحو هو تفشي اللَّحن وانتشاره بعد انتشار الإسلام خارج الجزيرة العربية ولاسيّما في الفتوحات الإسلامية إذ دخل كثير من الأقوام غير العربية في الإسلام مِمّا أدى إلى اتصال العرب بالأمم الأخرى وتأثر لغتها بلغات هذه الأمم))[٣] .

أمَّا المحدثون ، فذكر بعضهم أنَّ اللَّحن وحدَه لا يمكن أن يُفسِّر نشأة النّحو الذي كانت أوّل صورة له وصلت إلينا هي كتاب سيبويه ، فالنّحو نشأ لفهم القرآن ، وأنَّ هناك فرقاً كبيراً في محاربة اللَّحن وبين الفهم ، ولو كان اللَّحن هو السبب لاقتصر على وضع ضوابط الصحة والخطأ في الكلام[٤] .

---

(١) ينظر : في المصطلح الإسلامي : ٨ .
(٢) دلالة مصطلح (النحو) عند القدامى والمحدثين ، دراسة تاريخية موازنة (رسالة) : ٢ .
(٣) دلالة مصطلح (النحو) عند القدامى والمحدثين ، دراسة تاريخية موازنة (رسالة) : ٥ .
(٤) ينظر : النّحو العربي والدرس الحديث : ١١ .

ويبدو إنَّ اللَّحن فضلاً عن فهم القرآن ، كانا من أهم الأسباب التي دفعت العلماء إلى وضع علم النّحو وتعليمهِ للفئات العربية وغير العربية[١] .

وللباحثة رأي في أوّل واضع لعلم النّحو ؛ إذ تقول : ((مِمّا تقدم أنَّ ليس هناك ما يدعو للشك في نسبة وضع النّحو إلى الإمام علي (عليه السلام) ؛ فقد أجمع العلماء على ذلك حتى من رأى منهم أنَّ أبا الأسود هو أوّل من وضع النّحو ، فإن ذلك تأكيدٌ لنسبته للإمام علي (عليه السلام) ، فضلاً عن ذلك فإنَّ هناك كثيراً من الأدلة تؤكد هذا ...))[٢] .

ويبدو أنَّ الذي حمل الباحثة على ما ذكرت هو وجود من يشكك في هذه النسبة كالأستاذ أحمد أمين (ت ١٩٥٤م)[٣] ، وسعيد الأفغاني (ت ١٩٩٧م)[٤] ، والدكتور شوقي ضيف (ت ٢٠٠٥م)[٥] ، غيرَ أنَّ ثَمَّةَ آراء أخرى لباحثين مُحدثين تؤكد ما ذهبت إليه الباحثة[٦] .

واستقصت الباحثة (سوسن عبد الحسن) مصطلح (النّحو) عند النّحاة من سيبويه والزجاجي ، فوجدت أنَّ مصطلح (النّحو) بعد أن كان يضم علوم العربية أصبح يُعنى بعلمي النّحو والصرف ، ثُمَّ بعد ذلك استقل الصرف عن النّحو، فضلاً عن ذلك فإنَّ الزجاجي قلب الترتيب بين النّحو والصرف، بمعنى أنَّهُ قدّم الصرف على النّحو، وكأنَّه فهم

---

(١) ينظر : الفكر النّحوي عند العرب : ١٠٩ ، ومن تأريخ النّحو : ٢٦ ، والنّحو العربي والدرس الحديث : ٢٧

(٢) دلالة مصطلح (النحو) عند القدامى والمحدثين ، دراسة تاريخية موازنة (رسالة) : ١٣ ، وينظر : أخبار النحويين البصريين : ١٥ ، ونزهة الألباء : ٩ ، وبغية الوعاة : ٦٧/٢ .

(٣) ينظر : ضحى الإسلام : ٤٦٣/٢ .

(٤) ينظر : في أصول النّحو : ١٦٤ .

(٥) ينظر : المدارس النّحوية : ١٦ .

(٦) ينظر : أبو الأسود الدؤلي ونشأة النّحو العربي : ١٧٥ ، والحلقة المفقودة في تأريخ النّحو العربي : ١١-١٥ ، وأبحاث في العربية الفصحى : ١٥-٣٨ .

الترتيب الطبيعي في الكلام الذي يبدأ بالحرف ثم الكلمة ثم الجملة أو التركيب ، ولما كان الصرف يدرس بنية الكلمة ، والنّحو يدرس تركيبه في الجملة صار ترتيبه بهذا الشكل[١] .

وأكتفى (د.مازن المبارك) بالقول : ((إنَّ مدلول النّحو قد يضيق عنده حتى يصبح مقصوراً على الإعراب ... ولعله يريد أَن يبرز لنا اهتمام النّحاة بالإعراب خاصّة من بين موضوعات النّحو عامّة))[٢] .

وكان بعض المحدثين قد أدرك العلاقة بين النّحو والصرف من خلال المصنفات النّحوية[٣] ، فانتهى إلى أنَّ الصرف ينبغي أن يسبق النّحو ؛ إذ يقول : ((فالتصريف إنَّما هو لمعرفة أنفس الكلم الثابتة والنّحو إنَّما هو لمعرفة أحواله المتنقلة ، ألا ترى أنَّك ، إذا قلت قام بكر ، ورأيت بكراً ، ومررت ببكرٍ ، فإنَّك إنَّما خالفت بين حركات حروف الإعراب واختلاف العامل ولم تعرض لباقي الكلمة ، وإذا كان ذلك كذلك فقد كان من الواجب على من أراد معرفة النّحو أن يبدأ بمعرفة التصريف لأنَّ معرفة ذات الشيء الثابتة ينبغي أن يكون أصلاً لمعرفة حاله المتنقلة إلا أنَّ هذا الضرب من العلم لما كان عويصاً صعباً بدء قبله بمعرفة النّحو ثم جيء به بعد ؛ ليكون الارتياض في النّحو موطئاً للدخول فيه ، ومعيناً على معرفة أغراضه ومعانيه وعلى تصرف الحال))[٤] .

وعند النظر في دلالة مصطلح (النّحو) ، وجِدَ انَّه يتقلب في دلالاتٍ متنوعة ، مِمّا تبيَّن للباحثة (سوسن عبد الحسن) أنَّ مصطلح (النّحو) لم تكن له دلالة ثابتة ؛ بل كانت له مجموعة دلالات مختلفة تبعاً لاختلاف العصور التي وضعت فيها تلك الدلالة ؛ ولاختلاف مذاهب العلماء الذين وضعوا تلك الدلالة فكان للنّحو عند كل واحد منهم دلالة

---

(١) ينظر : دلالة مصطلح (النحو) عند القدامى والمحدثين ، دراسة تاريخية موازنة (رسالة): ٦٤.
(٢) الزجاجي حياتُه وآثاره ومذاهَبُه النّحوي من خلال كتابه (الإيضاح) : ٧٧ .
(٣) ينظر : الخصائص : ٣٤/١ .
(٤) فقه اللغة في الكتب العربية : ١٤٩–١٥٠ .

خاصّة ؛ وكانت أشهر الدلالات ، الدلالة العامة التي كان النّحو فيها يضم علوم العربية ، والدلالة الخاصّة التي كان النّحو فيها يضم مسائل نحوية خاصّة[١] .

وظهر للباحثة نفسها أنَّ دلالة مصطلح (النّحو) عند متأخري النّحاة أخذت تسير في اتجاهين : الأوّل ، كان يقصد بالنّحو علم العربية الذي يضم علمي النّحو والصرف ، والثاني ، كان يقصد بالنّحو علم الإعراب[٢] .

ويُفهم من ذلك أَنَّ دلالة مصطلح النّحو كانت ذات مفهوم شامل عند هؤلاء النّحاة ؛ إذ إنَّ منهج الدرس في تلك الفترة كان يقوم على النظر في اللفظ المفرد أو الكلمة ، ثم النظر في الجملة أو التركيب اللغوي ؛ وقد جمع المسائل الصرفية والصوتية إلى جانب المسائل اللغوية والبلاغية[٣] .

ثُمَّ بينتْ (سوسن عبد الحسن) دلالة مصطلح النّحو عند المحدثين قائلة : ((تجاوز المحدثون مرحلة التقليد وبدؤوا مرحلة التجديد التي اتخذت أشكالاً وصوراً عدّة ، وكان من نتائج تجديدهم في مسائل الإعراب أن تنّبهوا إلى دراسة التراكيب العربية ، ومعانيها وأساليبها ، وتبيّنت لهم أهمية دراستها في دراسة النّحو حتى حدد قسم منهم دلالة النّحو بدراسة تركيب الكلام العربي ، فأصبح النّحو عندهم قانون تأليف الكلام ، وكأنَّ المسألة انقلبت من دراسة أحوال أواخر الكلم إلى دراسة التراكيب))[٤] .

---

(١) ينظر : دلالة مصطلح (النحو) عند القدامى والمحدثين ، دراسة تاريخية موازنة (رسالة) : ٨٩ .

(٢) ينظر : المرجع نفسه : ٩٨ .

(٣) ينظر : القواعد النحوية مادتها وطريقتها : ٦٣-٦٦ .

(٤) دلالة مصطلح (النحو) عند القدامى والمحدثين ، دراسة تاريخية موازنة (رسالة) : ١٢٤ .

ونرى آثار هذا المفهوم الذي نادى به المُحدثون عند عبد الرحمن الحاج صالح ؛ إذ قال : ((النّحو العربي هو قبل كل شيء أصول أو قوانين تضبط التراكيب السليمة مع بيان مدلولاتها الوضعية))[١] .

وخلصت الباحثة (سوسن عبد الحسن) إلى أنَّ أغلب القدامى قدّموا دراسة النّحو على الصرف ، وعلل عدد منهم سبب هذا التقديم بصعوبة مسائل الصرف ، فكانت دراسة النّحو ارتياضاً لدراسة الصرف ؛ فضلاً عن أنَّ تعريفاتهم تنص على أنَّ النّحو كان يُعنى بدراسة أحكام الكلم حال إفرادها وحال تركيبها ، فكانوا يقدمون دراسة أحكامها حال إفرادها وهو ما اختص به علم الصرف ، على دراسة أحكامها حال تركيبها وهو ما اختص به علم النّحو بمعناه الخاص ، أمّا المحدثون فقد اختلفوا في ذلك عن القدامى ، فعلوم اللغة عندهم مقسمة على عدة مستويات وفروعٍ ، أشهرها هذا التقسيم : علم الأصوات ، وعلم الصرف ، وعلم النّحو ، وعلم الدّلالة .

إنَّ تطور علوم اللغة ولاسيّما علم الدلالة أدى إلى أن يكون النّحو فرعاً من فروع علم اللغة[٢] . وقد صاغَ (بالمر) العبارة الأخيرة بقوله : ((علم الدلالة أو دراسة ((المعنى)) هو غاية الدراسات الصوتية والفونولوجية ، والنّحوية ، والقاموسية ، أنَّه قمة هذه الدراسات))[٣] .

ثانياً – مصطلح الكلام :

١. مصطلح الكلام عند سيبويه :

يكتسب الحديث عن مصطلح (الكلام) قدراً كبيراً من الأهمية سواء في المصنفات القديمة أو في الدراسات الحديثة ، ولاسيّما إذا علمنا أنَّ هذا المصطلح هو جنس عام

(١) المدرسة الخليلية الحديثة ومشاكل علاج العربية بالحاسوب (بحث) : ٢١ .
(٢) ينظر : علم الدلالة : ١٣ ، ودراسات في علم اللغة : ٨٥ .
(٣) مدخل إلى علم الدلالة : ٣١ .

لمصطلحات أُخرى انطوت تحته اصطلاحات (الاسم ، والفعل ، والحرف)[١] . وفي هذا دلالةٌ على أفضلية دراسةِ هذا المصطلح ؛ الذي لازم علم النّحو منذ نشأته حتى استقرار أغلب المصطلحات النحوية ؛ وقد تبيّن ذلك من دراسة هذا المصطلح في البحث النّحوي المعاصر .

ورافق الحديث عن مصطلح (الكلام) الحديث عن أقسامه التي ذكرناها آنفا ؛ والسبب في ذلك يعود إلى الآصرة التي تربط بين أصناف الكلام[٢] .

إنَّ تناول مصطلح الكلام سيكون محدداً بسيبويه ؛ وذلك لأهمية مصطلح الكلام عنده ، ومن ثَمَّ المادة التي بين أيدينا مِمّن أفرد مصطلح الكلام ودرسه عنده .

ويبدو أنَّ أهمية دراسة مصطلح الكلام عند سيبويه تَكمُنُ فيما ذكر (د.عبد الجبار عبد الأمير هاني) بقوله : ((إنَّ (الكلام) إحدى العبارات الغامضة نوعاً ما في الكتاب لانعدام عنصر الاطراد في الدلالة لورودها – باختلاف وجوهها الاشتقاقي – في مواضع وسياقات متنوعة أفضت إلى تنوع دلالتها))[٣] .

ولأهمية مصطلح (الكلام) فقد اتبع الباحث أسلوباً في استقراء هذا المصطلح في الكتاب ، تمثل في تتبع المواضع التي ذُكر فيها ، منبهاً على دلالته وٱستعماله ومرادفاته ، وكلّ ما يتعلق به من اشتقاقات ؛ لذا بدأ بذكر مرادف (الكلام) وهو (الكلم) وما يتعلق بهِ أي (أصنافه) ، قائلاً : ((يشير تصنيف الكلم في الكتاب إلى تمييز الكلم ذات المفاهيم المختلفة في ضوء المعيار الدِّلالي ، وهي خطوة أولى في بيان معاني الكلم في أنفسها وصولاً إلى تحديد وجوه العلاقة فيما بينها في عملية التأليف والتقويم الموضعي))[٤] .

---

(١) ينظر : الكتاب :١٢/١ ، والمقتضب : ٣/١ ، والأصول : ٣٨/١ .

(٢) ينظر : أقسام الكلام العربي : ٢٤٤ .

(٣) مصطلح الكلام (مفاهيمه ومباحثه في كتاب سيبويه) (أطروحة) : المقدمة : ١ .

(٤) المرجع نفسه : ٧ .

ويبدو أنَّ الباحث أراد أن يشير إلى أهمية السياق في تحديد المعنى النحوي الدلالي الذي أشار إليه (د.محمد حماسة) في قوله : ((ولا تكون للعلاقة النحويّة ميزة في ذاتها ، ولا للكلمات المختارة ميزة في ذاتها ، ولا لوضع الكلمات المختارة في موضعها الصحيح ميزة في ذاتها ما لم يكن ذلك كله في سياق ملائم))[١] .

وتبيّن لـ (د.عبد الجبار هاني) أن الكتاب اكتفى بتمييز ما يندرج تحت جنس الكلم من أصناف دون التَعرّض لتعريف (الكلمة) .

غير أنَّ استقراء مواضع الكتاب يدل على أنَّ الكلمة عند سيبويه ذات مفهوم موضعي ، أي أنّ لها وظيفة ، وهي التي تؤديها في الاستعمال ، والغالب عند النحاة العرب أن معنى الكلمة يكون مرتبطاً بالاستعمال[٢] ؛ ثم ذكر الباحث نفسه (أصناف الكلم) وهي (الاسم ، والفعل ، والحرف) المرادفة لمصطلح (الكلام) وذلك للترابط بينها ؛ متمثلاً بقول سيبويه : ((فالكلم اسم وفعل وحرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل))[٣] ، ومن جاء بعده من النحويين تابعوا سيبويه في تقسيم الكلام ؛ ومنهم المبرِّد[٤] ، وابن السراج[٥] ، والزجاجي[٦] ، وقد عَقّب (د.عبد الجبار هاني) على هذا التقسيم ، مشيراً إلى المعيار الذي من أجله كان هذا التقسيم عند المتقدمين من النّحاة فضلاً عن المحدثين ؛ إذ يقول : ((وحَصْرُ الكلم في هذه الأصناف الثلاثة مردّه إلى أنَّ كُلاً من الاسم والفعل والحرف تُمثل العناصر اللغوية الرئيسية التي يتألف منها الكلام على مستوى الاستعمال الشائع لا على مستوى التحليل اللغوي ، والظاهر أنَّ المعيار الذي

---

(١) النحو والدلالة : ٩٨ .

(٢) ينظر : مصطلح الكلام (مفاهيمه ومباحثه في كتاب سيبويه) (أطروحة) : ٧–٨ .

(٣) الكتاب : ١٢/١ .

(٤) ينظر : المقتضب : ٣/١ .

(٥) ينظر : الأصول في النحو : ٣٨/١ .

(٦) ينظر : الإيضاح في علل النحو : ٤٠ ، وينظر : المُقرّب : ٤٦/١ .

ٱعتمده سيبويه في تصنيفه للكلم إنما يستند على أساسٍ من الدلالة والمعنى وهو المعيار الذي ٱتبعه كذلك في تعريف الأصناف))[١] .

وقد بيَّن (د.عبد الجبار هاني) أهمية التفاعل بين العناصر النحوية والدلالية ، فكما يمد العنصر النحوي العنصر الدلالي بالمعنى الأساسي في الجملة يمدّ العنصر الدلالي العنصر النحوي كذلك ببعض الجوانب التي تساعد على تحديده وتمييزه ، فبين الجانبين أخذ وعطاء وتبادل تأثير مستمر[٢] ؛ فضلاً عن رصد الباحث لدلالة هذه الأصناف الثلاثة من استعمالها في السياقات الاصطلاحية المختلفة . ومن المرجح إنها اعتبارات تعود إلى تأمل نصي ، وفهم للمصطلحات ، بناءً على تنامي دلالات هذه المصطلحات تتنامى وظائفها[٣] .

وتتبع الباحث نفسه (أصناف الكلام) موضحاً علامات كلّ صنف من هذه الأصناف ، ومبيناً دلالتها عند سيبويه ؛ وذاكراً مجموعة من الأمثلة التي تدل على وضوح الفهم عند الدارس ، بعيداً عن الإبهام[٤] .

وخَلصَ (د.عبد الجبار هاني) من دراسته بالقول : ((وبعد ، فتلك هي الأصناف العامّة للكلم في الكتاب ، وهي الأصناف التي أقرها النحاة بعد سيبويه وأجمعوا عليها ، وهم (غير منكرين عليه ذلك) ، ولقد تبيّن أنَّ ذلك التقسيم إنّما تَّم على أساس من الدلالة كما تم على أساس من الشكل ، وَتَبيَّن لنا بجلاء أنَّ الاسم – التركيب – هو معيار اسمية الكلمة ، وهي المعاني التي تؤديها الكلمة من حيث الابتداء والفاعلية والمفعولية والإضافة وغيرها ، وهي معانٍ ينفرد بتأديتها الاسم ويختص بها فلا تكون إلا فرداً))[٥] ، وقد استنبط

---

(١) مصطلح الكلام (مفاهيمه ومباحثه في كتاب سيبويه) (أطروحة) : ٨ .
(٢) ينظر : النحو والدلالة : ١١٣ .
(٣) ينظر : دلالة السياق وأثرها في الأساليب العربية (بحث) : ٥٠٧–٥٠٩ .
(٤) ينظر : مصطلح الكلام (مفاهيمه ومباحثه في كتاب سيبويه) (أطروحة) : ٩–٤٠ .
(٥) المرجع نفسه : ٤٠ .

استنبط الباحث كلامه هذا من الأمثلة والمعاني التي ذكرها سيبويه في كتابه ؛ وهذا ما سنجده لاحقاً عند حديثنا عن الاسم ، ولم يكتفِ الباحث بهذه الخلاصة في توضيح الصنف الأوّل ؛ بل خَلَصَ إلى أنَّهُ ميز بين الفعل والحرف ؛ وذلك ما كَشف عنه التحليل اللغوي الذي سلكه سيبويه في بيان المعاني الوظيفية للكلم في الاستعمال ، وسيبويه غالباً ما يعبر عن المعنى الوظيفي بـ (الموضع) وهي الفكرة الرئيسة التي اتخذها للتمييز بين طوائف الكلم في الاستعمال[١] .

وعندما وقف (د.عبد الجبار هاني) على هذا المصطلح وجد أنَّ سيبويه كان في الغالب يعتمد على فكرة رئيسة هي فكرة البناء فقال : ((والحق إنَّ فكرة البناء هي الفكرة المركزية في الكتاب على المستوى النحوي ، وقد اتخذ منها سيبويه محوراً بارزاً لوصف وتقويم أشكال الكلام التي ترد أو يمكن أن تَرِدَ في الاستعمال . ورغم أنَّ البناء عملية شكلية كما سيتضح إلا أنَّها تشير إلى العلاقات النّحوية بين أجزاء الكلام فهي عملية بناء كلمة على أخرى وفق قوانين النحو التي تحكم ترتيب الكلم وعلاقتها بعضها ببعض ، والذي يظهر لنا أنَّ مفهوم البناء لدى سيبويه كان الأساس فيما بعد لمفهوم التعلّق عند الجرجاني))[٢] .

ويظهر مِمّا ذكره الباحث أنَّهُ اعتمد على قول سيبويه : ((هذا باب المسند والمسند إليه وهما ما لا يَغْنَى واحدٌ منهما عن الآخر ، ولا يَجد المتكلّمُ منه بّداً . فمن ذلك الاسم المبتدأ والمبنيُّ عليه . وهو قولك عبدُ الله أخوك ، ... ومثل ذلك يذهب عبد الله ، فلا بدَّ للفعل من الاسم ، كما لم يكن للاسم الأوَّلِ بدٌّ من الآخرِ في الابتداء))[٣] .

---

(١) ينظر : المرجع نفسه : ٤٠-٤١ .

(٢) مصطلح الكلام (مفاهيمه ومباحثه في كتاب سيبويه) (أطروحة) : ٦٠ ، وينظر : دلائل الإعجاز : ٤٤ .

(٣) الكتاب : ٢٣/١ .

وقد تبيَّنَ للباحث من خلال الأمثلة التي وردت في الكتاب[١] ، أنَّ سيبويه كان يستعمل عبارة (المبنيّ والمبنيّ عليه) كثيراً ليدلّ بذلك على أنَّ الكلام يعتمد على البناء وهو تعلق بعض الكلم ببعض ، وأنَّ الإسناد عند سيبويه جزء من البناء ، فإذا كان الإسناد محصوراً بين المبتدأ وخبرهِ أو بين الفعل ومرفوعه ، فإن العلاقة البنائية تتجاوز هذين النموذجين لتشتمل على بعض الحروف والكلم التي ترد بعد ٱستغناء الكلام[٢] .

ويبدو أنَّ ما جمعه الباحث من نصوص سيبويه في كتابه ؛ فضلاً عن الأمثلة والشواهد التي كان يستعين بها في إثبات هذه الفكرة أو تلك من خلال الفكر النّحوي الذي كان يتمتع به ، هو الذي حمل الباحث على ما ذكره ، بيد أنَّهُ ذكر مصطلح (الإسناد) ، وسيبويه لم يستعمل هذا المصطلح[٣] .

فالناظر في كتاب سيبويه يرى أنَّه كان ينظر إلى السياق من الأمثلة التي وردت في كتابه ، وقد تلمس الباحث ذلك قائلاً : ((ينظر سيبويه إلى أقسام الكلم باعتبار الدلالة فلكل ضرب منها دلالته في أصل الوضع غير أنَّهُ قد يحدث لدواعي الاستعمال أن تؤدي الكلمة دلالة أخرى في التركيب ، غير أنَّ ذلك يظل محدوداً ؛ وليس على سبيل الإطلاق ؛ لأنَّ الدلالة الوظيفية إنَّما هي تعبير عن العلاقات النحوية بين الكلم ، وكلما اختلّت الدلالة أصبح التركيب غير مقبول على هذا الأساس))[٤] ، وبذلك قال سيبويه : ((ألا ترى أنك لو قلت مررتُ بضاربٍ ظريفٍ زيداً ، وهذا ضاربٌ عاقلٌ أباه كان قبيحاً ، لأنَّه وصفَه فجعل حاله كحال الأسماء ، لأنَّك إنما تبتدئُ بالاسم ثم تَصفه))[٥] .

---

(١) ينظر : المصدر نفسه : ١٢٦/٢ .
(٢) ينظر : مصطلح الكلام (مفاهيمه ومباحثه في كتاب سيبويه) (أطروحة) : ٦١ .
(٣) ينظر : مدخل إلى دراسة المفاهيم النحوية في التراث العربي (بحث) : ٢٧ .
(٤) مصطلح الكلام (مفاهيمه ومباحثه في كتاب سيبويه) (أطروحة) : ٩٨ .
(٥) الكتاب : ٢٩/٢ ، وينظر : ٢٧٠/١ ، ٢٩٠ .

وترتب على ذلك عدم تخصّص دلالة المصطلح على أحدهما إلا بالسياق وقرائنه[١] .

أما فيما يخص تقسيم الكلام بحسب الاستقامة والإحالة ، فقد ذكر سيبويه : ((باب الاستقامة من الكلام والإحالة فمنه مستقيم حسنٌ ومحال ، ومستقيم كذب ، ومستقيم قبيح ، وما هو محال كذب . فأما المستقيم الحسن فقولك : أتيتُك أمْسِ وسآتيك غداً ، وأمّا المحال فأن تنقض أوّل كلامك بآخِره فتقول : أتيتك غداً ، وسآتيك أمس . وأما المستقيم الكذب فقولك : حَمَلتُ الجبلَ ، وشربت ماء البحر ونحوه . وأما المستقيم القبيح فأنْ تضع اللفظ في غير موضعه ، نحو قولك : قد زيداً رأيت ، وكي زيدٌ يأتيك ، وأشباه هذا . وأما المحال الكذب فأن تقول : سوف أشرب ماء البحر أمسِ))[٢] .

إنَّ أبرز من تصدى لهذا النص بالشرح والتحليل هو السيرافي (ت ٣٦٨هـ) في شرحه على كتاب سيبويه ؛ فقد التمس الدقَّة في توضيح المعايير التي اعتمد عليها سيبويه في هذا التقسيم من ذلك قوله : ((فأما المستقيم الحسن : فقولك المستقيم الحسن : فقولك أتيتك أمس ، وسآتيك غداً ، وهذا كما قال ؛ لأن ظاهره مستقيمُ اللفظِ والإعراب غيرُ دالّ على كذب قائله ، وكذلك كل كلام تكلم به متكلم فأمكن أن يكون على ما قال ولم يكن في لفظه خلل من جهة اللغة والنحو ، فهو مستقيم في الظاهر،وقد يتبيّن في مثل هذا أن قائله كاذبٌ فيما قاله ، فتحكم على كلامه أنّه كذب غير مستقيم من حيث كان كاذباً ، إلا أنّه مستقيم اللفظ . ويلحق بقوله : حملت الجبل، وشربت ماء البحر، وصَعِدْتُ السماءَ، في أنَّه كذب ، غير أنَّ الذي استعمله سيبويه في المستقيم أن يكون مستقيمَ اللفظِ والإعراب فقط ، وعنى بالمستقيم اللفظِ والإعراب أن يكون جائزاً في كلام العرب دون أن يكون مختاراً))[٣].

وقد تناولت الدراسات الحديثة مصطلحي (الاستقامة ، والإحالة) للإبانة على الأُسُس التي بنى عليها سيبويه أحكامه ، ومن هذه الدراسات دراسة (د.ميشال زكريا) الذي ذهب

---

(١) ينظر : المصطلح النحوي في القرن الرابع الهجري (أطروحة) : ١١ .

(٢) الكتاب : ١/٢٥-٢٦ .

(٣) شرح كتاب سيبويه (للسيرافي) : ٢/٨٩-٩٠ .

إلى أنَّ هذا التصنيف قائم عند سيبويه على معايير نحوية تركيبية بحتة لا ترتبط بمستوى الدلالة ، فقد حاول اعتماد تعريفات للمصطلحات الواردة في نصِّ سيبويه في تعريفه (المحال) و(المستقيم) القبيح ، مستنبطاً التعريفات الأخرى من التسمية نفسها[١] .

ويشير (د.عبد الجبار هاني) إلى أحد أساليب التعبير وهو (الحذف) الذي يكون في مواضع الكلم سواء أكان في السياق لكثرة الاستغناء عن ذكره أم في حذف إحدى مكونات الكلم (الاسم ، والفعل ، والحرف) بحسب العملية الكلامية بين المتكلم والمخاطب ، والأدوات المستعملة بين الطرفين ؛ إذ بدا له من الأمثلة التي استقراها عند سيبويه[٢] أنَّ حذف الحرف إنَّما يكون من قبيل الاستغناء عنه بعنصر التنغيم ، أمّا حذف الفعل والاسم فمن قبيل السياق الحالي الذي يكون فيه المخاطب على علم بمحتوى الكلام ، وهو ما كان يدركه سيبويه تماماً عند تحليله للعملية الكلامية ، وما يطرأ على بنية التركيب من مظاهر من استقراءه لأشكال الخطاب[٣] .

ثم خلص الباحث إلى القول : ((ولقد رَكَّز البحث على دراسة العبارة من الجانب الدلالي . وقد كشف استقراء ذلك الكم عن تعدد مواضع العبارة وبالتالي تعدد المعنى ، وقد تبيَّن أنَّ عبارة الكلام رغم وضوحها – كما يبدو – لدى معاصري سيبويه واللاحقين عليه ؛ إلا أنَّها كانت ذات دلالات متنوعة ؛ إذ وردت بمعنى الكلمة أو التركيب أو الخطاب أو الاستعمال ، وكانت هذه المعاني هي الأكثر تواتراً واطراداً من معانٍ أخرى وردت إلى جنبها من نحو اللهجة أو الأسلوب أو اللغة ؛ لذا ركَّز البحث على المعاني المطردة ؛ لأنَّها شكلت المادة الأساس للكتاب ومباحثه ، بل إنَّها كما ترى كانت من أهم الأفكار التي حظيت باهتمام سيبويه وعنايته))[٤] .

---

(١) ينظر : بحوث ألسنية عربية : ١٣–١٤ .

(٢) ينظر : الكتاب : ١/٢٧٥ ، ٢٩١ .

(٣) ينظر : مصطلح الكلام (مفاهيمه ومباحثه في كتاب سيبويه) (أطروحة) : ١٤٤ .

(٤) مصطلح الكلام (مفاهيمه ومباحثه في كتاب سيبويه) (أطروحة) : ١٨٧ .

ويبدو أنَّ الباحث كان مُلمّاً بهذا المصطلح ، وهو يستقصيه من جهة تعدد وروده في الكتاب ، ومن جهة كثرة ٱستعماله ، وتنوع دلالاته بحسب السياق أيضاً ؛ فقد استوعب هذا المصطلح العديد من المعاني ، واحتوى على كثير من المعايير الدلالية والنحوية فضلاً عن مفهومه الذي انبثقت عنه دراسات(١) .

ويمكن أن نخصِّص الكلام في شيء محدد من أقسامه ، وتحديداً في مصطلح (الكلام المستقيم) على أساس أنَّه أعلى رُتبة في أقسام الكلام من جهة الشكل والدلالة ؛ وهذا ما وجدناه عند (د.لطيف حاتم الزاملي) الذي تتبع هذا المصطلح في استعمال سيبويه ؛ والذي يُعَدّ من أقسام الكلام التي صنفها سيبويه بحسب نظامه النّحوي .

والمُتَتَبّع لهذا المصطلح يرى أنَّ الباحث قد تناول (الاستقامة من الكلام) تطوراً ومفهوماً ، وتتبع وروده في الكتاب(٢) ، وقد بدا له أنَّ مادة (مستقيم) وما ٱشتقت منه هي مفردة من مفردات أخلاقية ومعايير لتقويم السلوك الاجتماعي نقلها سيبويه إلى باب النّحو ، واعتمد عليها مقاييس لتقويم جميع السمات البنيوية في العربية من مستوى الفونيم إلى مستوى الجملة(٣) .

وفَهِمَ الباحث نفسه من التصور الذي ساقه سيبويه أنَّ نظرته إلى مصطلح (المستقيم) كانت نظرة اجتماعية ؛ إذ قال : ((وهذا يعني أنَّ أوّل مزية الكلام المستقيم

---

(١) ينظر : اللفظ والمعنى في البيان العربي (بحث) : ٢٤ ، والتراكيب غير الصحيحة نحوياً في (الكتاب) لسيبويه – دراسة لغوية : ٤٠–٤٢ ، ٢٧٠–٢٧٢ / والإحالة والكذب في التراكيب عند النحاة (أطروحة) : ١٨–٢٤ .

(٢) ينظر : الكتاب : ٢٥/١ ، ١٣٨ ، ٣٠٢ .

(٣) ينظر : الكلام المستقيم في النظر النّحوي عند سيبويه (دراسة في المصطلح واستعماله) : (بحث) ١٨٠ .

هو الاستعمال الصحيح بحسب ما تعارف عليه أبناء البيئة اللغوية الواحدة ليحصل الفهم المطلوب من الكلام المستعمل ، وهو مبدأ واقعي أقره البحث اللساني المعاصر))[١] .

وبناءً على ما تقدم نجد أنَّ الباحث قد حاول أنْ يربطَ بين الجانب النّحوي والجانب الاجتماعي ، على وفق التراكيب النّحوية واستعمالاتها عند سيبويه الذي يتعامل مع الكلام على أنّه شكل من أشكال السلوك الاجتماعي .

وقد راعى سيبويه الأعراف الاجتماعية التي تؤدي إلى الاختصار في الكلام حين تكون تلك الأعراف سبباً في استعمال بعض الأساليب التي لا يمكن فهمها والتنظير لها إلا في ضوئها[٢] ، فـ ((قد يعمد المتكلّم إلى حذف بعض العناصر الحالية التي يمكن للسامعين إدراكها بعقولهم))[٣] ، من ذلك حذف بعض العبارات واستعمال أُخرى على وجه الاختصار ، وذلك قوله : ((وأمّا قول الناس : كان البُرُّ قَفيزَيْنِ ، وكان السَّمْنُ مَنَوَينِ ، فإنما استغنوا هاهنا عن ذكر الدَّرهم لما في صدورهم من عِلمه ، ولأن الدرهم هو الذي يسعَّر عليه ، فكأنّهم إنّما يَسألون عن ثمن الدرهم في هذا الموضع))[٤] .

أمّا منهج سيبويه في التعامل مع مصطلح (الكلام المستقيم) ، فيرى أنّه قد نظمه وجعله في شقين هما (البناء والدلالة) وهما عمودا الكلام في النحو العربي[٥] .

وبيَّنَ (د.لطيف الزاملي) أنَّ التصور الدلالي هو الراجح عند سيبويه على التصور البنائي ، فقد يصح التركيب بناءً ، إلا أنَّ دلالته تخالف الواقع فيخرجه سيبويه من باب المستقيم الحسن إلى باب المستقيم الكذب ، وهذا ما عدّه ثعلب عيباً على سيبويه[١] .

---

(١) المرجع نفسه : ١٨١ .

(٢) ينظر : المعنى وبناء القواعد النحوية (بحث) : ٨٥ .

(٣) ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي : ١٣٣ .

(٤) الكتاب : ٣٩٣/١ .

(٥) ينظر : الكلام المستقيم في النظر النحوي عند سيبويه ، (دراسة في المصطلح واستعماله) (بحث) : ١٨١ .

وذكر أبو بكر الزبيدي (ت ٣٧٩هـ) : ((... وإنّما لحق سيبويه الغلط لأنّه عمل كلام العرب على المعاني وخلّى عن الألفاظ ، ولم يوجد في كلام العرب ، ولا أشعار الفحول إلا ما المعنى فيه مطبّق للإعراب ، والإعراب مطبِّقٌ للمعنى))[٢] .

وأشار الباحث إلى ٱختلاف وجهة نظر سيبويه والنحويين من بعده ، قائلاً : ((وهذا النقد يؤشر الاختلاف في المنهج بين سيبويه ومن جاء بعده من النحويين بعد سيبويه ، اكتفوا بمعرفة الإعراب ؛ لأنّه ينسجم مع متطلبات تعليم النحو في عصرهم . في حين أنَّ سيبويه اهتم (بالخُلق) ، وهذا الخُلق هو الدلالة والسياق))[٣] .

واستدل (د.الزاملي) على ذلك بقول كارتر : ((فهدف سيبويه أن يقدم وصفاً كاملاً للعربية ؛ إلا أنَّ مِمّا يؤسف له أنَّ من تبعه من النحويين حوّلوا إنجازه ذلك إلى اتجاه معياري صارم في النحو العربي ما زال يُعدّ السمة السائدة حالياً لمجمل الدرس النّحوي))[٤] .

ويبدو أنَّ الباحث قَصَدَ من ذلك ، أن سيبويه كان يُعْنَى بالمعنى التام أي الكامل بعيداً عن الغموض والإبهام الذي يصيب بعض التراكيب النّحوية وهي تعطي مفهوماً لكل من أراد أن يقرأها ، ومن ثَـمَّ فإن الدلالة التركيبية تأتي من العلاقات التركيبية بين الكلمات داخل العبارة ، وأي تغيّر في هذه المواقع والعلاقات القائمة بين وحدات التركيب يصاحبه تغيّر الدلالة التركيبية تبعاً لذلك[٥] .

ويؤكد (د. لطيف الزاملي) هذا المعنى عند سيبويه ؛ إذ يرى أنَّ الدلالة كانت تهدف إلى الاستقامة، ومن دون إهمال البنية التركيبية للجملة؛ لأنّ هدفَه الأساسي هو وضع نظام

---

(١) ينظر : مجالس ثعلب : ٨٧ .

(٢) طبقات النحويين واللغويين : ١٣١ .

(٣) الكلام المستقيم في النظر النحوي عند سيبويه ، دراسة في المصطلح واستعماله (بحث) : ١٨١.

(٤) المرجع نفسه (بحث) : ١٨١.

(٥) ينظر : أثر الوقف على الدلالة التركيبية : ٦٧–٧٠ .

نحوي منسّق لفهم الكلام تركيباً ودلالة ، فلقد تتبع سيبويه انتظام الأشكال اللسانية بناءً ودلالةً ، ومدى ملائمتها للواقع اللغوي ، ولما يسمح به المنطق الطبيعي والمكتسب[١] .

وبعد كلّ ما تقدم يرى الباحث نفسه سيطرة التصور الدلالي على التصور البنائي في تحليل سيبويه للظواهر اللغوية ؛ لأنَّ المظهر المتحقق للغة هو اجتماعي عقلي على رأي دي سوسير[٢] ؛ لذلك جاءت أحكامه على الكلام في معيارين متناقضين هما : المستقيم ، والمحال . فالمستقيم هو المعيار المحقق لوظيفة الكلام إبلاغاً ؛ لكونه مفهوماً . وأمَّا المحال فيتعذر قبوله وفهمه لمناقضة الواقع اللغوي . وكلاهما يرجع إلى السياق المعنوي لا السياقي التركيبي[٣] .

إنَّ (د.لطيف الزاملي) أراد إظهار أنَّ عناية سيبويه بالجانب السياقي والدلالي كانت أكثر من عنايتهِ بالجانب التركيبي ، وهذا ما أكده سيبويه في أغلب تحليلاته ، فالقصد عنده لا يتحقق من الكلام ما لم يفهم من المخاطب كلام المتكلم ، لأن الفهم سيستحيل عند ذلك ، فهو ينطلق من منطلق فصل النحو عن الدلالة[٤] ، ويلاحظ أنَّ سيبويه قد راعى في تقسيمه الكلام المستوى الإبلاغي القائم على ارتباط معنى الكلام بسياق الحال الذي تقال فيه الجملة[٥] .

---

(١) ينظر : الكلام المستقيم في النظر النحوي عند سيبويه ، دراسة في المصطلح واستعماله (بحث) : ١٨١ ، ونحوي عربي من القرن الثامن (للميلاد) دراسة عن منهج سيبويه في النحو (بحث) : ٣٠ .

(٢) ينظر : علم اللغة العام ، فرديناند دي سوسور ، ترجمة : د.يوئيل يوسف عزيز ، مراجعة النص العربي : د.مالك يوسف المطلبي : ٢٨ .

(٣) ينظر : الكلام المستقيم في النظر النحوي عند سيبويه ، دراسة في المصطلح واستعماله (بحث) : ١٨٢ .

(٤) ينظر : بحوث ألسنية عربية : ٢٧ .

(٥) ينظر : الجملة في القرآن الكريم صورها وتوجيهها البياني : ١٣ .

والناظر في كتاب سيبويه يلحظ أنَّه كان حريصاً على بيان الموقع الاجتماعي الذي تُستعمل فيه جُملة الموقع الواحد ، لأنَّه لحظ ما في هذه الجملة من الاكتفاء بالعنصر الواحد ، فكان يلجأ إلى المناسبات الاجتماعية التي ساعدت هذا العنصر على أداء ما تؤديه جملة وافية مما يكشف عن قوةٍ دلالية في هذا النوع من الجمل[١] .

ومن البحث في مصطلح (الكلام المستقيم) ، توصّل (د.لطيف الزاملي) إلى أنَّ منهج سيبويه في التحليل ذو نظرة تأملية ، والأساس في ذلك هو المعنى ، فضلاً عمّا يخص مصطلحات البنية المستقيمة في نظر سيبويه النحوي التي نقلها من باب المقاييس الاجتماعية للسلوك إلى باب النحو ليحكم على كل بنية لغوية ؛ إذ كان (المستقيم) هو الأعلى في سلم درجات الدلالة لهذه المصطلحات للحكم على بنية مفهومية تحقق التواصل في الخطاب بين المتكلم والسامع ، وقد تتفاوت هذه الاستقامة بحسب تفاوت سلامة التركيب من جهة الحسن أو الكذب أو القبح ، ومن جهة اللفظ أو الفهم . ومن هذا يُفهم أنَّ سيبويه قدم أوّلَ إشارة في البحث اللساني عند العرب ، فدرس الظاهرة اللغوية من باب غير باب الإعراب[٢] .

ويمكن القول إنَّ (د.لطيف الزاملي) ؛ أراد أن يُبين خصائص مصطلح (المستقيم) ومعياره في سُنن العرب من النهج الذي اتبعه سيبويه في كتابه من جهة التركيب ، ومن ثَمَّ فكرة التواصل بين أبناء المجتمع ضمن الأساليب والاستعمالات الاجتماعية[٣] .

---

(١) ينظر : جملة الموقع النحوي الواحد عند سيبويه (بحث) : ٢٢ ، ومقاربات لسانية في كتاب سيبويه : ٦٠ .

(٢) ينظر : الكلام المستقيم في النظر النحوي عند سيبويه ، دراسة في المصطلح واستعماله (بحث) : ١٨٤–١٨٥ .

(٣) ينظر : نحوي عربي من القرن الثامن للميلاد : ٢٩ ، وجملة المفعول به عند سيبويه في ضوء المستويين الثابت والمتحرك (بحث) : ١٣٢ .

٢. مصطلح الكلام عند ابن السراج :

لم يختلف مفهوم مصطلح الكلام عند ابن السراج عن المفهوم الذي كان قد وضعه له سيبويه ، فهو يذهب أيضاً في تقسيم الكلم العربي بالتقسيم الثلاثي (الاسم ، والفعل ، والحرف)[١] .

بيد أنَّ ذلك لم يمنع الباحثين المحدثين من النظر في كتاب الأصول ، ومن هؤلاء الباحثين (د.محمد محمود الأمين) الذي اختار مصطلح الكلام عند ابن السراج بدراسته والبحث فيه ، ويبدو أنَّ سبب اختيار هذا المصطلح (الكلام) عند ابن السراج ، عائد إلى كثرة ما قيل فيه ؛ فقد بالغ فيه الدارسون المحدثون فقالوا عنه : إنَّه من خلال (الأصول) أسس (النظرية النحوية العامة) و(النظرية النحوية المعيار) ، وأنَّه يمثل مرحلة جديدة في التبويب المنظم على وفق أسس محددة ، إذا ما قارنها بمنهج سيبويه ومنهج علماء النّحو حتى القرن الثالث ومنهم المبرِّد[٢] . فضلاً عن ذلك : ((إن فضل هذا الكتاب بالنسبة إلى التراث النحوي ككل لم يكن في مطابقته لأي نموذج خارجي ؛ بل إنَّه كان مبنياً على مبادئ وأصول منهجية واضحة ؛ بحيث جعلت كل مسألة فردية بموضع خاصّ بها ، ضمن ترتيب هرمي دقيق يلائم نظام النظرية النحوية ملائمة تامّة ، ثمَّ إنَّ هذا الترتيب – بسبب دقته ووضوحه كان بوسع أي نحوي آخر أن يتمثله ... في مؤلفاته ... وبتعبير آخر فقد استجاب اختراع ابن السراج لكل الشروط لكي يؤسس سيرورة تراكمية من شأنها أن تدعم فاعلية التعليم النّحوي ونفوذه))[٣] .

---

(١) ينظر : الأصول في النحو : ٣٦/١ .

(٢) ينظر : تقويم الفكر النّحوي : ٩٣–٩٦ ، ومناهج التأليف النحوي من سيبويه إلى ابن هشام (رسالة) : ١٨٢ .

(٣) النسق المصطلحي في كتاب (أصول النحو) لابن السراج مصطلح (الكلام) نموذجاً (بحث): ١٨٩ ، وينظر : المصطلح النّحوي عند ابن السراج (رسالة) : ٧٨ .

وقد جمع الباحث (د.محمد محمود الأمين) بين المنهج الوصفي والمنهج التاريخي في ضوء دراسته مصطلح (الكلام) ، وتطبيقها على مناهج الدراسة المصطلحية[١] ؛ إذ تَبَيَّن له ((أنَّ فضاء المصطلح اللساني...تحكمه قوانين صارمة وتضبطه قواعد محكمة ، ثم تبين لي كذلك ، أنَّ الكائنات اللغوية في هذا الفضاء ، ينتظمها على – كثرتها – سلك (الكلام) فلا يخرج كائن لغوي ، ولا يستنكف أن يكون عنصراً في (الكلام) . ثم إنَّ العناصر اللغويــة المنتظمة في سلك (الكلام) والدائرة في مداره ، تدور حول نفسها على محورين :

– محور أفقي يمثله مفهوم (العمل) ، وذلك عند التركيب .

– محور عمودي يمثله مفهوم (الأصل) فكان أن اقترحت لهذا الفضاء – من جهة نظر سراجية ثلاثة مدارات متدرجة هي :

– مدار الكلام .

– مدار العامل .

– مدار الأصل))[٢] .

وقد يكون التوسع في مصطلح (الكلام) هو الذي قاد الباحث إلى أنَّ : ((مدار كلام – مثلاً – تدور في فلكه ثلاثة مدارات فرعية هي : الاسم ، والفعل ، والحرف ... ومدار العامل يدور فيه مصطلحات المعمول والعمل ، ويدور حولهما جلُّ مصطلحات النحو من : إعراب وبناء وما تحت ذلك ... ومدار الأصل يؤطر مدار العمل ، ويلف مدار الكلام ، أي كل عنصر لغوي – حتى في المجالين الصرفي والصوتي – هو إمّا أصلٌ وإمّا فرع . وهذه المدارات تغطي سماء المصطلح اللساني السراجي جميعاً ، كما

---

(١) ينظر : نظرات في المصطلح والمنهج : ١٥ .

(٢) النسق المصطلحي في كتاب (أصول النحو) لابن السراج مصطلح (الكلام) نموذجاً (بحث) : ١٩٠–١٩١ .

تتسم هذه المدارات كذلك بالتدرج من (الكلام) إلى (الأصل) لدرجة أنَّ المداراة الفرعية (للكلام) محتواة من مداري العامل والأصل))[١] .

وبين الباحث أنَّ فكرة المدارات تختزل المصطلحات اللسانية السراجية ، وتردها إلى ثلاثة (مفاتيح) أساسيــة ، على نحو تبدو من خلاله المصطلحات الكثيرة المشتتة وكأنَّها نسقٌ متماسكٌ ، ونسيج محكم ، وشبكة هائلة من العلاقات الأفقية والعمودية[٢] .

وقد أشار الباحث إلى المجال العملي والتطبيقــي لدراسة هذه الفكـرة عند ابن السراج في أصوله ، وتحديداً في مصطلح (الكلام) ؛ إذ يقول ابن السراج : ((الكلام : يأتلف من ثلاثة أشياء : (اسم ، وفعل ، وحرف)))[٣] ؛ وهذا يعني كما ذكر (د.محمد محمود الأمين) إنَّ أهم اعتبار في تحديد الكلام هو الأُلفة بين أجزائهِ فقد كانت عنايته موجهة نحو الاسم والفعل في بناء الكلام ، ومن ثم إذا أريد بناء الكلام على أقل من أركانه (الاسم ، والفعل ، والحرف) أُقصي الحرف استناداً إلى مفهوم الأُلفة[٤] : إذ ((الحرف لا يأتلف منه مع الحرف كلام ... ولا يأتلف من الحرف مع الفعل كلام ... ولا يأتلف منـه مـع الاسـم كلام))[٥] ، وتوضيـح ذلك ((أنَّك لو قلت ((أمِـنْ)) تريد ألف الاستفهام ((ومِن)) التي يجر بها لم يكن كلاماً))[٦] ، لانعدام الألفة بين الحروف مهما تعددت وتنوعت[٧] .

---

(١) النسق المصطلحي في كتاب (أصول النحو) لابن السراج مصطلح (الكلام) نموذجاً (بحث): ١٩٢.
(٢) ينظر : المرجع نفسه : ١٩٣ .
(٣) الأصول في النحو : ٣٦/١ .
(٤) ينظر : شرح التصريح على التوضيح : ١٥/١ .
(٥) الأصول في النحو : ٤٠/١–٤١ ، وينظر : النسق المصطلحي في كتاب (أصول النحو) لابن السراج مصطلح (الكلام) نموذجاً (بحث) : ١٩٢ .
(٦) الأصول في النحو : ٤٠/١–٤١ .
(٧) ينظر : النسق المصطلحي في كتاب (أصول النحو) لابن السراج مصطلح (الكلام) نموذجاً (بحث) : ١٩٦ .

وبناءً على مفهوم (الأُلفة) الذي طرحه ابن السراج جاءت النتيجة بحصول الفائدة التي قيد بها تعريفه للكلام[١] ؛ ولذلك اتّضح للباحث من كلام ابن السراج وجهان ؛ الأوّل : يتعلق بالمخاطب والسامع من جهة الأمر والنهي ، والثاني يتعلق بمضمون الكلام ، فيلزم فيه أن يكون مصدراً لحصـول معرفة ما ، أي يُفهم أنَّ الكلام الذي ليس فيه فائدة وإن كان تركيبه صحيحاً مستقيماً ، لم يعده من الكلام ، بل جعله غير جائز[٢] .

وذهب الباحث نفسه إلى أنَّ مصطلح (الكلام) عند ابن السراج على جانبين ، الأوّل : دلالي ، والثاني : تركيبي ؛ إذ مجمل الكلام عنده يدور بين الألفة والإسناد والفائدة ليحصل المراد والمطلوب[٣] .

وقد رادف ابن السراج بين الكلام والجملة في بعض السياقات ومثل لذلك بالفاعل[٤] ، ، وذلك قوله : ((فالاسم الذي يرتفع بأنه فاعل هو والفعل جملة يستغني عليها السكوت ، وتمت بها الفائدة للمخاطب ، ويتم به الكلام))[٥] .

وظهر لـ(د.محمد محمود الأمين) عند التحقيق أنَّ ابن السراج يستعمل المصطلحين استعمالاً يتبين عنده أنَّ الجملة أعم من الكلام ، فكلّ كلام جملة دون العكس[٦] .

ويبدو أنَّ الباحث قد خالف نحاة القرن الرابع الهجري الذين قالوا بترادف مصطلحي (الكلام) و(الجملة)[١] . وقد تابع النحويين القدامى الذين قالوا : إنَّ الكلام أخص من

---

(١) ينظر : الأصول في النحو : ٣٦/١ .

(٢) ينظر : المصدر نفسه : ٧٥/١ ، والنسق المصطلحي في كتاب (أصول النحو) لابن السراج مصطلح (الكلام) نموذجاً (بحث) : ١٩٧–١٩٨ .

(٣) ينظر : المصدر نفسه : ٢١٩/١ ، والمرجع نفسه : ١٩٩ .

(٤) ينظر : المصدر نفسه : ٤٢/١–٤٣ ، ١٥٨/٢ .

(٥) المصدر نفسه : ٧٤/١–٧٥ ، وينظر : النسق المصطلحي في كتاب (أصول النحو) لابن السراج مصطلح (الكلام) نموذجاً (بحث) : ١٩٧–١٩٨ .

(٦) ينظر : النسق المصطلحي في كتاب (أصول النحو) لابن السراج مصطلح (الكلام) نموذجاً (بحث) : ١٩٦ .

الجملة وليس رديفاً لها[٢] ، فضلاً عن رأي المحدثين الذين لم يختلفوا عن النحاة القدامى في ذهابهم إلى ترادف المصطلحين[٣] .

إنَّ مِمّا يؤخذ على الباحث أنّه فهم أنَّ ابن السراج خالف علماء القرن الرابع في التمييز بين الجملة والكلام ، وعَدَّ الجملة أعم من الكلام وليس كذلك بدليل قول ابن السراج في نظم الكلام : ((والذي يأتلف منه الكلام الثلاثة ، الاسم والفعل والحرف))[٤] ، فضلاً عن المنهجية المُثلى في طريقة العرض والبحث بعد التقصّي لهذين المصطلحين (الكلام) و(الجملة) عند ابن السراج وهو المراد من هذا البحث .

ثالثاً – مصطلح الاسم :

الاسم في اصطلاح النّحاة : لفظ دالّ على معنى في نفسه غير مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة[٥] .

وحَدَّه السيرافي بأنَّه : ((كل شيء دلَّ لفظه على معنى غير مقترن بزمان مُحصَّل من مضي أو غيره))[٦] .

يُفهم من التعريفين المذكورين ، أنَّ للاسم معنى كما أنَّ لبقية المصطلحات الأخرى معنى ، وإن كان بعض النّحويين لم يتورع عن القول أنَّهُ لا حَدَّ له[٧] .

---

(١) ينظر : المسائل العسكريات : ٨٣ ، والخصائص : ١٧/١ .

(٢) ينظر : الإعراب عن قواعد الإعراب : ٦٠ .

(٣) ينظر : الأساليب الإنشائية في النحو العربي : ١٨ ، وفي نحو اللغة وتراكيبها : ٧٨ ، والمصطلح النحوي عند الرضي (أطروحة) : ٤٨ .

(٤) الأصول في النحو : ٤١/١ .

(٥) ينظر : المقتضب : ٣/١ ، والأصول في النحو : ٣٨/١ ، وشرح المفصّل : ٨١/١ ، والتعريفات : ٢٧ .

(٦) شرح كتاب سيبويه : ٥٣/١ .

(٧) ينظر : أسرار العربية : ٥ .

وتناول (د.محمود نحلة) مصطلح (الاسم) من التقسيم الذي ذكره سيبويه للكلم ، فقال : ((فالكَلِم : اسمٌ ، وفِعْلٌ ، وحَرْفٌ جاء لمعنًى ليس باسم ولا فعل))[١] ، مكتفياً بذكر مثالين أو ثلاثة له ، فقال : ((فالاسم : رجل وفرس ، وحائط))[٢] .

بيد أنَّ الباحث لم يذكر عِلّة عدم ذكر سيبويه حداً للاسم ؛ وإنَّما اكتفى بالإشارة[٣] ؛ مِمّا حمل الباحثة (مروة عبد الجليل) ، على إيجاد المخرج من عدم ذكر حَدِّ الاسم عند سيبويه واكتفائه بالتمثيل ؛ إذ تبيَّنَ لها أنَّ بعض النّحاة قد لحظوا عدم صدق الحدود الموضوعة على كل الأنواع التي أدخلوها تحت الاسم[٤] ؛ وقد ظهر لها ذلك من نقل أبي البركات الأنباري قول بعض النّحاة في الاسم ، إنَّهُ : ((لا حَدَّ له ولهذا لم يحدّه سيبويه ، وإنَّما اكتفى فيه بالمثال))[٥]، وفهمت الباحثة من ترك بعض النحاة حدّ الاسم واستعاضتهم واستعاضتهم عنه بذكر بعض العلامات التي تُماز بها الأسماء عن بقية أقسام الكلم مستدّلة بما نُقل عن حدِّ الاسم فهو : ((ما احتمل التنوين ، أو الإضافة ، أو الألف واللام))[٦] .

ويبدو أن هذا الاختلاف في حَدِّ مصطلح (الاسم) عند سيبويه بذكر مثالين أو ثلاثة هو في رأي بعض النحاة سبب حقيقي في وضوح مصطلح (الاسم) ، ولذلك لم يحتج سيبويه أنْ يحدّه[٧] .

---

(١) الكتاب : ١٢/١ .

(٢) المصدر نفسه : ١٢/١ .

(٣) ينظر : الاسم والصفة في النحو العربي والدراسات الأوروبية : ٣ .

(٤) ينظر : أقسام الكلم عند النحاة ، مروة عبد الجليل (بحث) : ٣٥ ، www.startimes.com .

(٥) أسرار العربية : ٢٧ .

(٦) المصدر نفسه : ٢٧ .

(٧) ينظر : المصطلح النحوي وتفكير النحاة العرب : ١٠٦ .

ويبدو أنَّ سيبويه كان ذا عناية بالمضمون الذي هو كائن في الأمثلة التي طرحها ؛ فضلاً عن أسلوبه في معالجة التعريفات لبعض المصطلحات النّحوية المُنصبة على التعريفات الوظيفية[١] ، من ذلك وصفه لقولك : (لا تدنُ من الأسد يأكلْك) إذا جزمت (يأكلْك) بالقبح ((لأنك لا تريد أن تجعل تباعده من الأسد سبباً لأكله))[٢] .

وفي محاولة الجمع بين الفكر العربي مُمثلاً بسيبويه ، والفكر الغربي مُمثلاً بالأثر اليوناني أو الألماني ، يرى (د.أحمد نحلة) : أنَّ المؤلف (فارنرديم) نظر في النحو اللاتيني فوجده يعدُّ كُلاًّ من اسم المعنى والصفة في الأسماء ، ثم نظر في الأمثلة التي أوردها سيبويه فوجدها كلها تدل على (ذوات) فكان أوّل ما خطر له أن يسأل : أتقدم هذه الأمثلة الثلاثة شبه تعريف للاسم أم أنَّ الأمر لا يعدو أن يكون سرداً عشوائياً لأمثلة له ؟ وانتهى إلى أنَّ ذلك نوعٌ من التطور في استعمال سيبويه للمصطلح أو اتساعٌ فيه ؛ وإن كان قد وقع في التناقض والاضطراب[٣] .

ونقل (د.أحمد نحلة) ، ما توصلت الباحثة الألمانية (أولركة موزل) في بحثها[٤] ، ، إذ إنَّ : ((سيبويه قَسَّمَ الكلم على أساس توزيعه (Distribution) في الجملة))[٥] ، ونقل عنها قولها : ((وما قام به سيبويه من تقسيم للكلم على أساس توزيعه كما هي الحال في تحديد فصيلة الاسم ، يجد له نظيراً في التحليل إلى المكونات المباشرة))[٦] .

---

(١) ينظر : نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث : ٩٢ ، والنحو والدلالة : ١١٦-١١٧ .

(٢) الكتاب : ٩٧/٣ .

(٣) ينظر : أقسام الكلام عند النّحاة (بحث) : ٣٧ ، www.startimes.com .

(٤) ينظر : الاسم والصفة في النحو العربي والدراسات الأوروبية : ١٤ .

(٥) المرجع نفسه : ١٤ .

(٦) الاسم والصفة في النحو العربي والدراسات الأوربية : ١٤ .

وقد اتّضحَ للباحثة أنَّ سيبويه يُميز مجموعة من الفصائل الفرعية التي إمّا أن يصفها ، وإمّا أن يذكر مصطلحاً لها كاسم العدد ، والاسم المبهم ، واسم الفاعل ، والمصدر ، وعناصر الفصيلة الفرعية لها في مقابل الفصائل الفرعية الأخرى بالتوزيع نفسه دائماً[١] .

وترجح (موزل) أنَّ (سيبويه) لم يستعمل التوزيع مصطلحاً ، ولا ما يتصل به مِمّا يسمى السياق أو المحيط اللغوي ، ولكنه كان على وعي بما يدل عليه كل منهما[٢] .

ويبدو أنَّ الباحثة أرادت أن تذكر أنَّ سيبويه يلجأ في تقديمِهِ للمصطلحات النّحوية إلى الوصف والشرح وصفاً دقيقاً بعيداً عن الالتباس ، غيرَ أنَّ الملاحِظ – أحياناً – يجد أنَّ سيبويه يستعمل مصطلحاً فيه لبس تبتعد دلالته عن المحتوى المفهومي للمصطلح ، كما في (باب المفعول الذي تعدّاه فعله إلى المفعول) قاصداً بذلك بناء الفعل المتعدي لمفعولين للمجهول ، بدليل المثال الذي ساقه (كُسِيَ عبدُ الله الثوبَ)[٣] ، فعبارته لا تحمل المحتوى المفهومي ؛ لأنَّ مفرداتها تشير إلى الأفعال المتعدية إلى مفعولين دون النص على بنائها للمجهول ولعل مثل هذه المصطلحات تمثل مرحلة الطفولة المبكرة في حياة المصطلح النحّوي[٤] .

وتتبع (فارنرديم) مصطلح الاسم عند النّحاة السابقين لسيبويه ، والمعاصرين له ، واللاحقين ، فبدأ بالخليل عارضاً أمثلته لقسم من الأسماء الثلاثية ، نحو : عمر ، وجمل ، وشجر ، دليلاً على اتفاق نظرية الخليل وسيبويه في أنَّ الاسم ما دلَّ على مسمى ، ثم تناول تعريفات الاسم كلّها عند الكسائي ، والفرّاء ، والأخفش ، لكن (ديم) رفض كل

---

(١) ينظر : المرجع نفسه : ١٤–١٥ .

(٢) ينظر : المرجع نفسه : ١٥ .

(٣) الكتاب : ٤١/١ .

(٤) ينظر : المصطلحات النّحوية في التراث النّحوي في ضوء علم الاصطلاح الحديث : ١٣٨–١٣٩ ، ، وظاهرة تعدد المصطلحات النّحوية (بحث) : ٧٤ .

التعريفات التي ذكرها هؤلاء العلماء ، مُختاراً من النّحاة الخالفين كالزجاجي ، وابن فارس ، والزمخشري ، ليبيِّن تعريف الاسم عند كل منهم[١] .

ولاحظ (د.أحمد نحلة) أن (ديم) في التعريفات التي اختارها وارتضاها للاسم ، كان لا يُلقي بالاً إلى أيّ أساس غير الأساس الدلاليّ الذي يقوم عليه تحديد الاسم ، وقصارى ما وصل إليه أنَّه استبدل تعريفاً قائماً على أساس دلالي بآخر قائم على أساس دلالي أيضاً ، ورأى في أحدهما تقدماً لا يمكن تجاهله ، دون أن يلتفت إلى ما بين يديه من تعريفات قائمة على أسس غير دلالية[٢] ، أمّا تعريف السيرافي للاسم فقوله : ((كل شيء دلَّ لفظه على معنى غير مقترن بزمان محصل ، من مضىً أو غيره فهو اسم))[٣]. وعرّفه الزمخشري بقوله : ((هو ما دلَّ على معنى في نفسه دلالة مجردة عن الاقتران . وله خصائص منها جواز الإسناد إليه ، ودخول حرف التعريف والجر والتنوين والإضافة))[٤] ، فقد وجدهما أقرب إلى القبول لما رأى فيه من إضافة دلالة مميزة : الاسم يدل على معنى في نفسه ، والحرف يدل على معنى في غيره ، فلم يعد الاسم اسماً به يسمى الشيء ، وهو ما لا ينطق على الصفات وبعض أسماء المعنى ، بل أصبح علامة على فصيلة من الكلمات ، أي إنَّ الاسم أصبح يشمل اسم المعنى والصفة كما هو مُقرر في النحوين اليوناني واللاتيني[٥] .

وقد ردَّ (د.أحمد نحلة) على ذلك بأنَّ دخول اسم المعنى والصفة في الاسم أمر مُقرر منذ سيبويه ، أما مطابقة الاسم عند الزمخشري ، فأمر لا يستقيم على إطلاقه ؛ لأنَّ

---

(١) ينظر : الاسم والصفة في النحو العربي والدراسات الأوروبية : ٢٨–٣١ .
(٢) ينظر : المرجع نفسه : ٣٠ .
(٣) شرح كتاب سيبويه : ٥٣/١ .
(٤) المفصَّل في علم العربية : ٦ .
(٥) ينظر : الاسم والصفة في النحو العربي والدراسات الأوروبية : ٣١–٣٢ .

الاسم عند الزمخشري لا يشمل اسم المعنى والصفة فحسب بل يشمل أيضاً ما لا يعد في النحو اللاتيني أو اليوناني اسماً على الإطلاق كأسماء الاستفهام والتفضيل والظروف والأسماء غير المتصرفة مثل غير وحسب وقط ومثل[١] .

يبدو لي أنَّ (ديم) أراد أن يُثبت تأثر المصطلحات النحوية بالفكر اليوناني واللاتيني ، لذلك فإن العديد من المصطلحات استعارها النّحاة العرب من الثقافة اليونانية واللاتينية[٢] ، في حين يرى (د.أحمد مطلوب) ، أن جميع مصطلحات الفقه وعلوم العربية أصلية ؛ لأنَّها انبثقت من الفكر العربي بعد الإسلام[٣] .

واستطاع (د.أحمد نحلة) من خلال إمعان النظر بعد استقراء مصطلح (الاسم) عند سيبويه ، أن يصل إلى منهجية في أنَّ كل ما أدخله سيبويه تحت قسم الاسم في كلام العربية قائمة على خمسة أسسٍ هي :

١. ((الأساس الاستبدالي .
٢. الأساس التوزيعي .
٣. الأساس الوظيفي (النّحوي) .
٤. الأساس الصرفي .
٥. الأساس الدلالي[٤])) .

إذ قصد بالأساس الاستبدالي : أن ((تقع الكلمة أو الضميمة موقع اسم جنس في سياق لغوي صحيح)) . وهذا الأساس نافع على وجه الخصوص في تحديد اسمية أنَّ وصلتها ، وأنْ وصلتها ، والموصول وصلته وكلمات الاستفهام ، والإشارة ، والضمائر))[١]. والضمائر))[١].

---

(١) ينظر : الاسم والصفة في النحو العربي والدراسات الأوربية : ٣٢ .
(٢) ينظر : عناصر يونانية في الفكر اللغوي العربي : ٢٦٣ .
(٣) ينظر : بحوث لغوية : ١٩٠ ، ١٩٨–١٩٩ .
(٤) ينظر : الاسم والصفة في النحو العربي والدراسات الأوروبية : ٣٣–٣٥ .

ويعني بالأساس التوزيعي : أن ((يسبق الكلمة دون فاصل حرف من حروف الجر ، أو من حروف النداء ، أو لام الابتداء ، أو أل التي تفيد التعريف ...))[٢] ، وهو ما يطلق عليه بالسوابق واللواحق الخاصّة بالأسماء .

أما الأساس الوظيفي فهو : أن تقع الكلمة مبتدأً ، أو فاعلاً ، أو مفعولاً ، أو مضافاً ، أو توصف ، أو غير ذلك من مواقع الأسماء التي تؤدي عملها النحوي[٣] .

وأما الأساس الصرفي فيعني : أن ((تثني الكلمة ، أو تجمع تصحيحاً أو تكسيراً ، أو تصغر أو تؤنث))[٤] .

وأما الأساس الدلالي فهو ((أن تدل الكلمة على معنى في نفسها من غير اقتران بزمان محصل))[٥] أي : ماضٍ ، وحاضر ، ومستقبل .

يبدو أنَّ هذه الدراسة التي ذكرها (د.أحمد نحلة) هي دراسة جديدة ؛ إذ اعتمد على أُسس استنبطها من كلام سيبويه على وجه الخصوص وما أورده النحاة على وجه العموم في تحديد مفهوم الاسم وما ينطوي تحته من مفاهيم مصطلحية .

وتضيف الباحثة (مروة عبد الجليل) أساسين آخرين هما : الإعراب والبناء ، والتركيب وما يأتلف منه الكلام[٦] .

---

(١) الاسم والصفة في النحو العربي والدراسات الأوربية : ٣٣-٣٤ ، وينظر : المقتضب : ١٩٧/٣ ، والأصول : ٢٦٥/١ .

(٢) المقتضب : ١٣٣/١ ، والجمل : ١ .

(٣) ينظر : الأصول : ٣٧/١-٣٨ ، وأسرار العربية : ١٠ ، والاسم والصفة في النحو العربي والدراسات الأوربية : ٣٤ .

(٤) أسرار العربية : ١٠ ، والأشباه والنظائر في النحو : ٨/٢ ، وينظر : الاسم والصفة في النحو العربي والدراسات الأوربية : ٣٤ .

(٥) الأصول : ٣٦/١ ، والمفصل : ٦ ، وينظر : المرجع نفسه : ٣٥ .

(٦) ينظر : أقسام الكلم عند النحاة (بحث) www.startimes.com .

ويبدو لي أنَّ هذين الأساسين اللذين ذكرتهما الباحثة يدخلان ضمن الأُسس التي ذكرها (د.أحمد نحلة) في منهجيته ، ولاسيّما في الأساس الوظيفي (النّحوي) فبينهما عموم وخصوص .

وبهذه الرؤية تناول هؤلاء الدارسون المصطلحات الثلاثة (النّحو ، والكلام ، والاسم) في مسعىً يخدم النّحو والنّحاة يجمعهم المتفرق في الموضوعات وآراء النّحاة ، ومن ثَمَّ تحليل هذه المصطلحات ؛ إذ قام هؤلاء الدارسون بعد عرضهم لها ، بتوجيه الآراء باتجاه تلك المصطلحات ؛ وقد تباينت نظرة النّحاة تجاه مصطلح (النّحو) سواء في تعريفاته او بداياته فضلاً عن مسائله وأبوابه ، وقد وصل هذا الاختلاف إلى الدارسين المحدثين[١] بحسب أُصولهم المنهجية التي تميزوا وعرفوا بها .

وقد رأينا اختلاف الدارسين من قدامى ومحدثين في تقديم النّحو على الصرف أو بالعكس ، ضمن أُسس وتعليلات كُلٌّ بحسب رأيه ومذهبه ومنهجه الذي يسير عليه[٢] .

أمّا مصطلح (الكلام) عند سيبويه فقد اتسعت دلالته بٱختلاف وجههُ الاشتقاقي مِمّا أدى إلى التنوع في دلالته ، وقد توصل الدارسون المحدثون إلى أهمية السياق في تحديد المعنى النّحوي الدلالي ؛ إذ وضع الكلمة في موضعها داخل التركيب اللغوي ، فالسياق هو الذي يحدد دلالة الكلمة تحديداً دقيقاً مهما تعددت معانيها ويصدق ما يُدّعى من التباس أو إيهام في الدلالة[٣] .

---

(١) ينظر : في أصول النّحو : ١٦٤ ، وتجديد النّحو العربي : ١٢–١٨ ، ١٠١–١٠٢ .
(٢) ينظر : الزجاجي حياتُه وآثاره ومذاهَبُه النّحوي من خلال كتابه (الإيضاح) : ٧٧ .
(٣) ينظر : اللغة : ٢٣١ .

وحول تحديد أبعاد مصطلح (الكلام) ، فقد وجدنا أنَّ الفكرة التي يعتمد عليها سيبويه في كتابه في فكرة البناء[١] ، ومن ثَمَّ تعامل سيبويه مع مصطلح (الكلام) ، فقد جعله على شقين هما (البناء والدلالة) فهما عمودا الكلام في النّحو العربي[٢] .

وقد درس الباحثون المحدثون مصطلح (الكلام) عند ابن السراج وطبقوه على مناهج الدراسة المصطلحية[٣] .

وظهر أنَّ ابن السراج اعتمد في تحديد مصطلح (الكلام) على مفهوم الأُلفة[٤] ، وأنَّ مصطلح (الكلام) عند صاحب الأصول على جانبين : دلالي وتركيبي[٥] .

أمّا مصطلح (الاسم) فقد عرّفه بعض النّحاة ، وأعرض بعضهم الآخر عن تعريفه مكتفين بإيراد بعض الأمثلة عنه كما فعل سيبويه[٦] .

---

(١) ينظر : مصطلح الكلام مفاهيمه ومباحثه في كتاب سيبويه (أطروحة) : ٦ .

(٢) ينظر : الكلام المستقيم في النظر النّحوي عند سيبويه ، دراسة في المصطلح وٱستعماله (بحث) : ١٨١ .

(٣) ينظر : نظرات في المصطلح والمنهج : ٢٢ .

(٤) ينظر : شرح التصريح على التوضيح : ٨/١ .

(٥) ينظر : الأصول في النّحو : ٢١٩/١ ، والنسق المصطلحي في كتاب (الأصول في النّحو) (بحث) : ١٩٩ .

(٦) ينظر : الكتاب : ١٢/١ .

– مدخل :

يتناول هذا الفصل أمراً مهماً يتجلّى في ربط المصطلح النحوي بالدلالة ؛ إذ إنَّ لهما أثراً كبيراً وفاعلاً في قضية اللفظ والمعنى من أجل توظيفها في التراكيب النّحوية ؛ ومن ثم يجد المطّلع على دراسة المصطلحات النَّحويّة أنَّها جيء بها للدلالة على معنى بعينه ، وقد تتعدد المصطلحات للدّلالة على مفهوم واحد[١] ؛ ورُبَّما كان لمصطلحٍ ما أكثر من معنى مِمَّا أذِن بظهور المشترك اللفظي[٢] في المصطلح النّحوي ، الذي سيشكل في هذا الفصل مادة غزيرة ولاسيمّا الترادفَ المصطلحيَّ النحويَّ ، والمشترك المصصلحيَّ النحويَّ اللذين سيتقاسمان مادة هذا الفصل ، فضلاً عن المصطلحات النحوية المستحدثة .

ونظراً لأهمية دراسة المصطلحات النحويّة ، فقد أنبرى لها دارسون معاصرون فأشبعوها بحثاً ؛ إذ إنَّ هناك عدداً ليس بالقليل من المصطلحات النحويّة ، التي تحمل دلالات مختلفة ؛ مِمَّا جعل (د.يوخنا مرزا الخامس) في خاتمة بحثه يقول : ((إنَّ ثَمّة مصطلحات لم تستقر إلا في العصر الحديث ، مثل مصطلح (النائب عن الفاعل) ، ومصطلحات أُخرى لم تجد طريقها إلى الاستقرار إلى يومنا هذا ، مثل المصطلحات الخاصّة بـ (البدل) والأمثلة على ذلك كثيرة في هذه الأطروحة))[٣] .

ويمكن القول إنَّ هذه المصطلحات النحويّة دوال تدل على معانٍ ، ونلحظ ذلك من النصوص التي تناولت هذه المصطلحات مع بيان المعنى الدلالي لها ، وهو يجمع بين القرائن اللفظية والمعنوية وفقاً للسياق . فهذا الموضوع – إذن – يطرح فكرة المصطلح النّحوي وعلاقته بالدلالة .

ويرى الدارسون الذين تناولوا الترادف المصطلحي أو ما يسمى بـ (التداخل المصطلحي) في المصطلحات النّحوية ، أنَّ لهذه الظاهرة أثراً كبيراً في فهم النصوص ؛

---

(١) ينظر : تاريخ النحو العربي حتى أواخر القرن الثاني الهجري : ٦٩ .

(٢) ينظر الصاحبي : ٢٢٧ ، والمزهر في علوم اللغة : ٣٦٩/١ .

(٣) موسوعة المصطلح النحوي : ٩١٥/٢ .

إذ إنَّ هذه المصطلحات المترادفة تفتح مجالاً أوسع في الدراسة المصطلحية من خلال المزج بين المصطلحات البصرية والكوفية ، التي كانت منبع خلافٍ بين المذهبين بحسب فهم كلّ مذهب لها[١] ، فضلًا عن السياق وطبيعة القرائن التي تجعل هذا المذهب يأخذ بهذا المصطلح ويُبعد الآخر .

وعلى وفقِ هذه الرؤية ، سنتناول ثلاثة موضوعات مهّمة هي : الترادف المصطلحي، والمشترك المصطلحي ، ومن ثَمَّ المصطلحات النحوية المستحدثة ، التي ظهرت عند هؤلاء الدارسين وهم يتناولون دراسة المصطلحات النحّوية .

(١) ينظر : مدرسة الكوفة : ٣٠٥ ، والمصطلح النحوي عند أبي بكر بن الأنباري (رسالة) : ٢١ ، والترادف والاشتراك اللفظي في مصطلحات علم العربية (بحث) : ٢٠ .

– مدخل :

برز الترادف المصطلحي في الدراسات التي تناولت المصطلحات النحوية ؛ إذ واجه الباحثون المعاصرون كثيراً من المصاعب عند دراستهم موضوع (الترادف المصطلحي)؛ فقد نتج عنها وجود أكثر من مصطلح نحوي بمفهوم واحد ودلالة واحدة . وقد أولى المحدثون عناية كبيرة في دراستهم لترادف المصطلح النّحوي ؛ إذ عرّفه بعضهم بأنَّهُ ((ألفاظ متحدة المعنى وقابلة للتبادل فيما بينها في أي سياق))[١] .

ومفهوم الترادف المصطلحي النحوي، عُرِّفَ بأنَّهُ ((توالي مصطلحات متعددة بمعنى واحد بالضبط أو بالتقريب ؛ لكنها تختلف في الشكل الخارجي))[٢] .

وانطلاقاً من هذه التعريفات عند القدامى والمحدثين لمفهوم الترادف المصطلحي النحوي ، قال (د.زكريا أرسلان) : ((وعليه يكون الترادف المصطلحي النّحوي عبارة عن توالي مصطلحات نحوية ذات عمارة مفهومية واحدة بحسب أصل الوضع ، فيخرج بقولنا : ((بحسب أصل الوضع)) توارد مصطلحي ((اسم كان)) و((الفاعل)) على مرفوع ((كان)) في نحو ((كان زيدٌ قائمًا)) إذ هما غير مترادفين ؛ لأن مصطلح ((الفاعل)) مستعمل في هذا الموضع استعمالاً مجازياً))[٣] .

ويبدو أنَّ إطلاق هذا الحكم ناتج ممّا يراه (د.زكريا أرسلان) فهو ينظر إلى عمل هذه المصطلحات فيكون حكم (مترادف أو غير مترادف) تبعًا لهذه الرؤية .

ويظهر ذلك جلياً من الأسباب التي استنبطها (د.زكريا أرسلان) ؛ إذ نراه يقلب في كتب القدماء ، فضلاً عن المحدثين في الترادف المصطلحي النحوي ، وهذه الأسباب

---

(١) دور الكلمة في اللغة : ١٠٩ .

(٢) معجم مفردات علم الإصطلاح ، ترجمة (د.علي القاسمي) : ٢١٣ .

(٣) الترادف المصطلحي النحوي (بحث) : ٦٥ ، وينظر : همع الهوامع في شرح جمع الجوامع : ٦٤/٢ .

هي[١] :

أ- تعدد الواضعين .

ب- تعدد الوضع من الواضع الواحد .

ت- مطلب الإيجاز والدِّقة .

ث- اختلاف جهة النقل .

وتجدر الإشارة هنا إلى ضرورة ذكر العلاقة بين الواضع واللفظ الموضوع له[٢] ، ومن ذلك كثرة المصطلحات النحوية وكثرة اختلافها ، بحسب اختلاف مناهج النحاة وتباين ثقافاتهم ، وبناءً على الأسباب التي ذكرناها آنفاً .

لذلك لابد من الوقوف على عددٍ من هذه المصطلحات النحويّة التي ظهر في استعمالها الترادف ، وهي : (العطف ، والنَّسق ، والإشراك ، والتمييز ، والتفسير) .

وهناك مصطلحات نّحوية أُخرى نسبها النحاة إلى الترادف المصطلحي ، لكننا آثرنا أن نشير إليها مكتفين بعرض عددٍ منها .

أولًا - العطف وعطف النَّسق والإشراك :

استُعْمِلت المصطلحات الثلاثة لتدلَّ على مفهوم واحد ؛ فهي تُعَدُّ باباً من أبواب النّحو العربي وهو باب التوابع ، فقد تناول النحاة توضيح حدود هذه المصطلحات ودلالتها في المصادر النّحوية ، وعند تتبعنا لهذه المصطلحات؛ وجدنا أنَّ العطف لغةً عند ابن منظور (ت ٧١١هـ) من ((عَطَفَ يَعْطِفُ عَطْفاً : رَجَعَ عَلَيْهِ بِمَا يَكْرَه أَو لَه بِمَا يرِيد....))[٣].

---

(١) ينظر : الترادف النحوي المصطلحي (بحث) : ٦٧-٦٨ ، ومفتاح العلوم : ٧٦ ، والإحكام في أصول الأحكام : ٢٣/٢ ، ودقائق التصريف : ١٥٠ .

(٢) ينظر : الخصائص : ٩٦/١ ، وحاشية العطار على جمع الجوامع : ٣٧٩/١ ، والمزهر : ٤٠٥/١ - ٤٠٦ .

(٣) لسان العرب (عطف) ٢٤٩/٩ ، والمحكم (عطف) ٥٥٠/١-٥٥١ .

أمَّا النَّسَقُ فمعناه لُغةً : ((النَسَقُ مِنْ كُلِّ شَيْء : مَا كَانَ عَلَى طَرِيقَةِ نِظام وَاحِد ، عامّ فِي الأَشياء ، وَالنَّحويون يُسَمُّونَ حُرُوفَ الْعَطْفِ حُرُوفَ النَّسَقِ لأَن الشَّيْءَ إِذَا عطفْت عَلَيْهِ شَيْئًا بَعْدَهُ جَرى مجْرًى وَاحِدًا ، وَرُوِيَ عَنْ عُمَرَ (Z) أَنَّهُ قَالَ : ناسقوا بَيْنَ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ ..... مَعْنَى ناسقوا تابعوا وواتِرُوا . يُقَالُ : ناسَقَ بَيْنَ الأَمرين أَيْ تَابَعَ بَيْنَهُمَا))[١] .

وقال الفيروزآبادي هو : ((الشِّرْكُ والشِّرْكَةُ ، بكسرهما ، وضَمِّ الثاني : بِمَعْنًى . وقد اشْتَرَكا وتَشارَكا ، وشارَكَ أحدُهُما الآخَرَ))[٢] .

إنَّ التأمل الدقيق للمعنى اللغوي لهذه المصطلحات (العطف ، وعطف النسق ، والإشراك) يفضي إلى أنَّ هنالك انسجاماً بين (العطف ، والإشراك) ومن ثمَّ نُسبا إلى مذهب واحد هو مذهب (البصريين)[٣] ، أمَّا مصطلح (النَّسق) فلا يوحي ظاهره إلا بمعنى التتابع والجريان من دون حكم عام تنضوي تحته أفراد[٤] .

أمَّا في اصطلاح النحاة ، فالعطف عند الرمانّي (ت ٣٨٤هـ) ((هو رَدُّ آخرِ الكلام على أوّله حتى يصير إعراب الثاني كإعراب الأوّل ، إنْ رَفعاً فَرَفْعٌ ، وإن نَصْبَاً فَنَصْبٌ ، وإنْ جَرّاً فَجَرّ ، وإنْ جَزْمَاً فَجَزْمٌ))[٥] .

وقال في النَّسق : ((النَّسق يتبع للأوّل على طريق الشراكة))[٦] .

وأمَّا مصطلح (الإشراك) فقد ورد في قول سيبويه ما يشير إليه : ((واْعلم أنّ بل ، ولا ولكِنْ ، يُشرِكْنَ بين النعتينِ فيُجْرَيانِ على المنعوت كما أشركت بينهما الواو والفاء ،

---

(١) لسان العرب (عطف) : ٣٥٢/١٠-٣٥٣ .

(٢) القاموس المحيط (شرك) ٩٤٥/١ .

(٣) ينظر : الكتاب : ٥٩/٢ ، وشرح المفصل : ٣/٥ .

(٤) ينظر : مباحث المصطلح النحوي في حواشي شرح القطر (رسالة) : ٤٣ .

(٥) الحدود النحوية : ٧٧ .

(٦) المصدر نفسه : ٦٩ .

وثمَّ وأَو ، ولا ، وإمّا وما أشبه ذلك))[١] .

واستعمله المبرد في ذكره (أو) : ((وحقها أَن تكونَ في الشَّك واليقين لأحد الشيئين ، ثمَّ يَتَّسِع بهَا البَاب ، فيدخلها المَعْنى الذي في الواو من الإشراك على أَنَّها تخصُّ مَالا تَخُصُّه الواو))[٢] .

وقال ابن السراج في (الواو) : ((ومعناها إشراك الثاني فيما دخل فيه الأول وليس فيها دليل على أيهما كان أولاً نحو قولك : جاء زيدٌ وعمروٌ ... ومررت بالكوفةِ والبصرةِ ، فجائز أنْ تكون البصرة أولاً ، وجائز أن تكون الكوفةُ أولاً))[٣] .

ويبدو أنَّ النّحاة في تعريفهم كانوا غالباً ما ينظرون إلى مفهوم المصطلح النحوي ودلالته عامّة ، ثم يقتطعون أهم جزء ويختزلونهُ ، ويجعلونه اسماً يكون بمثابة المدخل إلى المفهوم[٤] .

وقد وقع الترادف بين هذه المصطلحات الثلاثة عند النحّاة أنفسهم سواء أكانوا من المذهب البصري[٥] ، أم من المذهب الكوفي[٦] ؛ فطبيعة كُل مذهب أن يستعمل مصطلحاً مصطلحاً خاصّاً بِهِ يُميزه من المذهب الآخر ؛ لكنه يعطي مدلولاً واحداً مع الاختلاف في التسمية ؛ فسيبويه سَمّى العطف والنَّسق بالتشريك[٧] ، وسَمّى حروف العطف بحروف الإشراك[٨] ، ومن جاء بعده من النحاة سَمّوا هذه الحروف بحروف العطف ، ونُسِبَ إلى

---

(١) الكتاب : ٤٣٥/١ .

(٢) المقتضب : ٣٠١/٣ ، ٢٩٨/٤ .

(٣) الأصول في النحو : ٥٥/٢ .

(٤) ينظر : المصطلح النحوي وتفكير النحاة العرب : ٧٤ .

(٥) ينظر : المقتضب : ٣٩/٢ ، ١٢/١ ، والأصول : ٥٥/٢ ، ٦٠ ، ١٥٩ .

(٦) ينظر : شرح القصائد : ٨ ، ٩ ، ١٧٤ ، وإيضاح الوقف والابتداء : ٤٧٥/١ ، ٤٧٨ ، والزاهر : ٩٩/١ .

(٧) ينظر : الكتاب : ٤٣٧/١ .

(٨) ينظر : المصدر نفسه : ٤٢١/١ .

الكوفيين مصطلح (النَّسق)[١] ؛ فذَهَبَ : (د.مهدي المخزومي) إلى أنَّ هذا المصطلح كوفي إذ يقول : ((وهو عبارة كوفيّة يقابلها عند البصريّين : العطف بالحرف كالواو ، والفاء ، وثُمَّ وغيرهن . والمصطلح الكوفيّ على ما يبدو لي أدق من المصطلح البصريّ ؛ لاختصارِهِ وغنائهِ عن التخصيص والتقييد))[٢] . غير أنَّ النَّسق ورد عند الخليل[٣] .

أمَّا (د.المخزومي) فقد عبر عنه في ضوء ما فهمه من المصادر الكوفيّة فضلاً عن دلالته اللغوية[٤] ، وهناك من جمع بين المصطلحين بمسمى واحد فسَمّاه (عطف النَّسق)[٥] .

أمَّا الباحث (عبد القادر عبد الرحمن السعدي) ، الذي تقصّى مصطلح (النَّسق) عند النحاة الذين ذكروا حدود هذا المصطلح ، فضلاً عن استعمال دلالته ، مستنيراً بالدراسات التي سبقته في إيضاح دلالة ذلك المصطلح[٦] .

فتبيّنَ له : أَنَّ مصطلح الكوفيّن أكثر دقَّة وشمولاً من مصطلح سيبويه ؛ ذلك لأن مصطلح الكوفيّن يشمل العطف بالحروف التي تشرك المعطوف والمعطوف عليه في المعنى ، والتي لا تشركهما كـ (بل ، ولا) ونحوهما ، أمَّا مصطلح سيبويه فإنَّه قد يتوهم معه أنَّ المقصود ما كان معطوفاً بالحروف التي تشركهما فقط دون غيرهما[٧] .

وتتبع (حسن أسعد محمد) مصطلح النَّسق عند الكوفيّن على وجه العموم ، وعند

---

(١) ينظر : همع الهوامع : ١٢٨/٢ .
(٢) مدرسة الكوفة : ٣١٥ .
(٣) ينظر : العين (نسق) : ١٩١/٢ .
(٤) ينظر : مدرسة الكوفة : ٣١٥ .
(٥) ينظر : شرح جمل الزجاجي ؛ ٢٢٣/١ ، والتسهيل : ١٧٤ ، وأوضح المسالك : ٤٧٨ ، والأشموني : ٨٩/٣ .
(٦) ينظر : المدارس النحوية (د.شوقي ضيف) : ٢٠٢ ، وأبو زكريا الفرّاء : ٤٥٣ .
(٧) ينظر : مصطلحات الكوفيّن النحوية (رسالة) : ١٦٨ ، ومصطلحات النحو الكوفي (دراستها وتحديد مدلولاتها) : ٧٩ .

الفرّاء على وجه الخصوص ، ولم يرتضِ بالمشهور من القول : ((العَطْفُ من عبارات البصريّين والنَّسق من عبارات الكوفيّين))[١] ، فقد رأى أنَّ هذا القول تنقصه الدِّقة لسببين : السبب الأوّل : إن مصطلح النَّسق ٱستعمله الخليل بن أحمد الفراهيدي في كتاب العين[٢] ، الثاني : هو إنَّ الفرّاء ٱستعمل مصطلح العطف[٣] في معانيه إلى جنب مصطلح النَّسق[٤] .

لكن ذلك لا يعني صحة المشهور من هذا القول ، لسببين الأوّل : اشتهاره بين النّحاة ، والثاني أنَّ أغلب المصطلحات النَّحوية ، تُبَيَّن لنا أنَّها تعود إلى الخليل بن أحمد الفراهيدي ؛ لكنَّ هذه المصطلحات ٱستعملها ممّن جاء بَعْدَهُ من أصحاب المذهبين ، والنسبة تعود للمُسْتَعْمِل[٥] .

ورأى (محمد ذنون يونس) أنَّ تعدد المصطلح للمفهوم الواحد راجع إلى اختلاف وجهات النظر ، قائلاً : ((أمَّا السبب الذي دفع إلى هذا التعدد ؛ فهو راجع إلى اختلاف زاوية النظر ؛ فمن نظر إلى التتابع والجريان وفق مجرى واحد ، خَصَّهُ بالنَّسَق ؛ فيكون نظره إلى الأفراد الواقعة في السلسلة الكلامية ، ومن نظر إلى التساوي في الدخول تحت الحكم الواحد سَمّاه : شركة واشتراكاً ؛ فيكون تركيزه على الكلام النفسي المتردد في قلب المتحدث ؛ مِمَّا يصوره اللفظ خارجياً ، إذ الحكم مقصود ذهني كامن في الذات المتحدثة ؛ وإنمَّا تضمن الاشتراك (الحكم) ؛ لأنَّ الحروف المشتركة مطاوعة عقلاً ولغةً للمُحدث للاشتراك ، ولا محدث له في الكلام إلا الحكم ، ووفق هذا التحليل تكون العلاقة بين المصطلحين علاقة تلازم راجعـةً إلى العمـوم والخصـوص المطلق ، فكل اشتراك بحـروف

---

(١) شرح المفصل : ٣/٥ .
(٢) ينظر : العين ٨١/٥ .
(٣) ينظر : معاني القرآن : ٢٢٤/١ ، ٢٧٣ ، ٢٠٨/٢ ، ٥٢/٣ .
(٤) ينظر : المصطلح النحوي عند الفرّاء في معاني القرآن (رسالة) : ٨٩ .
(٥) ينظر : المصطلح النحوي الفرّائي الكوفي في لسان العرب (بحث) : ١ .

العطف في حكم من الأحكام يكون نسقاً وتتابعاً ولا ينعكس))[١] .

فمراد الباحث مِمَّا مَرَّ ذكره هو التأمل في كلتا التسميتين ؛ إذ الأولى (النَّسَقُ) مبنيّة على المستوى الظاهري من استعمال الواضع الأوّل لهذا المصطلح ، وإنَّما قصد بالتسمية الثانية (الاشتراك) نظراً إلى تحليل ما في ذهن المتكلم من قصدٍ وتوجيه للمفهوم ليس غير[٢] ، وبعبارةٍ أكثر دقة ، الأولى مُنْصَبة على الألفاظ ، والثانية منْصَبَّة على المفهوم الذهني .

وأمّا (صبيحة حسن طعيس) فكان لها رأي آخر مُغاير لآراء الباحثين الذين سبقوها في تناولهم لمصطلحي العطف والنَّسق مِمّن جَعَلَ مصطلح النَّسق أكثر دِقَّةً وشمولية من مصطلح العطف ومرادفاته ، فبعد أنْ عقدت موازنة بين العطف والنَّسق ومرادفهما ، أفصحت بقولها : ((ويبدو أنَّ العطف هو أدّق بدليل استقرارهِ في كتب المتأخرين))[٣] .

وما ذهبت إليه الباحثة يحتاج إلى التحقيق في هذا الحكم ، لا مجرد الإطلاق من دون أدلة توضح المقصود من هذا الحكم ، على وفق المشهور عند النحاة أنَّ العطف هو الأصل وبقية المترادفات فرعٌ عليه أو تبعٌ له[٤] .

وكان ينبغي على الباحثة وهي تُطلق الحكم في مصطلحات كهذه – مختلفة المتصورات متفقة المفاهيم – أن تنظر إلى أمرين هما : الاطراد والشيوع الذي يتمتع به المصطلح فضلاً عن أنَّ استعماله لدى النحاة يُعطي رؤية واضحة تجاه الحكم السديد

---

(١) مباحث المصطلح النحوي في حواشي شرح القطر ((الفيشي ، السجاعي ، الآلوسيان)) دراسة نقدية (رسالة) : ٤٣ .

(٢) ينظر : المرجع نفسه : ٤٣ .

(٣) المصطلح النحوي عند أبي بكر بن الأنباري (رسالة) : ٧٨ .

(٤) ينظر : شرح المفصل : ٣/٥ .

على هذا المصطلح أو ذاك[١] .

وذهب (د.يحيى عبابنة) إلى أنَّ هذه المصطلحات(العطف ، والإشراك ، والنَّسق) هي من المصطلحات البصرية ، وهي التي استعملها البصريون للتعبير عن العطف ، وذلك بعد أنْ توثق من نسبتها إليهم ؛ وقف على حقيقة في مصطلح العطف قائلاً : ((وقد نَظَرَ مَنْ وضع هذا المصطلح إلى معنى العطف من حيث اللغة فهو الرّد[٢] فعندما درس الأنماط اللغوية التي قرر أنّها عطف ، وجد أنَّ ما بعد حروف مخصوصة هي حروف العطف يُرَدُّ إلى ما قبلها حركةً وإعراباً فسَمَّوها حروف العطف ؛ أي أنَّ مصطلح العطف ناشىء من أثر العامل في التركيب اللغوي ، إذا علمنا أنَّ نظرية العامل وجدت عند العرب منذ أبكر العصور))[٣] .

ويبدو أنَّ (د.عبابنة) في قوله هذا اعتمد على الدلالة اللغوية في توضيح المصطلحات اللغوية واستعمالها والتي كانت سبباً في ترادف المصطلحات النحوية وتعددها[٤] .

وتراءى لـ (د.عبابنة) أنَّ مصطلح (النَّسق) طارئ على مصطلحات البصريّن ؛ إذ لو كان من مصطلحاتهم لاطَّرد استعماله عندهم ، ولكن استعماله بدأ في أواخر القرن الثالث الهجري عند المُبرِّد ، ثم اشتهر عند غيره من البصريّن ، فضلاً عن أنَّ معنى النّسق قريب من معنى العطف ؛ إذ إنَّ معناه النظم ، فحروف العطف تعطف ما بعدها على ما قبلها أو تتسق وتَنْظم ما بعدها مع ما قبلها[٥] .

يتضح مِمَّا مَرَّ ذكره ، أنَّهُ كان مصيباً في نسبة هذا المصطلح مع ما ذكرناه سابقاً

---

(١) ينظر : المصطلح الكوفي في تفاسير القران العظيم من القرن السابع للهجرة إلى القرن العاشر للهجرة (أطروحة) : ٢٣٩–٢٤١ .

(٢) ينظر : التعريفات : ١٥١ .

(٣) تطور المصطلح النحوي البصري من سيبويه حتى الزمخشري : ١٦٣ .

(٤) ينظر : المصطلح العربي (قراءة في شروطه وتوحيده) (بحث) : ١٣ .

(٥) ينظر : تطور المصطلح النحوي البصري من سيبويه حتى الزمخشري : ١٦٣ .

من نسبة مصطلح (النَّسق) إلى الخليل ، لكنَّ (د.يحيى عبابنة) أراد هنا الاستعمال ، فَنَسَبَهُ إلى المُبرد[١] ؛ إذ إنَّ هذا المصطلح (النَّسق) يُنسَب في أغلب كتب النحاة إلى الكوفيّين[٢] .

أمّا من جهة التحليل اللغوي فإن (د.يحيى عبابنة) لم يُميّز بين مصطلحي (العطف ، والنَّسق) ، ويظهر ذلك من جمعه بين مصطلحي البصريّين والكوفيّن بمصطلح واضح هو (عطف النَّسق) ، مشيراً إلى أنَّ هذا المصطلح الأخير استعمل عند بعض النحويين المحدثين[٣] .

وإذا استقرينا تراثنا النحوي نجد أنَّ هذا المصطلح (عطف النَّسق) ورد عند المتأخرين من النحاة[٤] واستعمله ابن هشام مُميزاً إياه عن عطف البيان[٥] .

ووجد (عبابنة) أنَّ مصطلح (الإشراك) استعمل استعمالاً واسعاً لم يصل إلى درجة المنافسة مع مصطلحات العطف ؛ إذ هو من حيث معناه يختلف عن مصطلحي (العطف والنَّسق) في أنَّه يتعارض مع معاني حروف العطف ؛ إلا أنْ ينسجم مع الواو معنى وحكماً إعرابياً ، بيد أنَّ هناك بعض الحروف التي لا تشترك مع حروف العطف في المعنى ؛ بل تناقضها ومن هذه الحروف (بل)[٦] (لا)[٧] ، فعلى هذا لا يكون معنى

---

(١) ينظر : المقتضب : ١٤/٤ .

(٢) ينظر : معاني القرآن : ٧٥/١ ، ٢٠٨/٢ ، وشرح القصائد السبع : ٤٦٧–٤٦٩ ، وإيضاح الوقف والابتداء : ٤٨٨/١–٤٨٩ .

(٣) ينظر : معجم النحو : ٢٤٣ ، وتطور المصطلح النحوي البصري من سيبويه حتى الزمخشري : ١٦٤ .

(٤) ينظر : شرح جمل الزجاجي : ٢٢٣/١ ، والتسهيل : ١٧٤ ، وأوضح المسالك : ٤٧٨ ، والأشموني : ٨٩/٣ .

(٥) ينظر : أوضح المسالك : ٣٤٦/٣ ، وشرح قطر الندى : ٤٢٠ .

(٦) ينظر : المقتضب : ١٢/١ .

(٧) ينظر : الكتاب : ٤٣٩/١ ، واللمع في العربية : ٩٣ .

الإشراك جامعاً لمعاني العطف ، وإنَّما كان السبب في إعراض النَّحويين بعد القرن الرابع عنه هو غلبة مصطلح العطف عند البصريّن على غيره من المصطلحات[١] .

ويبدو أنَّ الباحث أراد أن يُلفت النظر إلى أنَّ معيار بعض النحاة في ابتكارهم بعض المصطلحات ، (ومنها مصطلح الإشراك) ؛ هو عدم إخراجها عن معناها اللغوي[٢] .

ومن مسائل هذا الباب (عطف النَّسق) الذي ظهر في حقبة متأخرة من التأصيل الأوّل لمصطلحات (العطف ، والنَّسق ، والإشراك) فكان أوّل ظهور له عند ابن عصفور (ت ٦٦٩هـ)[٣] ، وابن مالك[٤] ، وابن هشام (ت ٧٦١هـ)[٥] ، وغيرهم[٦] .

.

وقد ظهر لـ (د.يوخنا مرزا الخامس) أنَّ ظهوره كان في القرن السابع الهجري قائلاً : إنَّه ((مصطلح جمع بين المصطلحين ، وهو مصطلح (عطف النَّسق) وهذا المصطلح أدقُّ من مصطلح (العطف) ومصطلح (النَّسق) ؛ لسببين : الأوّل : دلالته على حروف العطف . والآخر: أنَّ هذا المصطلح فَرّقَ بين مصطلحي العطف بالحروف، و(عطف البيان) ، فصار هناك مصطلحان (عطف النَّسق) ، والآخر (عطف البيان)))[٧] .

---

(١) ينظر : تطور المصطلح النحوي البصري من سيبويه حتى الزمخشري : ١٦٣-١٦٤ .

(٢) ينظر : المصطلح النّحوي نشأته وتطوره : ١٣٠ ، وظاهرة تعدد المصطلحات النحوية (بحث) : ٧٤ .

(٣) ينظر : المقرّب : ٢٢٩ .

(٤) ينظر : شرح الكافية الشافية : مج١/١٠٠٣ .

(٥) ينظر : شرح اللمحة البدرية : ٣٠٨/٢ .

(٦) ينظر : إرتشاف الضرب : ٦٢٩/٢ ، وتوضيح المقاصد والمسالك : ١٢٢/٢ .

(٧) موسوعة المصطلح النحوي : ٦٣٣/٢ .

ويلحظ أنَّ إطلاق النحويين اصطلاح (عطف النَّسق) من (عطف البيان) يجعله أكثر دقـة في دلالته على مفهومـه ، إذ لم تترك هذه الدّلالة أيّ مجال للوقوع في الوهم وأن لا ينصرف الذهن إلاّ إليه[١] .

ثانياً – التَّفْسير والتَّمييز :

برزت ظاهرة الترادف المصطلحي النحّوي في هذين المصطلحين ، فالتفسير في أصلهِ اللغوي يَدلُّ في جملته ((على بيان شيء وإيضاحه))[٢] .

أمَّا التَّمييز في اللغة فذكر ابن منظور بشأنه : ((المَيْزُ : التَّمْيِيزُ بَيْنَ الأَشياء ، تَقُولُ : مِزْتُ بَعْضَهُ مِنْ بَعْضٍ ، فأَنا أَمِيزُه مَيْزاً ، وَقَدْ أَمازَ بعضَه مِنْ بَعْضٍ ، ومِزْتُ الشيءَ أَمِيزُه مَيْزاً : عَزَلْتُهُ وفَرَزتُه ، وَكَذَلِكَ مَيَّزْتُه تَمْيِيزًا فانْمازَ ، قال ابْنُ سِيدَه : مازَ الشيءَ مَيْزاً ومِيزَةً ومَيَّزَهُ : فَصَلَ بَعْضُهُ مِنْ بَعْضٍ))[٣] .

أمَّا المفهوم الاصطلاحي لـ (التفسير) فقد عَرَّفه النحّاة بأنَّه : ((اسم نكرةٌ فَضْلَةٌ يرفع إبهام اسم ، أو إجمال نسبة))[٤] .

فالناظر في هذا التعريف يجد أنَّه اشتمل على المفهوم النّحوي لمصطلح (التمييز)؛ الذي استعمله النّحاة في مواضع في كتبهم[٥] ، ثم أصبح فيما بعد مصطلحاً مرادفاً للتمييز ، من ذلك ما ذكره سيبويه : ((وإذا قلت : كم عبد الله ماكث ، فكم أيّامٌ وعبدُ الله فاعلٌ ، وإذا قلت : كم عبد الله عندك ، فكم ظرفٌ من الأيّام ، وليس يكون عبدُ الله

---

(١) ينظر : المصطلحات النحوية في التراث النحوي في ضوء علم الاصطلاح الحديث : ١٦٧ .
(٢) مقاييس اللغة (فسر) ٥٠١٤/٤ ، والصِّحاح (فسر) ٧٨١/٢ .
(٣) لسان العرب (ميّز) ٤١٢/٥ .
(٤) شرح الحدود النحوية : ٢٣٨ ، وينظر : كشاف اصطلاحات الفنون : ٤٢٣/٣ .
(٥) ينظر : المقتضب : ٣٤/٣ ، والأصول : ٢٧٢/١ ، ٤٩٤ .

تفسيراً للأيام ؛ لأنه ليس منها ، والتفسيرُ : كم يوماً عبد الله ماكث ، أو كم شهراً عبدُ الله عندك))[١] .

يلحظ أنّ من نَسَبَ مصطلح (التفسير) إلى سيبويه ، بأنّه قد سبق النحاة في استعمالهِ[٢] ؛ كان واهماً ؛ إذ كانت نسبته مجردةً من مفهوم المصطلح داخل السياق ، وكما يقول ستيفن أولمان : ((وغني عن البيان حينئذ أنّ معاني هذه الكلمات المخزونة في أذهان المتكلمين والسامعين لا تخطئ بالدقة والتحديد إلاّ حين تضمها التراكيب الحقيقية المنطوقة))[٣] ؛ فـ ((الكلمة تحتمل معنى غامضاً لدرجة ما ، ولكن المعنى يكتشف فقط عن طريق ملاحظة استعماله ، الاستعمال يأتي أولاً ، وحينئذٍ ينفطر المعنى منه))[٤] ؛ وبهذا يكون السياق هو من يساعد في رصد استعمال دلالة المصطلح في ضوء السياق الذي يدخله[٥] .

وأمَّا المفهوم الاصطلاحي لـ (لتمييز) فقد ذكره الزَّجاجيّ بقوله : ((كُلُ اسم نكرةٍ جاء بعد عدد منونٍ ، وفيه نونٌ أو نيَّةُ تنوينٍ ، ولا يكون إلاَّ منصوباً ولا يتقدَّم على المُمَّيز))[٦] ، وعَرَّفه الرمانيُّ بأنَّه : ((تَبيينُ النكرة المُفَسِرة للمبهم))[٧] .

ويظهر من التعريفين (اللغوي والاصطلاحي) لمصطلح (التمييز) ، أنَّ هناك صلة وثيقة ومشابهة بينهما ، وهي تكمن في إبراز حقيقة الشيء الغامض .

---

(١) الكتاب : ٢/١٦٠ .

(٢) ينظر : المصطلح النحوي : ١٦٥ ، وتطور المصطلح النحوي البصري من سيبويه حتى الزمخشري : ١٤٦–١٤٧ .

(٣) دور الكلمة في اللغة : ٥٧ .

(٤) علم الدلالة : ٧١ .

(٥) ينظر : المصطلح الكوفي في تفاسير القرآن العظيم من القرن السابع للهجرة إلى القرن العاشر للهجرة (أطروحة) : ٩٤ .

(٦) الجمل في النحو : ٦٩ .

(٧) الحدود النحوية : ٦٩ .

وعندما نتأمل في كتب التراث النّحوي ، ونستقري في هذا المصطلح عند النّحاة سنجد عِدة مصطلحات لهذا المفهوم ، فمن مرادفاته : التبيين والتَّفْسير والمُفَسِر[١] .

وكان (د.محيي الدين توفيق) قد تتبع مصطلح (التفسير) عند الكوفيين فوجده يأتي بدلالتين هما :

أ. **التّمييز** : كقول الفرّاء في قوله : ﴿إِلَّا مَن سَفِهَ نَفْسَهُۥ﴾[٢] : ((العرب توقع سفه على نفسه وهي معرفة . وكذلك قوله : ﴿بَطِرَتْ مَعِيشَتَهَا﴾[٣] وهي من المعرفة كالنكرة ، لأنَّه مفسر والمفسر في أكثر الكلام نكرة ، كقولك ضقت به ذرعاً . وقوله : ﴿فَإِن طِبْنَ لَكُمْ عَن شَيْءٍ مِّنْهُ نَفْسًا﴾[٤] فالفعل للذراع ، لأنَّك تقول : ضاق ذرعي به ، فلما جعلت الضيق مسنداً إليك فقلت : ضقت ، جاء الذرع مفسراً ؛ لأنَّ الضيق فيه ، كما تقول هو أوسعكم داراً))[٥] .

ب. **المفعـول لأجله** : قـال الفـرّاء فـي قوله : ﴿يَجْعَلُونَ أَصَٰبِعَهُمْ فِىٓ ءَاذَانِهِم مِّنَ ٱلصَّوَٰعِقِ حَذَرَ ٱلْمَوْتِ﴾[٦] : ((فَنَصَبَ (حَذَرَ) على غير وقوع من الفعل عليه ، لم ترد يجعلونها حـذراً ؛ إنّما هو كقولك : أعطيتك خَوْفًا وفَرَقًا . فأنت لا تعطيه الخـوف ، وإنّما تعطيه من أجل الخوف ، فنصبه على التفسير ليس بالفعل))[٧] .

---

(١) ينظر : ارتشاف الضرب من لسان العرب : ٣٧٧/٣ ، وحاشية السجاعي على ابن عقيل : ١٣٢.
(٢) البقرة / ١٣٠ .
(٣) القصص / ٥٨ .
(٤) النساء / ٤ .
(٥) معاني القرآن : ٧٩/١ .
(٦) البقرة / ١٩ .
(٧) معاني القرآن : ١٧/١ ، وينظر : المصطلح الكوفي (بحث) : ١٩–٢٠ .

ولعلَّ المطلع على النصوص التي ساقها (د.محيي الدين توفيق) في إثبات تقويم الدَّلالي لمصطلح (التَّفسير) يجد أنَّ هذا التقييم به حاجة مظهرين ، أحدهما : الإشارة إلى أنَّ هذا المصطلح يحمل أكثر من دلالة في استعماله ، وثانيهما : تحديد نسبة مصطلح (التَّفسير) إلى الكوفيّين من جهة الشيوع والاستعمال صحيحة ؛ فهم ليسوا مبتكرين له ؛ لكن الأجدر توجيه هذه النسبة تحديداً إلى الفرّاء ؛ إذ وجد أنَّ أوّل مَنْ استعمل هذا المصطلح من الكوفيّين كما مَرَّ بنا في النصوص السابقة ، وعدم مجاراة بعض المحدثين الذين قالوا بنسبة استعمال مصطلح التفسير إلى الخليل[١] أو الاخفش[٢] .

ويبدو أنّ (عبد الوهاب بن محمد الغامدي) في إطلاقه القول : إنَّ سيبويه لم يستعمل التمييز ولا التفسير ، وإنَّما عَبرَ عنه بالتبيين تارة وبالمفعول فيه تارة أخرى ، مستنداً إلى قوله : ((..... فصار هذا تبييناً لموضع ما ذكرتَ كما صار الدِّرهم يُبيَّن به ممَّ العشرون ، حين قلت عشرون درهما))[٣] ، كان من باب التوظيف الدّلالي – في عرف النحاة – للفظة (التفسير) وليس الاستعمال اللفظي فقط .

وذكر (صباح حسين محمد) أنَّ سيبويه استعمل مصطلح التفسير ؛ لكن ليس على إطلاقهِ ؛ بل قيّد دلالته إلى جانب (الاسم المبين)[٤] ، ثُمَّ يشير إلى مرادفات أخرى لمصطلح التفسير قائلاً : ((وٱستعمل الخليل بالدَّلالة نفسها مصطلح (التبيين) ، من ذلك قول سيبويه : ((وسألته عن قوله ، وهو الراعي))[٥] :

---

(١) ينظر : المدارس النحوية (د.خديجة الحديثي) : ١٦٧ ، والمصطلح النحوي : ١٦٤ ، وفي اللغة عند الكوفيين : ٩٠ .

(٢) ينظر : الجنى الداني في حروف المعاني : ٢٢٠ ، ونحو القرّاء الكوفيين : ٣٥١ .

(٣) الكتاب : ١٩١/٢ .

(٤) ينظر : المرجع نفسه : ١٦٩/٢ .

(٥) ديوانه : ٤ .

فأوْماتُ إيْمَاءً خَفِيّا لِحَبْتَرٍ ولِلهِ عَيْنَا حَبْتَر أيُّمَا فَتَى

فقال : أيُّما تكون صفةً للنكرة ، وحالاً للمعرفة ، وتكون استفهاماً مبنياً عليها ، ومبنية على غيرها ، ولا تكون لتبيين العدد .....))[١] .

ويلحظ في هذا النَّص ، أنَّ مصطلح التَّفسير ورد بألفاظ مختلفة عند النحويين إلا أنَّ مضمونه واحد ، وربُّما كان هذا التعدد الاصطلاحي عائداً إلى ورود هذه المصطلحات في سياقات متنوعة تتطلب من المُسْتَعْمِل استعمال هذا المصطلح في هذا المقام ، والإعراض عن غيره من المصطلحات المترادفة له ؛ إذ إن السياق يمنح المصطلح دلالة خاصّة به ، بمعنى أنّ معنى المصطلح يتحدد في داخل النظم فحسب[٢] .

وبحث الدارسُ نفسه عن أوّل من ابتكر هذا المصطلح أو أكثر من استعماله ، فظهر له أنَّ أوّل من ورد عنده هذا المصطلح هو المبّرد فضلاً عن ٱستعماله مصطلح (التبيين)[٣] ؛ إذ عقد لهما باباً في كتابه المقتضب سَمّاه : ((هذا باب التَّبيين والتَّمييز))[٤] .

ولكي تكون دراسة هذه المصطلحات المصرّح بها ضمن علاقة الترادف أكثر دِقَّة وموضوعية ، فقد وجد من بين الدارسين مَنْ تكفّلَ بدراسة هذه المصطلحات المترادفة ؛ ومن هؤلاء (د.يحيى عبابنة) الذي تناول هذه المصطلحات عند البصريّين قائلاً : ((لم يستعمل البصريون مصطلحاً واحداً في هذا الباب ؛ ولكنهم استخدموا مصطلحات كثيرة

---

(١) الكتاب : ٢/١٨٠–١٨١ ، والمصطلح النحوي عند ابن خالويه ، دراسة نحوية موازنة (رسالة) : ٩٥ .

(٢) ينظر : علم الدلالة : ٧١ .

(٣) ينظر : المصطلح النحوي عند ابن خالويه ، دراسة نحوية موازنة (رسالة) : ٩٥ .

(٤) المقتضب : ٣/٢٣ .

يمكن أنْ نحصرها في ما يلي ، التَّمييز ، التَّبيين ، التَّفسير ، المُفِّسر ، البيان ، ما يَنْتَصِبُ منها على أنَّه ليس من اسم الأوّل ولا هُوَ هُوَ ، ما يَنتَصِب لأنَّه قبيح أن يكونَ صفة ، ما يَنتَصِب انتصاب الاسم بعد المقادير ، المفعول فيه))[١] . وهذا الترتيب جاء بناءً على المشهور عند النحاة من جهة تحديد ٱستعمالها ، وليس الغرض هنا تأصيل هذه المصطلحات .

ويبدو أنَّ طبيعة استعمال هذه المصطلحات المترادفة بدلالتها وسياقها جعلت (د.يحيى عبابنة) يكشف عن حقيقة مضمونها ، أنَّ المصطلحات الثلاثة – ما يَنتَصِب على أنَّه ليس من الأوّل ، وما يَنتَصِب لأنَّه قبيح أن يكونَ صفة ، وما يَنتَصِب بعد المقادير . لم تلاقِ نصيباً من الشهرة ؛ والسبب هو طول عبارتها التي لا تؤهّلها للاستعمال أكثر من مرة واحدة عند صاحبها ، وكذلك صعوبة التداول في الدرس النحوي بين العالم والمتعلم ، فضلاً عن المزايا التي تحملها بعض الألفاظ (المصطلحات) ٱختصارها وإيجازها وسهولة عبارتها[٢] .

أمّا مصطلح (المفعول فيه) الذي ورد عند سيبويه وهو المصطلح الأخير الذي فيه إشارة إلى التَّمييز ، فقد ذكر الباحث نفسه أنَّه لا يصلح إطلاقاً لأنَّ يستعمل هذا الاستعمال لما يعانيه من ازدواجية ، فهو يطلق على الظرف والحال لما يعانيه من فَقْر في الدّلالة على التَّمييز ، والمراد أنَّ هذا الإطلاق ينافي الاستعمال بغير الدلالة الشائعة عند من جاء بعده من النحاة ، وَرُبَّما كان إطلاق سيبويه فيه عموم فلذلك جاءت دلالة المصطلح غير محددة ؛ بل اشتركت مع مصطلحات أخرى لها دلالتها في مجال الدرس النحوي ، أمَّا المتأخرون فقد حصروا المصطلح بدلالته الخاصّة[٣] .

---

(١) تطور المصطلح النحوي البصري من سيبويه حتى الزمخشري : ١٤٥–١٤٨ .
(٢) ينظر : تطور المصطلح النحوي البصري من سيبويه حتى الزمخشري : ١٤٨ .
(٣) ينظر : المرجع نفسه : ١٤٨–١٤٩ .

وقد وهِمَ (د.يحيى عبابنة) ، في تحديد أوّل من استعمل مصطلح (البيان) الذي يرادف التَّمييز والتَّفسير ، قائلاً : ((وقد استعمله أبو جعفر النّحاس ، ولم أقف على استعماله عند غيره))[١] ؛ إذ إنَّ الكسائي – وهو متقدم على أبي جعفر النّحاس (ت ٣٣٨هـ) – قد استعمل مصطلح (البيان) عند إعرابه واحداً من ألفاظ قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا ﴿٦٩﴾ ﴾[٢] فقال : ((و﴿ عِتِيًّا ﴾ نُصِبَ على البيان))[٣] .

وعلّقت (سولاف مصطفى كامل) على إشارة (د.عوض القوزي) في مواضع نسب فيها التّفسير والتّبيين إلى الخليل[٤] قائلةً : ((ويبدو أنّ استعمالها في هذه المواضع لغويٌ لا يرقى إلى مستوى الاصطلاح ، ولاسيّما أنَّ سيبويه استعمل التّفسير في كل موضعٍ فيه إبهام وإن لم يكن من هذه الباب))[٥] .

وتسعى الباحثة من وراء ذلك إلى إثبات أنَّ مصطلح (التَّفسير) شاع في بدايته الأوّلى في الغالب مصطلحاً لغوياً لا نحوياً ؛ إذ إنَّ انتقال اللفظ (المصطلح) من معناه اللغوي إلى معناه الاصطلاحي يُعدُّ شرطاً مهماً ؛ إذ إنَّ المعنى اللغوي يتصف بعموم الدلالة ، بعكس المعنى الاصطلاحي فهو ذو معنى يتصف بدلالة خاصّة يعرفه بها مستعمله[٦] .

---

(١) المرجع نفسه : الصفحة نفسها .

(٢) مريم / ٦٩ .

(٣) معاني القرآن (الكسائي) : ١٩١ .

(٤) ينظر : الكتاب : ٣٧٧/١ ، ١٨١/٢ .

(٥) العلاقات الدلالية في المصطلح النحوي وأثرها في الإبهام (رسالة) : ٩٤ .

(٦) ينظر : اللغة بين المعيارية والوصفية : ١٢ ، والمصطلح النحوي نشأته وتطوره : ٢٣ ، والمصطلح النحوي عند أبي بكر بن الأنباري (رسالة) : ٢ ، ونحو الكوفيّين في دراسات العراقيّين (من ١٩٥٠م حتّى ٢٠٠٣م) (رسالة) : ٩٤ .

نخلص مِمّا ذكرنا إلى وجود علاقة بين المفهوم اللغوي والاصطلاحي لمصطلح (التّمييز) ، وتبيّن أنَّ الأصل في هذه المصطلحات المترادفة (التّفسير ، التَّمييز ، البيان والتبيين) هو الألفاظ التي تدل على معنى واحد ، وأنَّ مصطلح التَّمييز ظهر متأخراً عند المبرِّد[١] ، إلاّ أنَّ غلبة المذهب البصري على المذهب الكوفي ساعد على شيوع مصطلح التَّمييز[٢] ، كما وجدنا أنَّ الاضطراب قد حصل في تحديد نسبة التفسير والتمييز إلى مذهب بعينهِ ، ومن ثَمَّ لاحظنا الوهم الذي وقع فيه بعض الدارسيّن في تحديد نسبة مصطلح (البيان) .

(١) ينظر : المقتضب : ٢٣/٣ .

(٢) ينظر : المدارس النحوية (د.شوقي ضيف) : ١٥٨ ، ١٦٧ .

– مدخل :

إنَّ أكثر العلاقات الدلالية التي وجدت حظها من الدراسات العربية قديماً وحديثاً هي المشترك اللفظي[١] ؛ إذ إنَّ المصطلحات النّحوية ارتبطت فيما بينها بعلاقة الاشتراك اللفظي ، وهي تلك العلاقة التي يتوحد فيها المصطلح مع دلالته على عدة مفاهيم ، وبعض هذه المفاهيم يتدرج ضمن باب نحويّ واحد أو في عدة أبواب ، فمشكلة تعدد دلالة المصطلح الواحد أكثر تعقيداً من تعدد المصطلحات الدالة على مفهوم واحد[٢] .

وقد شاعت علاقة الاشتراك اللفظي في دراسة المصطلحات النحويّة ، فقد صرّح السيوطي بذلك ؛ قائلاً : ((وذهب بعضهم إلى أنَّ الاشتراك أغلب ، قال : لأنَّ الحروف بأسرها مشتركة بشهادة النحاة ، والأفعال الماضية مشتركة بين الخبر والدعاء ، والمضارع كذلك ، وهو أيضاً مشترك بين الحال والاستقبال والأسماء كثير فيها الاشتراك ؛ فإذا ضممناها إلى قسمي الحروف والأفعال كان الاشتراك أغلب))[٣] ، وهذا التصريح مبنيٌّ على تعريف السيوطي للمشترك اللفظي ؛ بأنَّه ((اللفظ الدال على معنيين مختلفين فأكثر

---

(١) ينظر : ما أتفق لفظه وأختلف معناه من القرآن المجيد للمبرد (ت ٢٨٥هـ) : ٣ ، وفقه اللغة (د.علي عبد الواحد وافي) : ١٨٣ ، وفصول في فقه العربية : ٣٢٤ ، وظاهرة المشترك اللفظي ومشكلة غموض الدلالة (بحث) : (٣٩٢–٣٩٤) .

(٢) ينظر : من قضايا المصطلح اللغوي : ٢٨ .

(٣) المزهر في علوم اللغة : ٣٧٠ .

دلالة على السواء عند أهل تلك اللغة))[١] ، ومِنَ المحدثين من عرفه بأنّه : ((ما اتحدت صورته واختلف معناه ، على عكس المترادف))[٢] .

وقد يكون تعدّد بعض المصطلحات واختلافها عائداً إلى النحّاة الذين أطلقوا التسميات دون الانطلاق من المفاهيم[٣] ، مِمّا أوقع الدارسين في الإشكال والوهم ، قال (د.خير الدين فتاح عيسى القاسمي) : ((إنَّ دراسة المصطلحات النحّوية التي أُطلقت على موضوع معين أصيلٍ ، ثمَّ تناولها النحّاة بالمسمى نفسِهِ في مواضع أخرى لا تتفق مع الوضع الأوّل في التطبيق النحّوي ، والذي يؤدي في نهاية الأمر إلى حصول إشكالٍ وخلطٍ في معاني هذه المصطلحات ، ومن ثمَّ وقوع التداخل بين الأشياء المتباعدة أثناء[*] ورودها في ثنايا[**] المسائل النحّوية))[٤] .

ومن ثَمَّ فإنَّ هذا التداخل بين المصطلحات النحّوية ومفاهيمها قد يورث المتعلمين اضطراباً يجعلهم يخلطون بينها خلطاً لا يمكّنَهُم من التمييز بينهما[٥] ، لذلك سنتطرق إلى مصطلحين هما (المفرد والخبر) إذ عُبِّرَ عنهما بمفاهيم ودلالات متعدّدة نتيجة العلاقات القائمة بينهما ، ومن هنا نشأ الخلط والاضطراب في مفاهيم هذين المصطلحين .

---

(١) المصدر نفسه : ٣٦٩ .

(٢) المشترك اللغوي نظريةً وتطبيقاً : ٢٨ .

(٣) ينظر : المصطلحات النحّوية في التراث النحّوي في ضوء علم الاصطلاح الحديث : ١٤٤ .

(*) الصواب في أثناء ؛ لأنَّ هذا اللفظ ليس ظرفاً بل جمعاً لـ (ثني) ، ينظر : معجم الصواب اللغوي : ٢٨٣/١ .

(**) الصواب في أثناء أو في تضاعيف ؛ لأن الثنايا بمعنى مقدمة الأسنان العليا والسفلى ، والثِّني من كل شيء : ما يثنى بعضه على بعض ، إطباقاً ، كل واحد ثِنْيٌ حتى قيل : أثْناءُ الحيةِ مطاويها أذا انطوت ، تهذيب اللغة : ٢٤٢/٨ .

(٤) أبحاث ودراسات في النحو العربي : ١٦٣ .

(٥) ينظر : المصطلح النحوي بين اللفظ والمدلول (بحث) : ١٢٦ .

أولاً – المُفْرَد :

إنَّ (المفرد) من المصطلحات التي تعددت ألفاظها ، وتباينت معانيها ، فأصبحت ذات دلالات مختلفة ، وقد استُعمل في موضوعات نحويّة ، لاسيما مع (لا النافية للجنس)[١] ، و(النداء)[٢] ، فضلاً عن (خلاف المضاف)[٣] ؛ مِمّا جعل لهذا المصطلح أكثر من معنى ، بناءاً على تعدده في المواضع النحوية التي وردت عند النحاة[٤] ، فضلاً عن مراعاة السياق المتحكم في مفهوم هذا المصطلح .

قال ابن منظور : ((استفرد الشيءَ أخرجهُ من بين أصحابهِ))[٥] ، وقال صاحب التاج : ((أفْرَدَهُ : عَزَلَهُ .... وأفْرَدَ وانْفَرَدَ واسْتَفْرَدَ إذا تَفَرَّدَ بِهِ))[٦] .

ويظهر – مِمّا سبق ذكره – أن لمصطلح (المفرد) تخصصاً وتوحداً من جهة المفهوم اللغوي الذي يشارك المفهوم الاصطلاحي ؛ لاسيّما في المصطلحات النحوية ؛ ولذلك عرّفه النحاة بقولهم : ((إنَّهُ اللفظ بكلمة واحدة))[٧] ، وقال غيرهم : ((ما لا يدل يدل
جُزءُ لفظهِ على جُزْءِ معناه))[٨] .

---

(١) ينظر : شرح قطر الندى : ١٦٦ .
(٢) ينظر : الكتاب : ١٨٢/٢ .
(٣) ينظر : البهجة المرضية : ٨٣/١ .
(٤) ينظر : الكتاب : ٢/١ ، وحاشية الخضري على شرح ابن عقيل : ٧٢/٢ .
(٥) لسان العرب (فرد) ٣٣٣/٣ .
(٦) تاج العروس (فرد) ٤٨٤/٨ .
(٧) كشاف اصطلاحات الفنون : ١٣٧٥/٢ .
(٨) التعريفات : ٢٢٣ .

ويلحظ على التعريف الأوّل الإشارة إلى أنَّ مصطلح (المفرد) يتكون من كلمة واحدة ؛ فهو يستبعد كل المصطلحات التي تشير إلى المفرد في استعمالها ودلالتها ، وهي تتكون من كلمتين فأكثر ، وهذا هو الظاهر من التعريف الاصطلاحي الأوّل ، أمّا التعريف الاصطلاحي الثاني ، فهو أقرب إلى لُغةِ أهل المنطق[١] .

وتبرز تلك السعة الدلالية لمصطلح (المفرد) مِمّا لاحظه (د.أحمد عبد العظيم عبد الغني) عند دراسته المصطلحات النحوية ، ومنها مصطلح (المفرد) ، فذكر إنَّه أكثر مصطلحات النحاة تداخلاً واضطراباً وتوزعاً في الأبواب النّحوية ؛ فقد تبيّن من استعمالاتهم له ، ومن المقولات التي اصطلح عليها به أنَّ ثلاثة عشر ضرباً من الاستعمال الاصطلاحي توزعت بها السبل في الأبواب في كتب ، لا يتفق ضرب منها مع الأخر في الدلالة أو في المقولة النحوية ؛ بل إنَّ المقولة النحوية التي تبدو واحدة قد تستعمل لها عدة أضرب من مفاهيم هذا المصطلح ، على حين ترى أنَّه قد يضم استعمال من هذه الاستعمالات مقولات نحّوية تباعد بينها تصنيفات الأبواب عندهم ... وأضرب (المفرد) الاصطلاحية هي : مفرد في مقابلة مركب ، ومفرد في مقابلة مكرر ومعطوف ، ومفرد في مقابلة عقود ، ومفرد في مقابلة مثنى وجمع ، ومفرد في مقابلة جملة وشبه جملة ، ومفرد في مقابلة جملة ، ومفرد في مقابلة مضاف ، ومفرد في مقابلة شبيه بالمضاف ومفرد في مقابلة مصدر مؤول[٢] .

---

(١) ينظر : عناصر يونانية في الفكر اللغوي العربي : ٢٦٣ .

(٢) ينظر : المصطلح النحوي (دراسة نقدية تحليلية) : ٦-٧٤ .

ويبدو إنَّ دراسته اتسمت بالوصف ، والتحليل ، والتطبيق ، وهذهِ أسس تعطي للمادة المدروسة بعداً ، وعنايةً أكبر ، وأن عمله لا يشوبه لَبِس ؛ إذ تتبع دلالة مصطلح (المفرد) في مظان النَّحو[١] .

وذهب (د.محمد سمير اللبدي) إلى أنَّ مصطلح (المفرد) ومدلولاته عبئاً ثقيلاً على الدراسات النّحوية ، وأنَّ على الباحثين إزالة هذا العبء ليتسنى فهم دلالة مصطلح (المفرد) ، وعدم الخلط بينه وبين مصطلحات أخرى قريبة منه ؛ وبناءً على ذلك فقد رأى ((أنَّ من الأحرى بمثل هذا اللفظ أن يمحض للدلالة على الواحد ، الذي هو خلاف المثنى والجمع ، وأمّا ما عداه فيكفي في الدلالة عليه الإشارة إلى أنّه ليس بجملة ولا شبه جملة في مجال الأخبار وغير مضاف ولا شبيه بالمضاف في مجال النداء))[٢] .

وهذا مقترح مقبول يسعى صاحبه إلى حصر مدلول مصطلح المفرد وعدم تشعبه إلى مدلولات في الكتب النحويّة ؛ فالتعبير بهذا المصطلح يُغني المتكلم عن إعمال فكره في إيجاد مصطلح بديل[٣] .

وبسبب هذا الخلط والاضطراب في مصطلح (المفرد) ، وما حملهُ معهُ من مفاهيم متعددة ، قالت (د.إيناس كمال الحديدي) : ((أُستخدم المفرد في أكثر من باب نحوي للدلالة على أكثر من مفهوم استناداً إلى دلالة عامّة للمفرد ، وهي أنّه أصغر جزء جاء في سياقه ، أو ما لا يدل جزؤه على معناه سواء أكان ذلك عدداً أم تركيباً ، ومن ثم كان من الصعب إدراك مفهوم (المفرد) في حالة إطلاقه دون وضعه في سياق يدل على

---

(١) ينظر : شرح الكافية للرضي : ٥/١ ، ٦ ، ٢٩٠ ، ٦٥٣/٢ ، وكتاب الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل للبطليوسي : ٦١ ، ٦٣ ، ١٥٠ ، وشرح التصريح على التوضيح : ١٧١/١ ، ١٧٢ ، ٣٠٧ ، ٦٢٧ ، والأشباه والنظائر : ٤/٢ ، ٥ ، وكشف المشكل في النحو : ١٩٧/١ .

(٢) المصطلح النحوي بين اللفظ والمدلول (بحث) : ١٢٦ .

(٣) ينظر : ظاهرة تعدد المصطلحات النحوية (بحث) : ٨٦ .

الباب النّحوي المستخدم فيه))[١] .

يشير هذا النص إلى أمرين ، الأوّل : تقديم رؤية شاملة لمصطلح (المفرد) بمعناه العام في عبارة (دلالة عامة للمفرد) ، إذ يبدو أنَّ بعض المصطلحات النّحوية لها دلالتان : عامة تحوي عدة مفاهيم ، وخاصّة تميّز هذا المصطلح من غيره .

أمّا الأمر الثاني ، فهو السياق الاصطلاحي ، المراد من مصطلح (المفرد) من خلال ملاحظته داخل الأبواب النّحوية[٢] .

وتابع (د.حسام عبد العزيز عبد الجليل) من سبقه في إطلاق مصطلح (المفرد) على عدة مدلولات إلا أنّه خصصَّه عند ابن هشام ، وقد وجد أنَّ لهذا المصطلح ستَّ دلالات : ((إحداها : في مقابل (المثنى) و(المجموع) ، ....))[٣] ، أي أنَّ مصطلح (الاسم) وهو مفرد في حالة تناوله في الأبواب النحوية من جهة الإعراب ، والإفراد والتثنية ، والجمع بنوعيه ، والتنكير والتعريف ، فلا يكون الاسم عليها كلها في وقت واحد ، لما في بعضها من التضاد ، وهو يريد أنَّ استعمالها يكون بحسب مواضعها لئلا يحدث الالتباس في ذلك[٤] .

أمّا الدلالة الثانية : المفرد مقابل المركَّب ؛ وذلك في تعريف الكلمة بأنهّا قولٌ مفرد ، كقول ابن هشام : ((والمراد بالمفرد ما لا يدل جزؤه على جزء معناه كما مثّلنا من قولنا : رجلٌ وفَرس ، ألا ترى أنَّ أجزاء كل منهما – وهي حروفه الثلاثة ، إذا انفرد شيء منها لا يدل على شيء ممَّا دَلَّت عليه جملته ، بخلاف قولنا (غلام زيد) فإنّه مركب ؛ لأنَّ

---

(١) المصطلحات النحوية في التراث النحوي في ضوء علم الاصطلاح الحديث : ١٧١ .

(٢) ينظر : مبادئ اللسانيات : ٣٠٢-٣٠٥ ، وعلم الدلالة – علم المعنى : ٩٣ ، ٩٨ ، والعلاقات الدلالية في المصطلح النحوي وأثرها في الإبهام (رسالة) : ١٢-١٣ .

(٣) المصطلح النحوي في فكر ابن هشام الأنصاري : ٦٠١ .

(٤) ينظر : المرجع نفسه : ٦٠١ .

كُلاًّ من جزأيه – وهما (غلام) و(زيد) – دالّ على جزء المعنى الذي دلّت عليه جملة (غلام زيد)))[١] .

أمّا الدلالة الثالثة فهي : المفرد في مقابل المركب في باب العلم ، والدلالة الرابعة : أنَّ مصطلح (المفرد) فيها مقابل للمضاف والتشبيه بالمضاف في بابي (لا) النافية[٢]، والنداء[٣] ، أمّا الدلالة الخامسة فكانت في مقابلة (المفرد) للنسبة في باب التمييز ، قال ابن هشام : ((التمييز ضربان : مفسَّر لمفرد ، ومفسَّر لنسبة))[٤] ، وكذا الدلالة السادسة في مقابلة (المفرد) للجملة في باب الخبر[٥] .

وملخص ما استقصاه (د.حسام عبد العزيز) من الدلالات الست عند ابن هشام أنَّه كان من باب تحديد دلالة مصطلح (المفرد) عند ابن هشام من دون مناقشة أي رأي أو إبداء فكرة أو قاعدة تبيّن حدوده ، أو تحاول الجمع بين هذه المدلولات والمفاهيم التابعة للمصطلح ، ومن ثَمَّ كان على الباحث المذكور أن يشير إلى أنَّ هناك مصطلحات أُخرى تقابل مصطلح (المفرد) ، لم يُشِر إليها ابن هشام في مصنفاته ، لئلا يفهم الدارس إنَّ هذه المصطلحات المقابلة لمصطلح المفرد هي التي ذكرها ابن هشام فقط .

وبمنهج يقوم على الاستقراء والتتبع الدقيق لهذا المصطلح في مظانه الأصلية ؛ ولاسيّما بعْدَ أن فتحت الدراسات السابقة التي ذكرناها آنفاً الطريق أمام البحث ، عاود (د.خير الدين فتاح عيسى القاسمي) النظر في هذا المصطلح ، وبحث عن البدائل التي توضح مواطن اللّبس الذي طال هذا المصطلح عن دراسة دلالته ، فقال : ((وكان ابن عصفور – حسب علمنا – هو أوّل من وضع بديلاً لإزالة بعض الإيهام عن هذا

---

(١) شرح شذور الذهب : ١٤ .

(٢) ينظر : المصدر نفسه : ١٦٤ .

(٣) ينظر : المصدر نفسه : ٢٠٥ .

(٤) المصدر نفسه : ٢٤٢-٢٤٣ .

(٥) ينظر : أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك : ١٩٤/١ .

المصطلح ؛ وذلك في باب النداء ، قائلاً : ((وإن كان مفرداً ؛ فإما أن يكون مطولاً أو غير مطوَّلٍ ، فإن كان مطولاً وأعني به ما كان عامِلاً في غيره لم يَجُزْ فيه أيضاً إلا النَّصب نحو قولك : يا ضارباً زيداً ، وإن كان غير مطوَّل ، فإما أن يكون معرفة أو نكرة ، فإن كان معرفة بُني على الضَّمِّ ، ويكون في موضع نَصْب بإضمار فِعْل أيضاً))[١] ؛ إذ تبيّن للباحث أنَّ ابن عصفور أراد بـ (المفرد) في مثل هذا الباب غير المطوَّلِ[٢] .

وتابعه في هذا الاستعمال الأشموني[٣] وهذا ما دفعنا إلى الاعتماد على مصطلح من مصطلحات الأصوليّين،وهو مفهوم المخالفة الذي دَلَّ على أَنَّ المفرد هو غير المُطَوَّل[٤].

وتزداد المسألة وضوحاً عند النظر في تعريف ابن هشام بين استعمال الإفراد والمفرد ، مستعملاً الإفراد وذلك في باب النداء[٥] ؛ إذ قال : ((الإفراد ونعني به أن لا يكون مضافاً ، ولا شبيهاً به ، فيدخل في ذلك المركب المزجيُّ والمثنى والجمعُ نحو : يا مَعدِي كَرِبُ ويا زيدانِ ويا زيدون))[٦] .

وفي هذا إشارة واضحة تَدلُّ على تنبّه النحّاة وإدراكهم لدلالة المصطلح القديم بشكله ؛ ليكون أكثر احترازاً من الخلط والاضطراب عند تناول المسائل النّحوية .

أمَّا فيما يتعلق بمواطن استعمال مصطلح (المفرد) في النحو العربي ؛ فقد ذكر (د.خير الدين فتاح عيسى القاسمي) أَنَّهُ لو كان لكل موضع مصطلح خاصّ به ؛ لكان

---

(١) المُقرّب : ١/١٧٥ .
(٢) ينظر : أبحاث ودراسات في النحو العربي : ١٩٧ .
(٣) ينظر : حاشية الصبان على شرح الأشموني : ٢/٧٢ .
(٤) ينظر : أبحاث ودراسات في النحو العربي : ١٩٧ .
(٥) ينظر : المرجع نفسه : ١٩٧ .
(٦) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك : ٣/١٦ .

هنالك تصورٌ واضح له ، ولا يحتاج بعد ذلك إلى قول النّحاة في كل موضع أطلقوه إلى تعريفِ المفرد فيه ؛ إذ إنَّهم قالوا : والمراد بالمفرد هنا ... فلو كان هُناك البديل لاستغنينا عن بيان المراد[١] .

يبدو إنَّ حاجة النحّاة إلى اقتراح مصطلحات جديدة أو بديلة ؛ كان لتسويغ العلة التي تكون في بعض المصطلحات التي يصيبها الاضطراب والإيهام ، وهذا ما فعله بعض النحاة ؛ لكن السؤال الذي يُلفت الانتباه ، لماذا لم يصطلح النحاة على بدائل لتسميات تخص مصطلح المفرد ؟

ولم يقترح (د.خير الدين فتاح عيسى القاسمي) مصطلحات أو مسميات جديدة غير التسميات القديمة ؛ وإنَّما اكتفى بالاقتراح ، والطلب من النحاة ذكر مصطلحات لمدلولات المفرد .

تبيّن مِمّا مَرَّ ذكره إنَّ مصطلح (المفرد) أظهر قدرته على القيام بعدد من الوظائف الدلالية في حالة إطلاقه ، فضلاً عن السياق المستعمل فيه[٢] .

ثانياً – الخَبَرُ :

من المصطلحات التي استعملها النحّاة في الدرس النحوي ، وبيَّنوا مواضعه ودلالته ، ويُشَكّل الخبر مع المبتدأ أوّلَ أبواب المرفوعات .

والخبر في لغة العرب : ((من خَبُرْتُ بالأَمر أَي عَلِمْتُهُ . وخَبَرْتُ الأَمرَ أَخْبُرُهُ إِذا عَرَفْتَهُ عَلَى حَقِيقَتِهِ))[١] ، وقال الزبيديّ (ت ١٢٠٥هـ) : ((الخَبَرُ : النَّبَأُ) ، ومَا أَتَاكَ مِن نَبَإٍ عَمَّن تَسْتَخْبِرُ))[٢] ، ويفهم من هذين المعنيين أنَّ الخبر هو الأمر المبهم الذي لا يبين إلا بالإخبار عنه وعن حالِه .

---

(١) ينظر : أبحاث ودراسات في النحو العربي : ١٩٨ .

(٢) ينظر : المصطلحات النحّوية في التراث النحّوي في ضوء علم الاصطلاح الحديث : ١٧١ .

أمَّا اصطلاحاً فهو : ((مَا أُسْنِـد إلى الْمُبْتَـدَإ وَهُوَ عَامله فِي الْأَصَـح))[٣] ، وهـو : ((مـا تحصـل بـه الفائـدةُ مـع المبتـدإ))[٤] ، وهـذان التعريفـان يمـثلان المعنـى المـألوف لمصطلح (الخبر) عند النحاة .

وقد تعددت مفاهيم الخبر، من ذلك ما تناوله (حسن أسعد محمد) في المصطلحات العامّة التي استعملها الفرّاء في معاني القرآن ؛ فقد أطلق مصطلح (الخبر) على الجملة الخبرية ، مشيراً إلى أنَّ هذا المصطلح هو باب لمصطلحات أخرى تنضوي تحته ، وإن لم يصرِّح بذلك وإنَّما يُفهم من كلامه ضمناً ، وبناءاً على ما اصطلح عليه (بالمصطلحات العامّة)[٥] ، قال في تفسيره قوله تعالى : ﴿ رَبَّنَا بَعِدْ بَيْنَ أَسْفَارِنَا ﴾[٦] ((قراءة العوام ، وتقرأ على الخبر[٧] ﴿ ربُّنا بَعّدُ بَينَ أَسفَارِنَا ﴾ و(باعد) وتقرأ على الدعاء ﴿ ربَّنا بَعِّدْ ﴾ .....))[٨] .

والخبر هنا يراد به الخبر في المصطلح البلاغي والأصولي الذي هو قسيم الإنشاء وليس الخبر الذي هو قسيم المبتدإ .

ويرى (محمد ذنون يونس الراشدي) أن إيراد المصطلح الواحد لمفهومين محتملين لمعنيين ، ولا يتبادر منهما شيء ؛ ولكن ساعة ما يحكم الحاكم بغير المراد ، يكون قد التبس عليه الأمر ، فلفظة (عمير) تحتمل الاسمية والتصغير لعُمَر ، ولا قرينة

---

(١) لسان العرب (خبر) ٢٢٧/٤ .
(٢) تاج العروس (خبر) ١٢٥/١١ .
(٣) الكليات : ٤١٧ ، وكشّاف اصطلاحات الفنون : ١٦/٢ .
(٤) شرح الحدود النحّوية : ٩٧ .
(٥) ينظر : المصطلح النحّوي عند الفرّاء (رسالة) : ١٦ .
(٦) سبأ / ١٩ .
(٧) ينظر : النشر في القراءات العشر : ٣٥٠/٢ .
(٨) معاني القرآن : ٣٥٩/٢ .

مرجحة لتبادر أحدهما ؛ ولكن ساعة ما تحكم بغير المراد ، عند من لهُ اطلاع على المراد يكون قد التبس علينا الأمر[١] ، من ذلك ما عالج به السجاعي (ت ١١٩٧هـ) مصطلح الطلب في باب الاشتغال فقد ذكر ابن هشام أنَّ الجملة الطلبية لا تقع خبراً ؛ ولذا يترجّح النصب في نحو : زيداً اضرِبْه ، معللاً ذلك بأنّ الرفع يستلزم الإخبار بالجملة الطلبيّة عن المبتدأ وهو خلاف القياس ، لأنّها لا تحتمل الصدق والكذب ، وهذا الحكم ناشئٌ عند المحقّقين عن التباس الخبر المقابل للإنشاء بخبر المبتدأ عندهُ ، فالخبر مشترك بين أمرين : المقابل للإنشاء والمقابل للمبتدإ ، وهو حكمٌ ممنوعٌ ؛ لتصريحهم بوقوع الظرف خبراً في نحو : أزيدٌ عندك ؟ مع أنّه لا يحتمل الصدق والكذب[٢] .

ويبدو أنَّ اختلاف النحاة في جواز الإخبار عن المبتدأ بجملة إنشائية ، كما في نَصِّ ابن هشام المتقدم ، دفع الباحث (محمد ذنون يونس الراشدي) إلى القول : ((إنَّ الالتباس غير حاصل قطعاً ، ومثالهُ بالظرفية من قبيل المفرد ، وكلامنا دائر في الجمل ، وإنَّما عللوا قلة وقوع الجملة الطلبية بذلك ؛ لمَّا رأوا أنَّ الأصل في الإخبار بالجملة أن تكون مؤدية للحكم في الواقع ، والطلبي لا أداء لهُ لما في الواقع))[٣] .

واستدل الباحث المذكور بما ذكرهُ النحاة ، مُمثلاً بجملة الصفة الواقعة طلباً ، إذ تعلل قلة وقوعها لأن الأصل في الجملة الواقعة صفة أن تكون مخبرة عما في الواقع : حتى

---

(١) ينظر : مباحث المصطلح النحوي في حواشي شرح القطر((الفيشي ، السجاعي (الآلوسيان))) دراسة نقدية (رسالة) : ١٠٩ .

(٢) ينظر : شرح قطر الندى : ١٩٣ .

(٣) مباحث المصطلح النحوي في حواشي شرح القطر ((الفيشي ، السجاعي ، الآلوسيان)) دراسة نقدية (رسالة) : ١٠٩ .

يكون مضمونها معلوماً للسامع فيوضح المنعوت ويخصصه[١] ، والطلبية ليست كذلك[٢] .

ويظهر أنَّ الخلاف في المصطلح النحّوي ربّما يعود بعضه إلى اختلاف نظرة النَّحويين تجاه المصطلح ، أو اختلاف التوجيه النّحوي الذي يتبناه علماء كل مذهب[٣] .

ويرى (د.يحيى عبابنة) ، أنَّ سبب تعدّد مصطلحات الخبر واستعماله في دلالات متنوعة أنّه ((شامل لجميع أجزاء الظاهرة التي هي ظاهرة الخبر ، كالاسم الذي يكون هو المبتدأ في المعنى أو الخبر الذي يكون ظرفاً جاراً ومجروراً ، أو الخبر الذي يكون جملة اسمية أو فعلية ، ومن الأسباب التي جعلته مشتهراً قصر العبارة وقرب التناول وعمومية اللفظ ودلالته على المعنى))[٤] .

ويزداد الأمرُ وضوحاً عند (د.خير الدين فتاح عيسى القاسمي) الذي استقصى مصطلح (الخبر) عند النحاة القدامى ، موضحاً الوهم في إطلاقه ؛ إذ إنَّه متفق في لفظه ومختلفٌ في معناه ؛ مِما شَكّلَ إيهاماً واختلافاً كُلٌّ في موضعه . ((وأوّلُ هذه المواضع هو إطلاق الخبر على الفعل ، ((والأصل في الخبر الإفراد))[٥] ، والجمع ، والإفراد من صفات الأسماء لا الأفعال ، قال ابن مالك :

كَذَا إذا ما الفِعْلُ كان الخبرا أو قُصِدَ استِعْمالُه مُنْحَصِراً[٦]

---

(١) ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف : ١/١١٥-١١٦ ، مباحث المصطلح النحوي في حواشي شرح القطر ((الفيشي ، السجاعي (الآلوسيان))) دراسة نقدية (رسالة) : ١١٠ .

(٢) ينظر : حاشية الصبان على شرح الأشموني : ٢/١٢٥ ، وحاشية عبد الغفور على الفوائد الضيائية : ٢١٠-٢١١ .

(٣) ينظر : من قضايا المصطلح اللغوي العربي : ٢٤ .

(٤) تطور المصطلح النحوي البصري من سيبويه حتى الزمخشري : ٧٦ .

(٥) شرح الرضي على الكافية : مج١/٢٦ .

(٦) متن ألفية ابن مالك : ١١ .

إذ أطلَقَ الخبر على الفعل وهو مخالفٌ لما اتصفَ به الخَبَر))[١] ، فظاهر كلام ابن مالك يختلف عن المراد والمطلوب ، قال الصّبان (ت ١٢٠٦هـ) إنَّ المراد بالفعل هنا هُوَ الجملة من الفعل والفاعل لا الفعل وَحْدَهُ[٢] .

ويتضح الأمر أكثر في قول النحاة : ((إذا وقعت الجملة خبراً كانت نائبةً عن المفرد ؛ لأنها واقعةٌ موقعه وحالة محلَّهُ ؛ إذ المفرد هو الأصل والمركب فرعٌ منهُ ؛ لذلك يحكم على موضعها هنا بالرفع على معنى أنهُ لو وقع المفردُ – الذي هو الأصل – موقعها لكان مرفوعاً ، فعند الأعراب نقول الجملةُ من : المبتدأ والخبر ، أو من الفعل والفاعل في محلِّ رفع خبر المبتدأ))[٣] .

يظهر مِمّا ذكره النحاة أنَّ مصطلح (الخبر) قد اتجه اتجاهاً آخر غير الذي رُسِمَ له في أصل وضع المصطلحات النحوية ، متسمياً بأسماء يرى الناظر فيها للوهلة الأولى الاضطراب فضلاً عن الغموض الذي يعترض بعض الباحثين ، وكأنهُ يتوافق مع فكرة التناوب التي تكون بين حروف الجر .[٤]

ويشير(د.خير الدين فتاح عيسى القاسمي) إلى موضع آخر لمصطلح (الخبر) ؛ إذ يقول : ((وتتصاعد مشكلة التداخل عند قول النحاة : إنَّ الخبر مع المبتدأ يحتَملُ الصِدقَ والكذِبَ ؛ لأنَّ هذا الكلام يوصل إلى نوعين من الأخبار ، الخبر العام ، والخبر الخاصّ بالمبتدأ ، وهو الذي لم يُشِرْ إليه كثير من النحاة)) .[٥]

وفصّل ابن يعيش هذا الكلام [١] ، وكذلك الرضي نقلاً عن أبي البركات الأنباري ، وبعض الكوفيين في آراء مختلفة عَمّن سبقهم في دراسة تعدد دلالة مصطلح (الخبر)[٢]،

---

(١) أبحاث ودراسات في النحو العربي : ١٦٩ .
(٢) ينظر : حاشية الصبان على شرح الأشموني : ٣٠٨/١ .
(٣) النحو الوافي : ٤٦٦/١ .
(٤) ينظر : أبحاث ودراسات في النحو العربي : ١٧٠ .
(٥) المصدر نفسه : ١٧٠ .

)[٢]، إلى أن جاء الزركشي (ت ٧٧٤هـ) الذي لاحظ اختلاف العلماء في هذا المصطلح ، مهتدياً إلى المخرج من هذا التداخل بقوله : ((الخبر : هو المحتمل التصديق والتكذيب ، وهو اصطلاح الأصوليِّين ويطلق على مقابل المبتدأ نحو : قائِمٍ مِن : زيدٌ قائمٌ ، خبرٌ نحويٌّ ، ولا يقال : إنهُ محتملٌ للتصديقِ والتكذيبِ ، لأنَّ المفرد من حيث هو مفردُ لا يحتملها ، والذي يحتمل التصديق والتكذيب ، إنَّما هو المركب قسيمُ الإنشاء لا خبر المبتدأ ، ويدلُّ لذلك اتفاقهم على أَنَّ أصل خبر المبتدأ الإفراد))[٣] .

وبهذا التفريق انماز مصطلح (الخبر) بحسب الاختلاف في مفهومه بين النحويين والأصوليين والبلاغيين ، فضلاً عن ذلك قد نجد أنَّ الجملةَ الفعليةَ وحْدَها تحتمل الصدق والكذب ، وهو ليس بإنشاء كقولهم : قام زيدٌ ، فإنَّه خبر لأنَّه يحتمل الصدق والكذب ؛ وبهذا يتبيَّن خروج الوظيفة الرئيسة لمصطلح الخبر ، وهي إتمام الفائدة مع المبتدإ إلى وظيفة أخرى ونوع آخر من أنواعه التي استعملها النّحاة وهو وقوع الخبر جملة فعلية[٤] .

وبهذه النظرة استطاع (د.خير الدين فتاح عيسى القاسمي) أن يصل إلى نتيجة مفادها : ((أمّا مصطلح (الخبر) فهو في التحقيق على قسمين : لفظيّ اصطلاحي وهو عند النحاة ، ومعنويّ ما عدا ذلك : فاللفظي الاصطلاحيُّ هو الخبرُ الإفراديُّ النكرة ، أو ما في حُكم النكرة ، وبه تكتملُ الفائدةُ من التركيب مع المبتدأ ، وأمّا الخبرُ المعنويُّ ، فهو ما عَدا هذا الخبر سواءٌ كان الخبر جملةً اسمية أو فعليةً أو شبه جملةٍ ، أو ما احتملَ الصِدقَ والكذبَ ، ولهذا لا يحتاج الخبر الاصطلاحي إلى قيد الاحتمالِ نظراً

---

(١) ينظر : شرح المفصل : ٨٧/١ .
(٢) ينظر : شرح الرضي على الكافية : ٢٠٨/١ .
(٣) البحر المحيط في أصول الفقه : ٢٨٢/٣ .
(٤) ينظر : أبحاث ودراسات في النحو العربي : ١٧١ .

لاكتمال المعنى بدونِهِ))[١] .

ويلحظ على هذه الخلاصة التي توصل إليها الباحث أمران ، الأوّل : ظهر للباحث نفسه أنَّ هناك خلطاً في إطلاق مصطلح (الخبر) ؛ لاسيّما عند عدد من الدارسين للمصطلح النحوي ، فضلاً عن ذلك عدم الإشارة إلى السياق ، فإنَّه تناسى أثر السياق في تحديد المصطلحات المشتركة ، وهو من مكونات المعنى كما تذكر كتب النحاة[٢] .

أمّا الجانب الآخر فكان على الباحث استعمال مصطلحات جديدة وشائعة ، وقريبة من متناول الدارسيّن ؛ إذ إنَّ مصطلحي (اللفظ الاصطلاحي والخبر المعنوي) يكتنفه الغموض للوهلة الأولى ، ولو إنَّه أطلق عليه (الخبر المقيّد) وهو الذي يشكل مع المبتدأ إتمام الفائدة ويحسُن السكوت عليه ، وأطلق على المصطلح الثاني (الخبر المطلق) ، وهو يشتمل على الأنواع الأخرى للخبر ، لكان أفضل ؛ على أنَّ كلا المصطلحين (المطلق والمقيّد) من استعمالات الأصوليّين في كتب الفقه وأُصولِهِ[٣] .

ويمكن اصطلاح تسمية تكون أكثر دقّة لكلا المصطلحين المذكورين ؛ إذ نصطلح على الأوّل بـ (الخبر اللازم) ، والثاني (الخبر المتعدي) ، إذ إنَّ (اللازم والمتعدي) من المصطلحات التي يستعملها النحاة فضلاً عن الصرفيين ، فمصطلح (الخبر) من المصطلحات المشتركة في أغلب علوم العربية .

إنَّ تعدّد وجوه مصطلح الخبر وتنوعها جعل (د.سعيد جاسم الزبيدي) يَحْكُم عليه بقوله : ((والخبر مصطلح في التأريخ معروف فاستعمال مصطلح (الخبر) على هذه يُشكل إرباكاً في الدرس والبحث))[١] .

---

(١) المرجع نفسه ، الصفحة نفسها .

(٢) ينظر : منهج البحث اللغوي بين التراث وعلم اللغة الحديث : ١٨٥ .

(٣) ينظر : شرح مختصر الروضة : ٦٣٠/٢ ، ٦٣٢ ، وأثر الاختلاف في القواعد الأصولية في اختلاف الفقهاء : ١٠/١ .

ويبدو أنَّ إطلاق الحكم في هذا النص الأخير كان بناءً على الاستقراء والفهم لدلالة المصطلحات النَّحوية ، ولاسيّما مصطلح (الخبر) ، فضلاً عن الاطلاع الواسع على مصادر النحو العربي ؛ إذ تبيَّنَ له أنَّهُ مصطلح مشترك في أكثر من علم[٢] ، سواء أكان في النحو[٣] أم البلاغة[٤] أم الحديث النبوي[٥] ، وهذا هو السر الذي يكمن في وجود مصطلح مشترك كـ (الخبر) مثلاً في أغلب الدراسات العربية .

ولِكَشف النِّقاب عن دلالات أخرى لمصطلح (الخبر) ، لم يُشر إليها أغلب الدارسيّن المحدثين للمصطلح النحوي ، وهو مجيء (الخبر) بمعنى الحال ، فقد تناول (د.يوخنا مرزا الخامس) المصطلحات المتنوعة عند سيبويه ومنها مصطلح الخبر الذي بصدده ، وذكر أنَّ سيبويه استعمل (الخبر) ليدل به على الحال المنصوبة[٦] : قال ((وكذلك : مررت برجلٍ معه الفرسُ راكباً بِرذوناً ، إن لم ترد الصفة نصبتَ ، كأنك قلت : معه الفرسُ راكباً بِرْذَوْناً . فهذا لا يكون فيه وصفٌ ولا يكون إلا خبرا))[٧] .

وقد فَسَّرَ أبو سعيد السيرافي مصطلح (الخبر) في هذا النص ، بقوله : إنَّ سيبويه لا يريد غيرَ مصطلح (الحال)[٨] .

ويبدو أنَّ الانتقال من دلالة مصطلح (الخبر) في باب المرفوعات ، أي المبتدأ

---

(١) من إشكاليات العربية (المصطلح اللغوي – رواية اللغة) : ٣٥ .

(٢) ينظر : المرجع نفسه ، الصفحة نفسها .

(٣) ينظر : شرح ابن عقيل : ١٨٩/١ .

(٤) ينظر : التعريفات : ٩٦ ، ومعجم المصطلحات البلاغية وتطورها : ٤٦٥/٢ .

(٥) ينظر : التعريفات : ٩٦–٩٧ ، وعلوم الحديث ومصطلحه عرض ودراسة : ١٠ .

(٦) ينظر : موسوعة المصطلح النحّوي من النشأة إلى الاستقرار : ٣٠٩/١–٣١٠ .

(٧) الكتاب : ٥٠/٢ ، وينظر : موسوعة المصطلح النحوي من النشأة إلى الاستقرار : ٣١٠ .

(٨) ينظر : شرح كتاب سيبويه : ٣٧٩/٢–٣٨٠ .

والخبر إلى دلالة أخرى في باب المنصوبات وهي (الحال) يجعلنا نحكم بشمولية مصطلح (الخبر) ، فضلاً عن مراد سيبويه في توضيح المعنى ؛ إذ تناول المسألة من جميع جوانبها ؛ فهو يجمع الأشباه والنظائر في الباب الواحد[١] ، وهو السبب وراء تعدد دلالة المصطلح الواحد .

وأخيراً يمكن القول : إنَّ كلا المصطلحين (المفرد ، والخبر) اسْتُعْمِلا بدلالات مختلفة ، ولم ينحصر إطلاقهما على مفهوم معين ؛ فضلاً عن أنَّ كلا المصطلحين قد تضمّنا دلالات متنوعة نظراً لمجيئهما في أبواب أو مسائل نحوية مختلفة مِمّا أحدث تداخلاً وإشكالاً[٢] .

– مدخل :

ما من دارسٍ للمصطلح النّحوي إلا كان لزاماً عليه أنْ يطلع على المصطلحات التراثية التي كان لها الأثر الكبير في ظهور العديد من الدراسات الحديثة ؛ إذ أكَّدَ دارسو المصطلح النَّحوي مدى إفادتهم مِمّا وصل إليهم من هذه المصطلحات[٣] . وبناءً على ذلك فقد حاولوا المزاوجة بين الأصالة والمعاصرة ؛ وهذا متاح في الدراسات العربية[٤] .

---

(١) ينظر : ظاهرة تعدد المصطلحات النحّوية (بحث) : ٧٧ .

(٢) ينظر : من قضايا المصطلح اللغوي : ٢٨ ، والمصطلح النحوي في كتاب العين (بحث) : ٨٢٣ ، وأبحاث ودراسات في النحو العربي : ١٩٨ .

(٣) ينظر : المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري ، الرياض ، ١٩٨١ ، وموسوعة المصطلحات النحوية من النشأة إلى الاستقرار ، د.يوخنا مرزا الخامس ، ٢٠١٢م .

(٤) ينظر : المصطلحات النّحوية في التراث النّحوي في ضوء علم الاصطلاح الحديث ، د.إيناس كمال الحديدي ، ط١ ، ٢٠٠٦م ، وأبحاث ودراسات النحو العربي ، د.خير الدين عيسى القاسمي ، ٢٠١٢م .

وثمة توجه آخر يرغب في تقنين المصطلحات النّحوية وإعادة توزيعها بشكل عادل من جهة الاختصار والدِّقة على وفق أهميتها في تيسير الدرس النّحوي ، من ذلك ما أورده الكفراوي (ت ١٢٠٢هـ) حين ميز بين الكلام في النحو والكلام في العلوم الأخرى ؛ إذ قال : ((فخرج بقولنا : عند النّحويين الكلامُ عندَ اللغويينَ ، فهو عندهم كل قولٍ مفردٍ . كـ (زيد) ، أو مركب كـ (قام زيدٌ) ، أو ما حصل به الإفهامُ من إشارةٍ أو كتابةٍ وعقدٍ ونُصُبٍ ونحوها ، وخرج الكلام عند الفقهاء ، فهو عندهم ما أبطل الصلاةَ من حرفٍ مفهمٍ كـ قِ ، و عِ أو وإنْ لمْ يفهمها كـ مِن ، وعَن ، وخرج الكلام عند المتكلِّمينَ أعني علماء التوحيد ، فهو عندهم عبارة عن المعنى القائم بذات اللهِ تعالى الخالي من الحرف والصوت))[١] .

ومن المحدثين (د.عبده الراجحي) الذي ذهب إلى وجوب التمييز بين (الصِّفة والوصف) قائلاً : ((وينبغي أن تُفَّرِق بين استعمال النّحويين كلمة (وصف) ، واستعمالهِم كلمة (صفة) ، فالصِّفة عندهم هي النعت ، أي أنه مصطلح نحوي ، أمّا الوصفُ فيقصدون به الاسم المشتق ، وعلى وجه الخصوص اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة ، أي أنَّه مصطلح صرفيٌ))[٢] .

وعلى هذا الأساس استطاع عدد من الدارسين إيجاد مصطلحات مستحدثة في مجال المصطلح النّحوي تحديداً ؛ فلجؤوا إلى اللغة ، فاختاروا تسميات للتعبير عن هذه الأفكار النّحوية ، والتي هي بمثابة مصطلحات نحوية توازي المصطلحات القديمة .

ويبدو أنَّ فكرة (المصطلحات المستحدثة) مُستَمدة من موردين رئيسين ، الأوّل : بعض القواعد النحوية التي يردّدها العلماء؛ إذ يقولون: ((لا مُشاحة في الإصطلاح))[٣]، وعلى غرارها لا مُنازعة في الأسماء[١] .

---

(١) شرح الكفراوي على متن الأجرومية : ٣٦ .

(٢) التطبيق النّحوي : ٨٨ .

(٣) منهاج البلغاء وسراج الأدباء : ٢٥٢ ، وإعانة الطالبين على حلّ ألفاظ فتح المبين : ٣٧/٣ .

ومعنى ذلك أنَّ أحداً لا يفرضُ على احدٍ مصطلحاً بعينه .

والمورد الآخر : صفة العموم في بعض المصطلحات النّحوية التراثية[٢] .

وهذا ما جعل الدارسيّن المحدثين يفكرون في إعادة صياغة بعض المصطلحات النّحوية .

والسؤال الذي يطرح نفسه ، هل يُعَدُّ استحداث المصطلحات النحوية فكرة جديدة ؟

وبالرجوع إلى المراحل التي سلكها المصطلح النّحوي في سياقاته المتنوعة في كتب النّحاة ، نُدرك أنَّ هذه الفكرة ليست وليدة العصر ؛ بل هي منبثقة من العصور المتقدِّمة التي مَرَّت بها المصطلحات النّحويّة ، ونلمح ذلك عند ابن هشام في باب (اسم كان وخبرها) إذ يقول : ((وأمّا تسميةُ الأقدمين الاسم فاعلاً والخبر مفعولاً ؛ فهو اصطلاح غيرُ مألوفٍ ، وهو مجازٌ كتسميتهم الصورةَ الجميلةَ دميةً ، والمبتدِئُ إنّما يقوله على سبيل الغلط ، فلذلك يعاب عليه))[٣] . وكذلك اعتراض السجاعي على مصطلح (بدل الكل من الكل)[٤] ، فهو يذكر أنَّه لا يدخل فيه ، نحو قوله تعالى : ﴿إِلَىٰ صِرَٰطِ ٱلۡعَزِيزِ ٱلۡحَمِيدِ ﴾[٥] ، بناءً على الدلالة المعجمية للفظة الكل التي لا تقال إلا فيما ينقسم على

---

(١) ينظر : نقد الشعر : ٦ .

(٢) ينظر : أبحاث ودراسات في النحو العربي : ١٠٣ .

(٣) مغني اللبيب : ٢٥٦/١ .

(٤) سَمَّاه سيبويه : هو هو : ١٥١/١ إذ يقول : ((وهو أن يتكلّمَ فيقولَ : رأيتُ قومَكَ ، ثم يبدو له أن يبيَّن ما الذي رأى منهم ، فيقول : تُثْنيهم أو ناساً منهم ، ولا يجوز أن تقول : رأيت زيداً أباه ، والأبُ غيرُ زيد ، لأنّك لا تبينَّه بغيره ولا بشيء ليس منه . وكذلك لا تُثنَّى الاسم توكيداً وليس بالأول ولا شيء منه فإنما تثنيه وتؤكدُهُ مُثنى بما هو منه أو هو هو – وإنما يجوز رأيتُ زيداً أباه)) .

(٥) إبراهيم / ٢٠١ .

أجزاء[١] ، والله لا يقبل التجزؤ ، ومن ثَـمَّ يرجح مصطلح (المطابق) ، بدلاً من (بدل الكل) تبعاً لابن مالك[٢] .

وقد أنصف (د.خير الدين فتاح القاسمي) أصحاب المصطلحات النّحوية التراثية التي وقع في بعضها لبسٌ على الدارس لتداخلها مع مصطلحات وموضوعات أخرى ، قائلاً : ((ولأنَّ مجيء هذه المصطلحات لم يكن متقصداً من قبلهم ، وإنَّما وقعت على عفوية وبسط من الاجتهاد))[٣] .

وسنقف على بعض المصطلحات النّحوية التي أُتْبِعَ فيها هذا الأسلوب ، منها :

أولاً – المُتَصَرِّفُ (والمُتَحَرِّرُ) :

إنَّـهُ من أكثر المصطلحات التي أدت إلى التداخل في أحكام مواضعها ؛ بحيث يصعب الفصل بين هذه الأحكام ، ولاسيّما إذا علمنا أنَّ مصطلح (المتصرف) قد تأرجح بين الاسمية والفعلية[٤] .

وبيَّنت لنا المعجمات اللغوية أنَّ المتصرف من حيث دلالته اللغوية : يدلّ على التحويل وعلى رجع الشيء ، من ذلك قولهم صرفت القول صرفاً وانصرفوا : إذا رجعتهم فرجعوا ، ومنه قوله – عزّ وجلَّ – : ﴿ صَرَفَ ٱللَّهُ قُلُوبَهُم بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَّا يَفْقَهُونَ ﴾[٥] ، والصرف فضل الدرهم على الدرهم في القيمة ، ومعناه أنَّه شيء صُرِفَ إلى شيء كأنَّ

---

(١) ينظر : لسان العرب : ١١/١٤ .

(٢) ينظر : حاشية السجاعي : ١٢٠ ، وألفية ابن مالك : ٣٩ .

(٣) أبحاث ودراسات في النحو العربي : ١٠٣ .

(٤) ينظر : الغرة المخفية في شرح الدرة الألفية : ٧٦/١–٧٧ ، وهمع الهوامع : ٥٨٦/١ .

(٥) التوبة / ١٢٧ .

الدينار صُرِفَ إلى الدراهم ، أي رجع إليه فهو بمثابة الرديف له ، والصَرف : الخالص من كُلِّ شيء وشرابٌ صرفٌ ، أي صافٍ لم يُمْزَج أو يتغير[١] .

أمّا اصطلاحاً ، فقد تباينت تعريفاته عند النحويين ؛ إذ ذكر ابن السراج أنَّ له مفهومين ، وقد عنى بالأوّل : الفعل المتصرف ((أن يقال منه ، فُعَل ، يَفْعَلُ ، فهو فاعل))[٢] .

أمّا المفهوم الثاني : فقد ذكره في باب الظروف ؛ وعنى به التصرف الإعرابيّ وهو أن يتبوَّأ المُتَصرف مكاناً إعرابياً داخل السياق النّحوي[٣] . وهذا ما سنتوقف عنده في حديثنا عن مصطلح المتصرِّف (المُتحرِّر) .

ويبدو أنَّ إحدى دلالات هذا المصطلح ، أُخذ منها مفهوم الصرف النّحوي ؛ إذ إنَّ الاسم المنصرف يكون خالصاً من مشابهة الحرف والفعل ، مثل الشراب الصِّرفي ، أي الخالص الذي لا يخالطه شيء أو هو من (الصرف) بمعنى فضل الشيء على غيره وكذلك الاسم المنصرف له فضل على الاسم غير المنصرف من دخول التنوين ؛ لأنَّ التنوين صوت (أو تصويت) في آخر الاسم المنصرف أو هو من (الانصراف) بمعنى الرجوع ، فكأنَّ الاسم رجع عن شبه الفعل[٤] .

وقد حصر ابن الخباز (ت ٦٣٩هـ) مصطلح (المتصرِّف) في باب الصرف حصراً قائلاً : ((التصرُّفُ هو اختلاف صيغ الفعل ، لاختلاف أزمنتِهِ ، كقولك : قَامَ يَقومُ

---

(١) ينظر : العين (صرف) ١٠٩/٧-١١١ ، ولسان العرب (صرف) ٤٣٢/٢-٤٣٣ ، والمصطلح النّحوي عند ابن خالويه (دراسة نحوية موازنة) (رسالة) : ١٩٥ .

(٢) الأصول في النّحو : ٢٠٣/١ .

(٣) ينظر : المصدر نفسه : ٢٠٣/١ .

(٤) ينظر : حاشية الخضري : ٩٦/٢ ، والنّحو الوافي : ٢٠١/٤ .

قُمْ ، فما كان كذلك سُمّيَ متَصَرّفاً وما خالف ذلك سُمِّيَ جامداً ، وكُلُّ الأفعال مُتَصَرِّفة إلا ستةً : نِعْمَ وبِئْسَ وعسى وليس وفعِلُ التَعَجُبِ وحبَّذا))[١] .

نلحظ أنَّ ابن الخباز صرَّح بالتسمية المطلقة للفعل بناءً على أن التصرف من موضوعاته .

ولا يمكن الأخذ بأعمام القول بمصطلح (المُتَصرِّف) تبعاً لِما ذكره ٱبن الخباز ، ولاسيّما أنَّ السيرافي أشار إلى ذلك بقوله : ((اعلم أنَّ الظروف على ضربين : ضرب يكون اسماً وظرفاً وهو الظرف المتمكّن وضرب لا يكون اسماً وهو الظرف الذي لا يتمكّن ، فأمّا الظرف الذي يكون اسماً وظرفاً فهو ما يكون مرفوعاً في حال ومجروراً في حالٍ ... فأمّا الظرف الذي لا يتمكّن فهو ما يمتنع من الرفع ولا يكون فاعلاً ولا مبتدأ ... ألا ترى أنَّك لا تقول عندك واسعٌ ... كما تقول مكانُك واسعٌ))[٢] .

وظهر عند ابن عقيل في شرحه حدّ الظرف مصطلحا (اسم الزمان) و(اسم المكان) ، قائلاً : ((ينقسم اسم الزمان واسم المكان إلى مُتصرِّف وغير المُتصرِّف))[٣].

ويبدو أنَّ في هذه التسمية الأخيرة تداخلاً اصطلاحياً ، لأنَّ هذين المصطلحين يدلان على ما صيغ من الفعل للدلالة على مكان وقوعه وزمانه من المشتقات الثمانية ، بصيغة مَفْعِل ومَفْعَل ، وهو مفهوم مُغاير لِما في حَدِّ الظرف ، إذ يشمل هذا المفهوم كل الألفاظ الدالة على الزمان والمكان مشتقة كانت بهذه الصيغة أو غير مشتقة ، مثل يوم ، وحين ، ومساء ، ومكان ، مُتَصرِّفة كانت أو غير مُتَصرِّفة[٤] .

وقد يُطلق هذا اللفظ ويراد به المصدر المتصرِّف ؛ إذ ورد هذا الاستعمال الاصطلاحي في باب (النائب عن الفاعل) قال عباس حسن (ت ١٣٩٨هـ) : ((أمّا

---

(١) الغرة المخفية في شرح الدرة الألفية : ٧٦/١–٧٧ .

(٢) شرح كتاب سيبويه : ٣٧٧/١ .

(٣) شرح ابن عقيل : ٥٨٦/١ .

(٤) ينظر : العلاقات الدلالية في المصطلح النّحوي وأثرها في الإبهام (رسالة) : ٨٦–٨٧ .

المصدر ومِثْلُهُ اسم المصدر فَيَصلحُ للنيابة عن الفاعل بشرطين : أنْ يكونَ متصرِّفاً أو مختصاً والمرادُ بالمتصرِّف : ألا يلزم النصبُ على المصدريّة ، وإنّما ينتقل بين حركات الإعراب المختلفة ، فتارةً يكونُ مرفوعاً وأخرى يكونُ منصوباً ، أو مجروراً على حسب حالة الجملة))[١] .

وهناك دلالات أخرى أطلقها النّحاة على مصطلح (المتصرِّف) منها : (عدم التقيّيد بنوع واحد من المصطلحات)[٢] في باب حروف الجر[٣] ، فالمتصرِّفة تَجُرّ الظاهر والضمير والنكرة والمعرفة وعموم الألفاظ ، أمّا مقابلتها (المقيدة) تختص نوعاً واحداً من المجرورات . وتوصف (أنْ) الناصبة ، و(إنْ) الشرطية بهذا المصطلح وبالمفهوم نفسه[٤] .

أمّا الدلالة الأخرى فجاءت بمعنى الحرية في مراعاة الرتبة[٥] فهو يطلق على المفعول مثلاً لأنَّه حُرّ الموقع مع الفاعل والفعل ، يأتي قبلهما أو بعدهما وهو يريد هنا معيار التعلق الذي يربط الفعل والفاعل والمفعول به داخل التركيب النّحوي[٦] .

وذكر (د.أحمد عبد العظيم) أنَّ المتصرِّف بمعناه الاشتقاقي ، هو تنوع الصيغ الصرفية المقابل (للجمود) ويكون على نوعين : تصرّف تامٌ وتصرّف ناقص . ويطلق (الجمود) على أفعال التعجّب والمدح والذم وأفعال الاستثناء في عدم قبول تلك الصيغ اللواحق الضميرية[٧] .

---

(١) النحو الوافي : ١٠١/٢ .
(٢) ينظر : المصطلح النّحوي (دراسة نقدية تحليلية) : ١١١ .
(٣) ينظر : الأصول في النحو : ٤٠٨/١ ، ٤١٠ ، والجمل : ١٣٩–١٤٠ .
(٤) ينظر : شرح المفصل : ٢٠/٧ .
(٥) ينظر : المصطلح النّحوي (دراسة نقدية تحليلية) : ١١٢ .
(٦) ينظر : المرجع نفسه : ١١٢–١١٣ .
(٧) ينظر : المصطلح النّحوي (دراسة نقدية تحليلية) : ١١٥–١١٧ .

يُفهم من ذلك أنَّ الباحث نفسه اكتفى بالوصف والتحليل عند استقرائه النصوص النّحوية ، مراعياً تبويب المصطلحات النّحوية ، غير أنَّهُ لم يرجح استعمال مصطلح آخر بدلاً من مصطلح المتصرِّف على اعتبار أنَّهُ مصطلح مشترك كما ذكرناه آنفاً .

وثمّة تنبيه يُعضد ما ذكرت من الدعوة إلى الاستقراء والخروج بمصطلحات مبتكرة ؛ وهو ما ذكره (د.مكي نومان مظلوم) قائلاً : ((لا يُنكر أنَّ الاستقراء أحد الأسس المهمّة المتّبعة في بناء النظام النحوي للغة ، والقول بهذه الأهمية يوصل إلى صواب النظام المبنيّ على هذا الأساس المنهجي ، وهذا أمر سليم ، أمّا أن يدعى بين الحين والآخر إلى إلغاء نتائج الاستقراء السابق ، والمجيء بأصول أخرى ، فهذا ما يبدو غير صحيح ، أمّا إذا ما فهمنا الاستقراء الذي يدعى إليه بأنَّهُ إعادة قراءة مباحث النحو قراءة جديدة ، والإفادة من نتائج الموازنة باللغات السامية وغيرها ، وقد تقلّص هذه المباحث لأغراض تعليمية فهذا توجه لا ينكر ؛ إذ إنَّ الدراسة النقدية والمنهجية تغني تلك المباحث ولا تسعى إلى هدمها))[١] .

وقد كان لهذا التعدد في تحديد مصطلح (المُتَصرِّف) أثره عند الدارسيّن المحدثين ؛ إذ عني (د.خير الدين فتاح القاسمي) بمصطلح (المُتَصَرِّف) داعياً إلى النظر فيه وفي موضوعاتهِ ، إذ ذكر المواطن التي ورد فيها المتصرِّف ، مبيناً الضابط الذي يُميز التصرّف في الأسماء والأفعال ؛ بناءً على ما ذكره السيوطي نقلاً عن الشلوبين (ت ٦٤٥هـ) قَولَهُ : ((التصرُّف وعَدَمهُ في عبارات تقال على ثلاثة معانٍ :

١. فمرة يُقالُ : مُتصرِّف أو غير مُتَصرِّف ، ويراد به اختلاف الأبنية لاختلاف الأزمنة وهو المختص بالأفعال .

٢. ومَرةً يقال : مُتصرِّف وغير مُتصرِّف : ويُراد به الظرف الذي لا يُستعمل إلا منصوباً على أنَّهُ مفعول فيه خاصةً أو مخفوضاً مع ذلك بمن خاصةً قالوا: فيه غير مُتَصرِّف.

---

(١) البحث النّحوي المعاصر في العراق (الاتجاهات والمضامين) ١٩٦٨-١٩٩٤ : ٩٦-٩٧ .

٣. ومَرةً يقال : مُتصرِّف أو غير مُتصرِّف ، ويراد به أنَّه ما تتصرّف في ذاته ومادته على أبنية مختلفة كـ (ضاربٍ وقائمٍ) وما لا يكون كذلك كاسم الإشارة))[١] .

ويبدو أنَّ هذه المواضع تُسهّل على الدارسيّن معرفة مواطن (المُتَصَرِّف)[٢] .

ولم يقتصر الأمر على ذلك ، بل إنَّ الباحث نفسه أفاد من السيوطي فضلاً عن النّحاة الذين سبقوه ، في القول أنَّ (المُتصرِّف) ينقسم على قسمين ، الأوّل : تصرّف من جهة بنية الكلمة وهذا يتداخل مع علم الصرف ، كما في تصرّف الأفعال ، والقسم الثاني : تصرّف من الجهة الإعرابية ، وهذا يتداخل في علم النحو كما في تصرّف الظروف والمصادر وربَّما يكون توافق المعنى سبباً في اصطلاح النّحاة هذه التسمية على هذا المصطلح ، لأنَّ التصرّفَ في الأفعال هو التحولُ والتَّغير في الأزمنة ، والتَصرّف في الأسماء هو التَّغير والتحول في الإعراب[٣] .

وقد استقرى (د.خير الدين فتاح القاسمي) مصطلح (المتَصرِّف) ، فظهر له من خلال النظرة المتعمقة والمتمعنة في هذا المصطلح أنَّهُ قد تداخل مع مصطلح آخر إذ يقول : ((ولو كان للاسم اختصاص بمصطلح مغاير بدلاً من المتصرِّف المُشكل مع الفعل ؛ لكان أولى ولاسيّما إذا كان مصطلحاً يوافق الموضعَ ويصفُهُ ويرسمُ حدودهُ بدقَّة لا تترك تداخلاً بينهما ولهذا يرجح البحث استعمال مصطلح (المُتَحَرِّر) بدلاً من مصطلح المتَصَرِّف مع الظروف والمصدر ؛ لأنَّ المتصرِّف مشترك في قسمين لم يتفقا في الجنس وهما الفعل والاسم ، وإطلاق المُتَحَرِّر يخرج الفعل من الحَدِّ لأنَّه قد بقي المُتَصرِّف على ٱختصاص بالفعل وصار المُتَحَرِّر مقيداً بالاسم ، والمقصود منه أنَّه

---

(١) الأشباه والنظائر : ٧٧/٢ .

(٢) ينظر : أبحاث ودراسات في النحو العربي : ١٩٤ .

(٣) ينظر : المرجع نفسه : ١٩٤-١٩٥ .

تحرر من كونه مُلتَزماً بالنصب إلى جواز مجيئه مرفوعاً ، ومخفوضاً فيكون متحرراً في الأوجه الإعرابية التي تَرِد فيها))[١] .

إنَّ اقتراح الباحث اصطلاح (المُتَحَرِّر) بدلاً من المُتَصرِّف لم يسبقه إليه أحد من الدارسين المحدثين ، وليس هذا من باب البراعة اللغوية ، وإنَّما يرجع ذلك إلى التعددية التي وجدها الباحث نفسه في مصطلح باتَ مُشكِلاً على الدراسين المحدثين في نسبة إطلاقِهِ على موضوعات الأسماء والأفعال .

وقد حثَّ الباحثين والدارسين على ابتكار مصطلحات جديدة مع الاحتفاظ بالتراث النّحوي ، وهو ما دعا إليه (د.علي أبو المكارم) ، قائلاً : ((والابتكار في مجال اللغة يعتمد على تحليل الموروث وإعادة تركيبه على نحو لا يفقد فيه مقوماته الأساسية))[٢] .

ويظهر أنَّ (د.خير الدين فتاح القاسمي) في اقتراحه مصطلح (المُتَحَرِّر) بدلاً من مصطلح (المُتصرِّف) في الأسماء فيه نوع من المُشكِل اللفظي الظاهري ؛ إذ إنَّ هذا المصطلح (المُتَحَرِّر) تَغْلِب عليه الصفة الأدبية (الشعرية)[٣] .

ويظهر لي لو أنَّ الباحث أطلق مصطلح (المتصرِّف الاسمي) ، و(المُتَصرِّف الفعلي) لكان أكثر تناسباً وتناسقاً .

ثانياً – التركيب النِّسْبي والتركيب الإضافي :

عُرِّفَ المركّب بأنه : ((اللفظ بأكثر من كلمة واحدة))[٤] .

أمّا المنسوب فهو : ((المُلحَق بآخرِهِ ياء مُشَدَّدَة ليدلَّ على نسبته إلى المُجَرَّد عنها))[١] .

---

(١) أبحاث ودراسات في النحو العربي : ١٩٤-١٩٥ .

(٢) الجملة الاسمية : ١٢ .

(٣) ينظر : معجم اللغة العربية المعاصرة : ٤٦٩/١ ، ١٢٠٦/٢ .

(٤) كشاف اصطلاحات الفنون : ٤١٤/٣ ، وينظر : شرح الحدود النّحوية : ٤٢ .

وأمّا الإضافة فقد حَدَّها النّحاة بأنها : ((نسبة بين اسمين تقييديّة توجب لثانيهما الجرَّ أبداً))[٢] .

وما نلحظه من هذه التعريفات أَنَّ هناك تداخلاً بين هذين المصطلحين (المركب المنسوب ؛ مِمّا سَوّغَ لسيبويه أن يطلق على باب الإضافة (النسبة) ؛ إذ يقول : ((هذا باب الإضافة وهو باب النسبة))[٣] ، وإلى ذلك أشار المُبرّد[٤] ، وتابعهما ابن السراج[٥] أيضاً .

وقد وقف (د.رياض عثمان) عند (مصطلح المركب)[٦] وصيغه المتمثلة بـ (المصطلح المركب بحرف الجر)[٧] ، و(التركيب الإضافي وضمنه التركيب النسبي والمصدر الصناعي)[٨] ، (والتركيب الموصولي)[٩] ، (والتركيب العطفي)[١٠] ، (والتركيب الوصفي)[١١] ، (والتركيب المعقد)[١٢] .

ثم أفرد الباحث لنفسه عنواناً سَمّاه (التركيب الإضافي) مستنبطاً من المصطلحات التي وسمها (بالمصطلحات المركبة) ، فذكر أنَّ ((التركيب الإضافي هو الذي يكون

---

(١) شرح شافية ابن الحاجب ، الرضي : ٤/٢ ، وينظر : المفصل : ٩ .
(٢) ارتشاف الضرب : ٥٠١/٢ ، وينظر : حاشية الصبان على شرح الأشموني : ٢٣٧/٢ .
(٣) الكتاب : ٣٣٥/٣ .
(٤) ينظر : المقتضب : ١٣٦/٤ .
(٥) ينظر : الأصول في النحو : ٥٦/١ .
(٦) ينظر : تشكيل المصطلح النحوي بين اللغة والخطاب : ١٠٣ .
(٧) ينظر : المرجع نفسه : ١١١ .
(٨) ينظر : المرجع نفسه : ١١٥ .
(٩) ينظر : المرجع نفسه : ١٢٤ .
(١٠) ينظر : المرجع نفسه : ١٣٠ .
(١١) ينظر : المرجع نفسه : ١٤٣ .
(١٢) ينظر : المرجع نفسه : ١٤٥ .

المضاف إليه ياء النسبة أو ياء المضعفة مع التاء المربوطة ، ما وسمته بالتركيب النسبي والمصدر الصناعي ؛ إذ يتصرّف التركيب النّسبي من الاشتقاق الاسمي بزيادة ياء مضعّفة على آخره وإردافها بالتاء المربوطة (ية)))[١] . وذلك راجع إلى إدراج المصدر الصناعي ، والتركيب النسبي في إطار المصطلحات المركّبة تركيباً إضافياً ، استناداً إلى تداخل معنى النّسب بمعنى الإضافة عند النّحاة العرب[٢] .

وقد رجح الباحث تسمية (التركيب النِّسْبي) في المصطلح النّحوي ، على تسمية بـ (المصدر الصناعي) ، وهما ليسا شيئاً واحداً ، ثُمَّ إنَّ التركيب (مقارنة بين المصدر والمصدر الصناعي ذوي الجذر الواحد : إمكان ، إمكانية) ، مع ياء النسبة والتاء المربوطة ، يقلّ من الدلالة على الحدث ، كما في المصدر ، ويتجه نحو الاسمية ، فضلاً عن إمكان إضافة الياء المضعّفة والتاء المربوطة على المصادر وغير المصادر ، وعلى الأسماء المشتقة منها والجامدة : حصر : حصّرية ، ليحافظ هذا التركيب على استقلالية المعنى والمبنى ، وهنا يُصنف المصطلح المنسوب مع المصطلحات المركّبة تركيباً إضافياً ، لا مع المصطلحات المركبة بحرف الجرّ اللاحق للمصطلح نظراً إلى استقلالية المفهوم المتعلق بالمصطلح عينه ؛ لأنَّ إضافة الاسم إلى المصطلح عملية مختلفة ، والتركيب النسبي في المصطلح يحيل إلى مفهوم الوصف ؛ لأنَّ ما يرجّح أنَّه مركب إضافي[٣] ، ما ورد عن أبي حيان ((والمراد بالمضاف في المسألة الذي يكون علماً أو غالباً بحيث يكوَّن مجموعة لمعنى مفرد ، لا المضاف على الإطلاق))[٤] . وهذا وهذا ((يكون إذ ذاك من قبيل النسبة إلى المفرد لا إلى المضاف ؛ لأنَّ كلًّا من جزأيه

---

(١) تشكيل المصطلح النحوي بين اللغة والخطاب : ١١٧–١١٨ .

(٢) ينظر : الجهود اللغوية لابن السراج : ٣٢٦ .

(٣) ينظر : تشكيل المصطلح النحوي في اللغة والخطاب : ١١٩–١٢٠ .

(٤) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع : ٣٥٨/٣ .

باقٍ على معناه))[١] ، ((وفي تطبيقهِ قاعدة النَّسَب ألا يكون رده إلى الواحدِ يغيّر المعنى))[٢] ، والواحد هنا في مقابل المركب[٣] .

ولاحظ الباحث المذكور أنَّ الزمخشري أراد من النسبة التحويل من الجمع إلى المفرد وهو ليس بمعنى المفرد ؛ لأنَّ حرف الياء في الاسم المنسوب يحيل إلى الواحد : ((لأنَّهُ صار اسماً للواحد ، وليس هو بمعنى الواحد ، لأنَّك إذا أردت النسبة إلى الجمع نسبت الواحد منه كقولك : مسجديّ إذا نسبته إلى المسجد . لكن هذا الحرف (الياء) جعل اسماً للواحد فلهذا نسبت إليه على لفظه))[٤] . فـ (الياء) المضعّفة اللاحقة غيرت مصطلح الفاعل من مفهوم إلى آخر ، يحيل إلى الاسم المفرد ، بمعنى أن يتحوّل المصطلح من العام (كالعَلَم) إلى الخاص (كاسم الجنس الموصوف) . فالتغير الصرفيّ الذي قَدِم إلى المصطلح من لواحق قد غيّر معناه ، فهو ينقله من معنى الجنسية المطلقة إلى معنى الوصف المفرد[٥] .

وتبيّن لـ (د.رياض عثمان) أنَّ المفهوم الذي يحيل إليه (الفاعل) أو (المفعول) ، غير الذي تُحيل إليه (الفاعلية) أو (المفعولية) ؛ غير أنَّ مصطلح (الإضافة) يحيل إلى المفهومين معاً : العلَم والصفة الوظيفية استغناءً عن الإضافة التي تحيل إلى معناها اللغوي على الأقل عند الزمخشري ، ولا يتحدد ذلك إلا بمعرفة السياق . غير أنَّ للتركيب النسبي مدلولاً وظيفياً يحيل إلى المفهوم التركيبي السياقي[٦] .

ويبدو أنَّ الباحث نفسه في اقتراحه هذا المصطلح كان بصدد توجهه نحو التركيب

---

(١) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع : ٣٥٨/٣ .
(٢) الأسس اللغوية لعلم المصطلح : ٦٩ .
(٣) ينظر : تشكيل المصطلح النحوي بين اللغة والخطاب : ١٢٠-١٢١ .
(٤) شرح الفصيح : ٣٧٦/١ .
(٥) ينظر : تشكيل المصطلح النحوي بين اللغة والخطاب : ١٢١ .
(٦) ينظر : المرجع نفسه : ١٢٣ .

عند البلاغيين[١] أكثر من عنايته بالتركيب عند النحويين ، وهذا معروف بداهة ، ولاسيّما أنَّه يتناول فكر عالم مثل الزمخشري ؛ فضلاً عن صلة الترابط الموجودة بين التركيب الذي في فحواه زيادة وبين النّسب الذي تكون في آخره زيادة أيضاً تَدلُ على المنسوب إليه .

وهكذا يتضح إسهام الدلالة في المصطلح النّحوي من التدقيق في تعريف المصطلح النّحوي واستعماله ، فضلاً عن بروز التعدد المصطلحي من تداخل المصطلحات ودلالتها ؛ إذ مرت بنا مصطلحات مختلفة لمفهوم واحد ، ومفاهيم مختلفة لمسمى واحد ضمن الاختلاف الدلالي في تسمية المصطلحات النّحوية التي تكون في مذهب واحد أو في بيئة واحدة ؛ مِمّا أدى إلى إشكالية في تحديد دلالة المصطلح النّحوي .

وعندما نظر الدارسون المحدثون في عدد من المصطلحات النّحوية ، أبدى عدد منهم بعض المقترحات في وضع هذه المصطلحات النّحوية ، وعدم التسليم المطلق في تحديد مفهوم بعض هذه المصطلحات[٢] ؛ فالعلماء متفاوتون من حيث الفهم والقدرة على التطبيق النّحوي .

ويبدو أنَّ ظهور بعض المصطلحات النّحوية المستحدثة هو نوع من الاجتهاد[٣] ، أو هو تَبَعٌ لتغير فكرة واضعه[٤] .

---

(١) ينظر : دلائل الإعجاز : ٤٥ ، ومفتاح العلوم : ٦٥ .

(٢) ينظر : التطبيق النّحوي : ٨٨ .

(٣) ينظر : ظاهرة تعدد المصطلحات النّحوية (بحث) : ٨٧ .

(٤) ينظر : المصطلح النّحوي نشأته وتطوره : ١٨٣ .

الخاتمــة

بعد صُحبَةٍ شيّقةٍ وشاقّة مع هذا البحث دامت أكثر من عامين وصلنا – بفضل الله – إلى خاتمةِ عملنا هذا ؛ إذ لكل بداية نهاية .

وقد وقف الباحث على نتائج يرى إثباتها في هذه الخاتمة ، وهي على النحو الآتي :

١. إنَّ بعض الدارسين المعاصرين قد وجدوا اضطراباً في أثناء دراستهم بعض المصطلحات النّحوية عند النّحاة ، منها مصطلحا (القطع) ، (والحال) .
٢. إنَّ ظاهرة العموم والخصوص طغت على أغلب المصطلحات النّحوية (الجملة ، والكلام) ، و(الأداة ، والحرف) وغيرها .
٣. إنَّ هناك مصطلحات بصرية النشأة كوفية الاستعمال ، ومن ذلك مصطلح (الأداة) ؛ إذ استحسن (د.يوخنا مرزا الخامس) فعل الدكتور مهدي المخزومي عندما وضع هذا المصطلح ضمن المصطلحات البصرية الكوفية إلاّ أنَّ لها معنى عند كل فريق . وقد رأى الباحث أنَّ نسبته إلى الكوفيين صائبة ؛ فقد شاع استعماله عندهم .
٤. إنّ هناك مشكلة حقيقية في تناول الدارسين للمصطلح النحوي أساسُها الاختلاف في بعض المفاهيم المصطلحية النّحوية ؛ فهي تدل على مفهوم عند بعض النّحاة ، وتدل على آخر عند غيرهم ؛ وقد صاحب هذا الاختلاف وجود فرق دقيق بين المفهومين ؛ وهذا مما يوهم الدارسين والقرّاء بأن هناك تعدداً في المفاهيم كما ثبت في مصطلحي (الجحد ، والنفي) .
٥. كان من نتائج تناول المصطلحات النّحوية عند الدارسين ، أنْ ظهرت لهم آراء جديدة ثاقبة من خلال كتبهم ورسائلهم فضلاً عن بحوثهم ، وقد كان لهذه الآراء أثر كبير في تطور الدرس النّحوي في العصر الحديث ؛ ولعل من أهم هذه الإسهامات اقتراح بعضهم تسميات جديدة للمصطلحات النّحوية ، كما اقترح (محمد الشاوش) مصطلحاً بديلاً عن (النائب من الفاعل) أطلق عليه (مفعول المجهول) .

٦. إنَّ ثَمَّة مصطلحات مشتركة بين علم النحّو والعلوم الأخرى ، بيد أنَّها تعني في كلٍّ علم من العلوم شيئاً غير ما تعنيه في العلم الآخر ، على نحو ما رأيناه في مصطلحي (الخبر ، والكناية) .

٧. تصحيح نسبة عدد من المصطلحات النّحوية إلى أصحابها ، سواء من الباحث نفسه ؛ ووجدنا في مصطلح (النَّسَق) الذي نَسَبَهُ أغلب الدارسين إلى الفرّاء ، ونسبه باحثٌ واحدٌ إلى الكسائي ، وقد وجد الباحث أنّه مصطلحٌ يعود إلى الخليل ، أو من قبل الدارسين كتصحيح نسبة مصطلح (القطع) الذي نُسِبَ إلى الكسائي ، ونسبه (د.سعيد جاسم الزبيدي) إلى الفرّاء .

٨. إنّ الدارسين المحدثين تناولوا المصطلحات المفردة ؛ في مصنفات خاصّة بها ؛ وذلك لبيان معانيها اللغوية والاصطلاحية ، وتأصيلها عن النحاة ، وإبراز دلالتها ؛ بسبب تباين نظرة النّحاة تجاه هذا المصطلح وهي (النّحو ، والكلام ، والاسم) بحسب الأُسس والتعليلات المنهجية التي يسير عليها النّحوي تبعاً للمذهب النّحوي الذي ينتمي إليه .

٩. إنّ الترادف في المصطلح صادر عن حقيقة التواضع والاتفاق الذي تهدف إليه العملية الاصطلاحية في طبيعة التسميات والمسميات غير أنَّ ما أُطلق عليه الترادف المصطلحي النّحوي لم يُعطَ حَقّهُ في الدراسة والتحليل ؛ ذلك أنَّنا لم نجد إلا بحثاً صغيراً تناول هذا الموضوع ؛ علماً أنَّ الترادف المصطلحي النّحوي بدأ مع بدايات نشوء المصطلح النّحوي ؛ بيد أنَّ الدارسين أعرضوا عنه .

١٠. دعا بعض الدارسين إلى إعادة النظر في مسميات بعض المصطلحات النّحوية ومفاهيمها ؛ نظراً إلى التداخل الحاصل بين هذه المصطلحات النّحوية ؛ ليتسنى للباحثين معرفة مواطن هذه المصطلحات ؛ من ذلك إطلاق مصطلح (المُتَحَرِّر) بدلاً من المتصرِّف .

أخيراً أقول : هذا أهم ما توصلت إليه في هذه الدراسة ، ولست أدعي أنَّ كل ما ورد فيها لم أُسبق إليه ، لكن حسبي في ذلك أهميتها ؛ إذ تَنْبَع من أنَّها جاءت معتمدة على دراسة تأصيلية ونقدية من خلال تناول المصطلحات النّحوية وتحديدها عند الدارسين المحدثين .

وآخر دعوانا أن الحَمْدُ لله ربِّ العالمين

أولاً – الكتب المطبوعة :

*** القرآن الكريم :**

(أ)

١. أبحاث في العربية الفصحى : د.غانم قدوري الحمد ، ط (١) ، دار عمّار للنشر والتوزيع ، عمّان ، ١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م .
٢. أبحاث ودراسات في النحو العربي : د.خير الدين فتاح عيسى القاسمي ، المكتب الجامعي الحديث ، العراق ، ٢٠١٢م .
٣. أبو الأسود الدؤلي ونشأة النّحو العربي : د.فتحي عبد الفتاح الدُّجني ، ط (١) ، وكالة المطبوعات ، الكويت ، ١٩٧٤م .
٤. أبو زكريا الفرّاء ومذهبه في اللغة والنّحو : د.أحمد مكي الأنصاري ، المؤسسة العليا لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية ، القاهرة ، ١٣٨٢هـ/١٩٦٢م .
٥. الإتقان في علوم القران : أبو بكر جلال الدين بن عبد الرحمن السيوطي(ت ٩١١هـ) ، بتحقيق : شعيب الأرنؤوط ، اعتنى به وعلق عليه : مصطفى شيخ مصطفى ، ط (١) ، مؤسسة الرسالة ناشرون ، بيروت – لبنان ، ١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م .
٦. أثر الاختلاف في القواعد الأصولية في اختلاف الفقهاء ، د.مصطفى سعيد الخن ، ط (٣) ، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع ، ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م .
٧. أثر الوقف على الدلالة التركيبية : د.محمد يوسف حلبص ، دار الثقافة العربية ، القاهرة – مصر ، ١٤١٤هـ/١٩٩٣م .
٨. الإحاطة في أخبار غرناطة : أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن سعيد السلماني اللوشي الغرناطي الأندلسي (ت ٧٧٦هـ) ، ط (١) ، الناشر دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، ١٤٢٤هـ .

٩.الإحكام في أُصول الأَحكام : أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي (ت ٤٦٥هـ) ، بتحقيق : محمود حامد عثمان ، ط (١) ، دار الحديث ، القاهرة ، ١٤١٩هـ/١٩٩٨م .

١٠.أخبار النحويين البصريين ومراتبهم وأخذ بعضهم عن بعض : أبو سعيد الحسن بن عبد الله السيرافي (ت ٣٦٨هـ) ، بتحقيق : محمد إبراهيم البنا ، ط (١) ، دار الاعتصام ، القاهرة ، ١٤٠٩هـ/١٩٨٩م .

١١.الأدوات النحوية وتعدد معانيها الوظيفية : أبو السعود حسنين الشاذلي ، ط (١) ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ٢٠٠٠م .

١٢.ارتشاف الضرب من لسان العرب : أبو حيان الأندلسيّ محمد بن يوسف (ت ٧٤٥هـ) ، بتحقيق : د.رجب عثمان محمد ، مراجعة : د.رمضان عبد التواب (ت ٢٠١١م) ، ط (١) ، مطبعة المدني ومكتبة الخانجي ، القاهرة ، ١٤١٨هـ/١٩٩٨م .

١٣.أساس البلاغة : أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري (ت ٥٣٨هـ) ، بتحقيق : عبد الرحيم محمود ، دار المعرفة للطباعة والنشر ، بيروت – لبنان ، ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م .

١٤.الأساليب الإنشائية في النّحو العربي : عبد السلام محمد هارون (ت ١٩٨٨م) ، ط (١) ، مكتبة الخانجي ، مصر ، ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م .

١٥.أسرار العربية : أبو البركات الأنباري عبد الرحمن بن محمد (ت ٥٧٧هـ) ، دراسة وتحقيق : محمد حسين شمس الدين ، ط (١) ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، ١٤١٨هـ/١٩٩٧م .

١٦.أسرار النحو : أحمد بن سليمان بن كمال باشا (ت ٩٤٠هـ) ، بتحقيق : أحمد حسن حامد ، ط (٢) ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، عمّان ، ١٤٢٢هـ/٢٠٠٢م .

١٧.الأسس اللغويــة لعلم المصطلح : د.محمود فهمي حجازي ، ط (١) ، دار غريب للطباعة والنشر ، ١٩٩٥م .
١٨.الاسم والصفة في النّحو العربي والدراسات الأوروبية : د.محمود أحمد نحلة ، ومعه ترجمة لبحث ڤارنرديم (الاسم والصفة عند النحاة العرب) ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندريــة ، ١٩٩٤م .
١٩.الأشباه والنظائر في النّحو : أبو بكر جلال الدين بن عبد الرحمن السيوطي (ت ٩١١هـ) ، بتحقيق : غازي مختار طليمات ، وعبد الإله نبهان ، وإبراهيم محمد عبد الله ، وأحمد مختار الشريف ، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ، دمشق ، ١٤٠١هـ/١٩٨٧م .
٢٠.إصلاح المنطق : يعقوب بن إسحق بن السكيت (ت ٢٤٤هـ) ، شرح وتحقيق : أحمد محمد شاكر (ت ١٩٥٨م) ، وعبد السلام محمد هارون (ت ١٩٨٨م) ، ط (٤) ، دار المعارف ، مصر ، ١٩٧٨م .
٢١.الأصول في النحو : أبو بكر محمد السري بن سهل بن السراج (ت ٣١٦هـ) ، بتحقيق : عبد الحسين الفتلي (ت ١٩٩٨م) ، ط (٢) ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م .
٢٢.الأضداد : أبو بكر محمد بن القاسم الأنباري (ت ٣٢٧هـ) ، دار المطبوعات والنشر ، الكويت ، ١٩٦٠م .
٢٣.إعانة الطالبين على حل ألفاظ فتح المبين (هو حاشية على فتح المبين بشرح قرة العين بمهمات الدين) : أبو بكر (المشهور بالبكري) عثمان بن محمد شطا الدمياطي الشافعي (ت ١٣١٠هـ) ، ط (١) ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، ١٤١٨هـ/١٩٩٧م .

٢٤.الإعراب عن قواعد الإعراب : أبو عبد الله جمال الدين بن يوسف بن هشام الأنصاري (ت ٧٦١هـ) ، بتحقيق : د.رشيد عبد الرحمن العبيدي (ت ٢٠٠٧م) ، ط (١) ، دار الفكر ، بيروت ، ١٣٩٠هـ/١٩٧٠م .
٢٥.الأعلام : خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس ، الزركلي الدمشقي (ت ١٣٩٦هـ) ، ط (١٥) ، الناشر : دار العلم للملايين ، ٢٠٠٢م .
٢٦.إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم : أبو عبد الله الحسين بن أحمد بن خالويه (ت ٣٧٠هـ) ، بتحقيق : عبد الرحيم محمود مع تعليقات الدكتور سالم الكرنكوي والشيخ عبد الرحمن يحيى اليماني ، بيروت ، (د – ت) .
٢٧.إعراب القرآن ، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس (ت ٣٣٨هـ) ، تحقيق : د.زهير غازي زاهد ، ط (٢) ، عالم الكتب ، مكتبة النهضة العربية ، ١٩٨٥م .
٢٨.الاقتراح في علم أصول النحو : أبو بكر جلال الدين بن عبد الرحمن السيوطي (ت ٩١١هـ) ، قرأه وعلق عليه : د.محمود سليمان ياقوت ، دار المعرفة الجامعية ، طنطا ، ١٤٢٦هـ/٢٠٠٦م .
٢٩.الاقتضاب في شرح أدب الكاتب : أبو محمد عبد الله بن محمد بن السيد البطليوسي (ت ٥٢١هـ) ، بتحقيق : الأستاذ مصطفى السقا ، ود.حامد عبد المجيد ، ط (٢) ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، ١٤١٠هـ/١٩٩٠م .
٣٠.أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة : د.فاضل السَّاقيّ (ت ١٩٩٣م) ، مكتبة الخانجي بالقاهرة ، ١٣٩٧هـ/١٩٧٧م .
٣١.إملاء ما مَنَّ به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن : أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري (ت ٦١٦هـ) ، ط (١) ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م .

٣٢.إنباه الرواة على أنباه النُّحاة : الوزير جمال الدّين أبو الحسن علي بن يوسف القفطي (ت ٦٢٤هـ) ، بتحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم (ت ١٩٨١م) ، ط (١) ، مطبعة دار الكتب المصرية ، القاهرة ، ١٣٧٤هـ/١٩٥٥م .

٣٣.الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين : أبو البركات الأنباري (ت ٥٧٧هـ) ، بتحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد (ت ١٩٧٣م) ، دار إحياء التراث العربي ، (د.ت) .

٣٤.أنوار الربيع في أنواع البديع : السيد علي صدر الدين بن معصوم المدني (ت ١١٢٠هـ) ، تحقيق : شاكر هادي شكر ، ط (١) ، مطبعة النعمان ، النجف الأشرف ، ١٣٨٩هـ/١٩٦٩م .

٣٥.أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك : أبو عبد الله جمال الدين بن هشام الأنصاري (ت ٧٦١هـ) ، بتحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد (ت ١٩٧٣م) ، ط (٦) ، دار الندوة الجديدة ، بيروت – لبنان ، ١٩٨٠م .

٣٦.الإيضاح العضدي : أبو علي الحسن بن أحمد الفارسي (ت ٣٧٧هـ) ، بتحقيق : د.حسن الشاذلي فرهود ، ط (١) ، مطبعة دار التأليف ، مصر ، ١٣٧٩هـ/١٩٦٩ .

٣٧.إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله عز وجل : أبو بكر محمد بن القاسم بن بشار الأنباري (ت ٣٢٨هـ) ، بتحقيق : محيي الدين عبد الرحمن رمضان ، مطبوعات مجمع اللغة العربية ، دمشق ، ١٣٩١هـ/١٩٧١م .

٣٨.الإيضاح في علل النّحو : أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحق الزجّاجيّ (ت ٣٣٧هـ) ، بتحقيق : د.مازن المبارك ، ط (٥) ، دار النفائس بيروت ، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م .

(ب)

٣٩.البحث النحوي المعاصر في العراق ، الاتجاهات والمضامين ١٩٦٨م-١٩٩٤م : د.مكي نومان مظلوم ، ط (١) ، أمل الجديدة طباعة – نشر – توزيع ، سورية – دمشق ، ٢٠١٢م .

٤٠.البحر المحيط في أصول الفقه : بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي(ت ٧٩٤هـ) ، بتحقيق : د.محمد محمد ثامر مربوط مع طبعة وزارة الأوقاف الكويتية باعتناء العامي ، دار الكتب العلمية ، لبنان – بيروت ، ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م .

٤١.بحوث ألسنية عربية : د.ميشيل زكريا ، ط (١) ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر ، بيروت ، ١٤١٢هـ/١٩٩٢م .

٤٢.بحوث لغوية : د.أحمد مطلوب ، ط (١) ، دار الفكر ، عمان ، ١٩٨٧م .

٤٣.بدائع الفوائد : أبو عبد الله محمد بن أبي بكر ، المشهور بـ (ابن قيّم الجوزية) (ت ٧٥١هـ) ، بتحقيق : علي بن محمد العمران ، إشراف : بكر بن عبد الله بو زيد ، تمويل مؤسسة سليمان بن عبد العزيز الراجحي الخيرية ، دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع ، مجمع الفقه الإسلامي ، جدة ، ٢٠٠٨م .

٤٤.بُغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة : أبو بكر جلال الدين بن عبد الرحمن السيوطي (ت ٩١١هـ) ، بتحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم (ت ١٩٨١م) ، ط (١) ، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركائه ، ١٣٨٤هـ/١٩٦٥م .

٤٥.بناء الجملة العربية : د.محمد حماسة عبد اللطيف ، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع ، القاهرة ، ٢٠٠٣م .

٤٦.البهجة المرضية على ألفيَّة ابن مالك : أبو بكر جلال الدين بن عبد الرحمن السيوطي (ت ٩١١هـ) ، مع حاشية التحقيقات الوفية بما في البهجة المرضية من النكات والرموز الخفية ، تأليف : محمد صالح بن أحمد ، ط (١) ، دار السلام للطباعة والنشر ، القاهرة ، ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م .

٤٧.البيان في شرح اللمع لابن جني (ت ٣٩٢هـ) : إملاء الشريف عمر بن إبراهيم الكوفي (ت ٥٣٩هـ) ، بتحقيق : د.علاء الدين حموية ، ط (١) ، دار عمار للنشر والتوزيع ، عمان ، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م .

(ت)

٤٨.تاج العروس من جواهر القاموس : السيد محمّد مرتضى الحسيني الزَّبيدي (ت ١٢٠٥هـ) ، مجموعة من المحققين ، دار الهداية .
٤٩.تأريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام : أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي (ت ٧٤٨هـ) ، بتحقيق : د.بشار عوّاد معروف ، ط (١) ، الناشر : دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، ٢٠٠٣م .
٥٠.تأريخ النّحو العربي حتى أواخر القرن الثاني الهجري : د.علي أبو المكارم ، ط (١) ، الدار الحديثة للطباعة ، القاهرة ، ١٣٩١هـ/١٩٧١م .
٥١.التبيان في إعراب القرآن : أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري (ت ٦١٦هـ) ، بتحقيق : علي محمد البجاوي ، الناشر : عيسى البابي الحلبي ، ١٩٧٦م .
٥٢.التبيان في شرح الديوان (ديوان المتنبي) – المنسوب لأبي البقاء العكبري (ت ٦١٦هـ) ، بتحقيق : مصطفى السَّقا وإبراهيم الإبياريّ وعبد الحفيظ شلبي – البابي الحلبيّ ، مصر ، ١٩٥٦م .
٥٣.تجديد النّحو العربي : د.عفيف دمشقيَّة ، ط (١) ، معهد الإنماء العربي ، بيروت ، ١٩٧٦م .
٥٤.تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد : أبو عبد الله جمال الدين بن يوسف بن هشام الأنصاري (ت ٧٦١هـ) ، بتحقيق : د.عباس مصطفى الصالحيّ ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ط (١) ، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م .

٥٥.التذييل والتكميل في شرح التسهيل : أبو حيان الأندلسي (ت ٧٤٥هـ) ، بتحقيق : د.حسن هنداوي ، ط (١) ، دار القلم دمشق ، ١٤١٩هـ/١٩٩٨م .
٥٦.التراكيب غير الصحيحة نحوياً في (الكتاب) لسيبويه ، دراسة لغوية : د.محمود سليمان ياقوت ، ط (٢) ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ١٩٨٨م .
٥٧.تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد : أبو عبد الله محمد جمال الدين بن مالك (ت ٦٧٢هـ) ، بتحقيق : محمد كامل بركات ، دار الكتاب العربي ، القاهرة ، ١٣٨٧هـ/١٩٦٧م .
٥٨.تشكيل المصطلح النّحوي بين اللغة والخطاب : دراسة صناعة المداخل الاصطلاحية في تفكير الزمخشري : د.رياض عثمان ، تقديم : د.هاشم الأيوبي ، ط (١) ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، ٢٠١١م .
٥٩.التطبيق النّحوي : د.عبده الراجحي (ت ٢٠١٠م) ، ط (١) ، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع ، الرياض ، ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م .
٦٠.تطور المصطلح النّحوي البصري من سيبويه حتى الزمخشري : د.يحيى عبابنة ، ط (١) ، جدارا للكتاب العالمي وعالم الكتب الحديثة ، عمان وأربد – الأردن ، ٢٠٠٦م .
٦١.التعريفات : أبو الحسن علي محمّد بن علي الجرجانيّ المعروف بالسيّد الشريف (ت ٨١٦هـ) ، ضبطه وصححه جماعة من العلماء بإشراف الناشر ، ط (١) ، الناشر : دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م .
٦٢.تقويم الفكر النّحوي : د.علي أبو المكارم ، ط (١) ، دار الثقافة ، بيروت ، ١٣٩٦هـ/١٩٧٥م .
٦٣.تهذيب الكمال في أسماء الرجال : أبو الحجاج يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف ، المزّيّ (ت ٧٤٢هـ) ، بتحقيق د.بشار عواد معروف ، ط (١) ، الناشر : مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م .

٦٤.تهذيب اللغة : أبو منصور الأزهري (ت ٣٧٠هـ) ، بتحقيق : إبراهيم الأبياري (ت ١٩٩٤م) ، دار الكاتب العربي ، بيروت ، ١٣٨٧هـ/١٩٦٧م .
٦٥.توضيح المقاصد والمسالك ، بشرح ألفية ابن مالك : الحسن بن أُمِّ قاسم المُراديّ (ت ٧٤٩هـ) ، بتحقيق : أحمد محمد عزوز ، ط (١) ، المكتبة العصرية ، بيروت – لبنان ، ١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م .

(ج)

٦٦.جامع البيان في تأويل القرآن (تفسير الطبري) : أبو جعفر محمد بن جرير الطبري (ت ٣١٠هـ) ، تعليق : أحمد محمد شاكر (ت ١٩٩٧م) ، ط (١) ، مؤسسة الرسالة ، ١٤٢٠هـ/٢٠٠٠م .
٦٧.الجامع لأحكام القرآن (تفسير القرطبي) : أبو عبد الله محمد بن أحمد القرطبي (ت ٦٧١هـ) ، نشره : عماد زكي البارودي وخيري سعد ، المكتبة التوفيقية ، القاهرة ، مصر .
٦٨.الجمل في النّحو : أبو القاسم عبد الرحمن بن اسحق الزجّاجيّ (ت ٣٣٧هـ) ، بتحقيق : د.علي توفيق الحمد ، ط (١) ، مؤسسة الرسالة ، دار الأمل ، الأردن ، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م .
٦٩.الجملة الاسمية : د.علي أبو المكارم ، ط (١) ، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع ، القاهرة ، ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م .
٧٠.الجملة في القرآن الكريم صورها وتوجيهها البياني : رابح بو معزة ، دار مؤسسة رسلان ، دمشق – سوريا ، ٢٠٠٨م .
٧١.جمهرة اللغة : أبو بكر بن محمد بن الحسن بن دريد الأزدي (ت ٣٢١هـ) ، بتحقيق : رمزي منير بعلبكي ، ط (١) ، دار العلم للملايين ، بيروت ، ١٩٨٧م .

٧٢.الجنـى الـداني فـي حـروف المعـاني : الحسـن بـن أم قاسـم بـن عبـد الله المـرادي (ت ٧٤٩هـ) ، بتحقيق : د.فخر الدين قباوة والأستاذ : محمد نديم فاضل ، ط (١) ، مؤسسة دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، ١٤١٣هـ/١٩٩٢م .
٧٣.الجهود اللغوية لابن السراج دراسة تحليلية : مجدي إبراهيم يوسف ، ط (١) ، دار الكتـاب اللبنـاني للطباعـة والنشـر والتوزيـع ، بالاشـتراك مـع : دار الكتـاب المصـري ، ٢٠٠٠م .

(ح)

٧٤.حاشية الخُضريّ على شرح ابن عقيل : محمد الخُضريّ (ت ١٢٨٧هـ) ، نشره : تركـــي فرحـــان المصـــطفى ، ط (١) ، دار الفكـــر للطباعـــة والنشـــر ، لبنـــان ، ١٤١٩هـ/١٩٩٨م .
٧٥.حاشية السجاعي على شرح ابن عقيل : أحمد بن أحمد السجاعي (ت ١١٩٧هـ) ، المطبعة العامرة العثمانية ، ١٣٠٧هـ .
٧٦.حاشية السجاعي على شرح القطر : أحمد بن أحمد بن محمد (ت ١١٩٧هـ) ، القاهرة ، ١٣٥٨هـ/١٩٣٩م .
٧٧.حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك : أبو العرفان محمّد بن علي الصبان (ت ١٢٠٦هـ) ، ط (١) ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، ١٤١٧هـ/١٩٩٧م .
٧٨.حاشية العطار شرح الجلال المحلي على جمع الجوامع : حسن بن محمد بن محمود (ت ١٢٥٠هـ) ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، (د.ت) .
٧٩.حاشية على الفوائد الضيائية : عبد الغفور اللاري (ت ٩١٢هـ) ، استنبول ، ١٣٠٩هـ .

٨٠.الحدود في علم النحو : شهاب الدين أحمد بن محمد بن محمد البجائي الأندلسي (ت ٨٦٠هـ) ، بتحقيق : نجاة حسن عبد الله رتولي ، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة ، ١٤٢١هـ/٢٠٠١م .
٨١.الحدود في النحو : أبو الحسن علي بن عيسى الرُّمانيّ (ت ٣٨٤هـ) ، بتحقيق : د.إبراهيم السامرائي (ت ٢٠٠١م) ، ط (١) ، نشرة ضمن (رسالتان في اللغة ، دار الفكر ، عمّان ، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م .
٨٢.الحلقة المفقودة في تأريخ النّحو العربي : د.عبد العال سالم مكرم ، مؤسسة الوحدة للنشر والتوزيع ، الكويت ، ١٩٧٧م .
٨٣.الحُلَل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل : أبو محمد عبد الله بن محمد بن السيد البطليوسي (ت ٥٢١هـ) ، بتحقيق : سعيد عبد الكريم سعودي ، دار الطليعة للطباعة والنشر ، بيروت – لبنان .

(خ)

٨٤.الخصائص : أبو الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢هـ) ، بتحقيق : عبد الحميد هنداوي ، ط (٢) ، منشورات محمد علي بيضون ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م .

(د)

٨٥.الدراسات النّحوية واللغوية عند الزمخشريّ : د.فاضل السامرائي ، دار النذير للطباعة والنشر ، بغداد ، ١٣٩١هـ/١٩٧١م .
٨٦.دراسات في علم اللغة : د.كمال محمد بشر ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٣٩٣هـ/١٩٧٣م .

٨٧.دراسة في المصطلح النحوي عند الكوفيين : د.عبد الكاظم محسن الياسري ، منشورات جامعة الكوفة ، كلية الآداب ، ٢٠٠٧م .
٨٨.دراسة نحوية في بعض المسائل الخلافية بكتاب سيبويه : د.عبد الكريم جواد كاظم الزبيديّ ، دار البيان العربي ، جدة ، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م .
٨٩.الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة : أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ) ، بتحقيق : محمد عبد المعيد خان ، ط (٢) ، مجلس دار المعارف العثمانية – حيدر أباد – الهند ، ١٣٩٢هـ/١٩٧٢م .
٩٠.دقائق التصريف : القاسم بن محمد بن سعيد المؤدب (ت ٢٢٨هـ) ، بتحقيق : د.أحمد ناجي القيسي (ت ١٩٨٧م) ، ود.حاتم صالح الضامن (ت ٢٠١٣م) ، ود.حسين تورال ، ط (١) ، دار البشائر للطباعة والنشر ، ٢٠٠٤م .
٩١.دلائل الإعجاز : أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني (ت ٤٧٤هـ) ، بتحقيق : محمد رضوان الداية ، ود.فايز الداية ، ط (٢) ، مكتبة عز الدين ، دمشق ، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م .
٩٢.الدلالة والتقعيد النحوي ، دراسة في فكر سيبويه : د.محمد سالم صالح ، ط (١) ، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع ، القاهرة ، ٢٠٠٦م .
٩٣.دور الكلمة في اللغة : ستيفن أولمان ، ترجمة : د.كمال بشر ، مكتبة الشباب ، ١٩٧٥م .
٩٤.ديوان أبي الأسود الدؤلي : أبو سعيد الحسن السكري(ت ٢٩٠هـ) ، بتحقيق : محمد حسن آل ياسين ، منشورات دار ومكتبة الهلال ، ط (٢) ، ١٤١٨هـ/١٩٩٨م .
٩٥.ديوان الراعي النميري : عُبيد بن حصين (ت ٩٠هـ) ، بتحقيق : محمد نبيل طريفي ، ط (١) ، دار صادر للطباعة والنشر ، بيروت ، ٢٠٠٠م .
٩٦.ديوان جرير ، بشرح محمد بن حبيب (ت ٢٤٥هـ) ، بتحقيق : د.نعمان محمد أمين طه ، دار المعارف ، مصر ، ١٩٦٩م .

٩٧.ديوان المتنبي : أبو الطيب أحمد بن الحسين الجعفي المتنبي (ت ٣٥٤هـ) ، دار بيروت للطباعة والنشر ، بيروت ، ١٤٠٣هـ – ١٩٨٣م .

(ر)

٩٨.رسالة الملائكة : أبو العلاء أحمد بن عبد الله بن سليمان المعري (ت ٤٤٩هـ) ، بتحقيق : محمد سليم الجندي (ت ١٩٥٥م) ، ط (١) ، دار صادر ، بيروت ، ١٤١٢هـ/١٩٩٢م .

(ز)

٩٩.الزاهر في معاني كلمات الناس : أبو بكر محمد بن القاسم الأنباري (ت ٣٢٨هـ) ، بتحقيق : د.حاتم صالح الضامن (ت ٢٠١٣م) ، ط (١) ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ١٤١٢هـ/١٩٩٢م .

١٠٠. الزجّاجيّ حياتهُ وآثاره ومذهَبُهُ النّحوي من خلال كتابة (الإيضاح) : د.مازن المبارك ، ط (٢) ، دار الفكر للطباعة والتوزيع والنشر ، دمشق ، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م .

(س)

١٠١. سر صناعة الإعراب : أبو الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢هـ) ، بتحقيق : حسن هنداوي ، ط (١) ، دار القلم ، دمشق ، بيروت – لبنان ، ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م .

١٠٢. سيبويه ، حياته وكتابه : د.خديجة الحديثي ، دار الحرية للطباعة ، بغداد ، ١٣٩٤هـ/١٩٧٤م .

١٠٣. سيبويه إمام النحاة : د.علي نجدي ناصف (ت ١٩٨٢م) ، ط (٢) ، عالم الكتب ، القاهرة ، ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م .

(ش)

١٠٤. شرح ابن عقيل : لبهاء الدين عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي (ت ٧٦٩هـ) ، بتحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد (ت ١٩٧٣م) ، ط (٢٠) ، دار التراث ، القاهرة ، ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م .

١٠٥. شرح الأبيات المشكلة الإعراب من الشعر المسمى (إيضاح الشعر) : أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي (ت ٣٧٧هـ) ، بتحقيق : د.حسن هنداوي ، ط (١) ، دار القلم بدمشق ، دار العلوم الثقافية ببيروت ، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م .

١٠٦. شرح الأشموني على ألفية ابن مالك : أبو الحسن علي نور الدين علي بن محمد الأشموني (ت ٩٠٠هـ) ، ط (١) ، دار الكتب العلمية ، لبنان – بيروت ، ١٤١٩هـ/١٩٩٨م .

١٠٧. شرح التسهيل : جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك بن عبد الله الطائي الجياني الأندلسي (ت ٦٧٢هـ) ، بتحقيق : د.عبد الرحمن السيد ، ود.محمد بدوي المختون ، ط (١) ، هجر للطباعة والنشر ، ١٤١٠هـ/١٩٩٠م .

١٠٨. شرح التصريح على التوضيح : خالد بن عبد الله الأزهري (ت ٩٠٥هـ) ، بتحقيق : محمد باسل عيون السُّود ، ط (١) ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م .

١٠٩. شرح جمل الزَّجَّاجيّ : لابن عصفور الأشبيلي (ت ٦٦٩هـ) ، بتحقيق : د.صاحب أبو جناح ، مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر ، جامعة الموصل ، العراق ، ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م .

١١٠. شرح الحدود النّحوية : عبد الله بن احمد الفاكهي (ت ٩٧٢هـ) ، بتحقيق : د.المتولى رمضان أحمد الدميرى ، ط (٢) ، مكتبة هبة ، ١٤١٤هـ/١٩٩٣م .

١١١. شـرح ديـوان أبـي الطيـب المتنبـي (معجـز أحمـد) : أبـو العـلاء المعـري (ت ٤٤٩هـ) ، بتحقيـق : د.عبـد المجيـد ديـاب ، ط (٢) ، دار المعـارف ، مصر ، ١٤١٣هـ – ١٩٩٢م .
١١٢. شرح ديوان المفضليات : أبو القاسم محمد بن بشار الأنباري (ت ٣٠٤هـ) ، بتحقيق : كارلوس يعقوب لايل ، مطبعة الآباء اليسوعيين ، بيروت ، ١٩٢٠م .
١١٣. شرح الرضي لكافية ابن الحاجب : محمد بن الحسن بن رضي الدين الاستراباذي (ت ٦٨٦هـ) ، دراسة وتحقيق : د.حسن بن محمد بن محمد إبراهيم الحفظي ، ط (١) ، الناشر: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، ١٤١٧هـ/١٩٦٦م.
١١٤. شـرح شـافية ابـن الحاجـب : رضـي الـدين محمـد بـن الحسـن الأسـتراباذي (ت ٦٨٦هـ) ، بتحقيق : محمد نور الحسن ، ومحمد الزفزاف ، ومحمد محيي الـدين عبـد الحميـد (ت ١٩٧٣م) ، دار الكتـب العلميـة ، بيـروت – لبنـان ، ١٣٩٥هـ/١٩٧٥م .
١١٥. شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب : أبو عبد الله جمال الدين بن يوسف بن هشام الأنصاري (ت ٧٦١هـ) ، ط (١) ، اعتنى بها محمد أبو الفضل عاشور ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت – لبنان ، ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م .
١١٦. شـرح شـواهد المغنـي : أبـو بكـر جـلال الـدين بـن عبـد الـرحمن السـيوطي (ت ٩١١هـ) ، لجنة إحياء التراث العربي ، القاهرة ، (د.ت) .
١١٧. شرح عمدة الحافظ وعدّة اللافظ ، محمد بن عبد الله بن مالك (ت ٦٧٢هـ) ، بتحقيق : عدنان عبد الرحمن الدوري ، مطبعة العاني ، بغداد ، ١٩٧٧م .
١١٨. شرح عيون الإعراب : أبو الحسن علي بن فضّال المجاشعي (ت ٤٧٩هـ) ، بتحقيـق : د.حنّـا جميـل حـداد ، ط (١) ، مكتبـة المنـار ، عمـان ، ١٤٠٦هـ/١٩٨٥م .

١١٩. شرح الفصيح في اللغة : لابن الجبّان (ت ٤١٦هـ) ، دراسة وتحقيق : عبد الجبار جعفر القزاز ، ط (١) ، دار الشؤون الثقافية العامّة ، بغداد ، ١٩٩١م .
١٢٠. شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات ، أبو بكر محمد بن القاسم ابن الأنباري (ت ٣٢٨هـ) ، بتحقيق : عبد السلام محمد هارون (ت ١٩٨٨م) ، ط (٥) ، دار المعارف ، القاهرة .
١٢١. شرح قطر الندى وبلّ الصدى : أبو عبد الله جمال الدين بن يوسف بن هشام الأنصاري (ت ٧٦١هـ) ، بتحقيق : محمّد محيي الدين عبد الحميد (ت ١٩٧٣م) ، ط (١١) ، القاهرة ، ١٣٨٣هـ .
١٢٢. شرح الكافية الشافية : أبو عبد الله محمد جمال الدين بن مالك (ت ٦٧٢هـ) ، بتحقيق : عبد المنعم أحمد هريدي ، ط (١) ، جامعة أم القرى ، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي ، مكة المكرمة ، ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م .
١٢٣. شرح كتاب سيبويه : أبو سعيد السيرافي (ت ٣٦٨هـ) ، بتحقيق : د.رمضان عبد التواب (ت ٢٠٠١م) ، ود.محمود فهمي حجازي ، ود.محمد هاشم عبد الدايم ، ط (١) ، مطابع الهيئة المصرية العامّة للكتاب (مركز تحقيق التراث) ، القاهرة ، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م .
١٢٤. شرح الكفراوي على متن الأجرومية : حسن الكفراوي ، وبهامشه حاشية إسماعيل الحامدي ، مكاتب سُليمان مرعي ، سنغافورا .
١٢٥. شرح اللمحة البدرية في علم العربية : أبو عبد الله جمال بن يوسف بن هشام الأنصاري (ت ٧٦١هـ) ، بتحقيق : د.هادي نهر ، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ، الأردن – عمان ، ٢٠٠٧م .
١٢٦. شرح مختصر الروضة : سليمان بن عبد القوي بن عبد الكريم بن سعيد نجم الدين الطوفي ، بتحقيق : عبد الله بن عبد المحسن التركي ، ط (١) ، مؤسسة الرسالة ، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م .

١٢٧. شرح المفصل : موفق الدين بن علي بن يعيش الموصلي (ت ٦٤٣هـ) ، ط (١) ، بتحقيق : د.أيميل بديع يعقوب ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م .
١٢٨. شرح المقدمة المحسبة : الطاهر بن أحمد بن بابشاذ (ت ٤٦٩هـ) ، بتحقيق : خالد عبد الكريم ، ط (١) ، المطبعة العصرية ، الكويت ، ١٣٩٦هـ/١٩٧٧م .
١٢٩. شرح ملحة الإعراب : أبو محمد القاسم الحريري (ت ٥١٦هـ) ، بتحقيق : د.فائز فارس (ت ١٩٩٣م) ، ط (١) ، دار الأمل للنشر والتوزيع ، إربد – الأردن ، ١٤١٢هـ/١٩٩١م .
١٣٠. الشعر والشعراء : أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت ٢٧٦هـ) ، بتحقيق : أحمد محمد شاكر ، ط (٢) ، دار المعارف ، مصر ، ١٩٦٦م .

(ص)

١٣١. الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها : أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا القزويني الرّازيّ (ت ٣٩٥هـ) ، ط (١) ، الناشر : محمد علي بيضون ، ١٤١٨هـ/١٩٩٧م .
١٣٢. الصِّحاح ، تاج اللغة وصحاح العربية : إسماعيل بن حماد الجوهري (ت ٣٩٨هـ) ، ط (٤) ، بتحقيق : أحمد عبد الغفور عطار (ت ١٩٩١م) ، دار العلم للملايين ، بيروت ، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م .
١٣٣. صحيح البخاري : أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم البخاري (ت ٢٥٦هـ) ، بتحقيق : محمد زهير بن ناصر الناصر ، الناشر : دار طوق النجاة ، ١٤٢٢هـ .
١٣٤. صحيح مسلم : أبو الحسين مسلم بن الحجَّاج القشيري (ت ٢٦١هـ) ، بتحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت .

١٣٥. الصفوة الصفية في شرح الدرة الألفية : تقي الدين إبراهيم بن الحسين المعروف بالنيلي المتوفى في القرن السابع الهجري ، بتحقيق : د.محسن بن سالم العميري ، ط (١) ، معهد البحوث العلمية ، المملكة العربية السعودية ، مركز إحياء التراث الإسلامي ، ١٤٢٠هـ .

(ض)

١٣٦. ضحى الإسلام : أحمد أمين (ت ١٩٥٤م) ، ط (٧) ، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ، القاهرة ، ١٣٨٤هـ/١٩٦٤م .

(ظ)

١٣٧. ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي : د.طاهر سليمان حمودة ، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع ، الإسكندرية ، ١٩٩٨م .

(ط)

١٣٨. طبقات فحول الشعراء : محمد بن سلام الجُمحـيّ (ت ٢٣١هـ) ، بتحقيق : محمود محمد شاكر (ت ١٩٧٧م) ، مطبعة المدني ، جدة ، (د.ت) .
١٣٩. طبقات النحويين واللغويين : أبو بكر محمد بن الحسن الزبيدي (ت ٣٧٩هـ) ، بتحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم (ت ١٩٨١م) ، ط (٢) ، دار المعارف ، مصر ، ١٩٨٤م .

(ع)

١٤٠. عشرة شعراء مقلون : د.حاتم صالح الضامن (ت ٢٠١٣م) ، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، المكتبة الوطنية ، بغداد ، ١٤١١هـ/١٩٩٠م .

١٤١. عقود اللمع في النحو : أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (٣٩٢هـ) ، الناشر : حسين محمد شرف ، عالم الكتب ، القاهرة ، ١٩٨٠م .
١٤٢. العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث : د.محمد حماسة عبد اللطيف ، دار الفكر العربي ، الكويت ، ١٩٨٣م .
١٤٣. علم الدّلالة : د.أحمد مختار عمر (ت ٢٠٠٣م) ، ط (١) ، مكتبة دار العروبة للنَّشر والتوزيع ، الكويت ، ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م .
١٤٤. علم الدلالة (علم المعنى) : محمد علي الخولي ، دار الفلاح للنشر والتوزيع ، عمان – الأردن ، ٢٠٠١م ، د.ت .
١٤٥. علم اللغة العام : فرديناند دي سوسور ، ترجمة : يوئيل يوسف عزيز ، دار الكتب للطباعة والنَّشر ، جامعة الموصل ، العراق ، ١٩٨٨م .
١٤٦. علم المصطلح ، وطرائق وضع المصطلحات في العربية : د.ممدوح محمد خسارة ، ط (١) ، دار الفكر ، دمشق ، ١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م .
١٤٧. علوم الحديث ومصطلحه عرض ودراسة : د.صبحي الصالح (ت ١٩٨٦م) ، ط (١٥) ، دار العلم للملايين ، بيروت ، ١٩٨٤م .
١٤٨. عناصر يونانية في الفكر اللغوي العربي : كيس فيرستيغ ، ترجمة محمود كناكري ، ط (٣) ، عالم الكتب الحديث ، إربد – الأردن ، ٢٠٠٣م .
١٤٩. العوامل المئة في النحو (كتاب) (ضمن : جامع المقدِّمات) : أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني (ت ٤٧٤هـ) ، مؤسسة إنتشارات هجرت ، قم / إيران ، ١٣٦٥هـ .
١٥٠. العين : أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت ١٧٥هـ) ، بتحقيق : د.مهدي المخزومي (ت ١٩٩٣م) ود.إبراهيم السامرائي (ت ٢٠٠١م) ، دار ومكتبة الهلال .

(غ)

١٥١. الغرّة المخفية في شرح الدُّرَّة الألفية : ابن الخبَّاز (ت ٦٣٩هـ) ، بتحقيق : حامد محمد العبدلي ، ط (١) ، مطبعة العاني ، دار الأنبار ، العراق – الرمادي ، ١٤١٠هـ/١٩٩٠م .

(ف)

١٥٢. الفروق اللغوية : أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد العسكري (ت ٣٩٥هـ) ، بتحقيق : محمد إبراهيم سليم ، دار العلم والثقافة للنشر والتوزيع ، القاهرة – مصر ، ٢٠١٠م .
١٥٣. فصول في فقه العربية : د.رمضان عبد التواب (ت ٢٠٠١هـ) ، ط (٢) ، مكتبة التراث ، القاهرة ، ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م .
١٥٤. فقه اللغة : د.علي عبد الواحد وافي ، الطبعة الثالثة ، نهضة مصر ، ٢٠٠٤م .
١٥٥. فقه اللغة في الكتب العربية : د.عبده الراجحي (ت ٢٠١٠م) ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر ، بيروت .
١٥٦. فقه اللغة وسر العربية : أبو منصور عبد الملك بن محمد الثعالبي (ت ٤٣٠هـ) ، ط (١) ، مطبعة الاستقامة ، القاهرة ، ١٣٧٨هـ/١٩٥٩م .
١٥٧. الفكر النّحوي عند العرب ، أصوله ومناهجه : د.علي مزهر الياسري ، ط (١) ، الدار العربية للموسوعات ، بيروت ، ٢٠٠٣م .
١٥٨. الفلسفة واللغة نقد ((المنعطف اللغوي)) في الفلسفة المعاصرة : د.الزواوي بغوره ، ط (١) ، دار الطليعة للطباعة والنشر ، بيروت – لبنان ، ٢٠٠٥م .
١٥٩. الفهرست : أبو الفرج محمد بن أبي إسحاق النديم (ت ٣٨٠هـ) ، بتحقيق : د.رضا تجدّد ، مطبعة دانشكاه ، مكتبة الأسدي ، طهران ، ١٩٧١م .

١٦٠. الفوائـد والقواعـد : عمـر بـن ثابـت الثَّمـانينيّ (ت ٤٤٢هـ) ، بتحقيـق : د.عبـد الوهـاب محمـد الكحلـة (ت ٢٠٠٨م) ، ط (١) ، مؤسسـة الرسـالة ، بيروت – لبنان ، ١٤٢٢هـ/٢٠٠٢م .
١٦١. في أصول النّحو : سعيد الأفغاني (ت ١٩٩٧م) ، المكتب الإسلامي ، بيروت ، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م .
١٦٢. فـي بنـاء الجملـة العربيـة : د.محمـد حماسـة عبـد اللطيـف ، دار غريـب للطباعـة والنشر والتوزيع ، القاهرة ، ٢٠٠٣م .
١٦٣. فـي اللغـة عنـد الكـوفيين : د.شـرف الـدين علـي الراجحـي (ت ٢٠١٠م) ، دار المعرفة الجامعية ، جامعة الإسكندرية ، ٢٠٠٢م .
١٦٤. في المصطلح الإسلامي : د.إبراهيم السامرائي (ت ٢٠٠١م) ، ط (١) ، دار الحداثة للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت ، ١٤١٠هـ/١٩٩٠م .
١٦٥. في النحو العربي قواعد وتطبيق على المنهج العلمي الحديث : د.مهدي المخزومي (ت ١٩٩٣م) ، ط (٢) ، دار الرائد العربي ، بيروت ، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م .
١٦٦. في النحو العربي نقد وتوجيه : د.مهدي المخزومي (ت ١٩٩٣م) ، ط (٢) ، دار الرائد العربي ، بيروت – لبنان ، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م .
١٦٧. فـي نحـو اللغـة وتراكيبهـا مـنهج وتطبيـق ، دراسـات وآراء فـي ضـوء علـم اللغـة المعاصـر : خليـل أحمـد عمـايرة (ت ٢٠٠٤م) ، ط (١) ، عـالم المعرفـة ، جدة – السعودية ، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م .

(ق)

١٦٨. القاموس المحيط : مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي (ت ٨١٧هـ) ، بتحقيـق : مكتـب تحقيـق التـراث فـي مؤسسـة الرسـالة ، بإشـراف : محمـد نعـيم العرقوسي ، ط (٨) ، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت–لبنان ،

١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م .

١٦٩. القواعد النحوية مادتها وطريقتها : عبد الحميد حسن ، ط (٢) ، مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٩٥٢م .

(ك)

١٧٠. الكتاب : أبو بشر عمرو بن عثمان سيبويه (ت ١٨٠هـ) ، بتحقيق : عبد السلام محمد هارون (ت ١٩٨٨م) ، ط (٤) ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م .

١٧١. كشاف اصطلاحات الفنون : محمد بن علي الفاروقي التهانوي (المتوفى في القرن الثاني عشر الهجري) ، بتحقيق : رفيق العجم ، علي دحروج ، ط (١) ، الناشر : مكتبة لبنان ، ١٩٩٦م .

١٧٢. كشف المشكل في النحو : أبو الحسن علي بن سليمان التميمي (الحيدرة اليمني) (ت ٥٩٩هـ) ، بتحقيق : د.هادي عطية مطر، ط (١) ، مطبعة الإرشاد ، بغداد ، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م .

١٧٣. الكليات : أبو البقاء أيوب بن موسى الكفوي الحسيني اللغوي (ت ١٠٩٤هـ) ، بتحقيق : د.عدنان درويش ومحمّد المصري ، ط (٢) ، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع ، دمشق ، بيروت ، ١٤١٩هـ/١٩٩٨م .

(ل)

١٧٤. اللباب في علل البناء والإعراب : أبو البقاء محب الدين العكبري (ت ٦١٦هـ) ، بتحقيق : د.عبد الإله النبهان ، ط (١) ، دار الفكر ، دمشق ، ١٤١٦هـ/١٩٩٥م .

١٧٥. لسان العرب : أبو الفضل محمّد بن مكرم بن علي منظور (ت ٧١١هـ) ، ط (١) ، دار صادر ، بيروت ، الناشرون ، (د – ت) .
١٧٦. اللغة : فندريس ، تعريب : عبد الحميد الدواخلي ، ومحمد قصاص ، مكتبة الأنجلو المصرية ، مطبعة لجنة البيان العربي ، ١٩٥٠م .
١٧٧. اللُّغة العربيَّة ، معناها ومبناها : د.تمَّام حسَّان عمر (ت ٢٠١١م) ، ط (٥) ، عالم الكتب ، ١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م .
١٧٨. اللغة بين المعيارية والوصفية : د.تمام حسان عمر (ت ٢٠١١م) ، دار الثقافة ، مطبعة النجاح الجديدة ، الدار البيضاء ، ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م .
١٧٩. اللّمع في العربية : أبو الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢هـ) ، بتحقيق : حامد المؤمن ، ط (١) ، مطبعة العاني ، بغداد ، ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م .
١٨٠. اللهجات العربية في التراث : د.أحمد علم الدين الجندي ، الدار العربية للكتاب ، ليبيا ، ١٣٩٨هـ/١٩٧٨م .

(م)

١٨١. ما اتفق لفظه واختلف معناه من القرآن المجيد : أبو العباس محمد بن يزيد المبرد (ت ٢٨٥هـ) ، بتحقيق : عبد العزيز الميمني (ت ١٩٧٨م) ، المطبعة السلفية ومكتبتها ، القاهرة ، ١٣٥٠هـ .
١٨٢. مبادئ اللسانيات : أحمد محمود قدّور ، ط (٢) ، دار الفكر المعاصر ، بيروت – لبنان ، ودار الفكر ، دمشق – سوريا ، ١٤١٩هـ/١٩٩٩م .
١٨٣. متن الألفية (ألفية ابن مالك) : محمد بن عبد الله بن مالك الأندلسي (ت ٦٧٢هـ) ، المكتبة الشعبية ، بيروت – لبنان ، (د.ت) .
١٨٤. مجاز القران : أبو عبيدة محمد بن المثنى التيمي (ت ٢١٠هـ) ، بتحقيق : د.محمد فؤاد سزكين ، ط (٢) ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ١٤٠١هـ/١٩٨١م .

١٨٥. مجالس ثعلب : أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب (ت ٢٩١هـ) ، بتحقيق : عبد السلام محمد هارون (ت ١٩٨٨م) ، ط (٢) ، دار المعارف ، مصر ، ١٩٦٠م .
١٨٦. المحكم والمحيط الأعظم : علي بن إسماعيل بن سيده الأندلسي (ت ٤٥٨هـ) ، بتحقيق : أحمد بن الأمين الشنقيطي (ت ١٩١٣م) ، وعبد الغني محمود ، بولاق ، القاهرة ، ١٣١٨هـ .
١٨٧. المحلى (وجوه النصب) : أبو بكر أحمد بن الحسن بن شقير النحوي البغدادي (ت ٣١٧) ، بتحقيق : د.فائز فارس ، ط (١) ، مؤسسة الرسالة ، بيروت – لبنان ، ١٤٠٨هـ/١٩٨٧م .
١٨٨. مختصر النّحو : أبو جعفر محمد بن سعدان الكوفي الضرير (ت ٢٣١هـ) ، دراسة وبتحقيق : حسين أحمد بو عباس ، حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية ، الحولية السادسة والعشرون ، ٢٠٠٥م .
١٨٩. مختصر طبقات علماء الحديث : محمد بن أحمد بن عبد الهادي ، بتحقيق : أكرم البوشي – إبراهيم الزّيبق ، ط (٢) ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ١٤١٧هـ/١٩٩٦م .
١٩٠. المدارس النحوية : د.شوقي ضيف (ت ٢٠٠٤م) ، ط (٤) ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٣٩٤هـ/١٩٧٤م .
١٩١. المدارس النّحوية : د.خديجة الحديثي ، ط (٣) ، دار الأمل للطباعة والنشر ، أربد – الأردن ، ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م .
١٩٢. المدارس النحوية أسطورة وواقع : د.إبراهيم السامرائي (ت ٢٠٠١م) ، ط (١) ، دار الفكر ، عمّان ، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م .
١٩٣. المدخل إلى دراسة النحو العربي : د.علي أبو المكارم ، ط (١) ، دار الوفاء ، مصر ، ١٤٠٠هـ-١٤٠٢هـ/١٩٨٠م-١٩٨٢م .

١٩٤. مدخل إلى علم الدلالة : فرانك بالمر ، ترجمة : خالد جمعة ، ط (١) ، مكتبة دار العروبة ، الكويت ، ١٩٧٧م .
١٩٥. مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو: د.مهدي المخزوميّ (ت ١٩٩٣) ، ط (٢) ، الناشر : شركة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده ، مصر ، ١٣٧٧هـ/١٩٥٨م .
١٩٦. المذكر والمؤنث : أبو بكر محمد بن القاسم الأنباري (ت ٣٢٨هـ) ، بتحقيق : الشيخ محمد عبد الخالق عضيمه ، راجعه : د.رمضان عبد التواب (ت ٢٠٠١م) ، وزارة الأوقاف ، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ، لجنة إحياء التراث ، القاهرة ، ١٤١٩هـ/١٩٩٩م .
١٩٧. مراتب النّحويين : أبو الطيب عبد الواحد بن علي اللغوي (ت ٣٥١هـ) ، بتحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم (ت ١٩٨١م) ، مكتبة نهضة مصر ، الفجالة ، القاهرة ، ١٣٥٧هـ/١٩٥٥م .
١٩٨. المرتجل في شرح الجمل : عبد الله بن أحمد ابن الخشاب (ت ٥٦٧هـ) ، بتحقيق : علي حيدر ، ط (١) ، دار الحكمة ، دمشق ، ١٣٩٢هـ/١٩٧٢م .
١٩٩. المزهر في علوم اللغة وأنواعها : أبو بكر جلال الدين بن عبد الرحمن السيوطي (ت ٩١١هـ) ، شرح محمد أحمد جاد المولى (ت ١٣٦٣هـ) ، وأبو الفضل إبراهيم (١٣٩٩هـ/١٩٨١م) ، وعلي محمد البجاوي ، ط (٤) ، دار إحياء الكتب العربية ، القاهرة ، ١٣٧٨/١٩٥٨م .
٢٠٠. المساعد على تسهيل الفوائد : بهاء الدين عبد الله بن عقيل (ت ٧٦٩هـ) ، بتحقيق : د.محمد كامل بركات ، ط (١) ، الناشر : جامعة أم القرى ، المملكة العربية السعودية ، ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م .
٢٠١. المسائل العسكريات : أبو علي النحوي الفارسي (ت ٣٧٧هـ) ، بتحقيق : د.علي جابر المنصوري ، ط (١) ، عالم الكتب ، بيروت – لبنان ، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.

٢٠٢. المشترك اللغوي نظرية وتطبيقاً : توفيق محمد شاهين ، ط (١) ، مكتبة وهبة للطباعة والنشر ، القاهرة ، ١٩٨٠م .
٢٠٣. المصباح المنير في غريب الشرح الكبير : أحمد بن محمد بن علي الفيُّومي (ت ٧٧٠هـ) ، مكتبة لبنان ، ١٩٨٧م .
٢٠٤. المصباح في علم النحو : أبو الفتح ناصر الدين بن عبد السيد بن علي الشهير المطرزي (ت ٦١٠هـ) ، بتحقيق وشرح وتعليق : د.عبد الحميد السيد طلب ، ط (١) ، الناشر مكتبة الشباب ، دار النفائس ، بيروت – لبنان ، ١٤١٧هـ/١٩٩٧م .
٢٠٥. المصطلحات العلمية في اللغة العربية في القديم والحديث : مصطفى الشهابي ، معهد الدراسات العربية العالمية ، بيروت ، ١٣٧٥هـ/١٩٥٥م .
٢٠٦. مصطلحات ليست كوفية : د.سعيد جاسم الزبيدي ، ط (١) ، دار أسامة للنشر والتوزيع ، عمّان ، ١٤١٨هـ/١٩٩٨م .
٢٠٧. المصطلحات النّحوية في التراث النّحوي في ضوء علم الاصطلاح الحديث : د.إيناس كمال الحديدي ، ط (١) ، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر ، الإسكندرية – مصر ، ٢٠٠٦م .
٢٠٨. المصطلح النّحوي ، دراسة في فكر ابن هشام الأنصاري : د.حسام عبد العزيز عبد الجليل ، ط (١) ، الصحوة للنشر والتوزيع ، الجيزة – مصر ، ١٤٣١هـ/٢٠١٠م .
٢٠٩. المصطلح النحوي : دراسة نقدية تحليلية ، د.أحمد عبد العظيم عبد الغني ، جامعة القاهرة ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، ١٤١٠هـ/١٩٩٠م .
٢١٠. المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجريّ : د.عوض حمد القوزي ، ط (١) ، شركة الطباعة العربية السعودية ، العمارية – الرياض ، ١٤٠١هـ/١٩٨١م .

٢١١. المصـطلح النّحـوي وأصـل الدلالـة ، دراسـة إبسـتمولوجية تأصـيلية لتسـمية المصطلحات النّحوية من خلال الزمخشري : د.رياض عثمان ، تقديم : د.حسن حمزة ، ط (١) ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، ٢٠١٠م .
٢١٢. المصطلح النّحوي وتفكير النّحاة العرب : توفيق قريرة ، ط (١) ، دار محمد علي للنشر ، تونس ، ٢٠٠٣م .
٢١٣. مصـطلحات النّحـو الكـوفي ، دراسـتها وتحديـد مـدلولاتها : د.عبـد الله بـن حمـد الخثـران ، ط (١) ، هجـر للطباعـة والنشـر والتوزيـع والإعـلان ، القـاهرة ، ١٤١١هـ/١٩٩٠م .
٢١٤. معالم التنزيل في تفسير القرآن المسمى (تفسير البغوي) : أبو محمد الحسين بن مسـعود بـن محمـد بـن الفـرّاء البغـوي (ت ٥١٠هـ) ، بتحقيـق : عبـد الـرزاق المهدي ، ط (١) ، دار إحياء التراث ، بيروت – لبنان ، ١٤١٥هـ/١٩٩٥م .
٢١٥. معـاني القرآن : أبـو الحسـن سـعيد بـن مسـعدة الأخفش الأوسـط (ت ٢١٥هـ) ، بتحقيـق : د.هـدى محمـود قراعـة ، ط (١) ، مكتبـة الخـانجي ، القـاهرة ، ١٤١١هـ/١٩٩١م .
٢١٦. معـاني القرآن : أبـو الحسـن علـي بـن حمـزة الكسـائي (ت ١٨٩هـ) ، أعـاد بنـاءه وقدَّمَ لـهُ : د.عيسـى شحاتة عيسـى ، دار قبـاء للطباعة والنشر والتوزيـع ، القاهرة ، ١٩٩٨م .
٢١٧. معـاني القرآن : أبـو زكريـا يحيـى بـن زيـاد الفرّاء (ت ٢٠٧هـ) ، بتحقيق : أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار (ت ١٩٦٤م) وعبد الفتاح إسماعيل شلبي ، ط (١) ، دار المصرية للتأليف والترجمة ، مصر ، (د.ت) .
٢١٨. معاني القراءات : أبو منصور محمد بن أحمد الأزهري (ت ٣٧٠هـ) ، بتحقيق ودراسـة : د.عيـد مصـطفى درويـش ، ود.عـوض بـن حمـد القـوزي ، ط (١) ، ١٤١٤هـ/١٩٩٣م .

٢١٩. معـاني القـرآن الكـريم : أبـو جعفـر أحمـد بـن محمـد النحـاس (ت ٣٣٨هـ) ، بتحقيق : الشيخ محمد علي الصابوني ، ط (١) ، شركة مكة للطباعة والنشر ، مركز إحياء التراث الإسلامي ، مكة المكرمة ، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م .
٢٢٠. معجم الأدباء : أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي (ت ٦٢٦هـ) ، بتحقيـق : إحسـان عبـاس (ت ٢٠٠٣م) ، دار الغـرب الإسـلامي ، بيـروت ، ط (١) ، ١٤١٤هـ/١٩٩٣م .
٢٢١. معجـم الصـواب اللغـوي : د.أحمـد مختـار عمـر (ت ٢٠٠٣م) بمسـاعدة فريـق عمل ، الناشر : عالم الكتب ، ط (١) ، القاهرة ، ١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م .
٢٢٢. المعجم العربي ، عبد القادر الفاسي الفهري ، ط (١) ، دار توبقال للنشر ، الدار البيضاء ، المغرب ، ١٩٨٦م .
٢٢٣. المعجم العربي ، نماذج تحليلية جديدة : د.عبد القادر الفاسي الفهري ، ط (١) ، دار توبقال للنشر ، البيضاء ، ١٩٨٦م .
٢٢٤. معجم اللغة العربية المعاصرة : د.أحمد مختار عمر (ت ٢٠٠٣م) ، ط (١) ، الناشر : عالم الكتب ، القاهرة ، ١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م .
٢٢٥. معجم المصطلحات البلاغية وتطورها : د.أحمد مطلوب ، مطبعة المجمع العلمي العراقي ، بغداد ، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م .
٢٢٦. معجـم المصـطلحات القواعدّيـة الكلاسـيكيّة : إلِيـاس عطـا الله ، مكتبـة لبنـان ناشرون ، بيروت ، ٢٠٠٥م .
٢٢٧. معجـم مفـردات علـم المصـطلح ، ترجمـة : د.علـي القاسـمي ، مؤسسـة ايـزو ، (د.ت) .
٢٢٨. المعجم المفصل في النحو العربي : د.عزيزة فوّال بابستي ، ط (١) ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، ١٤١٣هـ/١٩٩٢م .

٢٢٩. المعجـم الوسـيط : د.إبـراهيم أنـيس (ت ١٩٧٧م) وآخـرون ، ط (٢) ، دار الفكر ، بيروت ، ١٣٩٠هـ/١٩٧٠م .
٢٣٠. معجم النحو : عبد الغني الدقـر (ت ١٤٢٣هـ) ، ط (٣) ، مؤسسـة الرسالة ، بيروت ، ١٩٨٦م .
٢٣١. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب : أبو عبد الله جمال الدين بن يوسف بن هشام الأنصـاري (ت ٧٦١هـ) ، بتحقيـق : د.مـازن المبـارك ومحمـد علـي حمـد الله ، ط (٥) ، مؤسسة الصادق ، طهران ، ١٣٧٨هـ .
٢٣٢. مفاتيح العلوم : أبو عبد الله محمد أحمد بن يوسف الخوارزمي (ت ٣٨٧هـ) ، بتحقيـق : إبـراهيم الأيبـاري (ت ١٩٩٤م) ، ط (٢) ، دار الكتـاب العربـي ، بيروت ، ١٤٠٩هـ/١٩٨٩م .
٢٣٣. المفصل في علم العربية : أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري (ت ٥٣٨هـ) ، ط (٢) ، دار الجيل ، بيروت – لبنان ، (د – ت) .
٢٣٤. مفهوم الجملة عند سيبويه : د.حسن عبد الغني محمد جواد ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، ٢٠٠٧م .
٢٣٥. مقاربـات لسـانية فـي كتـاب سـيبويه : د.لطيـف حـاتم ، ط (١) ، دار الرائـي للدراسات والترجمة والنشر ، دمشق – سوريا ، ٢٠١٠م .
٢٣٦. المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية : أبو محمد بدر الدين محمود بن أحمد العينـيّ (ت ٨٥٥هـ) ، بتحقيق : محمد باسل عيون السود ، ط (١) ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، ١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م .
٢٣٧. مقـاييس اللغـة : أبـو الحسـين احمـد بـن فـارس بـن زكريـا (ت ٣٩٥هـ) ، بتحقيق وضبط : عبد السلام محمد هارون (ت ١٩٨٨م) ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م .

٢٣٨. المقتصد في شرح الإيضاح : عبد القاهر الجرجاني (ت ٤٧١هـ) ، بتحقيق : د.كاظم بحر المرجان (ت ١٩٩٢م) ، دار الرشيد للنشر وزارة الثقافة والإعلام ، بغداد ، ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م .
٢٣٩. المقتضب : أبو العباس محمد بن يزيد المبرّد (ت ٢٨٥هـ) ، بتحقيق : محمد عبد الخالق عضيمة (ت ١٩٨٤م) ، جمهورية مصر العربية ، وزارة الأوقاف ، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ، لجنة إحياء التراث الإسلامي ، ط (٢) ، القاهرة ، ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م .
٢٤٠. مقدمة ابن خلدون : عبد الرحمن بن محمد بن خلدون (ت ٨٠٨هـ) ، ط (١) ، دار القلم ، بيروت – لبنان ، ١٩٧٨م .
٢٤١. مقدمة في النحو : خلف بن حيان الأحمر البصري (ت ١٨٠هـ) ، بتحقيق : د.عز الدين التنوخي (ت ١٩٦٦م) ، مطبوعات مديرية إحياء التراث القديم ، وزارة الثقافة والإرشاد القومي ، دمشق ، ١٣٨١هـ/١٩٦١م .
٢٤٢. المقرب : علي بن مؤمن بن عصفور الأشبيلي (ت ٦٦٩هـ) ، بتحقيق : أحمد عبد الستار الجواريّ (ت ١٩٨٨م) ، ود.عبد الله أحمد الجبوري (ت ٢٠١٣م)، ط (١) ، ١٣٩٢هـ/١٩٧٢م .
٢٤٣. من إشكاليات العربية ، المصطلح النحوي – رواية اللغة : د.سعيد جاسم الزبيدي ، ط (١) ، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع ، عمان ، ١٤٣٤هـ/٢٠١٣م .
٢٤٤. من تأريخ النّحو ، تأريخ ونصوص : سعيد الأفغاني ، دار الفكر، بيروت ، د.ت .
٢٤٥. من قضايا المصطلح اللغوي العربي : مصطفى طاهر الحيادرة ، عالم الكتب الحديث ، إربد – الأردن ، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م .

٢٤٦. منهاج البلغاء وسراج الأدباء : أبو الحسن حازم بن محمد بن حازم القرطاجني (ت ٦٨٤هـ) ، تقديم وتحقيق : محمد الحبيب ابن الخوجة ، ط (٣) ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت – لبنان ، ١٩٨٦م .
٢٤٧. منهج البحث اللغوي بين التراث وعلم اللغة الحديث : د.علي زوين ، ط (١) ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، ١٩٨٦م .
٢٤٨. موسوعة المصطلح النّحوي من النشأة إلى الاستقرار : د.يوخنا مرزا الخامِس ، ط (١) ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، ١٤٣٣هـ/٢٠١٢م .

(ن)

٢٤٩. النّحو العربي والدرس الحديث ، بحث في المنهج : د.عبده الراجحي (ت ٢٠١٠م) ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر ، بيروت ، ١٩٧٩م .
٢٥٠. نحو القُرّاء الكوفيّين : خديجة أحمد مفتي ، ط (١) ، المكتبة القيصرية ، مكة المكرمة ، ١٤٠٦هـ/١٩٨٥م .
٢٥١. النحو الوافي : عباس حسن (ت ١٩٧٨م) ، ط (١٥) ، دار المعارف ، بيروت – لبنان ، ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م .
٢٥٢. النحو الوظيفي : عبد العليم إبراهيم ، ط (٩) ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨٦م .
٢٥٣. النّحو والدّلالة ، مدخل لدراسة المعنى النّحوي الدّلالي : د.محمد حماسة عبد اللطيف ، ط (١) ، دار المشرق ، القاهرة ، ١٤٢٠هـ/٢٠٠٠م .
٢٥٤. نزهة الألباء في طبقات الأدباء ، أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد الأنباري(ت ٥٧٧هـ) ، بتحقيق : إبراهيم السامرائي (ت ٢٠٠١م) ، ط (٣) ، المنار ، بغداد ، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م .

٢٥٥. النشر في القراءات العشر : أبو الخير شمس الدين بن محمد المعروف بـ (ابن الجزري) (ت ٨٣٣هـ) ، بتحقيق : علي محمد الضباع (ت ١٣٨٠هـ) ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، (د.ت) .
٢٥٦. نظرات في التراث اللغوي العربي : د.عبد القادر المهيري ، ط (١) ، دار الغرب الإسلامي ، جامعة تونس ، بيروت – لبنان ، ١٩٩٣م .
٢٥٧. نظرات في المصطلح والمنهج : الشاهد البوشيخي ، دراسات مصطلحية ، ط (٤) ، فاس ، أنفوبرانت ، ١٩٩٩م .
٢٥٨. نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث ، د.نهاد الموسى ، ط (١) ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م .
٢٥٩. نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب : شهاب الدين أحمد بن محمد المقري التلمساني (ت ١٠٤١هـ) ، بتحقيق إحسان عباس ، ط (١) ، دار صادر ، بيروت – لبنان ، ١٩٩٧م .
٢٦٠. نقد الشعر : أبو الفرج قُدامة بن جعفر (ت ٣٢٧هـ) ، بتحقيق : محمد عبد المنعم خفاجة ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان .

(هـ)

٢٦١. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع : أبو بكر جلال الدين بن عبد الرحمن السيوطي (ت ٩١١هـ) ، بتحقيق : د.عبد العال سالم مكرم ، ط (١) ، مؤسسة الرسالة ودار البحوث العلمية ، بيروت ، ١٤١٣هـ/١٩٩٢م .

(و)

٢٦٢. الوافي بالوفيات : صلاح الدين خليل بن أيبك بن عبد الله الصفدي (ت ٧٦٤هـ) ، بتحقيق أحمد الأرنؤوط وتركي مصطفى ، الناشر : دار إحياء التراث ، بيروت ، ١٤٢٠هـ/٢٠٠٠م .

ثانياً – الأطاريح والرسائل الجامعية :

١. أبو العباس ثعلب وجهوده في النحو : جمهور كريم خماس ، رسالة ماجستير ، جامعة البصرة ، كلية الآداب ، بإشراف : د.زهير غازي زاهد ، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م .
٢. الإحالة والكذب في التراكيب عند النحاة : زينب شافعي عبد الحميد ، أطروحة دكتوراه ، جامعة القاهرة ، كلية دار العلوم ، ١٤١٩هـ/١٩٩٨م .
٣. البحث النحوي في تهذيب اللغة الأزهري : محمد عبد الرسول سلمان إبراهيم الزيدي ، رسالة ماجستير ، الجامعة المستنصرية ، كلية التربية ، بإشراف : د.خليل إبراهيم العطية ، ١٩٩٧م .
٤. الحال في الجملة العربية ، دراسة في النحو العربي : فاخر هاشم سعيد الياسري ، رسالة ماجستير ، جامعة البصرة – كلية الآداب ؛ بإشراف : د.عبد الحسين مبارك ، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م .
٥. حروف المعاني في معجم لسان العرب : يوخنّا مرزا الخامس ، رسالة ماجستير ، جامعة تكريت ، كلية التربية للبنات ، ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م .
٦. دلالة مصطلح النحو عند القدامى والمحدثين ، دراسة تاريخية موازنة : سوسن عبد الحسن عجيل ، رسالة ماجستير ، جامعة واسط ، كلية التربية ، بإشراف : د.مجيد طارش عبد ، ١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م .
٧. العلاقات الدلالية في المصطلح النحوي وأثرها في الإبهام : سُلاف مصطفى كامل عبد المجيد ، رسالة ماجستير ، جامعة بغداد ، كلية التربية – ابن رشد ، بإشراف : د.عبد الرحمن مطلك الجبوري ، ١٤٣٤هـ/٢٠١٣م .
٨. مباحث المصطلح النحوي في حواشي شرح القطر ((الفيشي ، السجاعي ، الآلوسيان)) دراسة نقدية : محمد ذنون يونس فتحي الراشدي ، رسالة ماجستير، جامعة الموصل ، كلية الآداب ، بإشراف : د.عبد الوهاب محمد علي العدواني ، ١٤١٦هـ/١٩٩٦م .

٩. مذهب الكسائي في النحو : جعفر هادي الكريم ، رسالة ماجستير ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، ١٣٨٩هـ/١٩٦٩م .
١٠. مصطلح الكلام مفاهيمه ومباحثه في كتاب سيبويه : عبد الجبار عبد الأمير هاني ، أطروحة دكتوراه ، جامعة البصرة ، كلية الآداب ، بإشراف : د.محمد جبار المعيبد ، ١٩٩٦م .
١١. المصطلح الكوفي في تفاسير القرآن العظيم من القرن السابع للهجرة إلى القرن العاشر للهجرة : عدنان أمين محمد علي ، أطروحة دكتوراه ، الجامعة المستنصرية ، كلية التربية ، بإشراف : د.لطيفة عبد الرسول عبد ، ١٤٢٦هـ/٢٠٠٦م .
١٢. المصطلحات الصوتية والنحوية عند البصريين في القرنين الثاني والثالث الهجريين : زهيرة قروي (رسالة ماجستير) ، جامعة منتوري ، كلية الآداب واللغات ، بإشراف : د.يمينة بن مالك ، ٢٠٠٨م .
١٣. مصطلحات الكوفّيين النحوية : عبد القادر عبد الرحمن أسعد السّعدي ، رسالة ماجستير ، جامعة الأزهر ، كلية اللغة العربية ، قسم اللغويات ، بإشراف : د.محمد توفيق عبد المحسن ، ١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م .
١٤. المصطلحات والأصول النحوية في كتاب إيضاح الوقف والابتداء للقرآن الكريم لأبي بكر الأنباري وعلاقتهما بمدرستي الكوفة والبصرة : عبد الوهاب بن محمد الغامدي ، رسالة ماجستير ، جامعة أم القرى ، كلية اللغة العربية ، قسم النحو والصرف ، بإشراف : د.حماد الثمالي ، ١٩٩١م .
١٥. المصطلح النحوي عند ابن خالويه ، دراسة نحويّة موازنة : صباح حسين محمد ، رسالة ماجستير ، جامعة الموصل – كلية الآداب ، بإشراف : د.محيي الدين توفيق إبراهيم ، ١٤١٨هـ/١٩٩٧م .

١٦. المصطلح النحوي عند ابن السراج : مسعود غريب ، رسالة ماجستير ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية ، الجزائر ، بإشراف : د.أحمد جلايلي ، ٢٠٠٨م .
١٧. المصطلح النحوي عند أبي بكر الأنباري (ت ٣٢٨هـ) : صبيحة حسن طعيس الزوبعي ، رسالة ماجستير ، جامعة بغداد ، كلية التربية للبنات ، بإشراف : د.علي جميل السامرائي ، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م .
١٨. المصطلح النحوي عند الرضي (ت ٦٨٦هـ) : محمود عواد جمعة عبد الله الكبيسي ، أطروحة دكتوراه ، الجامعة الإسلامية ، كلية اللغة العربية وعلوم القرآن ، بإشراف : د.محمد علي حمزة سعيد ، ١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م .
١٩. المصطلح النحوي عند الطبري (ت ٣١٠هـ) : قاسم رحيم حسن السلطاني ، رسالة ماجستير ، الجامعة المستنصرية ، كلية التربية ، بإشراف : د.كريم حسين ناصح ، ١٤٢١هـ/٢٠٠١م .
٢٠. المصطلح النحوي عند الفرّاء في معاني القران : حسن أسعد محمد ، رسالة ماجستير ، جامعة الموصل ، كلية الآداب ، بإشراف : د.طالب عبد الرحمن عبد الجبار ، ١٤١١هـ/١٩٩١م .
٢١. المصطلح النحوي في آثار محمد الطاهر التليلي : قمرة كرام ، رسالة ماجستير ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، كلية الآداب واللغات ، بإشراف : د.أحمد جلايلي ، ١٤٣١هـ/٢٠١٠م .
٢٢. المصطلح النحوي في القرن الرابع الهجري : حسني محمد محمد لبده ، أطروحة دكتوراه ، جامعة القاهرة ، كلية الآداب ، بإشراف : د.محمود فهمي حجازي ، ١٤١٨هـ/١٩٩٧م .

٢٣. المصطلح النحوي في كتاب سيبويه دراسة تحليلية : صباح عبد الهادي كاظم موسى العبيدي ، رسالة ماجستير ، الجامعة المستنصرية ، كلية التربية ، بإشراف : د.غالب فاضل المطلبي ، ١٤٢٠هـ/٢٠٠٠م .
٢٤. المصطلح النحوي في كتاب المقتضب ، دراسة تحليلية : محمد منير إسماعيل علوان ، رسالة ماجستير ، الجامعة المستنصرية ، كلية التربية ، بإشراف : د.صادق حسين كريم ، ١٤٢١هـ/٢٠٠١م .
٢٥. المصطلح النحوي الكوفي وأثره على النحاة المحدثين (تمام حسّان ، ومهدي المخزومي) (نموذجين) : حدوارة عمر، رسالة ماجستير، كلية الآداب ، الجزائر، ٢٠٠٤م .
٢٦. مناهج التأليف النحوي من سيبويه إلى ابن هشام : كريم حسين ناصح ، رسالة ماجستير ، جامعة بغداد ، كلية الآداب ، بإشراف : د.حسام سعيد النعيمي ، ١٤٠٧هـ/١٩٨٦م .
٢٧. نحو الكوفيين في دراسات العراقيين (من ١٩٥٠م حتى ٢٠٠٣م) : إياد سليمان محمد الشمريّ ، رسالة ماجستير ، جامعة ديالى ، كلية التربية ، بإشراف : د.مكي نومان مظلوم الدّليميّ ، ١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م .

ثالثاً – الأبحاث والنصوص المنشورة في الدوريات والمواقع الإلكترونية :

١. الأسس النظرية في دراسة المصطلح النحوي : محمد ذنون يونس ، مجلة أبحاث كلية التربية الأساسية ، جامعة الموصل ، الموصل ، مج (٦) ، ع (١) ، ٢٠٠٧م .
٢. أقسام الكلم عند النحاة : مروة عبد الجليل www.startimes.com .
٣. الترادف المصطلحي النحوي : د.زكريا أرسلان ، دراسات مصطلحية ، كلية الآداب – مكناس ، ع (٦) ، ١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م .

٤. الترادف والاشتراك اللفظي في مصطلحات علم العربية : د.محمد بن علي بن محمد العمري ، جامعة أم القرى ، كلية اللغة العربية .
٥. تفسير جامع البيان من أقدم مصادر النّحو الكوفيّ : د.أحمد خطاب العمر ، وقائع المؤتمر العلميّ الثالث (دور الكوفة في التراث العربيّ الإسلاميّ) ، المنعقد في جامعة الكوفة ، كلية الفقه ، من ٣-١٩٨٨/٥/٤م ، مج (٢) .
٦. جملة المفعول به عند سيبويه في ضوء المستويين الثابت والمتحرك : د.أنفال ناصر غالب ، مجلة دراسات البصرة ، جامعة البصرة ، كلية الآداب ، ع (١٥) ، ٢٠١٣م .
٧. جملة الموقع النّحوي الواحد عند سيبويه : محمود شرف الدين ، مجلة اللسان العربي ، مكتب تنسيق التقريب في الوطن العربي ، المملكة المغربية ، مج (١٦) ، ج (١) ، ١٩٧٨م .
٨. دلالة السياق وأثرها في الأساليب العربية : لدردير محمد أبو السعود ، مجلة كلية اللغة العربية بأسيوط ، جامعة الأزهر ، ع (٧) ، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م .
٩. رأي في اسم الفعل : علي النجدي ناصف ، مجلة مجمع اللغة العربية ، الهيئة العّامة لشؤون المطابع الأميرية ، القاهرة ، ج (٢٣) ، ١٩٦٨م .
١٠. شرح الألفات : أبو بكر محمد بن القاسم الأنباري (ت ٣٢٨هـ) ، بتحقيق : أبو محفوظ الكريم معصومي ، مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق ، دمشق ، مج (٣٤) ، ج (٢ ، ٣) ، ١٣٧٨هـ/١٩٥٩م .
١١. ظاهرة تعدّد المصطلحات النحوية : د.محمد عبد الرحمن الحجوج البطوش ، مجلة كلية التربية الأساسية ، عمان – الأردن ، ملحق العدد (٧٥) ، ٢٠١٢م .
١٢. ظاهرة المشترك اللفظي ومشكلة غموض الدلالة ، د.أحمد الجنابي ، مجلة المجمع العلمي العراقي ، مج (٣٥) ، ج (٤) ، لسنة ١٩٨٤م .

١٣. عامل التقريب في النحو الكوفي ، خالد المساعفة ، مجلة اتحاد الجامعات العربية للآداب ، مج (٩) ، ع (١) ، ٢٠١٢م .
١٤. في النحو : لغدة الأصبهاني : أبو علي الحسن بن عبد الله (ت ٣١١هـ) ، بتحقيق : عبد الحسين الفتلي(ت ١٩٩٨م) ، مجلة المورد ، بغداد ، مج٣ ، ع٣ ، ١٣٩٤هـ/١٩٧٤م .
١٥. الكلام المستقيم في النظر النحوي عند سيبويه ، دراسة في المصطلح واستعمالاته : د.لطيف حاتم عبد الصاحب الزاملي ، جامعة القادسية للعلوم الإنسانية ، كلية التربية ، العراق .
١٦. اللفظ والمعنى في البيان العربي : محمد عابد الجابري ، مجلة فصول، مج (٦) ، ع (١) ، ١٩٨٥م .
١٧. مدخل إلى دراسة المفاهيم النحوية في التراث العربي : محمد الشعيرات ، مجلة التواصل اللساني ، مج (٤) ، ع (٢) ، ١٩٩٢م .
١٨. المدرسة الخليلية الحديثة ومشاكل علاج العربية بالحاسوب ، محاضرة مرقونة – ألقيت بملتقى اللسانيات ، جامعة الرباط ، كلية التربية ، المغرب ، ١٩٩٠م .
١٩. المصطلح العربي ، شروطه وتوحيده : علي توفيق الحمد ، مجلة جامعة الخليل للبحوث ، أربد – الأردن ، مج (٢) ، ع (١) ، ٢٠٠٥م .
٢٠. المصطلح الكوفي : د.محيي الدين توفيق إبراهيم ، مجلة التربية والعلم ، تصدرها جامعة الموصل ، كلية التربية ، ع (١) ، ١٩٧٩م ، العراق .
٢١. مصطلح النحو العربي بين الأصل المادي والتطور الدلالي : د.محمد كشّاش ، مجلة التراث العربي .
٢٢. المصطلح النحوي بين اللفظ والمدلول : محمد سمير اللبدي ، حوليات جمعية كلية الآداب ، مج (١) ، ع (١) ، ١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م .

٢٣. المصطلح النحوي (دلالة ونسبة) : د.عبد القادر عبد الرحمن أسعد السعديّ ، مجلة الأستاذ ، تصدرها جامعة بغداد ، كلية التربية (ابن رشد) ، بغداد ، ع (٢٤) ، ٢٠٠١م .
٢٤. المصطلح النحوي عند ابن جنى : د.سامي عوض ، ويونس يونس ، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية ، سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية ، سورية ، مج (٢٥) ، ع (١٩) ، ٢٠٠٣م .
٢٥. المصطلح النحوي عند الخليل في كتاب العين : د.زهراء سعد الدين شيت ، مجلة المجمع العلمي ، بغداد ، مج (٥٧) ، ج (١) ، ١٤٣١هـ/٢٠١٠م .
٢٦. المصطلح النحوي الفرائي الكوفي في لسان العرب : د.حسن أسعد محمد ، وعلي أكرم قاسم ، دراسات تربوية ، وزارة التربية – العراق ، ع (٧) ، السنة الثانية ، ٢٠٠٩م .
٢٧. المصطلح النحوي في كتاب العين : د.خالد بن عبد الكريم بسندي ، سلسلة الدراسات العمانية (٦) ، منشورات جامعة آل البيت ، عمان – الأردن ، ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م .
٢٨. مصطلحات كوفيّة : عدنان أمين محمد ، مجلة كلية التربية للبنات ، تصدرها جامعة بغداد – كلية التربية للبنات ، بغداد ، مج (١٢) ، ع (٤) ، ٢٠٠١م .
٢٩. المصطلحات اللغوية والنحوية في كتاب العين : د.صاحب جعفر أبو جناح ، مجلة كلية التربية ، تصدرها الجامعة المستنصرية ، كلية التربية ، بغداد ، ع (١) ، ١٩٩٤م .
٣٠. مصطلحات نحوية بين البصريين والكوفيين : د.قصي جواد محمد ، مجلة جامعة بابل للعلوم التربوية ، تصدرها جامعة بابل ، العراق – بابل ، مج (٥) ، ع (٢) ، ٢٠٠٠م .

٣١. معالم إعراب الجمل عند الفراء (ت ٢٠٧هـ) الجمل ذوات المحل أنموذجاً : د.عبد الحليم عبد الله ، www.Abstract.com .
٣٢. المعنى وبناء القواعد النحوية ، د.محمود حسن الجاسم ، مجلة جامعة دمشق ، مج (٢٥) ، ع (١-٢) ، ٢٠٠٩م .
٣٣. المقدمة التفسيرية في المنهج اللغوي للقرآن الكريم دراسة وتحليل : د.علي فرحان جواد ، مجلة أوروك للأبحاث الإنسانية ، مج (٣) ، ع (٢) ، أيار ، ٢٠١٠م .
٣٤. من المصطلح النحوي عند الفرّاء (ت ٢٠٧هـ) (الصرف) و(الخروج) دراسة نحوية أسلوبية : د.وسام مجيد جابر البكري ، مجلة الأستاذ ، تصدرها جامعة بغداد – كلية التربية (ابن رشد) ، بغداد ، ع (١٤) ، ١٩٩٩م .
٣٥. نحوي عربي من القرن الثامن للميلاد ، دراسة عن منهج سيبويه : ما يكل جي كارتر ، ترجمة عبد المنعم آل ناصر ، مجلة المورد ، العراق ؛ مج (٢٠) ، ع (١) ، ١٩٩٢م .
٣٦. النسق المصطلحي في كتاب (أصول النحو) لابن السراج ، مصطلح (الكلام) نموذجاً : د.محمد محمود بن محمد الأمين ، دراسات مصطلحية ، الإمارات العربية المتحدة ، ع (١) ، ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م .